

المحاضرة الأولى

المؤسسات الثقافية العربية

"الجمعيات والنوادي، والصحافة، والأفلام ... إلخ في فلسطين تحت

الاحتلال اليهودي 1948-1994م"

الدكتور تيسير جبارة/ أستاذ مشارك

جامعة النجاح الوطنية نابلس

السبت 15 ذو القعدة 1415هـ - 15 نيسان 1995م

المقدمة

بدأ ضياع فلسطين قبل عام 1948م، وتحديداً منذ صدور وعد بلفور المشؤوم عام 1917م، وقد خطط الإنجليز خلال الانتداب البريطاني لزرع اليهود الصهاينة لإبراز هوية جديدة في فلسطين، وطمس الهوية الفلسطينية وتذويبها، وبعد عام 1948م وقع الشعب الفلسطيني في حيرة من أمره إلى أين يلتجئ في هويته؟ فالتجأ قسم منه إلى الدول العربية وبقي محافظاً على هويته العربية الفلسطينية، وقسم آخر بقي في أرضه تحت الاحتلال الإسرائيلي يعاني من الصدمة وبُعد الأهل عنه فاتخذ لقباً هو: "الأقلية العربية في إسرائيل" أو "مواطن عربي إسرائيلي"، ولكنه بدأ يرفع صوته ويدافع عن هويته الفلسطينية منذ بداية السبعينات، وفي مناسبة كل انتصار عربي على إسرائيل كما حدث سنة 1973م في الحرب مع مصر وسوريا، وفي عام 1987م، وفي الانتفاضة الفلسطينية المباركة وغيرها.

لقد كان دور المؤسسات الثقافية والجمعيات والنوادي والصحافة ولجان الزكاة والأفلام في فلسطين واضحاً في الحفاظ على الهوية الإسلامية الفلسطينية، فقد برزت جمعيات للحفاظ على التراث الفلسطيني خوفاً من الطمس أو الضياع، ولكن كانت إسرائيل دوماً تحارب هذه الجمعيات وتعذب أو تتفي أو تسجن القائمين عليها، ولكنهم استمروا في الدفاع عن هويتهم وأرضهم، وقد رسخ في وجدانهم أن من لا أرض له لا عرض له.

أ- عوامل طمس الهوية الفلسطينية وزعزعتها

كانت النكبة الفلسطينية عام 1948م صدمة ألّمت بالشعب الفلسطيني حيث زعزعت أهم مقومات الهوية الفلسطينية فسلبت الأرض واقتلعت معظم الشعب الفلسطيني من أرضه ومن حضارته وتراثه الشعبي ومركز ممارساته الحياتية. وتشنت الشعب الفلسطيني في أقطار عربية وأجنبية ذات حضارة مغايرة إلى حد ما عن حضارته فبدأ في محاولة التأقلم مع الحضارات الأخرى مع توخي الحذر والحرص على إخفاء هويته إلى حين.^(١)

وسارعت وكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين ن والمؤسسات الأجنبية والعالمية إلى تقديم الإغاثة، فوقف اللاجئ مهاناً في طوابير تقف بذلّ أمام مراكز توزيع المّون، وكم من فلسطيني عزت عليه نفسه وترفع عن حمل بطاقة المّون التي تشهد على لجوئه، وقد أثرت قضية اللجوء والإغاثة في الشخصية الفلسطينية تأثيراً سلبياً كبيراً فحطمت العزة والكرامة في نفس الشعب الفلسطيني، وحلت بطاقة لاجئ محل الهوية الفلسطينية، وهذه البطاقة تعني أنه ينتمي إلى مجموعة مشردة ترعاها الأمم المتحدة وهذه هوية جديدة دولية تتناقض تماماً مع عاداتنا وتقاليدنا، ومنذ عام 1948م، عمدت السلطات الإسرائيلية إلى تقسيم العرب إلى مجموعات من الأقليات الدينية والحضارية كي تشعر هذه الأقليات بالانتماء إلى الهوية العربية الإسرائيلية، وليس إلى الهوية العربية الفلسطينية وقد ركز المخطط الإسرائيلي على بعض الأقليات كالدروز والشركس والمسيحيين والبدو، وكان الهدف من هذه السياسة طمس الهوية العربية الفلسطينية وقطع الاتصال الحضاري والثقافي للأقلية العربية في إسرائيل مع الحضارة الأم، ومنع تطور أي فكر فلسطيني قومي مستقل في هذه البلاد، وإشغال العرب ببعضهم ببعض في الداخل كأقليات وطوائف^(٢).

وصلت أدنى نسبة مئوية للسكان العرب في إسرائيل إلى 18%، ويحاول سياسة إسرائيل تخفيض هذه النسبة بعدة طرق سواء التهجير أو التمييز العنصري أو التضيق الاقتصادي وخلق جو من الضغوط السياسية والقانونية والاجتماعية والصحية والاقتصادية؛ كي يعيش العرب في إحباط دائم يجبرهم في النهاية على مغادرة إسرائيل، وقد أثبت هذا الكلام باحثون عرب ويهود نتيجة اطلاعهم على الإحصائيات المستقاة من أجهزة الإعلام الإسرائيلية^(٣).

وقد وصلت العلاقة بين الدولة اليهودية ومواطنيها العرب إلى درجة وصفها توفيق زياد رئيس بلدية الناصرة قائلاً: "إننا نتنفس مثلما يتنفس البشر الهواء طوال 24 ساعة يومياً ومن كل الجهات"^(٤)، ومن المعروف أن النسبة في ازدياد المواليد العرب أكثر منها عند اليهود، ولذا حذر أكثر من باحثي يهودي من تحول "عرب إسرائيل" وحدهم إلى قنبلة سكانية موقوتة تفقد إسرائيل صبغتها اليهودية في المستقبل غير البعيد، لذا تحاول السلطات الإسرائيلية جاهدة محو الهوية الفلسطينية وطمس معالمها بشتى الوسائل، وعلى سبيل المثال أقامت أربعين مستوطنة في الجليل وحده في خمس سنوات فقط من عام 1981-1985م، للتعجيل في تهويده، وعلى الرغم من ذلك ما زال سكانه العرب يبلغون حوالي نصف عدد السكان الذي يقطنونه^(٥) أضف إلى ذلك هدم القرى الفلسطينية منذ عام 1948م، ومصادرة مئات الآلاف من الدونمات في فلسطين وبناء المستوطنات وبخاصة حول القدس.

وصرح إيجال ألوان - نائب رئيس وزراء إسرائيل السابق - أن إسرائيل دولة يهودية أحادية الهوية الوطنية، وأن العرب لديهم دول كثيرة بينما اليهود لديهم دولة واحدة، لذا ليس هناك مجال للعرب للعيش داخل إسرائيل^(٦)، ورسمت الصهيونية العالمية للعالم صور تحدثت عن صراع عربي إسرائيلي أي عالم عربي كبير يعادي إسرائيل صغيرة، وعالم عربي قاسي القلب لأنه لا يوطن في أرجائه الواسعة اللاجئين المشردين، ونستنتج من ذلك مدى رغبة زعماء إسرائيل في طرد العرب.

ومن تصريحاتهم ما قاله بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل سابقاً: "من الأفضل أن يبقى أقل عدد ممكن من العرب في منطقتنا، علينا أن ندمر الجزر العربية في منطقتنا" (أي السكان)، وقال موشيه شاريت - أو وزير خارجية إسرائيل - في 16/3/1984م، "إن طرد العرب حدث مثير للإعجاب بالنسبة لتاريخ الدولة اليهودية وهو في الواقع أهم من إنشاء دولة إسرائيل نفسها"، وقالت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل سابقاً "إنني أوافق على مغادرة العرب للبلاد وسوف يهدأ بالي تماماً بعد ذلك" ^(٧)، وصرحت جولدا مائير أيضاً أن الأراضي التي احتلتها الجيش الإسرائيلي عام 1967م، هي أراضٍ تعود للشعب اليهودي.

وعملت الدولة الصهيونية على تغيير أسماء مواقع عربية بأسماء يهودية لطمس كل ما يذكر بعروبة فلسطين مثل تسمية الضفة الغربية بيهودا والسامرة ^(٨)، ومرج بن عامر: يزرايل، وسهل عكا بسهل زفولون، ونهر العوجا باليركون، ونهر المقطع بالكيثون ^(٩)، وأم الرشراش بإيلات، وتل الربيع بتل أبيب، وقرية ملبس ببناح تكفا وقرية الخالصة بكريات شمونة، وغيرها الكثير من الأسماء اليهودية أطلقت على الأماكن العربية، لذا نستطيع القول إن إنكار هوية الأرض هو إنكار لهوية السكان.

ومن الأساليب الأخرى لطمس الهوية الفلسطينية، الاعتداءات المتكررة على المقدسات الإسلامية والمسيحية كالحريق الذي شب في الأقصى

في 21/8/1969م، وأتت النار على منبر صلاح الدين وجزء من القسم الجنوبي ^(١٠)، والمحاولات المتكررة للاستيلاء عليه وتفجيره، وتدمير أجزاء من مسجد حسن بيك في يافا، وحوادث السطو المتكررة على كنيسة القيامة في القدس وغيرها من الكنائس المسيحية. ولعل، أرز مثال على محاولات طمس الهوية الاجتماعية والحضارية للعرب في إسرائيل، هو إقدام وزارة المعارف الإسرائيلية في صيف عام 1983م، على إلغاء عطل أعياد المعلمين المسلمين والمسيحيين التي تمتعوا بها خلال السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة التي سبقت عام 1985م ^(١١).

إن الصهيونية تعمل بجهد متواصل لإذابة الشخصية العربية الفلسطينية ثم طمسها وذلك بوساطة إحداث شرخ طائفي يسهل عليها اغتصاب الهوية الموحدة. إن الصراع القائم بين المؤسسات الصهيونية من جهة، والشخصية الفلسطينية الواعية من جهة أخرى هو صراع حول ماهية الهوية الفلسطينية مما يفرض ضرورة بلورة الهوية الوطنية حتى تكون إطاراً واقعياً للإنسان الفلسطيني في إسرائيل تقيه وتحميه من عمليات القهر والقمع والاقتلاع من الجذور وعمليات طمس الهوية وتدوينها التي تمارسها المؤسسة الصهيونية ضد الإنسان الفلسطيني^(١٢).

لم يكن هدف سياسة السلطة الإسرائيلية صَهْنَة الأقلية العربية من خلال دمجها في حياة الدولة، إنما أرادت أن تكون الأقلية العربية بلا هوية، وعلى هذا الأساس شددت إسرائيل على الولاء للدولة، وتبرز هذه السياسة في مناهج التعليم التي تهدف إلى تشويه القومية العربية والحط من قدرها إزاء الأكثرية اليهودية^(١٣) وعززت إسرائيل فكرة انفصال شخصية الفلسطيني عن الوطن العربي، وأثارت فيه الحيرة: هل ينتمي إلى العروبة والهوية الفلسطينية أم إلى الهوية الإسرائيلية، وكي تحقق إسرائيل سياستها هذه عزلت الفلسطينيين عن العالم الخارجي منذ عام 1948م، إلا أن هناك عوامل قبل عام 1967م، ساعدت على إغناء الهوية الفلسطينية والانتماء إليها منها عوامل خارجية وداخلية، ومن العوامل الخارجية مثلاً ثورة الرئيس عبدالناصر وخطاباته، وثورة الجزائر، أما العوامل الداخلية فمنها أدب المقاومة والشعر الوطني والغناء الشعبي وكلها كانت محركاً للطاقت الخلاقية الكامنة في نفوس الجماهير الفلسطينية، ولا ننسى الأثر الكبير الذي أحدثه تلاحم الشعب الواحد في الداخل وفي المناطق المحتلة بعد عام 1967م، في حين توقعت إسرائيل عكس ذلك^(١٤)، لقد كانت حرب حزيران عام 1967م، بعيدة الأثر على الفلسطينيين في الداخل، إذ كانت بداية تحول عميق في شعورهم بالانتماء من الهوية القومية العربية إلى الهوية الوطنية الفلسطينية، وقد عادت إليهم الثقة بالنفس

بعد حرب عام 1973م، إذ إن الحرب أبرزت إسرائيل دولة ضعيفة ومنكمشة، وأشعرت العرب باحترام أنفسهم، وقد نتج عن هذا التغيير ازدياد شعورهم بالاغتراب في المجتمع الإسرائيلي، وظهر ذلك في تعاملهم مع السلطة من منطلق الواثق بنفسه، وارتفع رصيد الوطنية والقومية وتراجع رصيد المتعاونين مع السلطة^(١٥)، ولا ننسى ارتفاع عدد السكان العرب في إسرائيل وارتفاع المستوى التعليمي وهبوط نسبة الأمية، وارتفاع نسبة المهنيين في الطبقة العاملة، كل ذلك أضفى جواً من الرفض للوضع القائم وللسياسة الرسمية القائمة وأدى إلى دعم الهوية الوطنية الفلسطينية وترسيخها^(١٦).

ويعتقد ساسة إسرائيل أنهم إذا نجحوا في سياستهم لمحو الهوية القومية عند العرب في الداخل أو تشويهها على أقل تقدير فإنهم سينجحون في غرس الإحساس بدونية الفلسطينيين أمام تصاعد الشعور القومي عند اليهود وتناميه، ولكنهم فشلوا نتيجة عمليات التصدي التي قام بها شعبنا في الداخل، وعلم العرب أن لكل فعل رد فعل بمعنى أنه كلما ازدادت عمليات القهر والقمع وتشويه الهوية ومحاولات تذويبها ازدادت عمليات التصدي، ومن ثم اتضحت ملامح الهوية القومية عند الفلسطينيين في الداخل أكثر فأكثر، وبالفعل عبر شعبنا في الداخل عن ذلك بثورات شعبية تحررية لمقاومة كل أساليب القهر وتذويب الهوية التي يقوم بها ساسة إسرائيل بتخطيط مدروس، كما كانت هذه الثورات المعلم والمرشد لشعبنا الفلسطيني في مسيرته البطولية.

ونستطيع القول إن الهوية السياسية للمواطن الفلسطيني في إسرائيل تتكون من ثلاث هويات هي: الهوية الوطنية أي الشعور بالانتماء إلى الشعب الفلسطيني، والهوية القومية أي الشعور بالانتماء إلى الأمة العربية، والهوية المدنية أي الشعور بالمواطنة في إسرائيل^(١٧). كما أن هوية الفلسطينيين في إسرائيل كما يشعر بها

الفلسطيني مرت في ثلاث مراحل رئيسية تميزت كل مرحلة بسيطرة إحدى الهويات الفرعية المذكورة أعلاه، أما هذه المراحل فهي:

1948-1967م (عربي - إسرائيلي)

1967-1973م (عربي).

1973- حتى اليوم (عربي فلسطيني) ^(١٨).

لقد طبقت إسرائيل على المواطنين العرب في الداخل السياسة الاستعمارية القديمة نفسها وهي سياسة "فرق تسد" فشجعت الانقسامات الداخلية ودعمت الولاءات والانتماءات التقليدية الضيقة (المحلية، والحمائلية، والدينية) ^(١٩)، بهدف إضعاف نمو الهوية الإسلامية وإعاقتها أولاً والهوية القومية ثانياً.

وقد جرى مسح ميداني عام 1988م، على عينة من طلاب المدارس الثانوية العربية في إسرائيل، وتشير النتائج لهذه الدراسة إلى أن العرب في إسرائيل يشعرون بانتمائهم إلى الأمة العربية والشعب الفلسطيني أكثر من شعورهم بالانتماء إلى الجماعات التقليدية كالطائفة الدينية ومكان السكن والحمولة وأكثر بكثير من شعورهم بالمواطنة في دولة إسرائيل، وهذا يعني أن أكثر الهويات انتشاراً بين الفلسطينيين في إسرائيل هما الهويتان العربية والفلسطينية، تليهما الهويات التقليدية (المحلية، والدينية، والحمائلية)، وأخيراً تأتي الهوية الإسرائيلية ^(٢٠)، وهذه النتائج تتفق مع نتائج أبحاث أخرى حول تعزيز الهوية الفلسطينية وتراجع الهوية الإسرائيلية بين العرب في إسرائيل بعد حرب أكتوبر 1973م ^(٢١)، ومن المنطقي القول إن الشعوب المحتلة والمستعمرة والمستضعفة التي فرضت عليها ثقافات وهويات غير ثقافتها وهويتها هي التي تحتاج إلى اللجوء والعودة إلى موروثها الشعبي (الفولكلور)، وإلى استعمال الرموز الشعبية لتثبيت هويتها وتعزيزها، أما الجمعيات المستقلة والشعوب القوية فلا، لأن لها ما يكفيها.

كان اليهود يعاملون العرب في الداخل كعرب مقابل يهود وليس كفلسطينيين مقابل إسرائيليين، ولم يرتفع صوت الفلسطيني في الدفاع عن هويته إلا في النصف الثاني من عقد السبعينات وبعد يوم الأرض بالذات عام 1976م، وجاء التحول بطيئاً وبهدوء من عربي إلى فلسطيني.

ب- الجمعيات الخيرية ودورها في الحفاظ على الهوية الفلسطينية

إن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الخيرية هي دليل واضح على الحفاظ على الهوية الفلسطينية، وقد بدأ تأسيس الجمعيات الخيرية في فلسطين في العقد الأول من القرن العشرين، وذلك كمحاولات للتجارب مع التحديات التي واجهها المجتمع الفلسطيني آنذاك، وبدأ هذا النشاط الخيري يأخذ إطاراً تنظيمياً أكثر في أعقاب المؤتمر النسائي الفلسطيني الأول الذي عقد في القدس عام 1929م⁽¹⁾، وجرى في هذا المؤتمر حث النساء على ضرورة تأسيس جمعيات نسائية تطوعية في المدن الفلسطينية، ونجد في الضفة والقطاع اليوم شبكة من الجمعيات النسائية يصل تعدادها إلى ما يزيد على 215 جمعية نسائية⁽²⁾.

وبسبب ظروف الاحتلال البريطاني وشدة رقابة الإنجليز على الفلسطينيين فقد غلب على هذه الجمعيات العنصر النسائي دون الرجال، فكان وصول العنصر النسائي إلى المحتاجين أيسر وأقل مراقبة من تحركات الرجال⁽³⁾.

تشكلت أول جمعية في نابلس عام 1921م، وعرفت بجمعية الاتحاد النسائي العربي وكانت برئاسة المحرومة مريم هاشم وانضمت هذه الجمعية إلى الاتحاد النسائي العربي بالقاهرة عام 1938م، وتشكلت جمعيات أخرى بعد عام 1948م، فبرزت جمعيات رعاية الأمومة والطفولة والهلال الأحمر وجماعة البر والتضامن وغيرها من الجمعيات التي أخذت تنمو وتتزايد حتى هذا اليوم⁽⁴⁾، وكان من أهم أهداف الاتحاد النسائي وغاياته: رعاية أسر الشهداء والأيتام، ورعاية عائلات

السجناء، وإيواء العجزة والمسنين الذين ليس لهم معيل، العناية بالجرحى ومشوهي الحرب، وتقديم العون للفئات المتضررة جراء هدم البيوت أو إغلاقها⁽⁵⁾، وتقديم الخدمات والمساعدات إلى المرأة العربية في المجالات العلمية والثقافية والصحية، ورفع مستوى الفقراء، وتأهيل أبنائهم، ومكافحة الأمية، وأسست الجمعية مستشفى الاتحاد النسائي لتقديم الخدمات الطبية لفقراء المدينة ثم تطور وأصبح من المستشفيات المرموقة⁽⁶⁾.

وجد العمل الاجتماعي التطوعي ليكون رديفاً ومكملاً للعمل الاجتماعي الرسمي الذي تقوم به كل دولة بأجهزتها المختلفة، أما في فلسطين المحتلة فقد شددت الحركة التطوعية الأهلية عن هذه القاعدة تماماً، إذ ولد العمل الاجتماعي والتطوعي رداً على الممارسات الشاذة لحكومات الاحتلال الإنجليزية والإسرائيلية⁽⁷⁾. أي محاولة إصلاح ما خربه الاستعمار البريطاني وما هدمه الاحتلال الإسرائيلي.

وازدادت الحاجة إلى تأسيس جمعيات خيرية في الثلاثينات من القرن العشرين وذلك بعد أن شهدت فلسطين مصادمات دموية مع سلطات الاحتلال، كان أعنفها إضراب عام 1936م، الذي استمر ستة أشهر متوالية، فكان لا بد من وجود جمعيات تغطي خدماتها كافة المدن الفلسطينية، فظهرت جمعيات الهلال الأحمر ودور الأيتام وغيرها.

وفي فترة ما قبل عام 1948م، برزت أسماء رائدات العمل الاجتماعي التطوعي اللواتي كان لهن سبق في إنشاء الجمعيات الخيرية أمثال مريم هاشم وعندليب العمدة في نابلس، وزليخة الشهابي في القدس، وغيرهن الكثير، ممن أرسين قواعد الخير والعطاء والتضحية، وامتاز هذا العمل الاجتماعي التطوعي في هذه الفترة بأنه عمل شبه منظم لا يرتبط بالدولة الحاكمة، تغلبت عليه ظاهرة

النخوة والدافع الديني والوطني للحفاظ على الهوية الفلسطينية وكان عدد الجمعيات في هذه الفترة قليلاً.

بعد نكبة عام 1948م، تدفق مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين من مدن فلسطين إلى الضفتين الغربية والشرقية وقطاع غزة، وكان للنكبة أكبر الأثر في إقبال كاهل الجمعيات الخيرية القائمة، كما دفعت النكبة الكثير من أبناء المجتمع إلى التفكير بإنشاء جمعيات أخرى لتقديم العون لهذه الكثرة من المدن والقرى المعوزة التي فقدت بيوتها وأراضيها، ومصادر رزقها لتصبح في خيام بالية لا تقيهم شر البرد والحر، لذا أصبح الواجب الوطني تأسيس جمعيات خيرية فتسابق الخيرون. كما كثر عدد المهاجرين بعد نكبة عام 1948م، من فلسطين إلى أمريكا خاصة، وقد فتح باب الهجرة على مصراعيه، وكان معظم المهاجرين من الشباب ومتوسطي العمر، تاركين الشيوخ المسنين والعجزة، لذا قامت جمعيات كثيرة لخدمتهم، فمثلاً تأسست جمعية النهضة النسائية برام الله، وجمعية الإصلاح الخيرية، وكان أبناء رام الله في المهجر يرسلون الأموال لدعم هذه الجمعيات ودعم أبنائهم في المدينة (8).

وقد تأسست جمعيات واتحادات كثيرة بسبب النكبة عام 1948م، والنكسة عام 1967م، واستطاعت هذه الجمعيات والاتحادات المحافظة على الهوية الإسلامية، من خلال حرصها على أهدافها وخدماتها الإنسانية التي تحافظ على القيم والتعاليم الإسلامية، وتصب خدماتها في هذا الاتجاه، فمثلاً ترعى الأيتام وأبناء الشهداء والمعوقين وتعلم الأطفال وتساعد الفقراء والمحتاجين وتقدم الخدمات الصحية والاجتماعية والإنسانية والثقافية من خلال الأنشطة المتنوعة التي تحقق أهدافها ومن جملة أهدافها: مكافحة الأمية، وفتح مشاغل للخياطة وحياسة الصوف، والطباعة، وتقديم العون للمعتقلين، وتعليم الصم والبكم، وإيفاد البعثات العلمية للخارج، وإسعاف المرضى، ونشر الوعي الصحي.

أما دور هذه الجمعيات في الحفاظ على الهوية الفلسطينية فمن خلال حملات التوعية والفعاليات النضالية التي تقوم بها للدفاع عن القضية الفلسطينية وضد الممارسات القمعية التي يتعرض لها شعبنا في كل مكان، فقد صدر عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية⁽⁹⁾، عدد كبير من الرسائل والبيانات السياسية الموجهة إلى هيئة الأمم ودول العالم والمؤسسات غير الحكومية، في جميع المناسبات وعند كل اعتداء على شعبنا وأرضنا، ولم تتقاعس المرأة الفلسطينية عن أي مشاركة نضالية أو سياسية من اعتصامات ومظاهرات احتجاجية وندوات ومحاضرات توعية وغير ذلك من الأساليب.

وتختلف بداية تأسيس الجمعيات في كل منطقة من فلسطين عن غيرها، فمثلاً في منطقة نابلس بدأت منذ العشرينات، بينما بدأت مسيرة العمل الاجتماعي الخيري المنظم في محافظة الخليل في مطلع الخمسينات، ففي الفترة الواقعة بين 1953-1956م تم إنشاء ثلاث جمعيات خيرية في محافظة الخليل هي: رابطة الجامعيين وجمعية الهلال الأحمر وجمعية سيدات الخليل الخيرية⁽¹⁰⁾، بينما كانت أول مؤسسة اجتماعية في مدينة جنين هي هلال أحمر جنين تأسست عام 1958م، وفي مدينة طولكرم هلال أحمر الذي باشر خدماته عام 1948م، ثم تلتها جمعيات كثيرة⁽¹¹⁾ وتشكلت جمعيات في قلقيلية كان أهمها جمعية المرباطات وجمعيات أخرى.

وفي عام 1958م، أسست الجمعيات الخيرية في كل من نابلس وجنين وطولكرم وعددها آنذاك 9 جمعيات، اتحاداً لها يجمع كلمتها ويرعى شؤونها، وتكون نابلس مركزاً للاتحاد⁽¹²⁾، ومن أهداف الاتحاد العمل على إنشاء جمعيات خيرية أخرى، وتقديم المساعدة المالية لها ضمن الإمكانيات المتوافرة، وتزويد الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن والمؤسسات الرسمية بالبيانات والدراسات الخاصة بالعمل الاجتماعي.

وفي عام 1958م، أيضاً تأسس اتحاد الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل كما تأسست جمعيات كثيرة في محافظة القدس أثناء النكبة، وكان أهم هذه الجمعيات جمعية المقاصد الخيرية التي تأسست عام 1955م، على جبل الطور في القدس، وهدفها رعاية مصالح المواطنين والنهوض بمستواهم في النواحي الصحية والثقافية والاجتماعية، ومن أهم نشاطات الجمعية تأسيس مستشفى جمعية المقاصد الخيرية الذي افتتح في عام 1968م، وضم أكثر من 300 سرير وبه أقسام علاجية متعددة، وقد حاولت إسرائيل إغلاقه مراراً وداهمته عدة مرات خاصة أثناء الانتفاضة، وهو المستشفى العربي الوحيد المتطور في القدس، وجمعية الاتحاد النسائي العربي في القدس وكان الذي أرسى حجر الأساس حجر الأساس لهذا البناء هو الملك حسين المعظم عام 1964م، ويقوم الاتحاد بعقد مهرجانات كثيرة في مناسبات مختلفة مثل وعد بلفور وذكرى التقسيم وغيرها⁽¹³⁾.

اجتمع أعضاء الاتحادات في القدس والخليل ونابلس عام 1977م، واتخذوا قراراً بتشكيل "لجنة تنسيق"⁽¹⁴⁾، واتخذت اللجنة مدينة القدس مقراً لها، على أن عقد اجتماعاتها بشكل دوري في كل من القدس والخليل ونابلس. يقوم اتحاد الجمعيات بإجراء أبحاث ودراسات اجتماعية لحالات الأسر الفقيرة، تقرر بناءً عليها حجم المساعدات التي سوف يقدمها، ويتم إرسال المستندات إلى قسم الشؤون الاجتماعية في الأردن من أجل تقدير عدد الأسر التي سيتم تقديم العون لها، ويقوم الاتحاد بالدعم المادي للجمعيات الخيرية الأعضاء من أجل تطوير مؤسسات القائمة واستحداث مؤسسات أخرى، ويقدم الاتحاد قروضاً بدون فوائد للأسر المحتاجة في إقامة مشاريع إنتاجية كتربية الأغنام أو شراء مكنات خياطة أو نسيج، بحيث تصبح هذه المشاريع بمثابة مصدر دخل دائم للأسرة تساعد على العيش بكرامة، ويتم تسديد هذه القروض بأقساط سهلة ولمدة طويلة، فمثلاً بلغ ما قدمه الاتحاد في

محافظة الخليل من قروض عام 1989م 36.200 دينار⁽¹⁵⁾، ومن أهم مصادر تمويل اتحاد الجمعيات الخيرية:

١ - مساعدات الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن من ريع اليانصيب الخيري.

٢ - مساعدات شركة الزيت العربية أرامكو.

٣ - اشتراكات الجمعيات الخيرية الأعضاء.

٤ - مساعدات من بعض الدول العربية ومنها دول الخليج⁽¹⁶⁾.

وعلى الرغم مما يقوم به اتحاد الجمعيات الخيرية من خدمات جلى للحفاظ على الهوية العربية الإسلامية في فلسطين منذ عام 1948م، إلا أن هناك مشاكل وعقبات تواجه اتحاد الجمعيات الخيرية وأهمها:

١ - التمويل: إن عدم توافر مصادر تمويل دائمة للاتحاد يؤدي إلى إعاقة التطوير.

٢ - نقص الأبنية اللازمة لاستيعاب مؤسسات الاتحاد.

٣ - حاجة الاتحاد إلى كفاءات إدارية وإدارية ومدربة وعدم وجود متطوعين.

٤ - سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية داخل الأراضي المحتلة وما ترتب على ذلك من نتائج سلبية تركت بصماتها على مسيرة العمل الاجتماعي.

٥ - عدم سماح السلطات الإسرائيلية بإصدار رخص لبعض الجمعيات ورفض السماح بدخول الأموال إلى الأراضي المحتلة.

٦ - عدم سماح السلطات الإسرائيلية بإنشاء جمعيات خيرية جديدة لا سيما في القرى التي زالت تفقر إلى أبسط مقومات الخدمة الاجتماعية⁽¹⁷⁾.

وازداد تشكل الجمعيات في الضفة الغربية والقطاع ووجد المواطنون الذين أحاطت بهم المحن من كل جانب أن هذه الجمعيات هي اليد الحانية والصدر العطوف في تخفيف بعض المعاناة التي ألمت بهم في الظروف العصيبة. إن الشاهد المنصف لما تقوم به الجمعيات الخيرية يدرك نبيل الرسالة التي تحملها هذه الجمعيات والخدمات التي تقدمها إلى فئات المواطنين في مختلف مجالات الرعاية، ابتداءً من الخدمات الصحية والتربوية التأهيلية والطفولة والأمومة إلى رعاية المسنين والمكفوفين وتقديم العون للأسر الفقيرة⁽¹⁸⁾، ولكل جمعية أهداف وغايات لخدمة المجتمع الفلسطيني، ولكل جمعية خدمات ومشاريع ونشاطات تقدمها، وكل هذه الخدمات تقدم للحفاظ على الهوية الفلسطينية.

تأسست جمعيات كثيرة قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، في الضفة والقطاع كانت تقدم المأكل والملبس واللوازم المدرسية والرعاية الصحية والاجتماعية مجاناً، وما زالت تعمل للحفاظ على هويتها العربية، ومثال على ذلك: جمعية الأميرة بسمة للأولاد المقعدين التي تأسست عام 1960م، على جبل الطور بالقدس⁽¹⁹⁾، وهناك جمعية الكفيفات في رام الله والتي كان الدكتور زهير برقايوي اليد الطولي في تأسيسها، وذلك عندما شاهد عدداً من المبشرين الذين بدعوا في اجتذاب عدد من الكفيفات وإدخالهن في المدارس التبشيرية بقصد إبعادهن عن الدين الإسلامي⁽²⁰⁾، وهناك جمعيات للمكفوفين مثل الجمعية الأهلية للمعاقين بصرياً أنشئت في القدس عام 1963م، وتؤمن لهم كافة الاحتياجات، وهناك جمعيات كثيرة لا داعي لتعدادها فعددها بالمئات. في بداية كل موسم شتاء ينظم اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة القدس التعاون مع الدوائر الحكومية الأردنية

المسؤولة ومع أمانة القدس والغرفة التجارية حملة تعرف باسم "حملة معونة الشتاء"⁽²¹⁾، هدفها الأخذ من الغني والإعطاء للفقير، ويشرف الاتحاد على مكتبة سجن القدس المركزي التي أنشأها سنة 1966م، وفيها كتب قيمة يطالعها نزلاء السجن كي يخرجوا إلى الحياة متنورين، وللحقيقة نقول إن هذا الجيل من الشباب الفلسطيني قد استفاد من السجون الإسرائيلية، حيث كان يوضع الشاب في السجن ويحتك بالسجناء القدامى الوطنيين فيخرج الشاب الصغير مشحوناً بالوطنية⁽²²⁾.

أما اللجان والجمعيات الخيرية التي تأسست في عهد الاحتلال بعد عام 1967م، فكان نشاطها واضحاً في تحدي أهداف السلطة الإسرائيلية، التي تتمثل قبل كل شيء في طمس الهوية الفلسطينية والتراث الفلسطيني، وبلغ عددها حوالي 45.000 جمعية ولجنة عام 1988م⁽²³⁾، وقد تركزت هذه الجمعيات واللجان للمحافظة على الطفل والمرأة والشباب والكهول ورعاية طبقات المجتمع الفقيرة.

ارتبط نشوء المؤسسات الأهلية في فلسطين وتطورها بغياب السلطة الوطنية، فنشأت المؤسسات لتسد الثغرات في المجالات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والصحية، وأصبحت بمثابة أدوات نضالية تتحدى استراتيجية الحرمان والقهر، وتطورت المؤسسات الأهلية في فلسطين لتقوم بمسؤوليات ومهام هي من صلب مسؤوليات السلطة وليست مكملة لها كما هو الحال في الدول المستقلة، واعتمد المجتمع الفلسطيني وخصوصاً في ظل الظروف الراهنة على مؤسساته الأهلية لتوفير خدمات أساسية في مجالات مختلفة⁽²⁴⁾.

وفي خلال فترة الحكم العسكري الإسرائيلي في فلسطين المحتلة من عام 1948-1966م، لم تسمح السلطة الإسرائيلية بإنشاء جمعيات داخل التجمع الفلسطيني، بل عملت على تفتيته وعلى ضرب كل محاولة وطنية هدفت لتنمية الوعي الجماعي مثل حركة الأرض وغيرها. لكن نستطيع القول إن المؤسسات

الأهلية الفاعلة لم تنشأ في فلسطين المحتلة إلا في منتصف السبعينات ⁽²⁵⁾، أما ما قبل عام 1967م، فقد تركز نشاطات الجمعيات على تقديم خدمات في مجال رعاية الأيتام والعجزة والمعوقين والمقعدين وتقديم مساعدات مادية وعينية للمحتاجين ورعاية الأمومة والطفولة ونشاطات تقليدية مثل خياطة ومحو أمية. ومنذ عام 1967م، حتى عام 1987م، عام بدء الانتفاضة، نشطت الجمعيات، بالإضافة إلى ما ذكر، تأسست قواعد اجتماعية لسد حاجات المجتمع الفلسطيني على المدى الطويل، مثل الاهتمام بالتدريب المهني، وتأسيس مراكز أبحاث ومكتبات، وتعليم جامعي ⁽²⁶⁾، ومشروعات إنتاجية وذلك لتلبية الحاجات المحلية والتطلعات الوطنية لتقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي ⁽²⁷⁾، وقد سعى الاحتلال الإسرائيلي إلى تحجيم دور هذه المؤسسات وفتح المجال أمام رجاله لتأسيس جمعيات وفق سياسته، وحظر ذلك على من يراهم خطراً على أمنه والذين بإمكانهم المساهمة في خلق مؤسسات لا تتفق مع سياسته ⁽²⁸⁾، ولا ننسى دور لجان الزكاة في مختلف أنحاء فلسطين في الحفاظ على الهوية الإسلامية الفلسطينية، فكانت لجان الزكاة تساعد الفقراء والمحتاجين، وكانت إسرائيل تحاول شراء هؤلاء عن طريق المال والإغراءات الأخرى كي يقعوا فريسة الانحراف والخيانة، فقامت لجان الزكاة تساعد مادياً وتنبههم إلى الأخطار الإسرائيلية وترشدهم إلى ضرورة التمسك بالدين والهوية الإسلامية.

ج- دور المؤسسات الثقافية والتعليمية في الحفاظ على الهوية الفلسطينية

تمثل الثقافة الفلسطينية وجهاً من أوجه التعبير عن الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني في إصرارها على مواجهة عمليات التذويب والنفي والتشويه والسرقة والانتحال، وتقف الثقافة الفلسطينية في مواقعها الفكرية والروحية متصدية للاحتلال، فهي ثورة ضد الاقتلاع وطمس الهوية والقمع اليومي.

إن ما تتعرض له الثقافة الفلسطينية على أيدي سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة عام 1967م، هو امتداد لما تعرضت له سابقاً في الأراضي المحتلة عام 1948م.

إن النظام التعليمي في إسرائيل يهدف إلى: إضعاف الشعور القومي بين العرب المقيمين في إسرائيل وإلى جعلهم في ريب من أنفسهم بصدد قوميتهم، أي حملهم على الخجل من تراثهم "عن طريق تزييف تاريخ الشعوب العربية وتمثيله وكأنه سلسلة من الانقلابات وعمليات القتل والخصومات والسلب والنهب" (1).

وانتهجت إسرائيل سياسة تربوية تجاه العرب ترمي إلى إبقائهم متخلفين فكرياً، كما ترمي إلى تشويه هويتهم الحضارية والقومية، وتحويل العرب إلى أناس ذوي مهارات مهنية دنيا بحيث يمكن استغلالهم في الاقتصاد الإسرائيلي. كما اتبعت إسرائيل سياسة ترمي إلى إعداد معلمين ذوي شخصيات مشوهة خنوعة غريبة عن واقعها القومي والسياسي، وغرس الإحساس بدونية العرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص من ناحية، وتمجيد اليهود في الفكر والعلم والثقافة من ناحية أخرى (2).

وتعاني المناهج التعليمية من التدخل اليهودي، كما تعاني الكتب والمراجع من الرقابة اليهودية وتزييف التاريخ، كما تعمل الإستراتيجية الصهيونية على إلغاء الهوية العربية الإسلامية وقتل روح المقاومة في المناهج، فمثلاً "يلاحظ أن الآيات القرآنية والأحاديث المختارة للتربية الدينية تتركز في الجانب الأخلاقي والتهديبي وتتجاوز الآيات المتعلقة بنظم الحكم والمجتمع، أو المتعلقة بالجهاد وواجب المسلمين ضد الأخطار" (3)، وبالنسبة إلى تدريس تاريخ فلسطين لا يدرس في المدارس العربية بينما يدرس تاريخ فلسطين اليهودي بإسهاب وتفصيل (4)، وفي مادة الجغرافيا أخفيت المعالم الفلسطينية وحل مكان الأطلس الذي كان يبين معالم

فلسطين الجغرافية الحقيقية بتضاريسها وقراها ومدنها، ما يسمى بأطلس الطالب الذي حرره جماعة من اليهود حرصوا على طمس اسم فلسطين وإحلال اسم إسرائيل محلها، وحولت أسماء الأماكن العربية إلى أسماء يهودية⁽⁵⁾، وعلى الرغم من كل هذه الظروف القاهرة ومحاولات الطمس استطاع الفلسطينيون مواصلة الخلق والإبداع وإنتاج أدب يثير الاعتزاز، وقد ساهمت في ذلك مساهمة فعّالة المجالات والصحف المختلفة، مثل الجديد، والاتحاد، والغد، والمجتمع المتحجرة وغيرها، وقد قمت بتأليف كتب عن فلسطين وأقوم بتدريس تاريخ فلسطين الحديث في جامعات الأرض المحتلة وقد لاحظت مدى ضعف الطلبة في تاريخ وطنهم والسبب هو عدم تدريسهم من الأساس عن تاريخ وطنهم في المدارس، قبل المجيء إلى الجامعة، وهذا يعود إلى السياسة الصهيونية في محاربة التعليم في فلسطين. إن الوضع المأساوي للتربية والتعليم في الوسط العربي في فلسطين المحتلة كاد أن يولد الاستسلام واللامبالاة لدى الكثيرين الذين كانوا على وشك أن يتوصلوا إلى النتيجة اليائسة والقائلة إن هذا هو قدرنا وليس أمامنا إلا الرضوخ والاستعطاء⁽⁶⁾.

وقد أشار د. سامي مرعي في دراساته إلى الجهود التي تبذلها المؤسسات الصهيونية من أجل تفتيت الهوية الموحدة للعرب الفلسطينيين في إسرائيل وجعلهم ينظرون إلى أنفسهم وكأنهم مجموعات دينية وطبقية لا تربط بينها سوى اللغة العربية. كما أشار إلى ضعف التعليم التكنولوجي في الوسط العربي، لكن العرب قاموا بالمبادرة بإقامة صندوق التعليم التكنولوجي الذي شارك فيه د. مرعي بصورة نشطة تعتبر نموذجاً للاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية وخدمة المجتمع⁽⁷⁾.

أصبح الطلاب الفلسطينيون طليعة شعبهم في التصدي للصهاينة وذلك منذ الأيام الأولى للاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، وبعد أن ضمت إسرائيل القدس

كانت هناك ثورة بالمعنى الحقيقي، ويتحدث دايان عن هذه الثورة قائلاً: لقد كانت أكثر الفترات صعوبة في الضفة الغربية هي شهر أيلول وتشيرين أول من عام 1967م، نهاية أول صيف من حكمنا، فقد تلاقى على حربنا كل من رجال الدين ورجال السياسة ورفعوا راية العصيان والثورة" (8).

ويقول تقرير لمجلة شؤون فلسطينية "إن المواطن الفلسطيني في المناطق المحتلة يقع حالياً فريسة لحرب نفسية تتكون أسلحتها من الاحتلال والاعتقال والإرهاب والتخويف والتهديد بأساليب مختلفة ومتعددة من إذاعة وتلفزيون وجريدة وإشاعة وتحقيق بوليس وتوقيف واستجواب... إلخ تشترك جميعها في إلغاء هويته الفلسطينية" (9)، ونتيجة هذه الأساليب القمعية تولدت عند الطلبة نفسية خاصة تتميز بالإحباط، ومن الطبيعي أن هذا الإحباط لا يجد له متنفساً إلا في العنف والمقاومة وهذه ليست إلا مصادر للتنفيس أو التقليل من هذا الإحباط الذي تراكم منذ سنين، ومن هنا جاء الانتماء إلى منظمات المقاومة باعتبارها مصدر العلاج لهذا الإحباط.

لذا فإن العنف الإسرائيلي قابله نضال وطني عرف بثورة الحجارة وثورة المساجد وثورات أخرى كان لها دور أكيد في توجيه الطلبة نحو قضيتهم الوطنية، فساهموا في ثورة الطلاب عام 1967م، وقد وزع المعلمون بياناً باسم اتحاد المعلمين، يطلب امتناع المعلمين عن التعليم تحت الحكم الإسرائيلي (10)، واكتشفت السلطات الإسرائيلية أن هناك شبكات سرية من الشباب الصغار قد تأسست، وقد أرسلت هذه الخلايا رسائل تهديد إلى التجار تحذره من المتاجرة مع الإسرائيليين، كما اكتشفت شبكات سرية للطالبات، والحقيقة أن الصوت الطلابي كان هو الأقوى والأكثر تأثيراً في هذه الفترة المبكرة من الاحتلال، واستمر الطلاب في صدامهم وتصديهم للاحتلال حتى بعد عام 1967م، ففي انتفاضة عام 1967م، سقط شهداء مثل الطالبة لينا حسن النابلسي، وعندما جرت مبادرة السادات وزيارته

للقّس وما تلاها من مفاوضات كامب ديفيد كان للطلاب دورهم الكبير في التصدي لها.

كان الطلاب كعادتهم هم رأس الحربة في التحرك ضد الاحتلال، يقول زعيم يهودي (أورون)، بهذه المناسبة "لقد كانت أهم مراكز منظمة التحرير الفلسطينية في مقاومة الإدارة المدنية في كانون ثاني وشباط هي جامعات الضفة الغربية الأربع بير زيت والنجاح والخليل وبيت لحم" ⁽¹¹⁾، وكانت انتفاضة الطلاب عام 1982م، بسبب غزو لبنان، فكان جزاء الجامعات الإغلاق، وقد اعتبر الإسرائيليون أن الجامعات مراكز احتجاج "ومستببات للوطنية" ⁽¹²⁾، لكن هذه الإجراءات لم تمنع الطلبة من الاستمرار في حملتهم على الاحتلال حيث اطلقوا هذه المرة من المساجد التي قامت مقام الجامعات كمراكز تجمع وانقضاض على قوات الاحتلال.

إن مشاركة الطلاب في العمل السياسي شيء واضح فهم قادة المظاهرات، ولا ننسى أن عددهم في الأراضي المحتلة عام 1976، بلغ حوالي 300.000 طالب منهم أكثر من 15.0000 في الجامعات و 6000 في الكليات الأساسية الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، وقد اتخذ الطلاب من المساجد والكنائس أمكنة التجمع الضرورية للمظاهرات وبات من المألوف تماماً مشاهدة مسيحيين في المساجد يوم الجمعة ومسلمين في الكنيسة يوم الأحد لأنهما المكانان العمليان للتظاهرات ⁽¹³⁾.

ومن المعروف أن وزارة التعليم في إسرائيل لا تهتم بالتعليم في الوسط العربي ولا تهتم بتقديم خدمات للأطفال العرب في سن ما قبل المدرسة، بينما تهتم كثيراً بالنسبة إلى الطلبة اليهود؛ لذا تقوم الآن بعض الجمعيات في فلسطين المحتلة باستعمال اللغة العربية الفصحى مع الأطفال ما قبل الأول الابتدائي (الروضة)

والسبب كي يتعود الطفل على التكلم بالفصحى، والسبب الثاني كي يتجنب الأطفال استعمال كلمات عبرية دخلت إلى العربية وهذا للحفاظ على اللغة والتراث والهوية ⁽¹⁴⁾، ومن المعروف أن عدد الطلاب العرب الذين يتلقون خدمات في مرحلة ما قبل المدرسة قليل جداً، والأغلبية الساحقة محرومة من هذه الخدمات والرعاية ⁽¹⁵⁾.

كما أن سلطات الاحتلال كانت تخطط دوماً إلى عدم انتظام الدراسة منذ عام 1967م، فقد أصدر الحكم العسكري أمراً رقم (854)، يقضي بوضع معاهد التعليم العالي تحت الإشراف والرقابة لأحد ضباط الحكم العسكري ، إلا أن الجامعات الفلسطينية رفضت ذلك ⁽¹⁶⁾.

أبعدت إسرائيل عام 1967م، أكثر من 48 معلماً من قطاع غزة وقتلت 6 معلمين أثناء الاحتلال ⁽¹⁷⁾، وفي عام 1982م، أبعدت أساتذة جامعات بموجب "وثيقة الالتزام" وفي هذه الوثيقة فرضت السلطات العسكرية على الأساتذة غير المقيمين أي (بدون هوية) - وهم يشكلون ربع الهيئة التدريسية في جامعة النجاح- التوقيع عليها، وهي تطالبهم تحديداً بعدم مؤازرة منظمة التحرير الفلسطينية كشرط للحصول على إجازة العمل التي كان الحصول عليها إلزامياً، وإلا فإنهم يجب أن يغادروا البلاد، بالرغم من دفاع الأساتذة عن أنفسهم بأنهم أكاديميون، رفض الأساتذة التوقيع عليها وكانت النتيجة إخراج ما يزيد عن ثلاثين منهم، كان بينهم 28 أستاذاً من جامعة النجاح بنابلس وقد صرح د. منذر صلاح رئيس جامعة النجاح الذي أبعد لرفضه التوقيع على التعهد قائلاً: "إن هدف إسرائيل هو تدمير البنية التحتية للجامعات مثلما تريد تدمير البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني ⁽¹⁸⁾، كما أخرجت أعداداً أخرى من جامعتي بير زيت وبيت لحم، وفي هذا ما فيه من زعزعة لانتظام عملية الدوام الأكاديمي ⁽¹⁹⁾، كما قامت سلطات الاحتلال بإقامة الحواجز العسكرية على الطرق والمداخل المؤدية للجامعات بقصد إعاقة التعليم،

وفي مرات كثيرة متواصلة كانت تقيم الحواجز يوم السبت بقصد فرض يوم السبت عطلة رسمية على الجامعات كعطلة اليهود، وقامت سلطات الاحتلال باقتحام الجامعات وكسر مكاتب مجلس اتحاد الطلبة في الجامعات ومصادره وبعض الممتلكات والنشرات، كما اعتقلت عدداً من الطلبة أثناء المظاهرات كما حصل في جامعة النجاح أثناء أيام الحصار المعروفة في تموز عام 1992م⁽²⁰⁾، والاعتداء على جامعة الخليل من قبل المستوطنين وقتل عدد من الطلبة في تموز عام 1983م⁽²¹⁾.

كان اندلاع الانتفاضة عام 1987م، رمزاً للحفاظ على الهوية الوطنية ورمزاً للنضال الوطني التحرري الفلسطيني، وكانت المدارس والكلية مركزاً للمظاهرات والاحتجاجات ضد الحكم الإسرائيلي، لذا صدر أمر عسكري في شباط سنة 1988م، بإغلاق جميع المدارس بحجة أنها أصبحت مراكز لتنظيم العنف وإثارته، فأغلقت السلطات العسكرية أكثر من 1200 مدرسة ملحقه الضرر بأكثر من 300.000 طالب⁽²²⁾، وهذا العمل هو عقاب جماعي لكل الطلبة.

وفي بيان رقم 11 للقيادة الموحدة للانتفاضة أعلن اليوم الرابع والعشرون من آذار "يوم للتعليم" مما دفع عدداً من المدارس الخاصة لفتح أبوابها في ذلك اليوم وبدأت القيادة الموحدة تحث الطلاب والمعلمين للعودة إلى المدارس والجامعات لممارسة حقهم المشروع في التعليم، وفي أواخر آذار سنة 1988م بدأت الأحياء الشعبية بتنظيم صفوف وبرامج تعليمية بديلة لتلاميذ المدارس وطلاب الجامعات تعقد في البيوت الخاصة⁽²³⁾.

واعتبر كثير من الشعب الفلسطيني هذا النظام الشعبي للتعليم تحدياً للمحتل الإسرائيلي في التحكم بعملية التعليم الفلسطيني ومحتواه وتهديداً جدياً لجهود إسرائيل اليائسة للاحتفاظ بالسلطة على السكان، وأعلن الإسرائيليون في آب سنة

1988م، بأن جميع اللجان الشعبية غير قانونية، ويعني هذا أن أي شخص له علاقة بتنظيم أي نوع من النشاط التعليمي أو الثقافي يتحمل مخاطرة المثل أمام القضاء والسجن حتى عشر سنوات (٢٣).

وقد اعتقلت السلطات الإسرائيلية عدداً من الأساتذة قاموا بمهنة التعليم الشعبي ، فمثلاً اعتقل الجنود في 1988/9/4م، معلمين وطلاباً في نابلس في أعقاب مدهامة الجيش لمكاتب جمعية أصدقاء جامعة النجاح وصرخ أحد المعلمين قائلاً للجيش: "أردنا أن نخدم شعبنا، كان اهتماماً بالتعليم ولم نقم بشيء ضد أمن إسرائيل (٢٤)، وجاء في نشرة الأخبار الإسرائيلية عام 1989م، أن شبكة من الصفوف غير القانونية تعقد في المدارس الثانوية الخاصة في القدس الشرقية تعطيان حصصاً لأكثر من 300 طالب في المباني المدرسية، وهكذا فإن طلبة الجامعات وأساتذتها يشاركون بقية السكان خطر السجن والاعتقال الإداري والإصابة والإبعاد وحتى خطر الموت" (٢٥)، وكنا بالفعل نقوم بالتدريس خفية في مكتبة بلدية نابلس إلا أن إسرائيل كانت تعلم عن طريق عملائها، وقد هدد الحاكم العسكري قائلاً لرئيس المكتبة عبدالمعزم الفران (أبو صالح)، إن السلطات العسكرية تغلق المكتبة إلى أجل غير مسمى إذا سمح بالتدريس في المكتبة (٢٦).

وجرى مسح ميداني قام به د. محمود ميعاري على عدد من الطلاب فكان سؤاله: هل أثرت الانتفاضة في الضفة والقطاع على هوية العرب في إسرائيل؟ وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الشعور العام لدى المبحوثين هو أن الانتفاضة أثرت في هويتهم، فإن الأغلبية الساحقة 83% يعتقدون أن هويتهم الفلسطينية قد تعززت، وأن أغلبية أخرى 71% يعتقدون أن هويتهم الإسرائيلية قد تراجعت خلال الانتفاضة وسواء أكان تضامن الفلسطينيين في إسرائيل مع إخوانهم في المناطق المحتلة مؤشراً للهوية الفلسطينية أم متغير قائماً بذاته، فقد انعكس هذا التضامن بالإعلان عن بضعة أيام إضراب، وتنظيم الكثير من الاجتماعات والمسيرات

الشعبية وجمع التبرعات المالية وشحن المواد الغذائية والتموينية والطبية لإغاثة شعب الانتفاضة^(٢٧)، وفي سؤال آخر في المسح الاجتماعي جاء فيه: هل هناك علاقة بين هوية العرب في إسرائيل وبين استعدادهم للتعايش مع اليهود؟ فكانت النتائج أنه كلما زاد الانتماء الديني وبين استعدادهم للتعايش مع اليهود؟ فكانت النتائج أنه كلما زاد الانتماء الديني لدى المواطنين العرب قل استعدادهم للاختلاط باليهود في الميادين المختلفة، أما علاقات الزواج باليهوديات فيرفض العرب مثل هذه العلاقات، كما أن أغلبية العرب يرفضون الاندماج الثقافي في المجتمع الإسرائيلي^(٢٨).

ونستطيع القول إن تنامي الصحوّة الإسلامية بدأ في فلسطين المحتلة منذ عام 1967م، أي منذ اختلاط عرب المناطق المحتلة بعرب الضفة والقطاع لأنه لم يكن هناك معاهد إسلامية عليا في إسرائيل قبل عام 1967م، ومنذ هذه السنة بدأ المسلمون في إسرائيل بالالتحاق بالجامعات الفلسطينية في الضفة والقطاع.

وصرح الشيخ هاشم محاجنة قائلاً: لقد قطعت عنا الثقافة الإسلامية وانقطعتنا عن العالم العربي منذ عام 1948م، وكدنا أن نصبح يهوداً ولكن عندما دخلنا الضفة الغربية عام 1967م، وتعلمنا الكثير عن الإسلام ودخلت إلينا الكتب الإسلامية الكثيرة^(٢٩).

وازداد تنامي الصحوّة الإسلامية لأسباب مختلفة، ومن هذه الأسباب محاولة إنقاذ الشعب الفلسطيني لعام 1948م، من الذوبان في المجتمع الإسرائيلي وللحيلولة دون فقدانهم الهوية الإسلامية الفلسطينية، لذا تشكلت في الداخل "أسرة الجهاد" لتقوم بأعمال جهادية ضد اليهود، وأسرة الجهاد هي أول حركة إسلامية في إسرائيل بقيادة الشيخ عبدالله نمر درويش من كفر قاسم^(٣٠)، الذي شبّه حياة

المسلمين في إسرائيل بحياة المسلمين في الحبشة زمن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم عندما كانوا يعيشون تحت قيادة إمبراطور مسيحي (٣١).

والحقيقة أن الصحة الإسلامية في إسرائيل تأثرت بالصحة الإسلامية في الضفة والقطاع التي تأثرت بدورها بالثورة الإيرانية بقيادة الخميني، لقد بدأت الصحوة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق الجامعات الفلسطينية ، وقد تشكلت الكتل الإسلامية في هذه الجامعات بقصد إنقاذ الشباب من الانحراف الأخلاقي والسياسي الذي يخطط له الاحتلال الإسرائيلي (٣٢).

ومن مظاهر هذه الصحوة الإسلامية في فلسطين: كثرة انتشار اللباس الإسلامي المعبر عن الهوية الإسلامية الفلسطينية، سواء من قبل الرجال أو النساء، حيث شاع اللباس المحتشم وترك لباس الأجانب غير المحتشم، وكمثال على ذلك في عام 1987م، أصبح 25% من الطالبات في المرحلة الثانوية في أم الفحم يلبسن غطاء الرأس المحتشم، علماً أنهن لم يكن يلبسنه مطلقاً قبل عشر سنوات (٣٣)، وعندما سئلت طالبة في الجامعة الإسلامية في غزة عن لباسها المحتشم " أليس حامياً في الصيف؟" أجابت "ليس أحمي من نار جهنم" (٣٤)، وهذا يعني تمسك البنات الشديد بهذا اللباس الديني المحتشم والهوية الإسلامية.

ولا ننسى دور خطباء المساجد في تنوير عقول المصلين للتصدي للمخططات الصهيونية التي تسعى لسلب الأرض المباركة والقضاء على الهوية الإسلامية.

وأجريت دراسة على عينة مكونة من 240 طفلاً فلسطينياً في الكويت سنة 1977م، من سنة 10-15 عاماً كانوا في مدارس خاصة وعامة، ويحمل آباؤهم جوازات سفر عربية مختلفة، وقد اعتبر معظمهم 98% أنهم فلسطينيون، وذلك عندما سئل كل واحد منهم عن هويته، وعندما سئل الطالب من أين جئت؟ أجاب 93% أنهم جاءوا من فلسطين، وهكذا فقد برهنت الإجابة عن السؤال الأول على

التمسك بالهوية، وأكدت الإجابة عن السؤال الثاني الوعي والارتباط بالوطن، وعندما سئلوا لماذا هم في الكويت؟ أجابت الأكثرية أنهم أخرجوا من ديارهم لأن فلسطين ضاعت، وأقلية منهم ذكروا أن وجودهم هناك مرتبط بوجود ذويهم الذين يعملون هناك (٣٥).

د- أهمية التراث في الحفاظ على الهوية الفلسطينية

إن التراث الشعبي لبلد ما يعبر عن هوية ذاك البلد، والتراث هو جماع الثقافة والرموز المادية والتقاليد والعادات الشعبية المتوارثة عبر أجيال عديدة، فالصلة وثيقة بين الإنسان وتراثه الشعبي، إذ لا مجتمع بلا تراث شعبي ولا تراث بلا مجتمع.

إن الهوية القومية لأي شعب تعتمد على أسس مهمة هي الدين واللغة والتاريخ والتراث، لكن الهوية الفلسطينية تواجه صعوبات على كل هذه الأسس من قبل الاحتلال الإسرائيلي. إن التعامل الصهيوني مع تراثنا الشعبي الفلسطيني كان يركز على تكثيف الجهود من أجل تفرغ هذا التراث من مضمونه، لذا لم يترك طريقاً إلا سلكها من أجل طمس هذا التراث وطمس أصحاب التراث أبناء الشعب الفلسطيني، لذا أخذ اليهود في جمع مواد هذا التراث الشعبي وأدواته وأقاموا معرضاً في القدس الغربية استمر لمدة ستة شهور عرضوا فيه هذه الأدوات وكان الشرح للزوار أثناء العرض يدور حول أن هذا التراث يهودي وأن هذه الأدوات يهودية (١) واعتادت السلطات الإسرائيلية أن تقدم إلى العالم فرقاً عربية للدبكة الشعبية تحتل ظل الفن الإسرائيلي، كما حدث عام 1986م، حينما سافرت فرقة باقة الغربية للاشتراك في مهرجان الفنون الشعبية في إيطاليا حيث فازت بالدرجة الأولى باسم الدبكات الشعبية الإسرائيلية (٢).

واتخذت شركة الطيران الإسرائيلية آل عال الزي الشعبي الفلسطيني "الثوب المطرز" زياً خاصاً بمضيفات شركة آل عال، ونشرت جريدة جيرو سالم بوست صورة لإحدى المضيفات وهي ترتدي هذا الثوب المطرز مما أثار جدلاً واحتجاجاً عميقاً في حينه في فلسطين، فشجبت سميحة خليل رئيسة جمعية إنعاش الأسرة هذا العمل (3).

كما أصبحت الأطعمة الفلسطينية أطعمة إسرائيلية مثل الحمص والفول والفلافل وأصبحت تباع في الخارج على أنها أطعمة إسرائيلية (4).

وكانت إسرائيل تعاقب كل من يتعامل مع التراث الفلسطيني وخير مثال على ذلك ما جرى عام 1984م، في جامعة النجاح الوطنية عندما أقام مجلس اتحاد الطلبة في الجامعة مهرجان التراث الفلسطيني فداهمت السلطات الجامعة وصادرت جميع المعروضات وأغلقت الجامعة لمدة أربعة أشهر.

عندما تأسست جمعية إنعاش الأسرة عام 1965م، وضعت في نظامها بنداً خاصاً يتعلق بالاهتمام بالتراث العشبي ورعايته، وفي عام 1972م، أسست لجنة الأبحاث الاجتماعية والتراث الشعبي الفلسطيني. إن إبراز التراث هو إحدى قنوات نضال الشعب الفلسطيني من أجل وطنه وهويته، وفي عام 1974م أصدرت الجمعية مجلة التراث والمجتمع وتعنى بالأبحاث والتراث العشبي الفلسطيني. وأصدرت الجمعية كتاب الملابس الشعبية الفلسطينية التي تشكل معلماً بارزاً من معالم هويتنا الفلسطينية، وكان كل زي في هذه الدراسة يشكل جزءاً من خارطة فلسطين بل من الهوية الفلسطينية (5) وكتاب آخر بعنوان: تراثنا الشعبي بين الطمس والإحياء وغيرها من الكتب.

إن الموقف الفلسطيني من الممارسات الصهيونية ضد تراثنا الشعبي وضد أصحابه كان موقف المدافع عن وجوده وعن حياته، إذ اعتبر الفلسطيني أن أي

خطر يهدد تراثه فهذا الخطر يهدد بقاءه، فالشعراء مثلاً عندما أحسوا بالخطر الذي يحرق بترائهم الشعبي ضمنوا أشعارهم العدد من جوانب هذا التراث، وتصدى الكتاب في كتاباتهم لليهود الذين كانوا يجمعون التراث الفلسطيني.

وكانت جمعية إنعاش الأسرة السباقة في هذا المضمار، فكانت تقوم بالتصدي لهذه الممارسات الإسرائيلية وتقوم بالعمل الجاد المنظم لحفظ هذا التراث وإبرازه خوفاً من الطمس والانتحال والسرقة. كما أن أعضاء لجنة الأبحاث الاجتماعية والتراث الشعبي الفلسطيني كانوا في كل الندوات التي يشاركون فيها لا يألون جهداً في الإشارة إلى الخطر الذي يهدد تراثنا كما أن مركز إحياء التراث العربي في الطيبة بالمثلث كان ينبه دوماً إلى الأخطار التي تهدد تراثنا.

ونستطيع أن نحكم على القدرة الفلسطينية في إفشال مخططات الصهيونية هذه: ازدياد عدد الهيئات المهمة بالتراث الشعبي الفلسطيني مثل جمعية إنعاش الأسرة ومركز إحياء التراث العربي في الطيبة، وفرقة الفنون الشعبية الفلسطينية، وجامعائنا الفلسطينية، والأندية، والجمعيات المختلفة، وافتتاح مراكز أبحاث مختلفة في فلسطين، وعقد مؤتمرات خاصة بالتراث كان أهمها "مؤتمر القدس العالمي للتراث الشعبي الفلسطيني" الذي عقد من 6-22 آب 1987م، حيث برز فيه الصوت الفلسطيني موجهاً إلى أنحاء العالم بأننا أصحاب هذه الأرض منذ آلاف السنين وتراثنا الشعبي جاء دليلاً على ذلك⁽⁶⁾، وقد خطط لعقد هذا المؤتمر مركز إحياء التراث العربي في الطيبة، وقد صدر تقرير عام عن المؤتمر جاء فيه: لقد أردنا لهذا المؤتمر أن يكون حدثاً ثقافياً رائداً... وإسهاماً جاداً في النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي وضد محاولات تدمير البنية الثقافية لشعبنا وطمس آثار وجه بلادنا سعيًا وراء طمس هويتنا ومحو وجودنا⁽⁷⁾، وقد أشاد بهذا المؤتمر الدكتور حيدر عبدالشافي رئيس جمعية الهلال الأحمر -غزة فقال: "راقتني فكرة عقد المؤتمر جداً باعتبار أن للتراث أهمية كبيرة في حياة الشعب الفلسطيني بوجه

خاص، وأهميته تتعلق بهوية الشعب هوية المجتمع ومميزاته الثقافية والحضارية والتاريخية والإنسانية، وأهميته بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني تنبع من أن العدو الصهيوني أراد بكل الوسائل أن يطمس هذه الهوية ولا سيما بعد النزوح والشتات في عام 1948م، ولكن لصمود الشعب الفلسطيني وتصميمه وقدرته على الثبات والتمسك بأهدافه الوطنية أفشلت هذه المحاولة ... وكان كل ما يتعلق بالتنظيم والإعداد في هذا المؤتمر أمراً يدعو إلى التقدير والاعتراف بهذه المجهود الخير" (8).

شمل المؤتمر الفعاليات التالية:

(١) الفعاليات الأكاديمية كالمحاضرات والندوات.

(٢) المعارض: وتشمل الخيمة، معرض صناعة الفخار، معرض وصناعة الزجاج، معرض الخزف، معرض أعمال خشب الزيتون، معرض الصدف، معرض الرسوم، معرض الخطوط العربية، معرض الكتاب، معرض الألبسة الوطنية التقليدية، معرض أدوات البيت التقليدي، معرض أدوات العمل، وعروض فنية (9).

ومن أعظم الإنجازات على المستوى الفلسطيني والعربي والدولي التي حققها القائمون على رعاية التراث الشعبي الفلسطيني تأسيس الجمعية العالمية للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني في باريس في 18/3/1982م. وتهدف الجمعية إلى العمل على أن يطبق على التراث الفلسطيني بنود اتفاقية لاهاي الدولية عام 1954م، والخاصة بحماية الممتلكات الثقافية، وعقدت الجمعية أول مؤتمر لها في تونس في 18/12/1982م، باسم الاتحاد الدولي لحماية التراث الفلسطيني.

وتم بحث برنامج عمل لحماية التراث الفلسطيني من المخاطر التي تهدده وتميته" (10).

أما الموقف الفلسطيني في الخارج للحفاظ على الهوية والتراث الفلسطيني فحدث عنه ولا حرج ولا مجال لذكره هنا في هذا البحث.

وهناك إنجازات كثيرة لمراكز إحياء التراث العربي (الطبية)، وإنجازات أخرى كثيرة لجمعية إنعاش الأسرة (البيرة). إن إنجازات هذه المراكز التراثية تقف في وجه السياسة الإسرائيلية التي تهدف إلى تهويد الأرض والشعب والوطن الفلسطيني، لذا ظلت المراكز وموظفوها يحاولون التمسك بالهوية لكنهم ظلوا نتيجة لذلك عرضة للملاحقة التي وصلت إلى حد الاعتقالات والتحقيقات وفرض الإقامة الجبرية، ومن إنجازات مركز إحياء التراث العربي (الطبية)، تخليد أعلام فلسطين، فقام المركز بتكريم كل من د. إسحق موسى الحسيني، والشاعر عبد الرحيم محمود والأديب خليل السكاكيني، ومن إنجازات المركز أيضاً القيام بندوات ورحلات علمية، وإقامة معارض تراثية مثل البيت الشعبي، والصناعات الحرفية وغيرها، وإقامة متحف متجول، وتعليم دورات في التراث الشعبي مثل الدبكة، وتعليم الموسيقى، والتطريز، والحياكة، والخط العربي، وتأسست فرق للفنون الشعبية، وإصدار مجلة كنعان وتأسيس صندوق القروض والهبات للطلبة العرب في البلاد، وقد تأسس عام 1975م، وفي خلال 12 سنة من تأسيسه قام الصندوق بتوزيع ربع مليون دولار على الطلبة العرب في الجامعات الإسرائيلية (11).

وهناك رموز تعبر عن الهوية الفلسطينية ومن أهمها الحطة الفلسطينية البيضاء المنقطة بالأسود التي يلبسها ياسر عرفات (أبو عمار)، وكذلك الثوب الفلاحي المطرز وتستعمله النساء، فقد أصبح هذا الثوب رمزاً للهوية الفلسطينية

في أعين الفلسطينيين وباقي أنحاء العالم، والحقيقة أن هذا الثوب وجد في الأصل في المنطقة الممتدة من رام الله حتى بيت لحم فقط ولكن الفلسطينيين عمّوه ليصبح رمزاً للهوية الفلسطينية ككل ⁽¹²⁾ كذلك لم يخل بيت فلسطيني واحد في الداخل والخارج من وضع صورة قبة الصخرة المشرفة أو المسجد الأقصى المبارك في بيته رمزاً للهوية الفلسطينية ، كما أن الجنس اللطيف يفتخر بوضع خارطة فلسطين الذهبية على الصدر رمزاً وتعبيراً عن التمسك بفلسطين، كما أن كثيراً من مواليد البنات سميت باسم فلسطين، تعبيراً عن حب والدها لفلسطين، ولا ننسى إقامة احتفالات في مناسبات تاريخية مهمة يقيمها الفلسطينيون مثل يوم استشهاد القسام أو وعد بلفور المشؤوم أو ذكرى غزوة بدر وانتصار المسلمين فيها أو ذكرى الهجرة النبوية الشريفة أو ذكرى غزوة خيبر، وكان الشعب يجعل هذه الأيام أياماً للتصدي والمقاومة ضد سلطات الاحتلال ⁽¹³⁾، كما أن الأغاني في حفلات الأعراس والزفاف تعبر عن التمسك بتراب الوطن والهوية، ومن هذه الأشعار الشعبية:

صهيوني ارحل عنا	هذا الوطن وطنا
ما ظني إنك تتهنا	في أراضي فلسطين
أقرض للمعاني قرض	تتسلي جماعتنا
حب الأرض وصون العرض	هو مذهبنا وملتنا
خيبر خيبر يا يهود	جيش محمد سوف يعود
بلادي فلسطين	مش للصهايين
إيمتا تعودى لنا يا عين	وبصير لي هويي
في مهد عيسى وإسراء النبي العدنان	من ظلمك يا غرب ثارت براكيننا

كنيسة المهد من كان بك طمعان تاريخنا يعلمك أحوال ماضينا
يا صخرة القدس كوني في رضا وأمان حولك تلاقى نصارى ومسلمينا
حولك تلاقى بواسل للقا شجعان يسقون أعداك زقوماً وغسلينا⁽¹⁴⁾

فالأغنية الشعبية الفلسطينية هي الانعكاس الأساسي والرئيسي لأحوال الوطن والشعب، وهي التي تؤرخ بشكل خاص وأكد لتراث الشعب الفلسطيني وحياته.

وفي تصميم الإسرائيليين على خنق الثقافة الفلسطينية وطمس الهوية الفلسطينية، جعلوا الفنانين الفلسطينيين هدفاً لأنواع العقوبات كافة، فاعتقلوا بعض الفنانين وصادروا أعمالهم وكتاباتهم، فاللوحة الفلسطينية لا تقل في نظر السلطات عن الحجارة قوة وكذا الأغاني والفولكلور، وكثيراً ما جرى مداومة المسرح والمركز الفني الفلسطيني ومسرح الحكواتي وإقفالها، وأقفلت أبواب جمعية إنعاش الأسرة لمدة عامين وحكم على مديرة الجمعية السيدة سميحة خليل تهمة حيازة مواد متنوعة في مكتبها كانت عبارة عن علم فلسطيني وكتب وأفلام تحكي عن الفولكلور الفلسطيني⁽¹⁵⁾، ومن العوامل التي زعزعت الهوية وسائل الإعلام المرئية كالتلفزيون والفيديو وعرض برامج ذات أثر مدروس في تأثيره النفسي والاجتماعي، فتعلم الشعب الفلسطيني أموراً حياتية وافدة وغريبة عن مجتمعة الفلسطيني، وهذه أمور سلبية أثرت في الهوية الفلسطينية، وخير مثال على ذلك الأعراس الفلسطينية، حيث أصبح الفلاح يتكلف ويدفع ثمناً باهظاً لفرقة موسيقية تأتي لتمزق أسماع الناس بغناء وطبل وزمر غريب بينما كان هو سيد الساحة ومبدعها يعبر عن فرحته مع جماعته بأسلوب سهل من ديكات أصلية أما صبايا القرية فقد أصبحن يرقصن على أنغام الكاسيت من هز الوسط والرقص والغناء الغريب والملابس الأوروبية، وفي ذلك ابتعاد عن تراثنا الشعبي الفلسطيني أيضاً⁽¹⁶⁾.

وأهم رمز من رموز الدفاع عن الهوية هو الدفاع عن الأرض. إن الأرض بالنسبة إلى الفلسطينيين ليست مصدراً للرزق فقط يتعايش منها، بل مكاناً يسكن فيه ورمزاً لوجوده على تراب وطنه وشعاراً لقوميته ودينه، فالدفاع عن الأرض هو جهاد فرضه الله على المسلمين كافة وذلك لقدسية الأرض الفلسطينية في القرآن الكريم كما جاء في الآية الكريمة: "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ" صدق الله العظيم. وجاء في المثل الشعبي "مَنْ لَا أَرْضَ لَهُ لَا عَرْضَ لَهُ" وهذا دلالة على التمسك بالأرض، والصراع القائم بين الفلسطينيين واليهود هو أساساً صراع على الأرض؛ لذا عقد مؤتمر شعبي بتاريخ 1975/10/18م، في الناصرة وذلك بسبب مصادرة أرض كثيرة في النقب والمثلث والجليل والناصرة، وأعرب المجتمعون عن احتجاجاتهم على المصادرة، ومن أهم نتائج المؤتمر:

١ - انتخاب "لجنة الدفاع عن الأراضي".

٢ - مطالبة الحكومة الإسرائيلية بإلغاء قرار المصادرة، وعدم مصادرة أراضي في المستقبل، ثم قامت لجنة الدفاع عن الأراضي بحملات تنوير وتوعية وتوضيح للوسط العربي في إسرائيل، وخلال حملات التنوير أقيمت لجان محلية في القرى المتضررة للدفاع عن الأراضي، ثم تم عقد اجتماع لجميع اللجان المحلية تقرر خلاله التوجه إلى المواطنين العرب لإعلان إضراب عام يوم 1976/3/30م، وسمي هذا اليوم "يوم الأرض" (17)؛ لأن هذا اليوم خصص للدفاع عن الأرض.

أسست حركة الأرض كحركة قومية، لذا رأت أن القضية الفلسطينية هي أيضاً قضية عربية ودعت إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين، وحالت الحركة نشر فكرها وتعبئة الجماهير العربية بوساطة النشرات التي أصدرتها خلال ثلاثة عشر

أسبوعاً قبل أن يتم حظرها بأمر عسكري، وبما أن إسرائيل تسمح بتأسيس أحزاب سياسية عربية لذا فقط أخذ الحزب الشيوعي الدفاع عن حقوق العرب، وهو الحزب الوحيد غير الصهيوني. كان له دور مهم في الحفاظ على القومية والوطنية للأقلية العربية (18).

حصل إضراب يوم الأرض في الوقت المحدد، واشترك فيها 80% من السكان العرب في البلاد، لكن وقعت مواجهات راح ضحيتها ستة شهداء في الإضراب، وفي كل سنة في مثل اليوم تحيي الجماهير العربية يوم الأرض وتعدّد المؤتمرات والمهرجانات الخطابية والاجتماعات الشعبية في ذكرى يوم الأرض فهو رمز للنضال القومي العربي في البلاد (19).

كان يوم الأرض عام 1976م، يوماً مشهوداً في التاريخ الفلسطيني حيث انضم الشعب كله في الداخل لمظاهرات ذلك اليوم، واكتشف العرب وثيقة كينج (حاكم لواء الشمال)، التي رسم فيها سياسة القمع التي يجب اتباعها لكسر شوكة الأقلية العربية وسلخهم عن أرضهم وقد احتجت عليها الهيئات التمثيلية العربية في إسرائيل (20).

وتأسست في إسرائيل لجنة إسلامية عليا لرعاية أموال الوقف الإسلامي وممتلكاته وعقدت هذه اللجنة مؤتمرها الأول في يوم السبت 12/10/1977م، في الناصرة، وخرجت بقرارات مهمة منها: "منذ قيام الدولة والسلطات تستولي على ممتلكات الوقف الإسلامي التي لا تقدر لا حجماً ولا ثمناً...، وتم هذا الاستيلاء بموجب قانون الغائبين مع أن المسلمين لم يغادروا البلاد، وأخذت تبيعها لليهود بثمان بخص، واندثر عدد من المقابر والمقامات والمساجد، إلخ، ولم تكثف السلطات بذلك بل حرمت المسلمين من حقهم الديني في إدارة شؤونهم الدينية... وعليه فإن المؤتمر الإسلامي يقرر أن من حق المسلمين وحدهم تصريف شؤونهم

الدينية وإدارتها وأن ممتلكات الوقف الإسلامي هي ملك المسلمين وحدهم ويطالب بإلغاء ما يسمى بقانون الوقف الإسلامي المجحف وضرورة تشكيل لجنة يطلق عليها المؤتمر اسم "اللجنة الإسلامية العامة" واعتبارها الهيئة العليا لكل ما يتعلق بشؤون المسلمين الدينية في البلاد هي مؤلفة من 31 عضواً، ويطالب المؤتمر حكومة إسرائيل الاعتراف بهذه اللجنة الإسلامية العليا وتسليمها ممتلكات الوقف الإسلامي (21).

هـ- دور الصحافة في الحفاظ على الهوية الفلسطينية

إن الهدف الأول للصحفيين الفلسطينيين هو العمل على رفع صوت معاناة شعبهم والتعبير عن آماله وتطلعاته وهم بذلك يعملون على خلاص شعبهم من الاحتلال.

إن الرسومات الكاريكاتورية التي كان يرسمها ناجي العلي تعبر عن تطلعات الشعب الفلسطيني، وكان طابعها الحفاظ على الهوية الفلسطينية والنقد لكثير من الأمور السياسية وشرح هموم الشعب الفلسطيني ومعاناته، وكان مصير ناجي العلي الاغتيال كما هو معروف (1).

إن أهداف الصحافة الفلسطينية كثيرة، منها: كشف حقيقة الاحتلال الصهيوني الذي يدعي الديمقراطية، وفضح أساليبه القمعية عالمياً والكشف عن مدى المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني، كما أنها وسيلة الاتصال الجماهيري.

كانت الصحف التي تصدر في الضفة الغربية قد توقفت بعد عام 1967م، ثم صدرت أول جريدة عام 1968م، وهي جريدة القدس، ثم ظهرت جريدة الفجر عام 1972م ثم جريدة الشعب، وجميعها كانت تصدر في القدس، أما في قطاع غزة فقد ظلت الحياة الصحفية محدودة بالرغم من صدور مجلة العلوم والأسبوع الجديد

والشروق. لقد مارست هذه الجرائد والمجلات دورها الوطني التثقيفي وعبرت عن هموم الشعب الفلسطيني (1).

أما في فلسطين المحتلة لعام 1948م، فقد وجدت الأصوات الأدبية الجديدة متنفساً لها في مجلة الجديد وجريدة الاتحاد اللتين تصدران في حيفا، وكانت هذه الجرائد أرضاً خصبة تحتضن الأصوات الأدبية. كما كانت أداة لكشف سياسة الاستيطان وابتلاع الأرض وأداة للتعريف بنضالات الكفاح الفلسطيني المسلح والتعريف بالشخصية الفلسطينية.

وعلى الرغم من أن تلك هي مهمة الصحافة إلا أن كثيراً من الأخبار والمعلومات لا يستطيع كاتبها أن يوصلها إلى القراء بسبب التشطيب وحذف من المراقب العسكري الإسرائيلي. يقول داني روبينشتاين في هذا السياق هو مراسل الشؤون العربية في صحيفة دافار الصهيونية: إن الرقيب العسكري يحذف ما يعرض عليه من مواد، تقدمها الصحف الفلسطينية بنسبة 30-50 (2).

إن الرقابة العسكرية لا تقتصر فقط على الصحافة، وإنما تشمل كافة جوانب الحياة الثقافية والفكرية والسياسية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، مثل الرقابة على الكتب والأفلام السينمائية والمسرح والمناهج المدرسية وغيرها (3).

أما شلومو جازيت فيقول: إن تأثير الصحافة العربية على إسرائيل وعلى الحكم العسكري يعتبر معدوماً وقد استفادت إسرائيل من الصحف العربية بأنها اطلعت من خلالها على العديد من شكاوى السكان العرب عبر هذه الصحف (4).

أضف إلى ذلك أن إسرائيل كانت تصدر جرائد باللغة العربية وتدفق بها إلى شوارع الضفة الغربية وقطاع غزة مثل صحيفة الأنباء وصحيفة اليوم ومجلة المرصاد (5) وصحيفة المرأة الناطقة باسم روابط القرى التي أنشأتها إسرائيل، وقد قاطعها العرب، لذا توقفت عن الصدور (6)، وكان الهدف من هذه الصحف غرس

الأفكار اليهودية في أذهان الشعب الفلسطيني وتوصيل الأخبار المتناقضة لأذهان العرب، وكان نصيب هذه الصحف الإهمال والمقاطعة من القراء لعلمهم أنها صحف عميلة، لكنهم تناولوا بدلاً منها صحيفة الاتحاد الحيفاوية هي إحدى الصحف الوطنية الواسعة الانتشار في فلسطين المحتلة، وعلى الرغم من أنها ممنوعة من التداول في الضفة والقطاع إلا أنها كانت منتشرة بطريقة سرية (7)، وقد وقفت الصحافة الوطنية في الخندق الأمامي لمجابهة الصحافة التقليدية ذات الأهداف والنوايا الاستعمارية الخبيثة لتدمير المجتمع الفلسطيني وإلغاء هويته الوطنية وتبديدها.

ويقول تقرير نشرته صحيفة فرانكفورت الألمانية "إن دور الصحافة العربية في القدس وباقي الأراضي المحتلة قد زاد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة باعتبارها صحافة مناضلة، ولذلك فإن إسرائيل تعتبر الصحافة الفلسطينية العدو الثاني بعد منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم فهي لا تتوانى عن التكيل بالصحفيين، وخوض حرب غير معلنة ضد الصحافة. مثال على ذلك: يقول داود كتاب مدير تحرير جريدة الفجر: إن إجراءات القمع الإسرائيلية ضدنا لا تنتهي، لقد أمرت السلطات الإسرائيلية بإغلاق الصحيفة لمدة أسبوع عقاباً لها على نشر صورة لامرأة فلسطينية قتلها جنود الاحتلال رمياً بالرصاص في قريتها بالضفة الغربية، والقصد من إغلاقها أن تغير الصحيفة من سياستها المناهضة للاحتلال" (8).

ويقول أكرم هنية رئيس تحرير صحيفة الشعب المقدسية، الذي أبعدته سلطات الاحتلال عام 1986م: "إن من أصعب الأمور في العالم أن تكون صحفياً داخل الأراضي المحتلة. أن تكون صحفياً يعني أنك ممنوع من ممارسة مهنة الصحافة" (9)، وهناك عدد كبير من الصحفيين الفلسطينيين الذين سجنوا أو عذبوا أو طردوا أو استشهدوا، وهناك صحفيون أجانب طردوا أو عذبوا من قبل سلطات الاحتلال.

ومن الصحف اليومية التي صدرت في الضفة الغربية والقطاع: القدس والشعب والفجر والميثاق والنهار والمرأة والموقف والوحدة والتقدم وصباح الخير . وقد أغلقت هذه الصحف عدة مرات ومنعت من الصدور مرات عديدة بحجة أنها نشرت أنباء دون تراخيص، ومنها أحرق لأنها هاجمت سياسة سلطة الاحتلال وكمثال على ذلك جريدة الشعب التي أحرقت مرتين (10).

وهناك صحف أسبوعية كانت تصدر بانتظام مثل الطليعة، والبشير، والفجر الإنجليزية، والدرب وقد منعت هذه الصحف من الصدور لأنها هاجمت سلطات الاحتلال، وهناك صحف أسبوعية غير منتظمة الصدور مثل الأسبوع الجديد، والموقف، وجيش بالعبرية، والفجر بالعبرية، ومرايا، والمنندى، وصوت الجماهير، وصحيفة الشروق (غزة)، وبعضها توقف عن التصدر وبعضها ما زال يصدر بشكل غير منتظم.

أما المجالات المهمة فهي: البيادر السياسي، البيادر الأدبي، الفجر الأدبي، الشراع، العودة، العهد، الكاتب، فتاة فلسطين، الشروق، التراث، والمجتمع، هدى الإسلام، الحصار، المسرح، العلوم، فلسطين الطبية، ألوان، المجلة العربية الطبية، عبير، صوت الجيل، وهذه المجالات منها ما صدر أسبوعياً ومنها ما يصدر شهرياً، لكنها أغلقت لأسباب أمنية حسب الادعاء الإسرائيلي.

لقد أعتبرت الفصائل الفلسطينية الصحافة واحدة من معاركها السياسية المهمة؛ لذا فإن الفصيل الذي يفقد إحدى رخص صحفه ومجلاته، كان يعتمد إلى استصدار رخصة بأسماء أخرى، وإذا لم يتمكن الحصول على رخصة، عمد إلى استثمار القانون الإسرائيلي المتاح في "تشرة لمرة واحدة" (11).

إن تطور الصحافة المحلية كان خلاصة لصراع متواصل بين الاحتلال وجهاز رقابته العسكرية من جهة، وبين الحركة الوطنية ومؤسساتها الصحفية من

جهة أخرى. إن الصحافة النزيهة تعكس ما يدور حول المصور التلفزيوني من مشاهدات، وهذا لا يقبله الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة وبخاصة في بداية الانتفاضة، فمثلاً طلب إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي من دان شومرون رئيس أركان الجيش الإسرائيلي إغلاق الضفة الغربية والقطاع أمام الصحفيين لأن الكاميرا حسب رأيه - تؤدي إلى إثارة الخواطر، وكان شامير قد أصابه القلق بسبب اهتمام الصحافة الأجنبية بأحداث الانتفاضة وقال: إن كل صورة وكل تحقيق للتلفزيون عن المظاهرات في الضفة والقطاع يضر بإسرائيل⁽¹²⁾، وكنا نشاهد على شاشات التلفزيون أحداث الانتفاضة المشجعة يومياً، فشاهدنا مثلاً امرأة تحمل على رأسها صينية فيها حجارة لنقلها للمتظاهرين كي يلقوها على الجيش الإسرائيلي⁽¹³⁾ وظننا في بداية الأمر أن في الصينية طعاماً لشباب الانتفاضة. وقد أدرك شمعون بيرز وزير الخارجية مدى خطورة الإعلام في بداية الانتفاضة فقال: "إذا واجهت الكاميرا الدبابة فإن المنتصر بكل تأكيد هو الكاميرا"⁽¹⁴⁾، لذا نصح بيرز السلطات بإغلاق مناطق كثيرة أمام الصحفيين ومنعهم من التصوير.

أما رئيس مكتب الخدمات الصحفية الفلسطينية - إبراهيم قراين - ومكتبة في شارع صلاح الدين بالقدس، فكان يعطي الصحفيين الأجانب معلومات دقيقة وكاملة عن كل حادثة في الأرض المحتلة، وتكون مطابقة للواقع بلا نقص أو تزيف، بعكس معلومات الجيش الإسرائيلي الذي كان يضلل الصحفيين ولا يعطيهم المعلومات الصحيحة. وقد مدحت الصحف العالمية المكتب الفلسطيني فقالت صحيفة (فرانكفورت روندشلو) الألمانية الغربية بتاريخ 1988/3/23م، "إن هذا المكتب هو أهم معين، تستمد منه الصحافة العالمية الأخبار والمعلومات الدقيقة حول الانتفاضة، وتعريف الرأي العام العالمي بمشكلة الشعب الفلسطيني"⁽¹⁵⁾ ونتيجة هذا النشاط الإعلامي الفلسطيني قامت سلطات الاحتلال باعتقال الصحفيين الفلسطينيين وإغلاق المؤسسات الإعلامية الفلسطينية.

خاتمة

إن الحفاظ على التراث والأرض هو من أهم عوامل صون الهوية الفلسطينية. وقد جرب الصهاينة مراراً طمس التراث وسلب الأرض من أصحابها، وغرس الأفكار الصهيونية في عقول الفلسطينيين للابتعاد عن هويتهم، وقد راهنت إسرائيل قائلة إنه بعد موت جيل النكبة، وحتى جيل النكسة، سيأتي جيل جديد لا يعرف هوية والده فلسطيني، فكانت النتيجة عكس ما توقعوا تماماً، فالابن الذي لم تحتل عيونه برؤية فلسطين انضم إلى المنظمات الفلسطينية المناهضة بالتحريض، والابن الذي بقي تحت الاحتلال يعاني من الاضطهاد والاعتقال والضرب والتعذيب رفع الحجر وضربه على جنود الاحتلال ودباباته. ويوجههما الهدف نفسه وهو الحفاظ على الهوية الفلسطينية مهما ابتعدوا عن فلسطين أو ذاقوا العذاب فيها من سلطات الاحتلال.

كما اعتقد الصهاينة أن الشعب الفلسطيني سيركض وراء لقمة العيش ويترك التعليم، وبذلك ينسى فلسطين، ولكن النتيجة كانت على عكس ما اعتقدوا حيث اهتم الوالد الفلسطيني بتعليم أبنائه أولاً، والرزق على الله. ولا أبالغ إذا قلت إن نسبة التعليم بين أبناء الشعب الفلسطيني عالية جداً إذا قيسَت ببقية الدول العربية والعالمية.

إن الإنسان الفلسطيني يمكن أن ينسى الحوادث اليومية التي يمر بها لكنه لا يستطيع أن ينسى أهله ووطنه وهويته.

الهوامش

أ- طمس الهوية الفلسطينية وزعزعتها

(١) ناديا حسن البطمة: الفولكلور والهوية الفلسطينية، مجلات التراث والمجتمع، جمعية إنعاش الأسرة، عدد 25 كانون ثاني 1995م، البيرة ص37.

(٢) محمود مصالحة: الأرض، دراسة وتحليل، مكتبة القيس، الناصرة، 1986م. ص99.

(٣) مسعود أغبارية: إسرائيل ومواطنوها العرب - الصراع المنسي، مجلة شؤون فلسطينية عدد 3، السنة الأولى 1993-1994م ص24.

(٤) مسعود أغبارية: إسرائيل ومواطنوها العرب ص 22.

(٥) منعم حداد: التراث الفلسطيني بين الطمس والإحياء، مجموعة دراسات وأبحاث، مركز إحياء التراث العربي الطيبة 1986م ص16.

(٦) مسعود أغبارية ومواطنوها العرب ... ص26.

(٧) مجلة شؤون فلسطينية عدد 3 السنة الأولى 1993م ص 35.

(٨) كميل منصور: الشعب الفلسطيني في الداخل بحث لجمال نصار بعنوان التغيير السياسي الفلسطيني في الأراضي المحتلة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت 1990م.

(٩) منعم حداد: التراث الفلسطيني بين الطمس والإحياء مجموعة دراسات وأبحاث، مركز إحياء التراث العربي - الطيبة 1986م ص18.

(١٠) تيسير جبارة: دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة دار الفرقان - عمان 1992م. ص148.

(١١) منعم حداد: التراث الفلسطيني بين الطمس والأحياء ص 18.

(١٢) المواكب: التربية والهوية، لذكرى سامي مرعي، مطبعة النهضة الناصرة، 1986م ص45.

(١٣) كميل منصور: الشعب الفلسطيني في الداخل، بحث لعزیز حيدر: التعبير السياسي الفلسطيني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت 1990م ص 309.

(١٤) المواكب: التربية والهوية، لذكرى سامي مرعي، مطبعة النهضة الناصرة 1986م ص47.

(١٥) كميل منصور: الشعب الفلسطيني في الداخل، بحث لعزیز حيدر: التغيير السياسي الفلسطيني، ص321.

(١٦) المصدر نفسه ص 329.

(١٧) محمود ميعاري: تطور الهوية السياسية الفلسطينية في إسرائيل، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 14 م ص215-233.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) محمود ميعاري: تطور الهوية السياسية، ص215-233.

(٢٠) محمود ميعاري: تطور السياسية، ص58.

(٢١) محمود ميعاري: تطور الهوية والسياسية، ص62.

ب- الجمعيات الخيرية ودورها في الحفاظ على الهوية الفلسطينية

1- تيسر جبارة: تاريخ فلسطين الحديث - البيادر، القدس 1985م ص88.

2- خليل نخلة: مؤسساتنا الأهلية في فلسطين نحو تنمية مجتمعية، الملتقى الفكري العربي القدس ومركز إحياء التراث العربي - الطيبة 1990م. ص23.

٣. توفيق حسن تلاوي: ندوة حول الجمعيات الخيرية في فلسطين المحتلة وأثرها في عملية التنمية، القاهرة 1993/11/17م، ص3.

٤. اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة نابلس ولواء جنين، المسيرة الاجتماعية 1958-1984م نابلس 1985م ص14.
٥. توفيق تلاوي: ندوة الجمعيات الخيرية، ص3.
٦. اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة نابلس ولواء جنين، المسيرة الاجتماعية 1958-1984م، نابلس 1985 الموافق 1405هـ، ص25.
٧. توفيق تلاوي: ندوة حول الجمعيات الخيرية. ص1.
٨. اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة القدس، دار الطباعة العربية، القدس، ص71.
٩. إجابة على سؤال بدلاً من المقابلة، من الأخت لواحظ عبدالهادي رئيسة جمعية الاتحاد النسائي العربي وذلك بتاريخ 1995/1/15م.
١٠. اتحاد الجمعيات الخيرية- محافظة الخليل، 1990م. ص29.
١١. اتحاد الجمعيات لمحافظة نابلس ولواء جنين - المسيرة الاجتماعية 58-1984م، نابلس 1985، ص14.
١٢. الجمعيات الخيرية هي: في نابلس الاتحاد النسائي العربي، جمعية التضامن الخيرية، جمعية رعاية الطفل، رعاية الكفيف وذوي العاهات، رعاية الكفيف، أما في طولكرم: الاتحاد النسائي العربي، الهلال الأحمر، رعاية الكفيف، أما في جنين: الهلال الأحمر.
١٣. اتحاد الجمعيات الخيرية- القدس. ص12.
١٤. اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة نابلس ولواء جنين، المسيرة الاجتماعية 1958-1984م، ص22.
١٥. اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة الخليل ص41.
١٦. اتحاد الجمعيات الخيرية - الخليل. ص44.
١٧. اتحاد الجمعيات الخيرية - الخليل. ص44.
١٨. اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة القدس، دائرة الأبحاث والدراسات، إشراف يوسف حميدي البكري، 1985م، هذه كلمة د. أمين الخطيب رئيس اتحاد الجمعيات، ص17.
١٩. اتحاد الجمعيات الخيرية- القدس، ص84.

٢٠. مقابلة مع د. زهير برقاري في جامعة الخليل 1985م.
٢١. اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة القدس، ص11.
٢٢. جريدة الشعب 1978/4/14م.
٢٣. كميل منصور: الشعب الفلسطيني في الداخل بحث لجمال منصور: التغيير السياسي ص 164
وانظر: N.Y. Times. 5/15/88
٢٤. خليل نخلة: مؤسساتنا الأهلية في فلسطين، نحو تنمية مجتمعية، الملتقى الفكري العربي - القدس، مراكز إحياء التراث العربي الطيبة 1990م ص1.
٢٥. المصدر نفسه ص13.
٢٦. جماعة البر الخيرية دعمت أكثر من 300 طالب مادياً فأنها درستهم الجامعية ومعظمهم من المخيمات القريبة من نابلس - مقابلة مع حافظ طوقان رئيس بلدية نابلس سابقاً، المقابلة في 1995/2/21م نابلس.
٢٧. خليل نخلة ص25.
٢٨. حمدان اليوسف: الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية مجلة قضايا، عدد 1، مجلد 1، القدس 1989م ص95.

ج- دور المؤسسات الثقافية والتعليمية في الحفاظ على الهوية الفلسطينية

١. كميل منصور: الشعب الفلسطيني في الداخل بحث للدكتور محمد الحاج بعنوان: التربية والتعليم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت 1990م ص135، انظر أيضاً صبري جريس: العرب في إسرائيل سلسلة دراسات فلسطينية 21 بيروت م.ت.ف مركز الأبحاث 1967م مجلد 2 ص 124-125.
٢. مجلة المواكب: التربية والهوية لذكرى د. سامي مرعي 1986 مطبعة النهضة، الناصرة ص 23 وص73.
٣. د. علي سعود عطية: مشكلات الطلبة الفلسطينيين ص44، انظر أيضاً شاكراً مصطفى: المعلم العربي والتعليم في الأراضي المحتلة شؤون فلسطينية، آذار مارس 1972م. ص140.
٤. د. منعم حداد: التراث الفلسطيني بين الطمس والإحياء. ص19.

٥. المؤتمر الاجتماعي الفلسطيني الثالث للطفل العربي الفلسطيني، القدس 1984م، بحث للدكتور ذياب عيوش بعنوان: التحديات البيئية وأثرها على شخصية الطفل العربي الفلسطيني، ص191،
٦. مجلة الكواكب ص24.
٧. المصدر نفسه ص29.
٨. د. علي سعود عطية: الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي، مشكلات الطلبة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، جمعية الدراسات العربية ، ص34.
٩. د. علي سعود عطية: مشكلات الطلبة الفلسطينيين ن في الأراضي المحتلة، جمعية الدراسات العربية ص14.
١٠. المصدر نفسه ص35.
١١. المصدر نفسه ص37.
١٢. أندرو ريجبي: الانتفاضة، النضال من أجل التعليم – ص15.
١٣. كميل منصور: الشعب الفلسطيني في الداخل بحث لجمال منصور: التغيير السياسي الفلسطيني. ص164.
١٤. مقابلة مع د. عبدالسلام عبدالغني في جامعة بير زيت في 1995/1/25م.
١٥. عزيز حيدر: خدمات الشؤون الاجتماعية للأطفال العرب في إسرائيل مجلة قضايا عدد 1، مجلد 1 نوفمبر 1989م القدس، ص43.
١٦. د. محمد الحلاج: التربية والتعليم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ص 142-143.
١٧. د. علي سعود عطية: مشكلات الطلبة ص45، انظر: أيضاً شؤون فلسطينية تشرين أول أكتوبر 1972م ص134، موسى شحادة التعليم في قطاع غزة.
١٨. د. محمد الحلاج: التربية والتعليم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ص 142-143.
١٩. د. علي مسعود عطية: مشكلات الطلبة، ص45.
٢٠. رسالة النجاح عدد 52 أيلول تشرين أول 1992م.
٢١. دائرة العلاقات العامة، جامعة الخليل – مسيرة فوق الجراح، آب 1983م.

٢٢. أندرويجي: الانتفاضة، النضال من أجل التعليم، ص7.
٢٣. المصدر نفسه ص7.
٢٤. المصدر نفسه ص11.
٢٥. المصدر نفسه ص12، انظر أيضاً: Jerusalem Post 5/9/88
٢٦. المصدر نفسه ص19.
٢٧. مقابلة مع عبدالمنعم الفران "أبو صالح" رئيس مكتبة بلدية نابلس في 1994/12/1م.
٢٨. محمود ميعاري: اكتشاف التراث، مجلة آفاق فلسطينية ، جامعة بير زيت عدد 5، 1990 ص65.
٢٩. المصدر نفسه ص69.
٣٠. تيسير جبارة: الانتفاضة الشعبية الفلسطينية ص31.
٣١. المصدر نفسه ص29.
٣٢. المصدر نفسه.
٣٣. صوت الحق والقوة والحرية: الحقيقة الغائبة رقم 2 ص5.
٣٤. تصريح الشيخ محاجنة من أم الفحم لمراسل جريدة التايمز . The N.Y. Times April, 30, 1987.p.9
٣٥. المصدر نفسه وانظر: The Jerusalem Post Magazine . Friday. June 27. 1986. p.13.
٣٦. ذياب عياش: المؤتمر الاجتماعي الفلسطيني ص196.

د. أهمية التراث في الحفاظ على الهوية الفلسطينية

١. عبدالعزيز أبو هدبا: التراث الفلسطيني جذور وتحديات، مركز إحياء التراث الطيبة 1991م ص119.
٢. المصدر نفسه ص124.

٣. المصدر نفسه ص، 125 وانظر جريدة الفجر: 14/2/1980م وجيروسالم بوست في 15/2/1980م، مقال إلى إيان بلاك، وانظر كتاب شريف كناعنة: مناضلة من فلسطين، سميحة خليل.
٤. مشاهداتي في مطاعم نيويورك وإسرائيل.
٥. د. منعم حداد: التراث الفلسطيني، بحث لعبدالعزیز أبو هدبا: تجربة في ميدان الاهتمام بالتراث الشعبي الفلسطيني. ص69.
٦. عبدالعزیز أبو هدبا: التراث ص152.
٧. نشرة مركز إحياء التراث العربي- الطيبة، مؤتمر القدس العالمي للتراث الشعبي الفلسطيني من 16-22 آب، تقرير عام ص3.
٨. نشرة مركز إحياء التراث، مؤتمر القدس العالمي، ص25.
٩. المصدر نفسه ص5.
١٠. عبدالعزیز أبو هدبا: التراث، ص160، وانظر جريدة الفجر: 22/12/1982م.
١١. مركز إحياء التراث: صندوق القروض والهبات -18-23.
١٢. شريف كناعنة: دور الفولكلور، مجلة كنعان ص94-95.
١٣. تيسير جبارة: دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة، دار الفرقان 1992 ص76.
١٤. مجلة التراث والمجتمع عدد 25 كانون ثاني، جمعية إنعاش الأسرة البيرة، ص44 وص14، وكذلك مقابلة مع د. عبدالسلام عبدالغني، جامعة بيرزيت.
١٥. كميل منصور: الشعب الفلسطيني في الداخل، بحث لجمال نصار: التغيير السياسي الفلسطيني، ص171.
١٦. ناديا حسن البطمة: الفولكلور والهوية الفلسطينية ص37.
١٧. محمود مصالحة: الأرض، مكتبة القبس، الناصرة 1986م ص91.
١٨. كميل منصور: الشعب الفلسطيني في الداخل، بحث لعزیز حيدر: التغيير السياسي الفلسطيني ص313.

١٩. محمود مصالحة: الأرض ص 107.

٢٠. المصدر نفسه ص 111، انظر: عن هذه الوثيقة السرية التي وضعها إسرائيل كمنج متصرف لواء الشمال وقد خطط فيها القضاء على الشعب الفلسطيني، وانظر كميل منصور: الشعب الفلسطيني في الداخل بحث لعزیز حيدر: التغير السياسي الفلسطيني ص 327.

٢١. محمود مصالحة: الأرض، دراسة وتحليل، مكتبة القبس الناصرة، 1986م. ص 56.

هـ- دور الصحافة في الحفاظ على الهوية الفلسطينية

1أ- داود إبراهيم: ناجي العلي، فنان لا تشتريه، قصة حياة ومصرع الفنان الفلسطيني، منشورات مؤسسة اليرموك للثقافة والإعلام، رام الله، البيرة.

1- علي أحمد عبدالله: واقع الصحافة الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع 1967-1987م دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1989م، ص 28.

2- المصدر نفسه، ص 420.

3- المصدر نفسه، ص 159، وانظر: رضوان أبو عياش: صحافة الوطن المحتل، دار العودة، القدس 1987م.

4- عدنان إدريس: الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال، مجموعة دراسات تصدر عن رابطة الصحفيين العرب بالقدس، حزيران عام 1987م، وانظر: علي أحمد عبدالله: واقع الصحافة، ص 50.

5- ربي الحصري وعلي الخليلي وبسام الصالحي: الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل ص 30 وص 35.

6- علي أحمد عبدالله: واقع الصحافة، ص 51، وانظر: محمد الفقيه: بيبولوجيا المؤسسات الصحفية في الأرض المحتلة، جمعية الدراسات العربية، رابطة الصحفيين العرب، تشرين أول 1987م.

7- ربي الحصري: الصحافة الفلسطينية ص 310.

8- علي أحمد عبدالله: واقع الصحافة. ص 46.

9- المصدر نفسه: ص 84.

- 10- المصدر نفسه: ص51.
- 11- ربي الحصري: الصحافة الفلسطينية ص41.
- 12- جريدة القدس: عدد 6576 في 1987/12/17م، الخميس.
- 13- مشاهداتي على شاشة التلفزيون، وانظر تيسير جبارة: الانتفاضة الشعبية الفلسطينية من النواحي السياسية والإعلامية، ص172.
- 14- تيسير جبارة: الانتفاضة الشعبية، ص176.
- 15- المصدر نفسه.

المصادر والمراجع

مقابلات ومراسلات

- ١ - توفيق تلاوي، أمين سر الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية، نابلس 1994/12/20م، بحث له بعنوان: الجمعيات الخيرية في فلسطين وأثرها في عملية التنمية، ندوة مقدمة للقاهرة في 1993/11/17م.
- ٢ - حافظ طوقان: رئيس بلدية نابلس سابقاً، مقابلة في 1995/2/21م.
- ٣ - فتحي شديد: رئيس اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة نابلس، 1994/12/20م.
- ٤ - رفيعة عبد الهادي، رئيسة الجمعية الثقافية الاجتماعية الخيرية، 1995/2/16م.
- ٥ - زهير برقاي: جامعة الخليل، 1985م.
- ٦ - د. عبداللطيف البرغوثي، رئيس مركز الفولكلور الفلسطيني، 1995/11/10م.
- ٧ - د. عبدالسلام عبدالغني 1995/1/25م جامعة بير زيت، مركز إحياء التراث العربي الطبية.

- ٨ - لوحظ عبدالهادي، رئيسة جمعية الاتحاد النسائي العربي في نابلس في 15/1/1995م.
- ٩ - د. ماهر أبو زنت، أمين سر جمعية أصدقاء المريض الخيرية في نابلس 6/12/1994م.
- ١٠ - عبدالمنعم الفران "أبو صالح" مدير مكتبة بلدية نابلس 1/12/1994م.

مجالات ونشرات

- ١ - بحث مقدم من حمدان اليوسف، الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية مجلة قضايا عدد 1، مجلد 1، القدس 1989م.
- ٢ - شاكِر مصطفى، المعلم العربي والتعليم في الأرض المحتلة، مجلة شؤون فلسطينية، آذار (مارس) 1972م.
- ٣ - شريف كناعنة، دور الفولكلور والتراث في تعزيز الهوية، مجلة كنعان، العددان 21 و22 كانون الثاني، شباط 1993م.

- ٤ - عزيز حيدر: خدمات الشؤون الاجتماعية للأطفال العرب في إسرائيل، مجلة قضايا عدد 1 مجلد واحد، القدس 1989م.
- ٥ - بحث مسعود أعبارية: إسرائيل ومواطنوها العرب - الصراع المنسي مجلة شؤون فلسطينية، عدد 3 السنة الأولى، 1993-1994م.
- ٦ - بحث لمحمود ميعاري: تطور الهوية السياسية للفلسطينيين في إسرائيل، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 14 ربيع 1986م.
- ٧ - محمود ميعاري: اكتشاف الذات، مجلة آفاق فلسطينية. جامعة بير زيت عدد 5، عام 1990م.
- ٨ - بحث ناديا حسن البطمة: الفولكلور والهوية الفلسطينية، مجلة التراث والمجتمع، جمعية إنعاش الأسرة، البيرة عدد 5، كانون ثاني 1995م.
- ٩ - دائرة العلاقات مسيرة فوق الجراح، جامعة الخليل آب 1983م.
- ١٠ - رسالة النجاح، عدد 52 أيلول- تشرين أول 1992م.
- ١١ - صوت الحق والقوة والحرية، الحقيقة الغائبة رقم 2.
- ١٢ - مركز إحياء التراث العربي- الطيبة، صندوق القروض والهبات.
- ١٣ - نشرة مركز إحياء التراث العربي- الطيبة مؤتمر القدس العالمي للتراث الشعبي الفلسطيني من 16-22 آب 1987م تقرير عام.

جرائد

- جريدة القدس
- جريدة The Jerusalem Post
- جريدة الفجر
- جريدة الشعب
- جريدة New York Times

كتب: المصادر بالعربية

- ١ - اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة نابلس ولواء جنين، المسيرة الاجتماعية 1958-1984م، نابلس 1985م.
- ٢ - اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة القدس، دار الطباعة العربية 1966م.
- ٣ - اتحاد الجمعيات الخيرية- محافظة الخليل، 1990م.
- ٤ - اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة القدس، دائرة الأبحاث والدراسات، إشراف يوسف حميدي البكري 1985م.
- ٥ - أندرويجي: الانتفاضة، النضال من أجل التعليم، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس الشريف، 1989م.
- ٦ - تيسير جبارة: دراسات في تاريخ فلسطيني الحديث، البيادر، القدس، 1985م.
- ٧ - تيسير جبارة: الانتفاضة الشعبية الفلسطينية من النواحي السياسية والإعلامية، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، 1989م.
- ٨ - جمال نصار: التغيير السياسي الفلسطيني في الأراضي المحتلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1990م، بحث في كتاب لكميل منصور: الشعب الفلسطيني في الداخل.
- ٩ - خليل نخلة: مؤسسات الأهلية في فلسطين، نحو تنمية مجتمعية، المتلقى الفكري العربي، القدس ومركز إحياء التراث العربي- الطيبة 1990م.
- ١٠ - خياب عيوش: التحديات البيئية وأثرها على شخصية الطفل العربي الفلسطيني، بحث قدم للمؤتمر الاجتماعي الفلسطيني الثالث للطفل العربي الفلسطيني، القدس 1984م.
- ١١ - ربي الحصري وعلي الخليلي وبسام الصالحي: الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل.
- ١٢ - هامي مرعي: التربية والهوية، المواكب، مطبعة النهضة، الناصرة 1986م.
- ١٣ - شريف كناعنة وعبد اللطيف البرغوثي، مناضلة من فلسطين، دراسة وتحليل حياة ونضال سميحة سلامة خليل، جمعية إنعاش الأسرة 1992م.

- 14أ- عبداللطيف البرغوثي: الأدب الشعبي في ظل الانتفاضة، مركز إحياء التراث العربي الطيبة 1990م.
- 14 ب- عبدالعزيز أبو هدبا: التراث الفلسطيني، جذور وتحديات، مركز إحياء التراث العربي.
- 15- علي مسعود عطية: الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي: مشكلات الطلبة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة- جمعية الدراسات العربية- القدس.
- 16- علي أحمد عبدالله: واقع الصحافة الفلسطينية في الضفة و القطاع 1967-1987م، دائرة الثقافة م. ت، ف عام 1989م.
- 17- عزيز حيدر: التغيير السياسي الفلسطيني في إسرائيل، بحث في كتاب كميل منصور: الشعب الفلسطيني في الداخل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت 1990م.
- 18- عدنان إدريس: الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال، مجموعة دراسات تصدر عن رابطة الصحفيين العرب- القدس حزيران، 1987م.
- 19- محمد الفقيه - بيبليوغرافيا المؤسسات الصحفية في الأرض المحتلة، جمعية الدراسات العربية ورابطة الصحفيين، القدس، تشرين أول عام 1987م.
- 20- د. محمد الحلاج: التربية والتعليم الفلسطينيان في الأراضي المحتلة: بحث كميل منصور: الشعب الفلسطيني في الداخل مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- 21- محمود مصالحة: الأرض: مكتبة القبس الناصرة عام 1986م.
- 22- مركز إحياء التراث - الطيبة: إنجازات وطموحات ، 1984-1992م.
- 23- د. منعم حداد: التراث الفلسطيني بين الطمس والإحياء مجموعة دراسات وأبحاث، مركز إحياء التراث العربي - الطيبة 1986م، بحث لعبدالعزیز أبو هدبا: تجربة في ميدان الاهتمام بالتراث الشعبي الفلسطيني.

المصادر بالإنجليزية

- 1- AI-Huq: Punishing A Nation. Human Rights Violations During the Uprising Dec. 1987-Dec. 1988 Ramallah.
- 2- The Palestinian Human Rights Information Center: Uprising in Palestine. The first Year. Arab Studies Society. Jerusalem 1989.
- 3- Sharif Kanaana: Folk Heritage of Palestine. Research Center for Arab Heritage. Tayibeh. 1994.

المحاضرة الثانية

الاقتصاد العربي الفلسطيني تحت الاحتلال اليهودي

1948-1994م

الأستاذ الدكتور عبدالفتاح أبو شكر

قسم الاقتصاد - جامعة النجاح الوطنية

نابلس

السبت 22 ذو القعدة 1415هـ - 22
نيسان 1995م

المقدمة

إن قصة الاقتصاد العربي الفلسطيني، تحت الاحتلال الإسرائيلي، هي قصة درامية، فقد تطور هذا الاقتصاد في ظل اضطراب سياسي ومآسٍ إنسانية دونما نهاية حتى الوقت الحاضر. إن دراسة قصة تطور هذا الاقتصاد مهمة جداً، من أجل استخلاص العبر ورسم استراتيجية المستقبل.

لقد حاولنا، في هذه الدراسة، إلقاء الضوء على مراحل تطور الاقتصاد العربي الفلسطيني منذ الحقبة العثمانية حتى الوقت، لنحدد بالضبط بداية الانهيار والاضطراب التي تعرض لها هذا الاقتصاد، وتحديد التحولات التي حدثت عليه في المراحل اللاحقة منذ الانتداب البريطاني على فلسطين، ومروراً بقيام دولة إسرائيل فوق أرض فلسطين واقتلاع شعبها منها، وحتى الاحتلال الإسرائيلي لبقية الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، منذ عام 1967م، وحتى الوقت الحاضر.

أما التساؤلات التي حاولت الدراسة الإجابة عنها، فكانت تدور حول النقاط

التالية:

- ما هي الآلية التي اتبعتها الحركة الصهيونية في السيطرة على الاقتصاد العربي الفلسطيني خلال فترة الانتداب البريطاني، وكيف استطاعت هذه الحركة تدمير هذا الاقتصاد، وإقامة اقتصاد الدولة اليهودية قبل إعلانها عام 1948م؟
- ما هي آلية الاحتلال الإسرائيلي، أو ما هو قانون الاحتلال الذي اتبع من أجل السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967م؟
- ما هي التحولات الاقتصادية التي تحدثت على الاقتصاد العربي الفلسطيني نتيجة لذلك؟

- وأخيراً هل يمكن للاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي الذي وقع عام 1994م، أن يؤدي الاقتصاد العربي الفلسطيني من السيطرة الإسرائيلية ويعطي الفرصة للفلسطينيين لتطوير اقتصاد فلسطيني مستقل.

إن هذه الدراسة هدفت من خلال الإجابة عن التساؤلات السابقة إلى التعريف بكل القضايا التي تضمنتها وتحليلها، لكي نضع أمام القارئ العربي التجربة الفلسطينية بكل حيثياتها، ليس من أجل التعرف إلى الاقتصاد العربي الفلسطيني في ظل ظروف القمع وما يواكبه من قيود صارمة وحسب، وإنما لكي يستفيد في استخلاص العبر ورسم سياسة المستقبل على أسس علمية وموضوعية أيضاً.

1- أوضاع الاقتصاد العربي الفلسطيني وتحولات خلال الفترة العثمانية

يمكن وصف نمط الإنتاج الذي كان سائداً في فلسطين في الحقبة العثمانية، أي الحقبة التي سبقت الانتداب البريطاني، وما قبل الرأسمالية - بأنه نمط الإنتاج الخراجي، الذي يربط الجماعة القروية بجهاز اجتماعي سياسي لاستغلال الجماعة بوساطة اقتطاع الخراج، إلا أن ما يميز نمط الإنتاج هذا، هو تدني مستوى تطور القوى المنتجة فيه، وبالتالي ضعف الفائض الاقتصادي الذي هو موضوع الخراج، الذي يذهب للدولة أو التنظيم الاجتماعي السياسي المسيطر، وعلى الرغم من ذلك، فإن المجتمع الخراجي الفلسطيني لم يكن فقيراً، بل على العكس، كان غنياً، فالسيطرة العربية على طرق التجارة البعيدة مكنت المجتمع العربي، بما فيه المجتمع الفلسطيني، من تحقيق فائض اقتصادي ذي أصول خارجية^(١).

ولم تكن ملكية الأرض، في ظل نمط الإنتاج الخراجي، الذي كان سائداً في فلسطين، تابعة للدولة، وإنما كانت ملكاً للجماعة القروية. ونتيجة للأصول الخارجية للفائض الاقتصادي، ظلت التقنية المستخدمة في الإنتاج الزراعية ضعيفة التطور، وظلت إنتاجية العمل الزراعي، نتيجة لذلك ضعيفة، وبقي مستوى حياة المزارعين قريباً من حد الكفاف. أما المدن، في ظل هذا النمط الإنتاجي، فقد ازدهرت وتطورت، لأن مصدر ثروتها يكمن في الأرباح التجارية التي تحققها من التجارة البعيدة، وليس من الفائض الداخلي، وإنما من الفائض الذي تقتطعه الطبقات القائدة في المجتمعات الأخرى التي تتاجر معها. لذلك لم يكن هناك للدولة أو طبقة التجار أو الأغنياء المسيطرين في هذا المجتمع أي مصلحة لإنفاق جزء من الفائض أو الأرباح التي يحبونها من التجارة البعيدة على القطاع الزراعي، ولهذا لم يتطور هذا القطاع خلال الفترة الزمنية التي ازدهرت فيها التجارة البعيدة المدى^(٢).

وقد أدى اكتشاف الأوروبيين للطرق الجديدة، للتجارة مع الهند، وسيطرتهم على طرق التجارة البعيدة فيما بعد إلى فقدان المجتمع العربي للفائض الاقتصادي الذي كان يقطعه من المجتمعات الأخرى، والذي شكل بدوره، أساس الثروة والحضارة العربية.

وقد أدت هذه العوامل، بالإضافة إلى الغزو المغولي للبلاد العربية، إلى انهيار الخلافة العباسية، وقد حاول العثمانيون إعادة تنظيم الخلافة الإسلامية وذلك بتعويض الفائض الاقتصادي، الذي خسرته المجتمع العربي من التجارة البعيدة، والذي شكل أساس دولتهم، من الغنائم التي كانوا يجلبونها من فتوحاتهم العسكرية^(٣). إلا أن تطور أوروبا الاقتصادي والعسكرية أدى إلى وضع حد لهذه الفتوحات، وبالتالي إلى فقدان الدولة العثمانية أحد ركانها الاقتصادية، وهي الغنائم من الفتوحات العسكرية، وقد أجبر هذا الوضع الدولة العثمانية على الانكفاء نحو الداخل ورفع مستوى استغلال نمط الإنتاج الخراجي، الذي كان سائداً في المجتمعات العربية ومنها فلسطين، وذلك باعتصار أقصى ما يمكن من الفائض الاقتصادي الذي أصبح الأساس أو الركيزة الوحيدة لاقتصاد الدولة العثمانية في مراحل حياتها الأخيرة، وقد استخدم العثمانيون، في سبيل اقتطاع الفائض الاقتصادي، عدة وسائل، من أهمها نظام الإلزام حيث كان الملتزم، أو محصل الضريبة يشكل همزة الوصل بين السلطة والفلاحين^(٤).

إن انحطاط التجارة البعيدة المدى، ووضع حد للفتوحات العثمانية من قبل الأوروبيين، أدت إلى تطور أشكال إنتاج شبه إقطاعية في المجتمع الفلسطيني، وقد انتشرت أشكال الإنتاج شبه الإقطاعية هذه في الأرياف السهلية في فلسطين، وقد عجل من هذا التطور نظام الإلزام العثماني في تحصيل الفائض الاقتصادي أو الخراج، وقانون الأراضي العثماني لسنة 1858م، فنظام الإلزام العثماني أدى إلى المبالغة في تحصيل الخراج أو الضرائب من قبل الملتزم من الفلاحين، حيث

كان يحتفظ بجزء منه ويرسل الباقي إلى السلطة المركزية حسب الاتفاق بينهما، الأمر الذي أدى إلى إرهاب الفلاحين وإغراقهم بالديون لعدم استطاعتهم تسديد ما يطلبه الملتزم من ضرائب باهظة، وأدى هذا الوضع إلى بيع أراضيهم إلى طبقة التجار أو التخلي عنها للملتزم أو موظف الضريبة فيما بعد. كما أدى قانون الأراضي العثماني لسنة 1858م إلى ترسيخ كبار الملاك والمتنفذين وكبار التجار، وذلك بإعطائهم المسوغات اللازمة لامتلاك الأرض بصورة شرعية وسندات رسمية غير قابلة للطعن، وهذا يعني أن القانون قد حول الأرض إلى سلعة تجارية يتعامل بها الصيارفة والتجار من أجل زيادة الربح^(٥). مما أدى إلى سيطرة كبار التجار على الأرياف السهلية في فلسطين، وفرضهم على الفلاحين، فائضاً اقتصادياً يسمح لهم بالتعويض عن الخسارة الناجمة عن تقلص التجارة البعيدة، وقد ساعد استغلال مناطق زراعية جديدة، عن طريق أعمال الري على توسع المساحات التي يسود فيه الملاك الكبار^(٦).

وقد ظل هذا الوضع قائماً في فلسطين حتى الحرب العالمية الأولى عام 1914م، ثم جاء اندماجها والتحاقها بالعالم الرأسمالي، وقد أحدث هذا الاندماج تغييرات حاسمة في الاقتصاد الفلسطيني لصالح السيطرة اليهودية الصهيونية على فلسطين، ويعتبر احتلال البريطانيين لفلسطين ومنحهم الانتداب عليها، ومن قبل عصبه الأمم، وتنفيذ وعد بلفور فيها هي البداية الحاسمة لهذه التطورات.

2- أوضاع الاقتصاد العربي الفلسطيني وتحولاته خلال فترة الانتداب

البريطاني

تبين لنا، مما تقدم أن الاقتصاد العربي الفلسطيني قد تميز، عند بداية الانتداب البريطاني، في مطلع العشرينات بالتخلف حيث غلب عليه بشكل عام، طابع اقتصاد ما قبل الرأسمالية والاستعمار نمط الإنتاج شبه الإقطاعي، وفي إطار

هذا النمط كانت الزراعة العماد الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني، فأغلبية السكان كانت تعيش في المناطق الريفية، وكانت مهنة الزراعة تُع المِهنة الرئيسية لغالبية القوى العاملة، وشكل الدخل من الزراعة المصدر الرئيسي للدخل القومي، وباستثناء مزارع كبار الملاك فقد تميز الإنتاج الزراعي بأنه كفاي، أي بضعف الفائض الاقتصادي فيه حيث لوحظ عدم اشتراك غالبية الفلاحين أو المزارعين في عملية التبادل البضاعي^(٧).

أما الصناعة فكان يغلب عليها الطابع الحرفي العائلي وصغر الحجم، فالصناعات التي كانت قائمة كانت كلها حرفاً أو صناعات تحويلية تقوم بتصنيع الإنتاج الزراعي وبعض المواد الخام المحلية، مثل طحن الحبوب واستخراج الزيوت النباتية وصناعة الصابون والنسيج ودباغة الجلود والصناعات الخشبية^(٨). كما لوحظ أن الإنتاج الصناعي كان موجهاً فقط لسد الاحتياجات المحلية، باستثناء إنتاج الصابون حيث كان الفائض منه يصدر إلى الأسواق الخارجية، ولا سيما البلاد العربية مثل مصر والعراق^(٩).

وقد تبدل هذا الوضع فيما بعد، وبخاصة بعد هيمنة الاحتلال البريطاني على فلسطين، وما رافقه من دعم للاستيطان اليهودي فيها، فقد أدى الاحتلال البريطاني لفلسطين ودعمه للمشروع اليهودي الصهيوني فيها إلى إحداث تغييرات وتحولات جذرية في الاقتصاد العربي الفلسطيني لصالح ركائز المشروع اليهودي الصهيوني، وإحكام سيطرته الاقتصادية والسياسية على فلسطين.

وقد بدأت الحركة الصهيونية، في هذا الإطار، تجهيز مختلف الوسائل التنظيمية والاستيطانية للسيطرة على البناء التحتي للاقتصاد العربي الفلسطيني عبر تحقيق المبادئ الثلاثة الأساسية التي قام عليها هذا الاستيطان، وهي: احتلال الأرض والعمل والسوق وقد شكلت الهجرة اليهودية المكثفة منذ الانتداب البريطاني، واستقدام رؤوس الأموال اليهودية، أهم الأدوات التي استخدمتها الحركة الصهيونية

في سبيل تحقيق المبادئ الثلاثة السابقة الذكر، وإقامة بناء اقتصادي يهودي متعدد الفروع يكون بمقدوره منافسة الاقتصاد العربي الفلسطيني ودحره والسيطرة على البلاد اقتصادياً وسياسياً.

ويمكن التمييز بين أربع مراحل لعملية الاستيطان اليهودي في فلسطين قبل عام 1948م، وذلك وفقاً لمستوى التنظيم السياسي والاقتصادي، ووفقاً لانعكاس هذه العملية على الاقتصاد العربي الفلسطيني^(١٠).

المرحلة الأولى، عليها مرحلة روتشيلد الاستيطانية التي امتدت ما بين عام 1882-1900م، سمح للعرب الفلسطينيين، خلال هذه المرحلة، بالعمل كمستأجرين في المستوطنات اليهودية.

أما المرحلة الثانية، التي امتدت ما بين عام 1901-1907م، فقد أصبحت فيها الجمعية اليهودية للاستعمار Jewish Colonization Association مسؤولة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين، وقامت هذه الجمعية بتطبيق مبدأ العمل والإنتاج العبري في المستوطنات اليهودية، ومنع تشغيل العمال العرب فيها، أي حرمان هؤلاء من وسائل معيشتهم.

وتميزت المرحلة الثالثة، التي امتدت ما بين عامي 1908-1920م، بامتداد النفوذ الاقتصادي والسياسي للحركة الصهيونية، التي استطاعت بمساعدة الانتداب البريطاني إقامة البنية التحتية للدولة اليهودية.

أما المرحلة الرابعة، فقد امتدت ما بين عامي 1921-1948م، وخلال هذه المرحلة، أقامت الحركة الصهيونية القاعدة الأساسية للاقتصاد اليهودي المستقل عن الاقتصاد العربي الفلسطيني في القطاعات المختلفة، وعلى رأسها الزراعي والقطاع الصناعي.

وغني عن البيان هنا، ما قدمه الانتداب البريطاني من دعم ومساعدة ومساندة للحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها، فقد فتح أبواب فلسطين على مصاريعها أمام الهجرة اليهودية المكثفة بهدف إحداث تغييرات ديمغرافية جوهرية لصالح المشروع اليهودي فيها، كما قدم التسهيلات لرؤوس الأموال اليهودية للاستثمار في فلسطين، بالإضافة إلى ذلك، فقد خلقت إدارة الانتداب البريطاني الإطار الإداري والقانوني، وذلك عن طريق سن اللوائح والأنظمة، التي تسهل على الحركة الصهيونية تحقيق أهدافها والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

ففي مجال القطاع الزراعي، بدأت الحركة الصهيونية، بكل الوسائل التي أتاحتها لها الانتداب البريطاني، بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية، وإقامة المزارع اليهودية الحديثة التي تعمل وفق نمط الإنتاج الرأسمالي الصهيوني، حيث قامت هذه المزارع بتطبيق مبدأ العمل، والإنتاج العبري، وطرد الآلاف من الفلاحين الفلسطينيين الذين كانوا يعملون فيها، وإجبارهم على الهجرة إلى المدن الفلسطينية وتحويلهم هناك إلى عمال بالأجرة، وبهذه الآلية استطاعت الحركة الصهيونية أن تعطل نمط الإنتاج الزراعي الفلسطيني الذي كان سائداً على النحو الذي بيّناه، مما أدى إلى توقيف نموّه، فالاستيلاء على الأرض سلب الفلاحين الفلسطينيين أهم أدوات إنتاجهم.

وتعود عملية الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية إلى المرحلة الأولى من عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين، أي إلى العام 1882م، وفي عام 1948م، استطاعت الحركة الصهيونية أن تملك 607% من مجمل الأراضي الفلسطينية، علماً بأن عدد السكان اليهودي كان يساوي 32.3% من مجمل السكان في فلسطين في هذه الفترة ^(١١)، وفي هذا المجال، فإنه لا بد من الإشارة، إلى إنه على الرغم من أن نسبة الأراضي الفلسطينية المستولى عليها من قبل اليهود قليلة، إلا أن نظرة على نوعية هذه الأراضي، توضح لنا أنها كانت أجود الأراضي

الزراعية وأخصبها في السهول الساحلية الفلسطينية، حيث امتلك اليهود 17.4% من مساحة أراضي فلسطين الزراعية الخصبة، التي أقاموا عليها المزارع اليهودية الحديثة، التي تستخدم نمط الإنتاج الرأسمالي الحديث، التي أخذت تنتج المنتجات الزراعية للتصدير وعلى رأسها الحمضيات ^(١٢)، ففي عام 1945م، وصلت نسبة الأراضي اليهودية المزروعة بالحمضيات إلى 49.3% من جملة أراضي فلسطين المزروعة بالحمضيات ^(١٣).

ونتيجة لما تقدم، تطورت في القطاع الزراعي في فلسطين، ظاهرة الثنائية أو الازدواجية Dualism، فإلى جانب القطاع الزراعي الفلسطيني التقليدي تطور القطاع الزراعي اليهودي الحديث الذي أخذ ينمو باطراد على حساب الأول دون أن ينبثق عن الثاني الآثار المساعدة Spread Effects لتطويل القطاع الزراعي الفلسطيني التقليدي، بل على العكس فقد أدى هذا الوضع إلى جعل الآثار المؤخرة Backward Effects، في القطاع الزراعي الفلسطيني أوقى من الآثار التوسعية نتيجة لمنافسة القطاع الزراعي اليهودي ومزاحمته للقطاع الزراعي الفلسطيني تمهيداً للسيطرة الكاملة عليه وتدميره، وهذا ما تحقق في حرب عام 1948م، حيث استولي اليهود على أراضي فلسطين، باستثناء ما أصبح يعرف فيما بعد بالضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة دولة إسرائيل عليها وطرد سكانها منها وتحويلهم إلى لاجئين في البلاد العربية، وقد حققت الحركة الصهيونية بذلك المبادئ الثلاث الأولى لحركة الاستيطان اليهودية مبدأ الأرض والعمل والسوق.

ولم يكن القطاع الصناعي الفلسطيني أفضل حالاً من القطاع الزراعي الفلسطيني، فقد شعرت الحركة الصهيونية بإقامة القطاع الصناعي اليهودي، الذي أخذ ينمو أيضاً باطراد، ويزاحم القطاع الصناعي العربي الفلسطيني الذي كان قائماً، ومنعه من التطور وتدميره. وقد لعبت الهجرة اليهودية، من الأفراد أو من الرساميل، دوراً حاسماً في ذلك. فقد ركزت الحركة الصهيونية على تهجير اليهود

من القوى العاملة المتطورة في أوروبا من أرباب الصناعات والصناع الماهرين الذين أسسوا الصناعات أو عملوا في الصناعات اليهودية نفسها التي أقيمت في فلسطين، كما تدفقت إلى فلسطين موجات كثيرة من الرساميل اليهودية، منها ما كان على شكل آلات ومعدات صناعية. وقد وجه الجزء الأكبر من هذه الرساميل إلى الاستثمار في القطاع الصناعي اليهودي^(١٤)، وبالإضافة إلى ذلك، فقد قامت التسهيلات، التي قدمتها سلطات الانتداب البريطاني، لقطاع الصناعة اليهودية بدورٍ مهمٍّ في تحقيق التقدم والتفوق الصناعي اليهودي على القطاع الصناعي العربي الفلسطيني. إذ منحت سلطات الانتداب البريطاني الشركات اليهودية معظم الامتيازات لاستثمار نهر الأردن، وامتياز البحر الميت لاستغلال الأملاح المذابة فيه، وامتياز صناعة الإسمنت وغيرها من الامتيازات^(١٥).

وقد أدت هذه العوامل إلى اطراد نمو القطاع الصناعي اليهودي وتهميش القطاع الصناعي العربي الفلسطيني، وبمقارنة المسوحات الصناعية التي أجريت في فلسطين في أعوام 1928م 1939م 1942م، يلاحظ التفوق النوعي والكمي والتقدم الكبير الذي أحرزه القطاع الصناعي اليهودي على حساب القطاع الصناعي العربي الفلسطيني، الذي تمت مزاحمته وتهميشه في السوق الفلسطينية، سواء بالنسبة إلى المستهلكين اليهود أو المستهلكين العرب أو في السواق الخارجية^(١٦)، واستناداً إلى المسح الصناعي الذي أجري في فلسطين عام 1942م، أصبح القطاع الصناعي يملك ما نسبته 55% من مجموع عدد المنشآت الصناعية التي كانت قائمة في فلسطين آنذاك، كما أن 86.5% من الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي، كانت تصب في القطاع الصناعي اليهودي، ووصلت قيمة الإنتاج اليهودي على 39.4 مليون جنيه فلسطيني مقابل 5.7 مليون جنيه فلسطيني قيمة الإنتاج الصناعي العربي الفلسطيني^(١٧)، أي ما يعادل 1405% من قيمة الإنتاج الصناعي اليهودي. أما عدد العاملين في الصناعة اليهودية، فقد

وصل عام 1942 إلى 37.8 ألف عامل، مقابل 8804 عمال في القطاع الصناعي العربي الفلسطيني^(١٨)، وفي عام 1947م، وصل عدد العاملين في الصناعة اليهودية إلى ما يزيد على 70 ألف شخص^(١٩)، وهو رقم لم تحققه الصناعة العربية الفلسطينية حتى الوقت الحاضر.

من كل ما تقدم يتضح لنا كيف استطاعت الحركة الصهيونية بمساعدة الانتداب البريطاني، تدمير أنماط الإنتاج الفلسطينية، سواء في القطاع الزراعي أو في القطاع الصناعي التي كانت سائدة عشية الاحتلال البريطاني لفلسطين، وكيف أقامت على أنقاضها القطاع الاقتصادي اليهودي الذي كان يعمل وفقاً لنمط الإنتاج الرأسمالي المتقدم والمتفوق والذي شكل قاعدة الدولة اليهودية (إسرائيل)، التي أعلنت عام 1948م.

3- أوضاع الاقتصاد العربي الفلسطيني عشية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م

أدت هزيمة عام 1948م، إلى فصل الضفة الغربية وقطاع غزة عن منطقتيها المحورية الصناعية والزراعية والتجارية في فلسطين، كما هاجر إليهما، نتيجة لذلك مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين من أراضي فلسطين التي احتلت عام 1948م، الأمر الذي زاد الضغط على مواردهما الاقتصادية المحدودة والضعيفة أصلاً، وقد نمت في أعقاب ذلك علاقات اقتصادية وسياسية وبشرية متشعبة بينهما وبين البلاد العربية المجاورة، وبخاصة مع الأردن بالنسبة إلى الضفة الغربية، ومع مصر بالنسبة إلى قطاع غزة.

إلا أن هذه التطورات لم تؤد إلى إحداث تغييرات جذرية على البنية الاقتصادية لهما، أو تعويضهما عن الخسارة التي لحقت بهما نتيجة لهزيمة حرب عام 1948م، فالتطورات التي حدثت فيهما كانت طفيفة ولم تؤد إلى تطور ملحوظ في البنية الاقتصادية لهما، إذ بقيت هذه البنية ضعيفة.

ففي الضفة الغربية، وعشية الاحتلال الإسرائيلي لها عام 1967م، غلب على القطاع الزراعي فيه الطابع العائلي للزراعة وطابع الفلاحة أو الحيازة الصغيرة. إذ لم تتعد حصة الملاك الزراعيين المتوسطين والكبار الذين يملكون 50 دونماً فأكثر 16% من مجموع الحيازات الزراعية في الضفة الغربية^(٢٠)، وقد أدت غلبة الحيازة الزراعية الصغيرة إلى إعاقة استخدام الآلات والتكنولوجيا الزراعية الحديثة، وأبقت على الأساليب التقليدية القديمة في الزراعة، الأمر الذي قاد إلى انخفاض معدل الإنتاجية الزراعية بشكل عام في الضفة الغربية. ومما ساعد على ذلك أيضاً، قلة الأراضي الزراعية المروية واعتماد الزراعة في الضفة الغربية على مياه الأمطار التي كانت تتذبذب بين سنة وأخرى. إن انخفاض الإنتاجية في القطاع الزراعي في الضفة الغربية يمكن ملاحظته بوضوح عند مقارنة حجم القوى العاملة المستغلة في القطاع الزراعي، وحجم مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج المحلي، إذ لم يساهم قطاع الزراعة في الضفة الغربية بتوليد الناتج المحلي لها عام 1966م، إلا بنسبة 26%^(٢١)، بينما استوعب هذا القطاع عام 1967م حوالي 37.4% من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية^(٢٢).

ولم يكن القطاع الصناعي في الضفة الغربية عشية الاحتلال الإسرائيلي لها عام 1967م، أوفر حظاً من القطاع الزراعي فيها، إذ لم يحدث عليه أي تطورات نوعية، فقد غلب عليه عام 1967م، الطابع العائلي الحرفي وصغر حجم المؤسسات الصناعية، والتطور الذي حدث فيه خلال الفترة 1948-1967م، كان في اتجاه تطوير الصناعات القائمة وتوسيعها وظهور عدد قليل من الصناعات الجديدة مثل البلاستيك والمواد الغذائية وبعض الصناعات الكهربائية البسيطة وصناعة السجاد والأثاث^(٢٣)، ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم الاستثمارات الحكومية الخاصة في الصناعة كانت مركز في الضفة الشرقية للأردن، الأمر الذي أدى إلى هجرة للرسميل والأيدي العاملة في الضفة الغربية إلى الضفة

الشرقية للأردن^(٢٤). ومن أهم المؤشرات على ضعف تطور القطاع الصناعي في الضفة الغربية، عشية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج المحلي، وفي تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، واستناداً إلى المسح الصناعي لعام 1965م، لم تشغل الصناعة التحويلية في الضفة الغربية سوى نسبة 7% من مجموع العاملين فيها، كما ساهم القطاع الصناعي في توليد 6% فقط من الناتج المحلي في الضفة الغربية^(٢٥).

وفي قطاع غزة، فقد كان القطاع الزراعي عشية الاحتلال الإسرائيلي له عام 1967م، هو القطاع الرئيسي في اقتصاده، حيث أنتج هذا القطاع حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي، واستوعب 40% من القوى العاملة فيه^(٢٦). ومن أهم التطورات التي شهدتها القطاع الزراعي، في قطاع غزة، ازدياد الأراضي المزروعة بالحمضيات، التي أصبحت المحصول الزراعي الرئيس الذي شكل أهم صادرات القطاع، فقد ارتفعت مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات من 60.200 دونم عام 1953م إلى 60.435 دونماً عام 1965م^(٢٧)، ويعود أهم سبب لذلك إلى توافر المياه في القطاع، وانتشار الأراضي الزراعية المروية التي أنتجت فيها الحمضيات، حيث تبين أن حوالي 40% من الأراضي الزراعية في القطاع هي أراضٍ مروية^(٢٨).

أما القطاع الصناعي في قطاع غزة، فكان وزنه ضعيفاً في اقتصاده، فقد ساهم عام 1966م، بنسبة تراوحت ما بين 204%-604% في توليد الناتج المحلي لقطاع غزة^(٢٩)، ولم يستوعب القطاع الصناعي إلا أعداداً محدودة من الأيدي العاملة تراوحت ما بين 1782-2500 عامل خلال الفترة ما بين 1953-1960م، وفي عام 1967م، كانت هناك 11 مؤسسة صناعية تشغل 10 عمال فأكثر، ومؤسسات فقط تشغل أكثر من 100 عامل^(٣٠).

وقد تميزت الصناعات، التي كانت قائمة عشية الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، بصغر الحجم، وغلبة الطابع الحرفي والعائلي عليها، واقتصرت الصناعة في القطاع على صناعة البسط بأنوال يدوية، وصناعة النسيج وبعض الورش الميكانيكية لتصليح السيارات وصيانتها، وبعض الصناعات الغذائية التي تعتمد على المنتجات الزراعية في القطاع ^(٣١).

وبشير ما تقدم إلى تدني مستوى التطور الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة عشية الاحتلال الإسرائيلي لهما عام 1967م، وبمقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية بينهما وبين إسرائيل يظهر بجلاء مدى الهوة الاقتصادية بين اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة معاً من جهة، والاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى . إذ على الرغم من أن حجم السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، كان يساوي حوالي 36% من حجم السكان في إسرائيل، إلا أن الناتج القومي الإجمالي لهما لم يعادل سوى 3.48% من الناتج القومي الإسرائيلي ^(٣٢). كما أن قيمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة)، لم تعادل سوى 10.7% من قيمة الإنتاج الزراعي الإسرائيلي عام 1967م ^(٣٣)، وبالنسبة إلى قيمة الإنتاج الصناعي الفلسطيني فقد كانت تساوي 1% فقط من قيمة الإنتاج الصناعي الإسرائيلي عام 1967م ^(٣٤).

وتشير هذه المؤشرات كلها إلى مدى التطور والتفوق الذي وصل إليه الاقتصاد الإسرائيلي مقابل الاقتصاد العربي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة عشية احتلالهما عام 1967م، الأمر الذي سهل على الاقتصاد الإسرائيلي السيطرة وبسط نفوذه عليهما وإحاقهما فيما بعد بالاقتصاد الإسرائيلي وتحويلهما إلى محيط أو طرف تابع له.

4- الاقتصاد العربي الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967-1994.

1-4 سياسة الاحتلال الإسرائيلي تجاه الاقتصاد العربي الفلسطيني

يستنتج المنتبع للإجراءات والسياسات، التي اتبعتها الاحتلال الإسرائيلي تجاه الاقتصاد العربي الفلسطيني، في الضفة الغربية، وقطاع غزة، منذ احتلالهما عام 1967م، يستنتج أنها تهدف إلى إلحاق هذا الاقتصاد وإتباعه بالاقتصاد الإسرائيلي، لاستغلال ما فيه من موارد اقتصادية وبشرية. فهي لم تهدف إلى تنميته، بل إلى الإبقاء على البنية الاقتصادية الضعيفة له، ومنع أي تنمية اقتصادية وإعاققتها، أو أي تطوير اقتصادي قوي ومستقل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا نبالغ إذا قلنا: إن سياسة الاحتلال الإسرائيلي تجاه الاقتصاد العربي الفلسطيني منذ عام 1967م، حتى الوقت الحاضر هي عبارة عن مجموعة من العوائق والعراقيل والقيود التي حدّت ومنعت حدوث تنمية اقتصادية أو تطوير اقتصادي فلسطيني مستقل، ولا يعني هذا عدم حدوث تطورات وتحولات اقتصادية إيجابية لصالح الشعب العربي الفلسطيني، إلا أن هذه التطورات والتحولات لم يتم عرقلتها أو قتلها من قبل الساسة الإسرائيلية طالما أنها بقيت في إطار السيطرة الإسرائيلية، ولا يمكن أن تشكل أساساً لبناء اقتصادي فلسطيني مستقل، وقد لوحظ بأنه في اللحظة التي يمكن أن تشكل مثل هذه التطورات أساساً لبناء اقتصادي فلسطيني مستقل، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تلجأ إلى أدوات القسر الاقتصادية وغير الاقتصادية لإحباط هذه التطورات والقضاء عليها.

ونقصد بأدوات القسر الاقتصادية هنا آلية السوق، ففي الوقت الذي تكون فيه المنتجات الإسرائيلية الزراعية والصناعية متفوقة وقادرة على منافسة المنتجات الفلسطينية، فإن السياسة الإسرائيلية لا تتدخل وتترك الأمر لآلية السوق لمنافسة

المنتجات الفلسطينية، من حيث السعر والجودة، ومزاحمتها والسيطرة على أسواقها، وبوساطة هذه الآلية استطاعت إسرائيل مزاحمة الكثير من المنتجين الفلسطينيين وإخراجهم من السوق^(٣٥).

أما أدوات القسر غير الاقتصادية، فنتمثل في مجموعة الأوامر والتعليمات والإجراءات العسكرية، التي أصدرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي المعوقة والمعركة التي تستخدم في الحالات التي تعمل فيها آلية السوق لصالح التطور الاقتصادي الفلسطيني المستقل، وذلك بغية تعطيل هذه الآلية عن العمل، وتوجيه النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يخدم الهدف الاقتصادي الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن أهم أدوات القسر غير الاقتصادية التي استخدمتها السياسة الإسرائيلية تجاه الاقتصاد العربي الفلسطيني هي سياسة الاستيطان، ومصادرة الأراضي، والسيطرة على مياه الضفة الغربية وقطاع غزة، والسياسة الإسرائيلية في مجالات التجارة والضرائب والإنفاق العام.

وقد سلبت السياسة الإسرائيلية هذه الشعب الفلسطيني سلطة القرار الاقتصادي المتعلق بكيفية التصرف بموارده الاقتصادية، وتدخلت بذلك في كل جوانب الحياة المعيشية له.

4-1-1 الاستيطان ومصادرة الأراضي

بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي العديد من الأوامر العسكرية وألغت الكثير من القوانين السارية المفعول المتعلقة بالأراضي واستعمالاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بغية السيطرة عليها ووضعها تحت تصرف المخططات الاستيطانية الإسرائيلية^(٣٦) وقد استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عدداً من الآليات والأساليب للسيطرة

على الأراضي الفلسطينية المحتلة، تمثلت في وضع القيود على استثمارات بعض الأراضي، مثل منع البناء عليها، واتخاذ البعض منها مناطق عمليات عسكرية، والبعض الآخر لأغراض حماية الطبيعة والبيئة، والبعض الآخر بحجة الاستخدام العام لها، كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على الأراضي الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجميع الأراضي التي اعتبرت أراضي دولة، هي تلك الأراضي غير المزروعة أو غير المسجلة والسيطرة على أراضي الغائبين وأملاكهم، ومع نهاية عام 1991م، استطاعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي نزع ملكية حوالي 67% من أراضي الضفة الغربية و 4% من أراضي قطاع غزة، وخصصت 65% من هذه الأراضي لأغراض الاستيطان، أما الباقي فقد حول إلى مناطق عسكرية يحظر على المواطنين الفلسطينيين دخولها أو استغلالها (٣٧).

وقد وصل عدد المستوطنات اليهودية، التي أنشأتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ عام 1967م، وحتى نهاية عام 1991م، حوالي 183 مستوطنة، منها 165 مستوطنة في الضفة الغربية، و 18 مستوطنة في قطاع غزة (٣٨).

ويهدف الاستيطان، في هذه المرة، إلى السيطرة على بقية الأراضي الفلسطينية تمهيداً لضمها لإسرائيل، والاستيطان لا يعني إقامة المستوطنات على المساحة المصادرة على الأراضي فحسب، بل يهدف إلى إقامة البنية التحتية من الطرق وشبكات المياه الكهرباء والهاتف، فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تربط هذه المستوطنات مع بعضها بعضاً، ومع إسرائيل. كما يعني أيضاً إحداث تغيير ديمغرافي في البنية السكانية للضفة الغربية وقطاع غزة لصالح اليهود، حيث بلغ عدد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى عام 1991م، حوالي ربع مليون نسمة (٣٩). كل ذلك يظهر مدى خطورة استمرار عملية

الاستيطان ليس على الاقتصاد العربي الفلسطينية المحتلة فحسب، بل أيضاً على وجود الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا ولم تتوقف عملية الاستيطان حتى كتابة أسطر هذه الدراسة، على الرغم من التعهدات الكلامية الإسرائيلية بتجميدها منذ بداية عملية السلام. فالمشاريع الاستيطانية، في الضفة الغربية، جارية بشكل مكثف، سواء في مجال بناء المستوطنات الجديدة أو توسيع القائم منها.

وأهم آلية خلقها الاستيطان اليهودي هو الحد من التوسع الزراعي والتطور الصناعي والعمراني الفلسطيني وتخريب البنية التحتية لهذا الاقتصاد عن طريق إقامة بنية تحتية جديدة للاستيطان اليهودي لا تخدم مصالح السكان الفلسطينيين.

4-1-2 السيطرة على مصادر المياه

غني عن البيان، أن مصادر المياه، مثل الأراضي، تعتبر من المسائل الحساسة التي تؤثر على التطور الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومنذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، سيطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووضعت نظام استغلال وتوزيع وإدارة لهذه المصادر، وفقاً لمصالح الاستيطان الصهيوني وإسرائيل دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية للشعب الفلسطيني، إذ لا يرضخ من مصادر المياه الفلسطينية إلا جزء قليل للشعب الفلسطيني، هذا الجزء القليل لا يلبي احتياجات الحد الأدنى اليومية الحقيقية، ولا متطلبات التطور الزراعي والصناعي والسكاني لهم.

وتقدر موارد المياه السنوية في الضفة الغربية ما بين 580-830 مليون متر مكعب، وفي قطاع غزة، فإن هذه الموارد تقدر ما بين 50-70 مليون متر مكعب سنوياً. ويقدر حجم استهلاك الضفة الغربية وقطاع غزة معاً من الموارد المائية

الفلسطينية ما بين 215-228 مليون متر مكعب سنوياً، وحجم المياه المستهلكة في الضفة الغربية ما بين 110-133 مليون متر مكعب سنوياً، أو ما نسبته 10%-20% من الموارد المائية التي تعود للضفة الغربية. أما باقي الموارد المائية في الضفة الغربية فإنها تضخ للمستوطنات اليهودية فيها، والباقي يضخ إلى إسرائيل للاستعمالات المختلفة^(٤٠).

4-1-3. سياسة الاحتلال الإسرائيلي في المجال التجاري

سيطرت إسرائيل منذ عام 1967م، على التجارة الخارجية والداخلية للضفة الغربية وقطاع غزة سيطرة تامة، فعلى صعيد التجارة الخارجية تم تغيير اتجاه هذه التجارة من الضفة الشرقية للأردن ومصر والبلاد العربية الأخرى نحو الاقتصاد الإسرائيلي، وفرضت على الاقتصاد الفلسطيني السياسة الجمركية الإسرائيلية التي لا تخدم التطور والتنمية الاقتصادية الفلسطينية، وقد أفقد هذا التغيير الكثير من المنتجين الفلسطينيين لأسواقهم التقليدية، ولم تعوض عملية تحويلهم نحو الاقتصاد الإسرائيلي خسارتهم الناجمة عن ذلك، ويصدر حالياً أكثر من 70% من صادرات الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل، وأكثر من 90% من وارداتها تأتي من إسرائيل^(٤١).

أما على صعيد التجارة الداخلية، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد فتحت الأسواق الفلسطينية على مصاريعها أمام المنتجات الإسرائيلية ودون قيود، في الوقت نفسه الذي قيدت فيه دخول المنتجات الفلسطينية الزراعية والصناعية منها، إلى الأسواق الإسرائيلية، وقد أدى هذا الوضع إلى حدوث عجز مزمن ومتزايد في الميزان التجاري بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، حيث ارتفع هذا العجز

من حوالي 128 مليون دولار عام 1973م إلى 683.5 مليون دولار عام 1993م
(٤٢).

4-1-4 سياسة الاحتلال الإسرائيلي في المجال المالي

لا يشك أحد في الأهمية الحيوية للمؤسسات المالية والسياسة النقدية لعملية التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي. إذ من الصعب جداً تصور حدوث تنمية اقتصادية واجتماعية بدون وجود البنوك والسياسة النقدية المواجهة لتحقيق هذا الهدف، وبالنظر إلى واقع الأمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نجد أنها حرمت من مؤسساتها المالية النقدية منذ عام 1967م، حيث دمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فيها البنية المالية، وسيطرت على السياسة النقدية وعملية تداول العملات النقدية فيها. إذ أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الكثير من الأوامر العسكرية التي أغلقت بموجبها كافة البنوك والمؤسسات المالية التي كانت قائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل عام 1967م، كما سيطرت على مكاتب البريد وفرضت رقابة صارمة على مؤسسات التأمين^(٤٣). وفي الوقت نفسه نجد أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي سمحت لمؤسساتها المالية بمد نشاطاتها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسمحت بتداول عملتها رسمية في هذه الأراضي، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذا الإجراء لم يهدف إلى التعويض عن الاقتصاد الفلسطيني لمؤسساته المالية والنقدية المدمرة، وإنما لخدمة عملية الاستيطان اليهودي وتسهيل عملية دمج اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة وإحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي ومنع تطور اقتصاد فلسطيني مستقل، فالبنوك الإسرائيلية التي أنشئت على خدمة عمليات الاستيطان وتقديم التسهيلات لاندماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وقد ساعد على ذلك فرض العملة الإسرائيلية في التداول، حيث جنت إسرائيل إلى جانب ذلك مكاسب مالية كثيرة من وراء ما يطلق عليه Seniorage Tax نتيجة لإصدار العملة^(٤٤).

وعلى الرغم من سماح سلطات الاحتلال الإسرائيلي لبنك فلسطين وبنك القاهرة - عمان بإعادة فتح فروعهما واستئناف نشاطهما، إلا أن القيود التي فرضت عليهما منعتهما من القيام بدور مالي يسمح بدعم التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإخراج اقتصادهما من احتكار المؤسسات المالية والإسرائيلية.

4-1-5 السياسة الضريبية والجمركية

تعتبر السياسة الضريبية والجمركية من الأدوات التي استخدمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإعاقة التطور الفلسطيني والتدخل في تشكيل تركيبته وتوجيهه لخدمة الأهداف الإسرائيلية أنواعاً كثيرة من الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثل ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الإنتاج، وإجراء تعديلات على شرائح ضريبة الدخل، وهدفت كل هذه الضرائب إلى زيادة العبء الضريبي على المنتجين الفلسطينيين، وبالتالي رفع تكلفة الإنتاج وقلبه المزايا الاقتصادية النسبية التي يتمتع بها، مثل رخص الأيدي العاملة، وبالتالي جعل المنتجات الإسرائيلية منافسة للمنتجات الفلسطينية لقد أدت هذه السياسة إلى خروج الكثير من المنتجين الفلسطينيين من الأسواق الفلسطينية^(٤٥).

وفي الوقت نفسه أخضعت إسرائيل الاقتصاد العربية الفلسطيني للسياسة الجمركية الإسرائيلية التي لا تخدم ولا تناسب عملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية، بل تناسب مرحلة تطور الاقتصاد الإسرائيلي وطبيعته، ناهيك عن التأخير والإعاقة للبضائع الفلسطينية في الموانئ الإسرائيلية بحجة الدوافع الأمنية، الأمر الذي أعاق وصولها في الوقت المناسب، إلى الأسواق المتجهة لها أو إلى المنتجين الفلسطينيين، الأمر الذي أعاق عملية الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني.

4-1-6 سياسة الإنفاق العام لسلطات الاحتلال الإسرائيلي

إذا ما حاول المرء المقارنة بين سياسة الإنفاق العام للحكومة الإسرائيلية على الاقتصاد الإسرائيلي، وسياسة الإنفاق العام لسلطات الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة فإنه يلاحظ الفارق الكبير بينهما، فالإنفاق العام للحكومة الإسرائيلية على الاقتصاد الإسرائيلي يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد في الاقتصاد الإسرائيلي وتطوير البنية التحتية له باستمرار ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية العامة التي تقدمها للسكان، لرفع مستوى معيشتهم باستمرار. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن سياسة الإنفاق العام لسلطات الاحتلال الإسرائيلي هدفت إلى تطوير البنية التحتية لخدمة أغراض الاستيطان اليهودي فيها، وتجاهل احتياجات السكان الفلسطينيين الأساسية. وفي هذا المجال، فإن الإنفاق العام لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، على الخدمات التعليمية والصحية والمياه والكهرباء، يهدف إلى المحافظة على الحد الأدنى من تقديم هذه الخدمات. ومن مراجعة بنود الموازنة العامة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة نجد أن 60% من حجم الموازنة مخصص لدفع رواتب الموظفين، وباقي البنود مخصص لمصاريف إدارية أخرى مثل الكتب المدرسية ومصاريف المستشفيات الحكومية وغيرها^(٤٦).

أما بنود الموازنة التطويرية، فهي عبارة عن منح وقروض للمجالس البلدية والقروية لمساعدتها في تسديد العجز المالي الذي تعاني منه، حيث وصلت نسبة هذه القروض او لمنح 22.6% من الموازنة التطويرية. أما الموازنة المخصصة لتطوير الطرق والكهرباء والمياه، فهي موجهة لخدمة أغراض الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووصلت نسبتها من هذه الموازنة إلى 42.8%^(٤٧).

لقد مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياستها هذه تجاه الاقتصاد العربي الفلسطيني بشكل مبرمج ومستمر، الأمر الذي أحدث اختلالات هيكلية وتشوهات فيه وتحويله إلى اقتصاد عاجز، ويمكن ملاحظة هذا العجز من زاويتين: الأولى

عجزه عن توفير فرص عمل للقوة العاملة المتزايدة فيه، واعتماد القوى العاملة الفلسطينية بشكل متزايد على أسواق العمل الخارجية، وبخاصة في سوق العمل الإسرائيلي. **والزاوية الثانية**، هي اعتماد الاقتصاد الفلسطيني المتزايد على المساعدات الخارجية، حيث زادت الهوة والفجوة بين حجم الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الناتج القومي الإجمالي بما يزيد على 30% على النحو الذي سنبينه.

4-2 السكان والقوى العاملة الفلسطينية

أدى الصراع العربي الإسرائيلي، والحروب العديدة التي رافقت هذا الصراع إلى إحداث تغييرات ديمغرافية وجوهرية على السكان والقوى العاملة الفلسطينية. كما لعبت العوامل الاقتصادية وسوء الأحوال المعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نتيجة لسياسة الاحتلال الإسرائيلي اتجاه الاقتصاد الفلسطيني على النحو الذي بيناه، دوراً حاسماً في إحداث هذه التغيرات.

إن أبرز سمة للسكان الفلسطينيين هي ارتفاع معدل النمو الطبيعي بالمقارنة مع الدول النامية والدول المتقدمة على السواء. إذ تراوح هذا المعدل في الضفة الغربية خلال الفترة من 1968-1993م، ما بين 2.2%-4.2% وفي قطاع غزة ما بين 202%-5.1%^(٤٨)، وللمقارنة فإن هذا المعدل يصل في الدول النامية إلى 2%^(٤٩)، وقدر عدد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1993م، باستثناء القدس بحوالي 1.833 مليون نسمة مقابل 966.7 ألف نسمة عام 1967م^(٥٠)، وبإضافة عدد سكان القدس البالغ حوالي 150 ألف نسمة، فإن المجموع الكلي للسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة يصل إلى حوالي 2 مليون نسمة. إلا إذا أخذنا المعدل المرتفع للنمو الطبيعي للسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة كأساس لتقدير حجم السكان فيها، فإن عددهم يجب أن يصل مع نهاية عام 1992م، إلى 2.189 مليون نسمة^(٥١)، وإذا ما أضفنا إلى ذلك ما كان

يجب أن يكون عليه سكان القدس وفقاً لمعدل النمو الطبيعي هذا، فإن عدد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يجب أن يكون مع نهاية عام 1994م، حوالي 2.350 مليون نسمة^(٥٢).

وبمقارنة ذلك مع الأرقام الخاصة بالاحصاءات الرسمية الإسرائيلية المشار إليها أعلاه، فإننا نجد فرقاً يصل إلى حوالي 350 ألف نسمة، ويشكل هذا الفرق حجم الهجرة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة من 1968-1992م، وذلك بسبب سوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية فيهما.

وكان للتغيرات الديمغرافية التي تعرض لها السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أثرها أيضاً على حجم القوة العاملة فيها. إذ على الرغم من أن معدل الزيادة السكانية المرتفع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن حركة النزوح والهجرة، التي تعرضت لها هذه الأراضي، بسبب سياسة الاحتلال الإسرائيلي، تجاه الاقتصاد العربي الفلسطيني، أدت إلى الحد من زيادة حجم القوة العاملة فيها بشكل كبير، ففي عام 1993م، وصل حجم القوة العاملة الفلسطينية في هذه الأراضي إلى 338.50 ألف عامل، منهم 218.3 ألف عامل في الضفة الغربية و120.200 ألف عامل في قطاع غزة^(٥٣)، وبالمقارنة مع عام 1992م، فإن حجم القوة العاملة الفلسطينية قد ارتفع بنسبة 1.53% فقط. وقد ميز معدل نمو القوة العاملة الفلسطينية منذ عام 1970م، حتى الوقت الحاضر بالتذبذب، وذلك وفقاً للأوضاع الاقتصادية السائدة ولمعدلات الهجرة تبعاً لذلك، حيث تراوح ما بين 1.9% في أدنى نقطة له و303% في أعلى نقطة له^(٥٤).

ومن أهم ميزات القوة العاملة الفلسطينية انخفاض حجمها بالنسبة إلى حجم السكان وبالنسبة إلى حجم السكان في سن العمل بالمقارنة مع الدول النامية^(٥٥). ففي عام 1993م، بلغت نسبة القوة العاملة إلى عدد السكان حوالي 21.2%

ونسبتهما إلى عدد السكان في سنة العمل (15 سنة فما فوق)، إلى 37.6% ^(٥٦) وتشير هذه البيانات إلى ارتفاع معدل الإعالة للقوة العاملة الفلسطينية. كما تتميز القوة العاملة الفلسطينية أيضاً بارتفاع نسبة الذكور فيها، وانخفاض معدل مساهمة الإناث. ففي عام 1993م، وصلت نسبة الذكور في القوة العاملة في الضفة الغربية إلى 88.5% وفي قطاع غزة إلى 97.3% ^(٥٧).

ومن أبرز مظاهر إلحاق الاقتصاد الفلسطيني وتعبيته للاقتصاد الإسرائيلي اعتماد القوة العاملة الفلسطينية المتزايدة على سوق العمل الإسرائيلي، فقد عمل في السابق (حتى عام 1992م)، حوالي 40% من القوة العاملة في سوق العمل الإسرائيلي و 60% في سوق العمل الداخلي، إلا أنه بسبب القيود التي أخذت تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على انتقال العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي منذ بدء العملية السلمية في مدريد 1992م، تناقص عدد العاملين الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي بشكل حاد. ففي عام 1993م، عمل في سوق العمل الإسرائيلي 24.76% من مجموعة القوة العاملة الفلسطينية ^(٥٨). ونتيجة لإغلاق الأراضي الفلسطينية المتكرر من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية في عام 1994م، في أعقاب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل انخفض عدد الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي إلى حوالي 8%. وفي أعقاب العملية الانتحارية في بيت ليد في نهاية شهر كانون الثاني 1995م، منع العمال الفلسطينيون من العمل في سوق العمل الإسرائيلي، ولم يسمح إلا لحوالي آلاف عامل فلسطيني بالعمل في سوق العمل الإسرائيلي.

ونتيجة لكون غالبية القوى العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي هي قوى غير ماهرة ^(٥٩)، فإن توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة التي عملت فيها، كان يختلف عن توزيعها في سوق العمل المحلي، فقد تركزت غالبية القوى العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي في قطاع البناء، وفي عام

1993م، وصلت هذه النسبة إلى 72.6% أما الباقي فتوزعت على قطاع الزراعة والصناعة والقطاعات الأخرى بنسبة 10.3% و 5.7% و 44.4% على التوالي^(٦٠)، بينما توزعت القوة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل آخر. ومن أهم التطورات التي حدثت على توزيع القوة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م حتى الوقت الحاضر الانخفاض المستمر في نسبة القوة العاملة التي تعمل في الزراعة، في عام 1970م، عملت في الزراعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نسبة 38.7% من مجموع القوة العاملة الفلسطينية فيها^(٦١).

وتعتبر الهوة بين نمو العرض من القوة العاملة المتاحة، وقدرة الاقتصاد الوطني الفلسطيني المحدود على استيعاب أعداد القوة العاملة المتزايدة داخل هذا الاقتصاد تعتبر أحد التشوهات والاختلالات الهيكلية لهذا الاقتصاد التي سببتها سياسة الاحتلال الإسرائيلي تجاهه منذ عام 1967م، حتى الوقت الحاضر.

ونتيجة لاعتماد القوة العاملة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي، باعتباره بديلاً للفرص في سوق العمل المحلي المقيّد، فقد بلغت مستويات البطالة أدناها عندما بلغ التشغيل في سوق العمل الإسرائيلي ذروته، وارتفعت إلى أرقام خيالية عندما أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية وقيّدت الدخول إليه.

وتتضارب التقديرات حول معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فالبيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي تشير إلى أنها كانت طيلة الفترة من عام 1970-1990م، أقل من 5% ثم أخذت هذه المعدلات، بعد ذلك بالارتفاع. ففي الضفة الغربية وصلت عام 1993م، إلى 10.3% ، وفي قطاع غزة إلى حوالي 4% أما في عام 1993م، فإنها وصلت في الضفة الغربية إلى 7.9% وفي قطاع غزة إلى 4.5%^(٦٢).

أما التقديرات الفلسطينية^(٦٣) فتري أن معدلات البطالة السابقة لا تعكس واقع الأمر في الاقتصاد الفلسطيني، فالإحصاءات الإسرائيلية تستخدم التعريف الدولي للبطالة الذي لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الاقتصاد الفلسطيني ومميزاته وهو انتشار الاستخدام الناقص الذي وصلت نسبته عام 1993م، في الضفة الغربية إلى حوالي 10% وفي قطاع غزة إلى 8.2%^(٦٤). كما لا تتضمن البيانات الإسرائيلية عن معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أولئك العاطلين عن العمل الذي يتغيبون عن العمل بسبب عدم منحهم تصاريح عمل، كما لا تتضمن هذه المعدلات للبطالة أعداد العاطلين الذين يصنفون كعمال يائسين أو محبطين، والبطالة المقنعة.

ونتيجة للإغلاق المتكرر للأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ نهاية آذار عام 1993م، ومنع العمال الفلسطينيين من العمل في سوق العمل الإسرائيلي، فقد ارتفعت البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بنسبة عالية، إذ إن كافة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي غالباً لن يجدوا فرص عمل بديلة في سوق العمل المحلي بسبب سوء الأحوال الاقتصادية، وبالتالي محدودية فرص العمل المتوفرة . أي أنهم سيصبحون عاطلين عن العمل وقد وصل عددهم عام 1993م، إلى 83.8 ألف عامل وإذا ما أضفنا هؤلاء إلى عدد العاطلين عن العمل في ذلك العام والبالغ 22.6 ألف عامل، فإن معدل البطالة في ظل إغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل في شباط 1994م سيصل على 31.4%. إننا نعتقد بأن معدل البطالة سوف يزداد بسبب أثر الإغلاق على تزدى الأوضاع الاقتصادي وتحويل الكثير من العاملين في سوق العمل المحلي إلى عاطلين عن العمل وبخاصة في مجال الزراعة والصناعة التي تصدر منتوجاتها إلى إسرائيل، إذ إن الإغلاق لا يسمح بتسويق هذه المنتجات، وفي ظل غياب أسواق بديلة فإنها ستتوقف عن العمل وتسرح العاملين فيها.

4-3 الأداء الاقتصادي العام

أدت سياسة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى إحداث تشوهات واختلالات في هيكلية الاقتصاد العربي الفلسطيني، وإضعافه وزيادة تبعيته للخارج، إذ يستند الاقتصاد العربي الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي حالياً إلى قاعدة إنتاجية ضعيفة وما يرافقها من خدمات، بالإضافة إلى اعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي في توفير فرص عمل للقوة العاملة الفلسطينية، كما يستند إلى تحويلات العاملين خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى بعض الصادرات الزراعية والصناعية، وعلى ما يقدم للشعب العربي الفلسطيني من مساعدات عربية ودولية.

لقد تميز الأداء الاقتصادي العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالتذبذب بين فترة وأخرى، ففي الضفة الغربية ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1972-1975م، بمعدل 19.8% ثم انخفضت خلال الفترة 1967-1980م إلى 4.6% سنوياً ثم عادت للارتفاع خلال الفترة 1981-1987م بمعدل 8.1% ثم أصبحت بالسالب خلال الفترة 1988-1990م، حيث أصبح معدل النمو للناتج المحلي - 11% سنوياً، وفي قطاع غزة وصلت هذه المعدلات خلال الفترات السابقة إلى 9.16% و 3.4% و 4.8% و -15% على التوالي^(٦٥).

وفي عام 1992م، وصل حجم الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى 2391.4 مليون دولار (788.131 مليون دولار للضفة الغربية و 541.4 مليون دولار لقطاع غزة^(٦٦)، وللمقارنة فقد شكل الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية المحتلة حوالي 3.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل في العام نفسه (1992م)^(٦٧).

وبالإضافة إلى تذبذب الناتج المحلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد تذبذب أيضاً الناتج القومي لها منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، حتى الوقت الحاضر. ففي الضفة الغربية وصل معدل نمو الناتج القومي خلال الفترة 1972-1975م، إلى 20.4% ثم انخفض خلال الفترة 1976-1980م إلى 8.3% سنوياً، ثم عاد فارتفع خلال الفترة 1981-1987م إلى 8.1% سنوياً، ثم أصبح بالسالب خلال الفترة 1988-1990م، حيث سجل -9% سنوياً. وفي قطاع غزة وصلت هذه المعدلات إلى 18.3% و 4.4% و 6.6% و -16% على التوالي^(٦٨). ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التذبذب في الناتج القومي للأراضي الفلسطينية المحتلة، يعكس بالإضافة إلى تذبذب معدلات نمو الناتج لمحلي أيضاً التذبذب في المساعدات والتحويلات الخارجية التي تأتي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي عام 1992م، وصل حجم الناتج القومي الإجمالي للأراضي الفلسطينية المحتلة بسعر التكلفة إلى 3314.3 مليون دولار (2344.4 مليون دولار للضفة الغربية و 936.95 مليون دولار لقطاع غزة)^(٦٩). وللمقارنة أيضاً فإن حجم الناتج القومي للأراضي الفلسطينية في عام 1992م، كان يساوي فقط 5.2% من حجم الناتج القومي لإسرائيل في العام نفسه^(٧٠). وهذا يظهر أهمية المساعدات والتحويلات الخارجية في الناتج القومي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

بالإضافة إلى التذبذب في الأداء الاقتصادي العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنه لا بد من الإشارة على أن هذا الأداء قد استند بصورة عامة على النمو في قطاعي البناء والخدمات والطلب الكلي وبخاصة جانب الاستهلاك الخاص منه الذي اعتمد بصورة رئيسية على الدخول والتحويلات الخارجية، التي كانت السبب في إبقاء معدلات النمو إيجابية. إذ ظهر، بأنه بعد انخفاض هذه التحويلات أصبحت معدلات النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالسالب، أما قطاعا الزراعة والصناعة فلم يكن لهما دور مهم في إحداث النمو

الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعود ذلك إلى القيود والعراقيل التي تحد من تطورهم واضطلاعهم بالدور الطبيعي في التنمية والنمو الاقتصادي. إن هذه القيود هي نتيجة مباشرة للسياسة الإسرائيلية تجاه الاقتصاد العربي الفلسطيني على النحو الذي بيّناه.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن من أهم مميزات الأداء الاقتصادي العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تزايد الفجوة بين حجم الناتج المحلي وحجم الناتج القومي، وبسبب تزايد اعتماد اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة على المحتلة على التحويلات والمساعدات الخارجية، وتعتبر هذه الفجوة أحد مظاهر الاختلالات الهيكلية التي عاني منها الاقتصاد العربي الفلسطيني. ولم تقل هذه الفجوة في السنوات السابقة منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م عن 30%^(٧١). وفي عام 1992م، وصلت هذه الفجوة إلى 3806% (في الضفة الغربية كانت هذه الفجوة 32.95% وفي قطاع غزة 73.1%)^(٧٢).

4-4 تطور القطاعات الاقتصادية

4-4-1 تطور قطاع الزراعة

كانت الزراعة، عشية الاحتلال الإسرائيلي، للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، عماد الاقتصاد الرئيسي للأراضي الفلسطينية المحتلة. إلا أن هذا الوضع قد تبدل بعد ذلك، فقد تناقصت الأهمية النسبية له في توليد الناتج المحلي الإجمالي وفي تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية. كما تبدلت أنماط الإنتاج الزراعي قد هبطت الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في توليد الناتج المحلي من 36% عام 1972م إلى 23% عام 1987م، وإلى 19.7% عام

1992م^(٧٣). ويعود هذا الهبوط إلى ازدياد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات الخاص، وبسبب تناقص الدخل من الزراعة وعدم كفايته، انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية 40% عام 1967م، في قطاع غزة، وحوالي 33% في الضفة الغربية على 26.3% فيهما معاً عام 1981م، وإلى 23.2% عام 1993م^(٧٤).

ويعود سبب هذه التحولات في القطاع الزراعي إلى نقصان مساحة الأراضي الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب مصادرتها والسيطرة عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وتقييد استخدام المياه، والمنافسة الشديدة التي يتعرض لها القطاع الزراعي من المنتجات الزراعية الإسرائيلية المدعومة من حيث المياه ومدخلات الإنتاج، التي تدخل الأسواق الفلسطينية عندما تصدر قيود، على عكس الحال بالنسبة إلى المنتجات الزراعية الفلسطينية عندما تصدر إلى الأسواق الإسرائيلية، وأدت كل هذه العوامل إلى الحد من التوسع الزراعي الفلسطيني، وعلى عجز هذا القطاع عن تلبية احتياجات السكان الفلسطينيين، وإلى عدم قدرته على تطوير المنتجات التصديرية.

وبالنسبة إلى نمط الإنتاج الزراعي فقد لوحظ حدوث بعض التحولات والتغيرات عليه، فقد تبدل الإنتاج الزراعي من زراعة الحمضيات إلى زراعة الخضروات والأشجار المثمرة مثل الزيتون، حيث أصبحت زراعة الحمضيات تأتي في المرتبة الثانية، على الرغم من المحاولات الفلسطينية لتطوير القطاع الزراعي وتحسين المنتجات الزراعية، إلا أن هذا القطاع ما زال يعاني من الكثير من المشاكل مثل عدم تخطيط الإنتاج والتنسيق بين المزارعين، والاعتماد الكامل على الخارج في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي أو مدخلاته مثل السماد والبذور والمبيدات، ومن المشاكل الأخرى ضعف البنية التحتية لتسويق الإنتاج الزراعي للخارج. هذا إلى جانب المشاكل والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي

على القطاع الزراعي الفلسطيني مثل الإجراءات الإدارية المفروضة على تصدير المنتجات الزراعية بحجة الأمن.

4-2 تطور قطاع الصناعة

لم يتحول القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى القطاع الرائد في اقتصاد هذه الأراضي، بل على العكس، فإنه بقي هامشياً وضعيفاً، إذ على الرغم من معدلات النمو المرتفعة التي حققها في الفترة 1972-1975م، حيث وصلت في الضفة الغربية إلى 20.5% في قطاع غزة على 33.2%، إلا أنها انخفضت في السنوات اللاحقة. ففي الفترة 1976-1980م، انخفضت معدلات النمو في الصناعة في الضفة الغربية إلى 1.3% كما شهدت الفترة 1981-1987م، تحسناً طفيفاً، إذ ارتفع معدل نمو الصناعة في الضفة الغربية إلى 9.4% وفي قطاع غزة 9.9% إلا أن هذا المعدل عاد وانخفض وأصبح بالسالب خلال الفترة 1988-1990م، حيث سجل في الضفة الغربية 14%، وفي قطاع غزة -15%^(٧٥).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في توليد الناتج المحلي الإجمالي بقي منخفضاً، فقد بقي في المستوى نفسه الذي كان عليه عشية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، إذ لم تزد نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة 1977-1992م، عن 805%^(٧٦). كما لم تتعد مساهمة هذا القطاع في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية 17% من مجموع هذه القوة العاملة منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، حتى عام 1992م^(٧٧).

وبصورة عامة لم يطرأ أي تحول على حجم المنشآت الصناعية أو على طابعها، فقد بقيت هذه المنشآت صغيرة الحجم، وتتميز بالطابع الحرفي والعائلي.

إذ وصل متوسط حجم المؤسسة الواحدة إلى خمسة أشخاص في الضفة الغربية وإلى 4.1 أشخاص في قطاع غزة^(٧٨). كما لم يطرأ أي تغيير نوعي على هيكل الصناعة الفلسطينية. فالتغيير الذي حدث هو كمي، أي ازداد عدد نوع معين من المنشآت الصناعية القائمة ونقص نوع آخر، وقد حدث هذا التطور في إطار من التبعية للصناعات الإسرائيلية والاقتصاد الإسرائيلي، فالصناعات التي تطورت وشهدت معدلات نمو مرتفعة كانت مرتبطة بالسوق الإسرائيلي وبالصناعات الإسرائيلية على أساس العقود من الباطن Subcontracting، ومن الأمثلة على هذه الصناعات في الضفة الغربية، الصناعات المعدنية وصناعة النسيج والملابس والصناعات الخشبية والجلود والأحذية وحجارة البناء، حيث أصبحت هذه الصناعات تشكل الهيكل الأساسي للصناعة في الضفة الغربية، وقد حدث التطور نفسه في قطاع غزة، حيث لوحظ أيضاً بأن الصناعات التي ازدهرت هي صناعة تكميلية للصناعات الإسرائيلية في إطار العقود من الباطن، ومن الأمثلة على هذه الصناعات صناعة النسيج والملابس وصناعة الخشب والأثاث والصناعات المعدنية^(٧٩)، وقد تبين بأن الصناعات التي لم تستطع منافسة المنتجات الصناعية الإسرائيلية، أو لم تستطع الاندماج مع الصناعات الإسرائيلية على أساس العقود من الباطن، اضطرب إلى الإغلاق إذ أظهرت الدراسة الميدانية عن الصناعة في الضفة الغربية، أن أكثر من 80% من الصناعات القائمة حالياً فيها، أنشئت أو تأسست بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، علماً بأن عدد المؤسسات الصناعية الموجودة حالياً أقل من العدد الذي كان موجوداً عشية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، وهذا يعني أن أكثر من 80% من الصناعات التي كانت قائمة قبل الاحتلال الإسرائيلي قد أغلقت أو خرجت من السوق^(٨٠).

وللوقوف على حقيقة ضعف حجم القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنه يكفي مقارنته بحجم القطاع الصناعي الإسرائيلي، ففي عام 1992م

وصل حجم الإنتاج الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى 209.43 مليون دولار، وقد شكل هذا نسبة 2.1% من حجم الإنتاج الصناعي الإسرائيلي في العام نفسه^(٨١).

ويعود ضعف القطاع الصناعي الفلسطيني وتهميشه إلى المعوقات والقيود التي فرضت عليه، وإعاقة نموه وتطوره، من قبل الاحتلال الإسرائيلي^(٨٢)، ويعاني القطاع الصناعي الفلسطيني حالياً من عدد كبير من المشاكل، مثل عدم وجود بنية تحتية متطورة مثل المناطق الصناعية وشبكات الكهرباء والمياه، وارتفاع أسعار الكهرباء والمياه والمنافسة غير المتكافئة مع الصناعات الإسرائيلية التي غمرت الأسواق الفلسطينية دون أية قيود أو تحديد، وعدم توفر بنية تحتية للتسويق الخارجي واحتكار عملية التسويق من قبل الإسرائيليين، وعدم وجود مؤسسات مالية لتقديم القروض والتسهيلات المالية للمؤسسات الصناعية، وتعقيد الضمانات المطلوبة للقروض من المؤسسات المالية القائمة حالياً، والضرائب الباهظة بكل أشكالها وأنواعها التي تنقل كاهل كافة المنتجين الصناعيين^(٨٣).

4-3 تطور قطاع البناء

يعتبر قطاع البناء والتشييد من القطاعات الاقتصادية المهمة في اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة، فالنمو الاقتصادي الذي تحقق للاقتصاد الفلسطيني يعود إلى هذا القطاع وقطاع الخدمات ففي الضفة الغربية، وصل معدل نمو قطاع البناء خلال الفترة 1972-1975م حوالي 46.6%، ثم انخفض خلال الفترة 1976-1980م، إلى 209% ثم عاد إلى الارتفاع بمعدل 10.9% سنوياً خلال الفترة 1981-1987م، وتعرض هذا القطاع إلى انتكاسة خلال الفترة 1988-1990م، حيث كان النمو فيه سالباً وبتحديود -24% . وفي قطاع غزة، كان معدل نمو قطاع البناء فيه متذبذباً، كما هو الحال في الضفة الغربية. إذ خلال

الفترة 1972-1975م، كان معدل نمو هذا القطاع حوالي 33.2% سنوياً، ثم انخفض خلال الفترة 1976-1980م إلى 6.6% ثم عاد وارتفع إلى 5.3% سنوياً خلال الفترة 1981-1987م، وفي الفترة 1988-1990م، أصبح معدل النمو سالباً بحدود -20% سنوياً^(٨٤).

وعلى الرغم من هذا التذبذب في معدل نمو قطاع البناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن وزنه في اقتصاد هذه الأراضي كان في ازدياد مطرد. فقد ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الإجمالي من 9% عام 1972م، إلى 19% عام 1989م^(٨٥). كما تزايدت الأهمية النسبية لهذا القطاع في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، ففي الضفة الغربية ارتفعت نسبة الأيدي العاملة التي تعمل في البناء من 8.4% عام 1970م، إلى 10.7% عام 1981م، وإلى 14.9% عام 1993م^(٨٦). وفي قطاع غزة، ارتفعت نسبة مساهمة قطاع البناء في تشغيل الأيدي العاملة من 8.5% عام 1970م، إلى 12.6% عام 1989م، وإلى 15.4% عام 1993م^(٨٧).

ويعود سبب النمو في قطاع البناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الاستثمارات المرتفعة الموجهة إلى المباني السكنية لمواجهة الطلب المتزايد عليها، والتي حولت بصورة رئيسية من تحويلات العاملين الفلسطينيين من الخارج وبعض المساعدات العربية من خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة. فقد ارتفعت حصة الاستثمارات في البناء من إجمالي التكوين الرأسمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة من 43% عام 1970م، إلى 68% عام 1987م، وارتفعت حصة التكوين الرأسمالي الخاص في قطاع البناء من إجمالي التكوين الرأسمالي الخاص من 55% عام 1982م، إلى 83% عام 1987م^(٨٨).

إن اعتماد قطاع البناء الفلسطيني، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على التحويلات الخارجية من العاملين الفلسطينيين في الخارج والمساعدات الخارجية، هو الذي يفسر لنا تذبذب نمو هذا القطاع، إذ عندما تزداد فيه هذه التحويلات يزداد النشاط في قطاع البناء، وعندما تقل ينخفض معدل النمو في قطاع البناء الفلسطيني، كما لا نستطيع أن نتجاهل هذا المناخ السياسي السائد الذي يؤثر في البناء سلباً في حالة عدم الاستقرار وإيجابياً في حالة الاستقرار وخلق مناخ ملائم للاستثمار في هذا القطاع.

وعلى الرغم من التقدم والنمو الذي أحرزه قطاع البناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن هذا القطاع ما زال ضعيفاً بالمقارنة مع المناطق المجاورة وعلى رأسها إسرائيل، ففي عام 1987م، وصل حجم القيمة المضافة المتولدة في قطاع البناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى 302 مليون دولار، في حين وصلت القيمة نفسها في إسرائيل عام 1987م إلى 1209 ملايين دولار، وارتفعت في عام 1992م، إلى 4675 مليون دولار، علماً بأن هذه القيمة لا تتضمن المبالغ الكبيرة التي استثمرت في الاستيطان اليهودي في داخل الضفة الغربية بما فيها القدس^(٨٩). وهذا يعني أن حجم القيمة المتولدة في قطاع البناء الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة كان يساوي عام 1987م، حوالي 25% من القيمة المتولدة في قطاع البناء الإسرائيلي .

4-4-4 قطاع الخدمات

إلى جانب قطاع البناء، يعتبر قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من أهم القطاعات الاقتصادية التي شهدت نمواً ملحوظاً من عام 1967م، حتى الوقت الحاضر، إذ يستأثر قطاع الخدمات، الذي يضم الخدمات العامة وخدمات السياحة والتجارة والنقل وأنشطة الخدمات الخاصة، بنسبة عالية

من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية المحتلة. إذ ارتفعت هذه النسبة من 46% عام 1992م، إلى حوالي 50% عام 1978م^(٩٠). وقد شهد هذا القطاع انخفاضاً ملموساً في معدل نموه في الفترة 1988-1990م، حيث وصل إلى 18% سنوياً^(٩١). ويشغل قطاع الخدمات أكبر نسبة من الأيدي العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث ارتفعت هذه النسبة من 39.1% عام 1970 إلى 45.5% عام 1970 إلى 46.6% عام 1993م^(٩٢).

وتعتبر السياحة والتجارة والنقل أكبر قطاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تزايدت الأهمية النسبية لها في توليد الناتج المحلي من 31% عام 1980م، إلى 38% عام 1985م، وإلى 41% عام 1989م^(٩٣). ويعود السبب في ذلك إلى ازدهار قطاع السياحة والنقل والدخول المالية الناتجة عن ذلك، إلا أن هذه القطاعات عادت وانخفضت إلى حوالي 30% عام 1990م^(٩٤). حيث مُني قطاع السياحة الفلسطيني بسبب القيود الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منه عام 1990م، بخسائر كبيرة، حيث قدرت هذه الخسائر بحوالي 90 مليون دولار عام 1991م^(٩٥).

5- التجارة الخارجية

تعكس التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة التطورات التي حدثت على البنيان الاقتصادي لها منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، حتى الوقت الحاضر، ومن المفروض أن تلعب التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب ضيق السوق والنقص الشديد في الموارد الطبيعية المتوفرة فيها، دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة. إلا أن هذا الدور لم تقم به التجارة الخارجية، بسبب القيود المفروضة عليها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، إذ سيطر الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967م، على التجارة

الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة وسلخها عن مناطقها التقليدية في الدول العربية المجاورة، وغيّر من وجهتها باتجاه إسرائيل، وطبق عليها السياسة الإسرائيلية، أي أخضعت الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى اتحاد جمركي من جانب واحد مع إسرائيل. وقد صارت الأراضي الفلسطينية المحتلة سوقاً طبيعية للمنتجات الإسرائيلية، حيث التدفق الحر دون عوائق جمركية أو ترخيصات.

ونتيجة لذلك، تطورت التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة باتجاه مستمر نحو زيادة حصة السوق الإسرائيلية، وبالتالي اختلال هذا الميزان لصالح إسرائيل. وقد لعبت سياسة الاحتلال الإسرائيلي، التي عملت على إضعاف البنية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة وإحاقها بإسرائيل، دوراً مهماً في إحداث هذا التطور.

فالميزان التجاري للأراضي الفلسطينية المحتلة يعاني من عجز مزمن منذ الاحتلال الإسرائيلي لها عام 1967م، وتتركز غالبية هذا العجز في التجارة مع إسرائيل. إذ ارتفع مقدار العجز الإجمالي من 54.3 مليون دولار عام 1970م، على 665.9 مليون دولار عام 1987م، ويشكل العجز في الميزان التجاري للأراضي الفلسطينية المحتلة مع إسرائيل عام 1987م، نسبة 98.74% من مجموع العجز في الميزان التجاري لهذه الأراضي^(٩٦).

كما انخفضت نسبة مجموع الصادرات الفلسطينية إلى مجموع وارداتها من 45.43% عام 1970م إلى 36.65% عام 1987م^(٩٧). الأمر الذي يشير إلى أن معدل نمو الواردات كان أكبر من معدل نمو الصادرات، وهذا يعكس أهمية الواردات في الطلب الكلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وعجز الاقتصاد المحلي عن سد احتياجات هذه الأراضي، وشكلت الصادرات الفلسطينية من إسرائيل 46.24% من مجموع صادراتها عام 1970م، وارتفعت هذه النسبة عام 1987م

إلى 78.82% أما الواردات الفلسطينية من إسرائيل فقد ارتفعت من 83.62% من مجموع الواردات الفلسطينية عام 1970م إلى 91.44% عام 1987^(٩٨).

وقد شكلت الواردات من السلع الصناعية من إسرائيل عام 1985م 85.3% من مجموع واردات الأراضي الفلسطينية المحتلة من إسرائيل، كما شكلت الصادرات الفلسطينية من السلع الصناعة إلى إسرائيل نسبة 87.84% من مجموع صادراتها إلى إسرائيل^(٩٩). وهذه الصادرات هي منتجات جرى تصنيعها على أساس العقود من الباطن Subcontracting في الأراضي الفلسطينية مع المقاولين أو المتعهدين الإسرائيليين.

وفي مقابل ذلك، فقد انخفضت التجارة الفلسطينية مع الأردن والدول الأخرى. حيث انخفضت الواردات الفلسطينية من الأردن من 3.72% من إجمالي وارداتها عام 1970م، إلى 0.89% عام 1987م، كما انخفضت الصادرات الفلسطينية إلى الأردن من 1.83% من مجموع صادراتها عام 1970م، إلى 20.30% عام 1987م^(١٠٠). ولا بد من أن ننوه هنا إلى أن تطبيق إجراءات المقاطعة العربية على منتجات الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، قد لعبت دوراً مهماً في إحداث هذا التطور.

وبالنسبة إلى تركيب التجارة الفلسطينية مع الأردن، فقد تبين أن غالبية الواردات الفلسطينية من الأردن هي من السلع الصناعية، حيث وصلت عام 1985م، إلى 4.8 مليون دولار، أو ما نسبته 97% من مجموع وارداتها من الأردن. أما الصادرات الفلسطينية إلى الأردن، فقد كانت في غالبيتها سلعاً زراعية، حيث وصلت عام 1985م، إلى 47.4 مليون دولار، أو ما نسبته 56.3% من مجموع صادراتها إلى الأردن^(١٠١). أما باقي الصادرات فهي صادرات صناعية، ومن الضفة الغربية فقط، وأغلبها سلع صناعية زراعية، مثل الصابون، وزيت

الزيتون. ويتميز الميزان التجاري الفلسطيني مع الأردن بوجود فائض لصالح الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الاحتلال الإسرائيلي حتى الوقت الحاضر.

إن العجز في الميزان التجاري للأراضي الفلسطينية، سواء مع إسرائيل أو مع الدول الأخرى غير الأردن، قد جرى تغطيته من الفائض في الميزان التجاري مع الأردن ومن فائض ميزان الخدمات الفلسطيني، خصوصاً الأجور التي يكسبها العمال الفلسطينيون في إسرائيل، والمدفوعات التحويلية من العاملين الفلسطينيين في الخارج، ومن المساعدات العربية والأجنبية.

وأخيراً، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن أهم مظهر من مظاهر الاختلال الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني هو ارتفاع الميل المتوسط للواردات فيها، أي نسبة هذه الواردات من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. إذ ارتفع هذا المتوسط من 49.78% عام 1987م، إلى 61.71% عام 1987م^(١٠٢). وللمقارنة فقد وصل الميل المتوسط للواردات في إسرائيل عام 1987م، إلى 36%^(١٠٣). وفي الأردن وصل الميل المتوسط للواردات فيها عام 1987م، إلى 54.3%^(١٠٤).

من كل ما تقدم يتضح لنا مدى ضعف الاقتصاد الفلسطيني واعتماده على الخارج، وبالتالي مدى حاجة هذا الاقتصاد لتوسيع قدراته الإنتاجية، وبالتالي قدراته التصديرية. إذ إن توقف عمل الفلسطيني في إسرائيل والتحويلات الخارجية الخاصة والحكومية، يعني إغراق الاقتصاد الفلسطيني بالديون الخارجية، إذا ما أردنا المحافظة على المستوى نفسه من المعيشة الحالي.

6- آفاق تطور الاقتصاد العربي الفلسطيني في ضوء الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي

اتضح لنا مما تقدم، كيف استطاعت إسرائيل تحقيق أهدافها الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكيف منعت بقوة القسر الاقتصادية وغير

الاقتصادية تطور اقتصاد فلسطيني مستقل، وألحقت هذا الاقتصاد في ظل الاحتلال الإسرائيلي تجري في ظل قيود صارمة. إذ تبين لنا، كيف أصبحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تسيطر على الموارد الاقتصادية الرئيسية والبنية التحتية الفلسطينية، مثل الأرض والمياه والكهرباء والطرق وأنظمة الاتصالات.

كما أصبح واضحاً لنا، كيف أصبح القرار المتعلق بالشؤون الاقتصادية الفلسطينية والتخطيط للمستقبل الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة في المدى البعيد موجوداً بأيدي المسؤولين الإسرائيليين.

وسنحاول، في هذا الجزء من الدراسة، تحديد آفاق الاقتصاد الفلسطيني في ضوء الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك من خلال تحديد المدى الذي استطاع أو يستطيع مثل هذا الاتفاق تحرير الاقتصاد العربي الفلسطيني من السيطرة الإسرائيلية، ووضعه في المسار الصحيح لتحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير اقتصاد فلسطيني مستقل.

وغني عن البيان هنا، أن اتفاق أوسلو لعام 1993م، يمثل السقف الأعلى أو الحد الأعلى أو الحد الأقصى للاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في عام 1994م، لذلك لا بد لنا، حتى نفهم الآفاق التي يمكن أن يفتحها هذا الاتفاق، من معرف الإطار الاقتصادي الذي حددته اتفاقية أوسلو.

لقد حددت اتفاقية أوسلو، الإطار العام أو المبادئ العامة لكيفية حل المشكلة الفلسطينية، حيث رأت حلها على مراحل، المرحلة الأولى وهي انتقالية، يتم خلالها إنشاء سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية لا تتجاوز السنوات الخمس، يتم خلالها أيضاً التفاوض حول الحل النهائي على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338، ومن ذلك نستطيع أن نفهم أن موضوع السيادة والسيطرة على الأراضي الفلسطينية قد أُجل للمرحلة النهائية، كما نصت هذه الاتفاقية على استثناء مواضيع الاستيطان

واللاجئين والقدس من المرحلة الانتقالية. أما الإطار الاقتصادي، الذي رسمته اتفاقية أوسلو للاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي، فكان التعاون في مجال المياه والكهرباء والطاقة والتمويل والنقل والاتصالات والتجارة والصناعة وتنظيم علاقة العمل ومسائل الخدمات الاجتماعية وحماية البيئة، ومجالات الاتصالات ووسائل الإعلام، وأي مجالات أخرى يتفق عليها الطرفان، وفي مجال الصلاحيات الخاصة بالحياة الاقتصادية، فقد نصت الاتفاقية على نقل صلاحيات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشر والسياحة للجانب الفلسطيني.

وفي ضوء هذا الإطار تم التوصل إلى الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني، الإسرائيلي الذي وقع في القاهرة في 1994/5/4م، ومن أهم النقاط التي توصل إليها هذا الاتفاق هي التالية:

١ نقل صلاحية الضرائب المباشرة كاملة للفلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي، أما الضرائب غير المباشرة، فقد اتفق على السماح للفلسطينيين بتخفيض ضريبة القيمة المضافة إلى مستوى 16%-15% علماً بأن مستواها في إسرائيل حالياً هو 17%.

٢ بقاء مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني خاضعة للسياسة الجمركية الإسرائيلية بصورة عامة، مع إدخال بعض التعديلات أو الاستثناءات عليها إذ سمح للفلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي الاستيراد وفقاً لسياسة جمركية خاصة بهم (دفتر جمركي فلسطيني)، من الدول العربية والإسلامية والأجنبية وفقاً لقوائم السلع A1, A2 و B الواردة في ملحق الاتفاقية، وقد تضمنت القائمة A1 البضائع المصنوعة محلياً في الأردن ومصر التي يسمح باستيرادها منها، كما تضمنت القائمة A2 البضائع التي يسمح باستيرادها من الدول العربية والإسلامية. أما القائمة B فقد تضمنت السلع التي يمكن استيرادها

بغض النظر عن الجهة الموردة وتشمل هذه القائمة السلع الغذائية الأساسية والبضائع الخاصة ببرنامج التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ونصت الاتفاقية على تحديد كمية السلع في القائمتين A1 و A2 بواسطة الطرفين وفي حدود الاحتياجات الفلسطينية المحلية.

٣ - نصت الاتفاقية على التبادل التجاري الحر بين مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني والإسرائيلي دون أية عراقيل أو قيود، باستثناء بعض المنتجات الزراعية الفلسطينية وهي: لحم الدجاج، والبيض والبطاطا والخيار والبنندورة والبطيخ، حيث تم تحديد الحصص للكميات المسموح للفلسطينيين بإدخالها إلى السوق الإسرائيلية.

٤ - عدم الاتفاق على حرية انتقال اليد العاملة الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية، حيث أبطت الاتفاقية صلاحية تحديد العدد بأيدي الإسرائيليين.

٥ - السماح للفلسطينيين بإنشاء سلطة النقد الفلسطينية، التي منحت كافة صلاحيات البنك المركزي في أي دولة، باستثناء سلطة إصدار النقد، وأبقى على الوضع الراهن للتداول النقدي، مع الاعتراف بالشيكل الإسرائيلي كعملة رسمية في التداول إلى جانب الدينار الأردني.

من ذلك كله، نستطيع أن نرى أن الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي يمكن الفلسطينيين من الناحية النظرية الاستعادة الجزئية للسيطرة على مواردهم الاقتصادية والقرار الاقتصادي المتعلق بشؤون حياتهم. إلا أن كل ذلك مرتبط بحسن نوايا إسرائيل في تطبيق هذه الاتفاقية، وبالتالي مرتبط بالممارسة على أرض الواقع. فقد أثبتت التجربة الواقعية لهذه الاتفاقية منذ البدء في تطبيقاتها في 1994/5/4م، أن إسرائيل تستطيع تفريغها من كل حتى لها تحت حجة المحافظة على الأمن والخارجية بيد إسرائيل، وهذا ما فعلته إسرائيل حتى الآن من خلال

فرض الحصار الاقتصادي المتكرر على مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وبقية مناطق الضفة الغربية بحجة المحافظة على الأمن.

7- الخلاصة والاستنتاجات الختامية

شهد الاقتصاد العربي الفلسطيني تحولات جذرية في ظل الانتداب البريطاني على فلسطين منذ عام 1917-1948م. ففي خلال هذه الفترة تم تدميره نمط الإنتاج الفلسطيني القائم واقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، وتمكين الاستيطان اليهودي في أرض فلسطين وإقامة نمط الإنتاج الرأسمالي اليهودي عليها، الذي أصبح يشكل القاعدة الاقتصادية لإسرائيل عند إعلان قيامها عام 1948م. وبذلك تم تحطيم البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وقد فقدت منطقتا الضفة الغربية وقطاع غزة، اللتان كانتا مندمجتين تماماً مع كامل فلسطين، أسواقهما، وعانتا من مشكلات اقتصادية زاد من حدتها تدفق مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إليهما، وخلال الفترة بين عامي 1948-1967م، توحدت الضفة الغربية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً مع الأردن وشكلاً معاً المملكة الأردنية الهاشمية، في حين وضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية. هذا ولم تتطور خلال هذه الفترة أية علاقات اقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الانفصال الجغرافي بينهما نتيجة لإقامة إسرائيل فوق الأرض الفلسطينية عام 1948م، ولم تشهد الفترة بين عامي 1948-1967م، تطورات اقتصادية جوهرية على اقتصاد كل الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بقي اقتصادهما غير متطور، ويعتمد أساساً على الزراعة وقطاع الخدمات، وكانت معدلات البطالة فيها مرتفعة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة فيهما.

ومع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، شهد الاقتصاد العربي الفلسطيني فيهما تحولات جذرية أخرى، حيث اختلت العلاقات

الاقتصادية لهما التي تطورت خلال الفترة 1948-1967م، وقامت علاقات اقتصادية جديدة مع الاقتصاد الإسرائيلي. لقد واجهت الضفة الغربية وقطاع غزة الاحتلال الإسرائيلي باقتصاد ضعيف، فالناتج القومي لهما عام 1967م، لم يعادل سوى 3.48 من الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل، علماً بأن السكان فيهما شكلاً معاً 36% من حجم السكان في إسرائيل. كما كانت قيمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني فيها تعادل 10.7% من قيمة الإنتاج الزراعي الإسرائيلي، ولم تتعد قيمة الإنتاج الصناعي الفلسطيني 1% من قيمة الإنتاج الصناعي الإسرائيلي. وقد مكن هذا المستوى المتدني للاقتصاد العربي الفلسطيني، عشية الاحتلال الإسرائيلي - مكن الاحتلال الإسرائيلي السيطرة عليه بسهولة، وإلحاق اقتصاده بالاقتصاد الإسرائيلي وتحويله إلى طرف أو محيط تابع له، وذلك بفعل سياسة القسر الاقتصادية وغير الاقتصادية التي اتبعتها الاحتلال الإسرائيلي تجاه الاقتصاد العربي الفلسطيني.

وقد شهد الاقتصاد العربي الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967م، حتى الوقت الحاضر تحولات جذرية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي. فقد أصبحت إسرائيل الشريك التجاري للضفة الغربية وقطاع غزة، وأضعفت البنية الاقتصادية لهما، حيث انحسر القطاع الزراعي الفلسطيني في توليد الناتج المحلي وتوفير فرص العمل. وجمد القطاع الصناعي ومنع من القيام بدوره الرائد في تحقيق التنمية الاقتصادية، لقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً عاجزاً. فلم يعد بمقدوره توفير فرص عمل كافية للأيدي العاملة الفلسطينية، التي أخذت تتجه بصورة متزايدة للعمل في إسرائيل، حيث وصل حجم هذه القوة العاملة إلى حوالي 40% من مجموع القوى العاملة الفلسطينية. كما عجز هذا الاقتصاد عن الإنتاج بشكل كاف لسد الاحتياجات الاستهلاكية للشعب الفلسطيني، حيث أخذت تلعب الواردات دوراً مهماً في ذلك. وقد ساعد على ذلك التحويلات الخارجية للعاملين

الفلسطينيين، سواءً في إسرائيل أو الدول العربية النفطية، والمساعدات العربية والأجنبية. لقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم الهوة بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الناتج الإجمالي للأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث زادت عن 30%، ووصت في قطاع غزة وحده إلى ما يزيد على 70%.

إن الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي، الذي وقع في إطار اتفاقية الحكم الذاتي عام 1994م، ويعطي الفرصة للفلسطينيين لتخليص اقتصادهم جزئياً من السيطرة الإسرائيلية. إلا أن ذلك منوط بنوايا إسرائيل في تطبيقه، فقد أثبتت التجربة في السنة الأولى لتطبيق الحكم الذاتي، أن باستطاعة إسرائيل تفرغ كافة اتفاقاتها مع الفلسطينيين من كل محتوى، وبالتالي تعطيلها تحت ذريعة المحافظة على الأمن، وهذا ما حدث، حين أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل متكرر الأراضي الفلسطينية المحتلة ومناطق الحكم الذاتي وفرضت الحصار الاقتصادي عليها بحجة المحافظة على الأمن، ناهيك عن تقطيع أوصال الضفة الغربية عن طريق إغلاق القدس أمام الفلسطينيين ومنعهم من الدخول إليها أو المرور منها، حيث يؤدي مثل هذا الإجراء إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية إلى مناطق غير متصلة مع بعضها بعضاً، كل هذه الإجراءات تضيف مزيداً من القيود والعراقيل في وجه عملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية وتمنع تطوير اقتصاد فلسطيني مستقل خلال الفترة الانتقالية للحكم الذاتي، وتشلُّ القدرة الفلسطينية على إصلاح الاختلالات الهيكلية التي سببها الاحتلال الإسرائيلي للاقتصاد العربي الفلسطيني وثيقة أسير قراره.

الحواشي

- ١- انظر: سمير أمين، التطور اللامتكافئ - دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، بيروت 1980م، ص27.
- ٢- المصدر السابق نفسه، ص27.
- ٣- see: Abedukader Irabi, Socialgeschichte Palastina, Basel, 1978, pp.30
- ٤- انظر: سمير عبدالله، عبدالفتاح أبو شكر، عادل الزاغة، الاقتصاد المنزلي في الريف الفلسطيني، دار الكرمل، عمان 1991م، ص25.
- ٥- المصدر السابق نفسه، ص38.
- ٦- انظر: أمين، مصدر سبق ذكره، ص38.
- ٧- انظر: عنان العامرين، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني 1900-1970، بحث إحصائي (القدس: و.ن، 1981)، ص101، انظر أيضاً: د. عبدالفتاح أبو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، منشورات مركز الأبحاث والتوثيق والمخطوطات والنشر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1991م، ص19.
- ٨- المصدر السابق نفسه، ص19.
- ٩- المصدر السابق نفسه، ص129.
- ١٠- انظر: Irabi, Op. cit, pp.102.
- ١١- ؟
- ١٢- أحمد سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين، دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا، 1985م، ص177.
- ١٣- المصدر السابق نفسه، ص177.
- ١٤- د. حسن أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988م، ص13.
- ١٥- د. عبد الفتاح أبو شكر، وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره ، ص20.
- ١٦- انظر: المصدر السابق نفسه، ص22.
- ١٧- المصدر السابق نفسه، ص22.

-
- ١٨- المصدر السابق نفسه، ص22.
- ١٩- أبو النمل، مصدر سبق ذكره، ص43.
- ٢٠- جميل هلال، الضفة الغربية، التركيب الاجتماعي والاقتصادي 1948-1974م، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، سلسلة كتب فلسطينية رقم 60، بيروت، 1974م، ص156.
- ٢١- المصدر السابق نفسه، ص150.
- ٢٢- حسبت من المعلومات الواردة في كتاب الإحصاء الإسرائيلي لعام 1970م، ص635.
- ٢٣- عبدالفتاح أبو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص24.
- ٢٤- المصدر السابق نفسه، ص24.
- ٢٥- هلال، مصدر سبق ذكره، ص166.
- ٢٦- Sara Roy, The Gaza Strip Survey, The West Bank Data Basae Project, The Jerusalem Post, Jerusalem, 1986, p.198
- ٢٧- العامري، مصدر سبق ذكره، ص58.
- ٢٨- أخذ من عبدالفتاح أبو شكر، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1987م، ص36.
- ٢٩- Roy. Op. cit, p.55
- ٣٠- المصدر السابق نفسه، ص56.
- ٣١- انظر: المصدر السابق نفسه، ص 55، انظر أيضاً: د. محمود عكاشة، سامي أبو ظريفة، محددات وآفاق التصنيع في قطاع غزة، الملتقى الفكري العربي، القدس 1992م، ص12.
- ٣٢- حسبت بوساطة المؤلف من كتاب الإحصاء الإسرائيلي لعام 1970م، ص36/37، 37، 624، 327.
- ٣٣- حسبت بوساطة المؤلف من المصدر السابق نفسه.
- ٣٤- حسبت بوساطة المؤلف من المصدر السابق نفسه.
- ٣٥- لمزيد من التفصيل انظر: د. عبدالفتاح أبو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص33-40.

-
- ٣٦- لمزيد من التفصيل انظر: د. عبدالفتاح أبو شكر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتنظيم الهيكلي الإسرائيلي في الضفة الغربية، بحث منشور في مجلة: قراءات سياسية، السنة الثانية، العدد الرابع، خريف عام 1413-1992م، صادرة عن مركز دراسات الإسلام والعالم، الولايات المتحدة، ص104.
- ٣٧- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1993م، الكويت، أبو ظبي، القاهرة، 1993م، ص266.
- ٣٨- المصدر السابق نفسه.
- ٣٩- المصدر السابق نفسه، ص297.
- ٤٠- World Bank, Developing the Occupied Territories, An Investmetn in Peace, Volume 5 (infrastructure), World Bank Publication Washington, D. C. Stember 1993, pp. 49.
- ٤١- انظر: عبدالفتاح أبو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية ، مصدر سبق ذكره، ص35.
- ٤٢- Cbs. Statistical Abstract of Israel 1994, p. 795
- ٤٣- انظر: عبدالفتاح أبو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص35.
- ٤٤- See: Osama A. Hamed and Radwan A. Shaban, One Sided Customs and Monetary Union: The Case of the West Band and Gaza Strip Under Israeli Occupation , in: Stanly Fischer , Dani Rodrik, And Elias Tuma (edit): The Economics of the Middle East Peace. MIT, Cambridge, Massachusetts, London, 1993, pp. 117.
- ٤٥- لمزيد من التفصيل انظر: د. عبدالفتاح أبو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص36.
- ٤٦- Paul Pasch, Monetary Dulaism, the Financial Sector of the West Bank 1967-1989, Unversity of Haifa, Haifa 1992, p. 102.
- ٤٧- المصدر السابق نفسه، ص105.
- ٤٨- Cbs. Statistical Abstract of Israel 1994, p. 786

٤٩ - Gerald Meir, Leading Issues in Economics Development, fifth edition, New York 1991, p. 437.

٥٠ - Cbs. Statistical Abstract of Israel 1994, p. 786.

٥١ - Abdelfattah Abu-shokor: Human Resources in the Iccyoued Terrutirues, Under Publication by C E D E J.

٥٢ - استناداً إلى معدل النمو الطبيعي في الضفة الغربية والبالغ 3.2% فإن عدد سكان القدس البالغ 69 ألف نسمة عام 14967م، يجب أن يصل مع نهاية عام 1992م، إلى حوالي 162 ألف نسمة.

٥٣ - Abdelfattah Abu-shokor: Human Developmetn. Op.cit, p.7-Resources

٥٤ - ؟

٥٥ - وصلت نسبة القوة العاملة إلى السكان في سوريا إلى 24% وفي مصر إلى 27% . المصدر السابق نفسه، ص6.

٥٦ - Cbs. Statistical Abstract of Israel 1994, p.3 786.

٥٧ - المصدر السابق نفسه، ص803.

٥٨ - المصدر السابق نفسه، ص809.

٥٩ - عبدالفتاح أبو شكر، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية، وقطاع غزة في إسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص 53.

٦٠ - Cbs. Statistical Abstract of Israel 1994, 809.

٦١ - Cbs. Statistical Abstract of Israel 1981, vol. 32.

٦٢ - Cbs. Statistical Abstract of Israel 1981, p. 803.

٦٣ - انظر: د. عبدالفتاح أبو شكر، البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1968-1991م، الأسكوا، عمان 1992م.

٦٤ - Cbs. Statistical Abstract of Israel 1994,P. 803.

٦٥ - UNCTAD, Prospects of Sustained Development of the Palestinian Economy in the West Bank and Gaza Strip, 1990- 2010, A Quantitative Framework, Geneva, 1994, p.18.

٦٦ - Cbs. Statistical Abstract of Israel ,p. 794.

-
- ٦٧- المصدر السابق نفسه، ص201.
- ٦٨- UNCTAD, Prospects of Sustained Development...op, cit. p. 18
- ٦٩- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,p. 794
- ٧٠- المصدر السابق نفسه، ص201.
- ٧١- see: UNCTAD, Prospects of Sustained Development...op, cit. p. 17
- ٧٢- حسب بوساطة المؤلف من البيانات الواردة في:
- ٧٣- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,p. 1994, p. 794 op, cit. p. 18
UNCTAD, Prospects of Sustained Development
Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1994, p. 794
- ٧٤- المصدر السابق نفسه، ص809.
- ٧٥- UNCTAD, Prospects of Sustained .op, cit. p. 18
- ٧٦- انظر: عبدالفتاح أبو شكر، أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثانية عشرة، العدد 81 تموز - آب - أيلول 1990م، ص25 انظر أيضاً:
- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1994, p. 794
- ٧٧- عبدالفتاح أبو شكر، أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مصدر سبق ذكره، ص20، انظر أيضاً:
- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1994, p. 809
- ٧٨- عبدالفتاح أبو شكر، أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مصدر سبق ذكره، ص19.
- ٧٩- المصدر السابق نفسه، ص18، انظر أيضاً: عبدالفتاح أبو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص41.
- ٨٠- المصدر السابق نفسه، ص41.
- ٨١- حساب مباشر للمؤلف من:
- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1994, pp. 749.214
- ٨٢- لمزيد من التفاصيل انظر: عبدالفتاح أبو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص33.
- ٨٣- لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر السابق نفسه، ص117.

-
- UNCTAD, Prospects of Sustained op, cit. p. 18 -٨٤
- ٨٥- المصدر السابق نفسه، انظر أيضاً: المصدر السابق نفسه، ص 117.
- ٨٦- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1994, p. 809
انظر أيضاً:
- UNCTAD, Construction And Housing in the West bank Gaza Strip, Geneva, p.19.
- ٨٧- المصدر نفسه في الحاشية رقم (86).
- ٨٨- UNCTAD, Construction..., op, cit. p. 17
- ٨٩- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1994, pp.214
- ٩٠- حسبت بوساطة المؤلف من المعلومات الواردة في:
UNCTAD, Construction..., op, cit. p. 17
- ٩١- المصدر السابق نفسه، ص18.
- ٩٢- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1994, p. 809; and CBS Statistical Abstract of Israel, 1981, p. 732.
- ٩٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سبق ذكره، ص273.
- ٩٤- المصدر السابق نفسه، ص273.
- ٩٥- المصدر السابق نفسه، ص273.
- ٩٦- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1981, p. 719
- ٩٧- حسبت بوساطة المؤلف من المصدر السابق نفسه، ص719.
- ٩٨- المصدر السابق نفسه، ص719.
- ٩٩- CBS, Judaea, Samaria and Gaza Area Statistics, vol. XVI 1986, Nr 3, pp.6.
- ١٠٠- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1981, p. 719
- ١٠١- CBS, Judaea, Samaria and Gaza Area Statistics, vol. XVI 1986, Nr 3, pp.6
- ١٠٢- حسبت بوساطة المؤلف من:
- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1981, pp. 171, 721.
- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1981, pp. 717, 719.
- ١٠٣- حسبت بوساطة المؤلف من :
- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1981, pp. 193, 246.

١٠٤ - حسب بوساطة المؤلف من: دائرة الإحصاءات المركزية الأردنية، النشرة الإحصائية السنوية 1987م، العدد 38، عمان 1987م، ص 327، 376.

المحاضرة الثالثة

طمس المعالم العربية والإسلامية وتهويدها في فلسطين

تحت الاحتلال اليهودي ١٩٤٨ - ١٩٩٤م

الأستاذ الدكتور حسن عبدالقادر صالح

كلية الآداب - الجامعة الأردنية

السبت ٢٩ ذو القعدة ١٤١٥هـ - ٢٩ نيسان ١٩٩٥م

مقدمة

"إن العرب الفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون في فلسطيني هم الأبناء الحقيقيون للسكان الذين سكنوا فلسطين منذ عهود سحيقة (الكنعانيون)، وكان يطلق على فلسطين اسم أرض كنعان: (بيكر ١٩٨٥م ص ٢٠-١٢).

لقد عاشت فلسطين غالباً في خطر، ويكاد الخطر الخارجي يتناسب طردياً مع خطورة موقعها وأهميته. ولا شك أن الخطر داهم فلسطين عندما ظهرت القوى المتصارعة على مناطق النفوذ، وتمثل ذلك في الحروب الدينية والأطماع الاستعمارية الحديثة، وقد كان معنى الحروب الدينية من الصليبيات حتى الصهيونيات أن فلسطين كانت قبلة أنظار العالم استراتيجياً ودينياً، ومن هنا كان على فلسطين أن تكون دائماً موطن صراع وأرض معركة، ودفع الشعب الفلسطيني الكثير ثمناً لحريته وثنماً لموقعه، وحاربت فلسطين مراراً طوال تاريخها القديم والحديث للدفاع عن نفسها ضد غزوات البابليين والآشوريين والحثيين واليونان والفرس والرومان والصليبيين والمغول والإنجليز والصهيونيين (صالح ١٩٨٤م ص ٣٩٤).

وقد عبر الفكر السياسي الصهيوني عن نفسه بشكل علمي بظهور حركة "أحباء صهيون" مع بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر، ولعل أبرز ما استهدفته هذه الحركة دعم الاستعمار الاستيطاني اليهودي في فلسطين عن طريق تشجيع الهجرة اليهودية إلى الأراضي المقدسة، وقد أسفر المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في مدينة بال السويسرية بتاريخ ٢٩/٨/١٨٩٧م، عن إقامة المنظمة الصهيونية العالمية بغرض تنفيذ برنامج يهدف إلى غقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ونجحت المنظمة في الضغط على وزير خارجية بريطانيا بلفور عندما أصدر تصريحه المعروف بوعده بلفور بتاريخ ٢٨/١١/١٩١٧م، وكانت محصلة ذلك قيام الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين بتاريخ ١٤/٥/١٩٤٨م.

وتجدر الإشارة إلى أن سلطة الانتداب البريطاني وضعت فلسطين في ظروف سياسية وعسكرية واقتصادية مهدت السبيل لإقامة إسرائيل، وتعاونت مع الوكالة اليهودية على تهودي فلسطين، ثم بدأت إسرائيل منذ عام ١٩٤٨م في تطبيق سياسة

ترمي إلى تهويد البلاد وطمس معالمها العربية والإسلامية، وتهدف هذه الدراسة إلى إمالة اللثام عن هذه السياسة الإسرائيلية بتحديد دوافع المشروع الصهيوني وأهدافه، إضافة إلى توضيح الإجراءات العملية التي تم تنفيذها على أرض الواقع لتهويد فلسطين وطمس معالمها العربية والإسلامية، كما تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح السبل الكفيلة بمقاومة هذه المؤامرة والتصدي لها.

المشروع الصهيوني في فلسطين: دوافعه وأهدافه

دوافعه

تتضمن دوافع المشروع الصهيوني في فلسطين دوافع دينية وقومية تاريخية وأمنية وسياسية حزبية واقتصادية. وقد تضافرت هذه الدوافع معاً في إبراز فكرة الاستيطان وبناء المؤسسات الاستيطانية التي تشرف على المشروعات الاستيطانية التي تدخل في إطار عمليات الاستعمار البريطاني، وسنتحدث عن كل دافع من دوافع المشروع الصهيوني بإيجاز فيما يلي:

الدافع الديني: يعد هذا الدافع محركاً إيدلوجياً للاستعمار الاستيطاني اليهودي في فلسطين باعتبار أن الله قد منح اليهود هذه الأرض، وعليهم أن يستقروا فيها بغية تحقيق فريضة دينية، ويعتقد اليهود أن الله قد وعدهم بالعودة إلى فلسطين، لذا فإنهم يطلقون عليها اسم "أرض الميعاد"، وورد في التوراة العبارة التالية التي تؤكد ما أشرنا إليه "واجتاز أبرام في الأرض إلى مكان شكيم إلى بلوطة مورة، وكان الكنعانيون حينئذٍ في الأرض، ظهر الرب لأبرام وقال: لنسلك أعطي هذه الأرض" (جمعية الكتاب المقدس ١٩٦١م ص ١٩)، من هذا المنطلق استند اليهود إلى الوعد الإلهي لهم عندما توجهوا إلى فلسطين للاستقرار والعيش فيها، إذ إن الأمر الإلهي بإعمار البلاد هو أهم الأوامر الإلهية، بل إنه يعادل جميع الأوامر الإلهية قاطبة (أرشيف دار الجليل ١٩٨٨م ص ٤).

الدافع التاريخي: يستند اليهود إلى أن لهم حقاً تاريخية في فلسطين تتمثل في قيام مملكتين لهما، فأما الأولى فكانت مملكة يهوذا وعاصمتها أورشليم، وأما الثانية فكانت مملكة السامرة وعاصمتها شكيم (رابعة ١٩٨٣م ص ١٥٧).

ولقد دفع هذا الحق التاريخي غلاة المتعصبين اليهود إلى المطالبة بأن تكون الأرض ملكاً لهم دون سواهم، وظهرت هذه المطالبة على لسان أريه نيئور بقوله: "إن هذه الأرض التي عدنا إليها هي أرض الآباء....، لقد ساعدنا الله في العودة إليه ولن نتخلى عنها أبداً" (أرشيف دار الجليل ١٩٨٨م ص ٥).

الدافع الديني: يركز المشروع الصهيوني على دعائم تتمثل في المستعمرات اليهودية من شأنها أن تخدم أغراضاً لليهود لأنها بمثابة حصون وقلاع منعية تسيطر على المناطق الاستراتيجية وطرق المواصلات. لذا سارع اليهود إلى إقامة المستعمرات على طول خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩م، وعلى طول خطوط وقف إطلاق النار لعام ١٩٦٧م. وقد رأى شلومو هليل رئيس الكنيست الإسرائيلي في هذه المستعمرات "امتداداً للدولة وخطوطاً دفاعية لها" (معنوق ١٩٩٢م ص ٤٧).

ويرى السياسيون الإسرائيليون أن العلاقة قوية بين الاستيطان اليهودي والأمن الإسرائيلي، لذا أقيمت المستعمرات بهدف سد ثغرات أمنية وتحصين نقاط ضعيفة وبخاصة، تحصين الطرق المؤدية إلى القدس. وخطط لها لتستخدم بديلاً للوجود العسكري في المناطق المنزوعة السلاح، وحتى قبل قيام الكيان الإسرائيلي كان من أبرز أهداف الاستعمار الاستيطاني في نظر بن غوريون هو تعزيز الأمن (أورن ١٩٨٠م، ص ٢٠٢).

الدافع السياسي: يرى الإسرائيليون أنه يستحيل الحصول على حدود آمنة بدون استيطان، إذ إنه يحدد خريطة إسرائيل مستقبلاً (أورن ص ١٩٩)، وتعهد دايان بإقامة المزيد من المستعمرات الأمامية لأن ذلك يساعد في تكوين خريطة جديدة (العابد ١٩٧١م ص ٢٩)، كما أكد دايان البعد السياسي للاستيطان لأنه يعمل على إيجاد حقائق الأمر الواقع السياسية (أورن ص ٢٢١).

وتؤمن إسرائيل بأن سياسة فرض الأمر الواقع المتمثلة في طمس المعالم العربية والإسلامية، وتهويد البلاد تشكل حجر الزاوية في دعم المشروع الصهيوني وترسيخ بنيانه، ورأى دايان أن الاستيطان هو أحد الوسائل الرئيسة في النضال السياسي من أجل تخطيط حدود آمنة وإيجاد حقائق ديموغرافية وجغرافية جديدة، فالاستيطان كفيل

بطمس المعالم الحضارية العربية من خلال هدم القرى العربية، وإقامة المستعمرات عليها (معتوق ١٩٩٢م ص ٥١).

الدافع الاقتصادي: يهدف المشروع الصهيوني الذي يعتمد على الاستعمار الاستيطاني إلى استغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية في فلسطين بما يدعم البناء الاقتصادي لدولة إسرائيل، ويتداخل الدافع الاقتصادي مع الدافع الأمني وبخاصة في المناطق الحدودية، وتشكل المستعمرات اليهودية مواقع اقتصادية وأمنية في آن واحد، إذ إن سكانها يمارسون العمل الاقتصادي إلى جانب العمل الدفاعي عن إسرائيل. وتقوم فرق من شباب الناحل بالعمل في الزراعة والتدريب على حمل السلاح طوال فترة إقامتهم في المستعمرات الحدودية.

ويرتبط الدافع الاقتصادي بالدافع السياسي أيضاً، إذ تسهم الموارد الاقتصادية في تحقيق فائض يسمح بتصديره إلى الخارج، مع ما يترتب على ذلك من إقامة علاقات مع الدول الأنبية. وقد استغلت إسرائيل تجارتها الخارجية مع كثير من الدول الآسيوية والإفريقية فتسللت هذه الدول لتعرض مساعداتها الاقتصادية المتمثلة في تقديم الخبرات وإدارة المشروعات الاقتصادية، بغرض إقامة علاقات دبلوماسية معها.

أهدافه

قام المشروع الصهيوني على هامش المشروعات الاستعمارية الكبرى إزاء المشرق العربي، لذا كان من الطبيعي أن تسعى المنظمة الصهيونية العالمية للدخول في شراكة مع الدول الاستعمارية الكبرى لتستند إلى دعم تلك الدول في سعيها لتحقيق أهدافها المعلنة وعلى رأسها إقامة دولة قومية يهودية في فلسطين، وفي الوقت نفسه قامت هذه الدول الاستعمارية بمساندة الصهيونية في إقامة مشروعها على أرض فلسطين ليصبح قاعدة متقدمة لها في الوطن العربي، وهكذا التقت مصالح الشريكين، المنظمة لاصهيونية والدول الاستعمارية الكبرى، على بناء القاعدة الآمنة للمشروع المشترك، هذا لاستيطانه في فلسطين وذلك لحماية مصالحه في المنطقة العربية.

وقد أقامت الصهيونية تنفيذاً لمشروعها مؤسسات خاصة بغرض العمل على تهويد فلسطين، أي نزع ملكيتها من أيدي أصحابها الأصليين، ونقل تلك الملكية إلى أيدي يهودية. كان الصندوق القومي اليهودي من أبرز المؤسسات الصهيونية التي عملت على استملاك الأراضي وجعلها وقفاً أبدياً على الشعب اليهودي، إذ لا يجوز بيعها بعد أبداً، كما لا يجوز تأجيرها والسماح باستغلالها لغير اليهود، وقد استعملت هذه المؤسسة شتى الوسائل الملتوية لابتياح الأراضي واقتلاع الفلاحين الفلسطينيين منها (الجعفري ١٩٨١م تقديم شوفاني).

وكانت أولى المشتريات المهمة للصندوق القومي اليهودي في فترة الانتداب البريطاني سبع قرى عربية في مرج ابن عامر، وأدت صفقات الشراء الضخمة التي عقدها الصندوق إلى طرد آلاف الفلاحين الفلسطينيين من قراهم، وقد اضطر الفلسطينيون في القرى الواقعة ضمن الأراضي المبيعة لليهود أو الممنوحة لهم إلى إخلاء قراهم تحت ضغط شديد من سلطة الانتداب، فقام اليهود بتدميرها وإنشاء مستعمراتهم عليها. وأشارت الأرقام إلى أن ستين قرية عربية اندثرت في فلسطين حتى أوائل عام ١٩٤٥م، وكانت موزعة على النحو التالي:

قضاء حيفا ٢٥ قرية، قضاء الناصر ١٠ قرى، قضاء عكا ٦ قرى، قضاء كل من طبرية وبيسان ٤ قرى، قضاء كل من يافا وطولكرم ٣ قرى، قضاء صفد ٥ قرى، (صالح ١٩٨٤م ص ٥٥٨-٥٦٥).

كما أقيمت في الوكالة اليهودية مؤسسات الهجرة والاستيعاب التي كان همها تهجير اليهود من شتى بقاع العالم إلى فلسطين. كذلك أنشأت الصهيونية مؤسسات إنتاجية واستهلاكية، ونقابات عمالية ومهنية، كان غرضها تهويد اقتصاد فلسطين بتقوية الاقتصاد اليهودي وإضعاف الاقتصاد العربي. غير أن المؤسسة العسكرية اليهودية كانت ولا تزال تحمي المؤسسات السالفة الذكر وتنفذ مخططاتها الرامية إلى تدمير الوجود العربي وإجباره على الرحيل إلى خارج فلسطين، وقد أسهمت الآلة العسكرية اليهودية في إقامة إسرائيل عام ١٩٤٨م، ولا تزال تشكل حجر الأساس في بنائها والذود عن مكتسباتها وتنفيذ مخططاتها من خلال الإرهاب.

التنفيذ العملي للسياسة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين (١٩٤٨-١٩٩٤م)

تمارس إسرائيل منذ عام ١٩٤٨م، سياسة تقوم على أساس التوسع والاحتلال والاستيطان على حساب المواطنين العرب من خلال الإجراءات التالية:

الاحتلال والتوسع بهدف الاستيطان: وهو المبدأ الذي قامت عليه دولة إسرائيل، ويعني أن المفهوم اقتلاع الشعب الفلسطيني وإحلال اليهود مكانه في فلسطين، وقد وضعت المنظمة الصهيونية، ومن بعدها إسرائيل، لتحقيق هذا المبدأ ثلاث استراتيجيات عامة وعسكرية ترتبط إحداها بالأخرى ارتباطاً وثيقاً، وهي:

- ١- استراتيجية خاصة بالاحتلال والتوسع.
 - ٢- استراتيجية خاصة بالهجرة اليهودية والتهجير الفلسطيني.
 - ٣- استراتيجية استيطانية للمناطق المحتلة.
- وتم تطبيق هذه الاستراتيجيات على مراحل كما يلي: (سويد ١٩٩٠م، ص ٣٩٢-٣٩٣).
- أ- توسيع رقعة المجتمع اليهودي على الأرض الفلسطينية بصورة تدريجية من خلال زيادة المعدلات السنوية للنمو السكاني، وزيادة مساحة الأراضي التي يمتلكها اليهود، إضافة إلى زيادة عدد المستعمرات اليهودية وتأمين حمايتها.
 - ب- تحسين القدرة المالية والاقتصادية للمجتمع اليهودي في فلسطين عن طريق صناديق المعونة اليهودية الخارجية وتشجيع القدرة على الإنتاج الذاتي.
 - ج- إيجاد التلاحم الاجتماعي بين مختلف الفئات اليهودية الشرقية والغربية.
 - د- تقوية القدرة العسكرية للمجتمع اليهودي.
 - هـ- اتباع استراتيجية المراحل في الاحتلال والتوسع والهجرة والتهجير والاستيطان.

والعنف والإرهاب بهدف الاقتلاع والردع: لم يكن ممكناً أن تحقق الصهيونية غاياتها في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بدون استخدام أساليب العنف والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني المالك الأصلي للأرض والوطن بهدف اقتلعه من أرضه ووطنه، ولذا كان مبدأ "العنف والإرهاب"

يشكل حجر الأساس في الاستراتيجية الصهيونية القائمة على مبدأ الاحتلال والتوسع بهدف الاستيطان. ولم يتوقف الإرهاب بعد قيام إسرائيل بل استمر يمارس ضد الفلسطينيين بأشكال مختلفة منها الردع عن طريق الغارات البرية أو البحرية أو الجوية، ومنها الاغتيال والخطف والاعتقال والسجن القرصنة البحرية والجوية والنسف والتدمير وغير ذلك.

ويكفي للتدليل على الإرهاب أن نستمع إلى شهادة البروفسور يسرائيل شاحاك في كتابه بعنوان "عنصرية دولة إسرائيل" الذي طبع بباريس عام ١٩٧٥م، وذكر فيه ما يلي: "إنني أدين كل أشكال الإرهاب، ليس فقط الإرهاب الموجه ضد اليهود، بل كذلك الإرهاب الذي يرتكبه اليهود ضد العرب ... لن أعود إلى إرهاب المنظمات اليهودية السرية في ظل الانتداب البريطاني، بل أقف عند ذلك الذي حدث منذ وجود دولة إسرائيل".

وبالإضافة إلى عمليات الإرهاب التي قامت بها العصابات اليهودية أثناء حرب عام ١٩٤٨م، مثل مذبحة دير ياسين ومجزرة الدوايمة فإن إسرائيل استمرت بعد قيامها تمارس مثل هذه العمليات البشعة، ويمكن أن نأخذ على سبيل المثال لا الحصر عمليات القتل الجماعي التي اقترفتها إسرائيل بحق الفلسطينيين، ففي ١١/١/١٩٥٢م، هاجمت القوات الإسرائيلية بيت جالا وقتلت ٧ مدنيين، وفي ٢٢/٤/١٩٥٣م أطلقت القوات الإسرائيلية النار على جمهور عربي في القدس فقتلت ١٠ أشخاص، وفي ٢٨/٨/١٩٥٣م، أغارت على مخيم البريج للاجئين في قطاع غزة فقتلت ٢٠ شخصاً، وجرح ٦٢ شخصاً (سويد ١٩٩٠م ص ٤٩٥).

وكانت مذبحة قبية إحدى المذابح البارزة التي خلفت أصداءً واسعة وآثاراً ووردود فعل مختلفة على الساحتين الأرنية والعربية. لقد تعرضت قرية قبية، وهي من قرى الخطوط الأمامية في الضفة الغربية، إلى عدوان إسرائيلي ليلة ١٤-١٥/١٠/١٩٥٣م، ففي الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ١٤/١٠/١٩٥٣م، تحركت قوة عسكرية إسرائيلية نحو القرية وطوقتها وعزلتها عن سائر القرى العربية، وبدأ الهجوم بقصف مدفعي مركز وكثيفي على

مساكن القرية دون تمييز استمر حتى وصول القوة الرئيسية إلى تخوم القرية، وقد دخلتها قوات المشاة وهي تطلق النار في مختلف الاتجاهات وقامت بتفجير المساكن على سكانها، ونجم عن هذا العدوان تدمير ٥٦ منزلاً ومسجد القرية ومدرستها والخزان الذي يغذي القرية بالمياه واستشهد ٦٧ من سكانها عدا الجرحي، وأبيدت أسر كاملة (الموسوعة الفلسطينية ق ١ م ٣ ص ٥٠٢-٥٠٣).

وفي ١٩٥٤/٣/٢٨م، هوجمت قرية نحالين بالضفة الغربية وقتل ٩ أشخاص وجرح ١٩ فرداً من سكانها، وفي ١٩٥٥/٩/٢٠م، أغارت قوة إسرائيلية على منطقة العوجاء المنزوعة السلاح واستولت عليها بعد أن نفذت مذبحة في أفراد قبيلة العزازمة، وفي ١٩٥٦/٤/٤م، قصفت مدينة غزة بالمدفعية وقتل من سكانها ٥٦ وجرح ١٠٣ أفراد، وفي ١٩٥٦/١٠/١٠م حدثت مجزرة قلقيلية التي راح ضحيتها ٧٠ شهيداً من أبنائها المدافعين عنها (الموسوعة الفلسطينية ق ٣ ص ٥٩٠-٥٩١) و(أبو خوصة ١٩٧٩م ج ٢ ص ٩٤-٩٨).

وقد ارتكبت إسرائيل مجزرة كفر قاسم في اليوم الأول من العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦/١٠/٢٩م)، وقتل من أبناء هذه القرية التي تقع في منطقة المثلث (فلسطين ١٩٤٨م)، ٤٧ فرداً. وأعقبها بمجزرة خانيونس في ١٩٥٦/١١/٣م، إذ تمكنت القوات الإسرائيلية من قتل ٢٧٥ عربياً بعد أن أبلت المدينة بلاءً عظيماً في مقاومة العدوان الإسرائيلي، وتم قتل معظم هؤلاء بعد سقوط المدينة في أيدي اليهود وقيامهم بإطلاق النار عشوائياً على السكان في المنازل (صالح ١٩٩٠م ص ٢١٥). وفي ١٩٥٦/١١/١٢م، ارتكب الجيش الإسرائيلي مجزرة في رفح وذلك بعد احتلاله قطاع غزة مباشرة، ونجم عنها قتل ١١١ مواطناً.

وقد هاجم الجيش الإسرائيلي بلدة السموع في الضفة الغربية بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٣م، ونجم عن الهجوم و تدمير ١٢٥ بيتاً ومدرسة وعيادة طبية، وقتل ١٨ شخصاً وجرح ٥٤. وقد أطلق جيش الاحتلال الإسرائيلي النار على ٢٣ مواطناً في رفح بعد احتلاله

المدينة في حزيران ١٩٦٧م، وتركهم مطروحين في الشارع عدة أيام ثم دفنهم في قبر جماعي (سويد ١٩٩٠ ص ٤٩٦).

لقد خضع المواطنون العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧م، وعاشوا في سجن كبير يواجهون فيه بصبر وثبات وصمود إرهاب الاحتلال باصنافه المتنوعة، وكانت الأوضاع تسير من سيء إلى أسوأ، إذ لجأت سلطة الاحتلال إلى تطبيق قانون الطوارئ، الأمر الذي جعلها تمنع في الإرهاب وتتوسع في عمليات الاستيطان والتهويد، وشهد العام الذي سبق الانتفاضة سلسلة من الانتفاضات الصغيرة والمتلاحقة كانت ردود فعل لأعمال الإرهابية.

وفي ٩/١٢/١٩٨٧م، انطلقت الانتفاضة الكبرى ضد الاحتلال الإسرائيلي، إذ قام المواطنون في قطاع غزة عامة ومخيم جباليا بخاصة بتظاهرات صاخبة أثناء تشييع الشهداء الأربعة الذين سقطوا بالقرب من حاجز إيرز. وأطلق الجنود النار في جباليا استشهد شخصان وجرح ست وعشرون بينهم أطفال، وفرض حظر التجول على المخيم، ومن جباليا تطاير الشرر (منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٨م، وجامعة الدول العربية ١٩٨٨م).

ومن اليوم الأول انطلقت التظاهرات العفوية في مخيمات الشاطئ والبريج والنصيرات، وعمت التظاهرات الصاخبة القطاع كله في اليوم الثاني، كما عمت الضفة الغربية. ومن الأسبوع الأول ظهرت شمولية الانتفاضة في المخيم والقرية والمدينة، وفي ٢١/١٢/١٩٨٧م، هبت فلسطين كلها تعلن تأييدها للانتفاضة التي واجهتها سلطة الاحتلال بالقمع، واتخذت إجراءات متنوعة ترواحت بين الضرب الجسدي المبرح، وإطلاق النار، والرصاص المطاطي والبلاتسيكي، وقنابل الغاز، والقنابل المسيلة للدموع، واعتقال المواطنين، وقدّر عدد الشهداء في الأشهر العشرة الأولى من عمر الانتفاضة بحوالي ٤٨٥ شهيداً، وقدرت حالات الأجهاض بسبب استنشاق الغازات السامة بحوالي ٣٥١ حالة، وقدّر إجمالي عدد المصابين بحوالي ١٧ ألف مصاب أو ما يعادل ٥٦ مصاباً في اليوم الواحد (خليل ١٩٨٩م ص ١٦٦-١٦٧).

ويشير الجدول (١) إلى توزيع شهداء الانتفاضة حسب الأولوية والجنس والفئات العمرية ونوع الإصابة خلال الفترة ما بين ١٩٨٧/١٢/٩م - ١٩٩١/١٢/٣١م ويمكن أن نستنتج منه ما يلي:

١- بلغ عدد الأفراد الذين استشهدوا منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية عام ١٩٩١م، حوالي ١٣٩٩ شهيداً منهم ١٢٥٨ شهيداً (٨٩,٩%)، و ١٤١ شهيدة (١٠,١%)، وذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة (شكل ١)، وقد استشهد ٧١% منهم أثناء التظاهرات بفعل الرصاص الناري والبلاستيكي والمطاطي، واستشهد ٦٠,٥% منهم بفعل الغازات والاختناق والتسمم، و ٤,٢% منهم بفعل الصدم المتعمد، و ٣,٦% منهم بفعل الضرب المبرح والتعذيب في السجون وخارجها، و ١٤,٧% منهم بفعل إصابات غير محددة (شكل ٢).

٢- أسهم قطاع غزة بأكثر من ثلث إجمالي الشهداء خلال الفترة المدروسة (٣٣,٧%)، وأسهمت محافظة نابلس بأعلى نسبة شهداء (٣٦,٥%)، وكان نصيب لواء نابلس ١٧,٤% من إجمالي الشهداء، ونصيب لواء جنين (١٠,٧%)، ونصيب لواء طولكرم (٨,٤%)، كما أسهمت محافظة القدس بحوالي خمس عدد الشهداء (٢٠,٧%)، وكان نصيب لواء رام الله (١٠%)، ونصيب كل من لواء بيت لحم (٥,١%)، ونصيب لواء أريحا (٠,٥%)، أما محافظة الخليل فقد أسهمت بحوالي عشر عدد الشهداء (٩,١%).

٣- وقع ما نسبته ٣٧,٧% من عدد الشهداء في الفئة العمرية ١٥-٢٠ عاماً، ووقع ١٨,٦% منهم في الفئة العمرية ٢١-٢٥ عاماً، وهذا يعني أن أكثر من نصف عدد الشهداء يتركز في الفئة العمرية الشابة (١٥-٢٥ عاماً)، ويحتل نصيب الطفولة المرتبة الثانية بعد نصيب الشباب، إذ بلغت نسبة الشهداء ممن تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً ١٢,٤% من إجمالي الشهداء، وهذا يدل على الوعي المرتفع لدى الأطفال وشعورهم بالحس الوطني الكبير، كما يدل على تعمد سلطة الاحتلال بالقضاء على أكثر نسبة ممكنة من جيل المستقبل. وبلغت نسبة الشهداء ممن تراوحت أعمارهم بين ٣١-٥٩ عاماً ١٢,٣%،

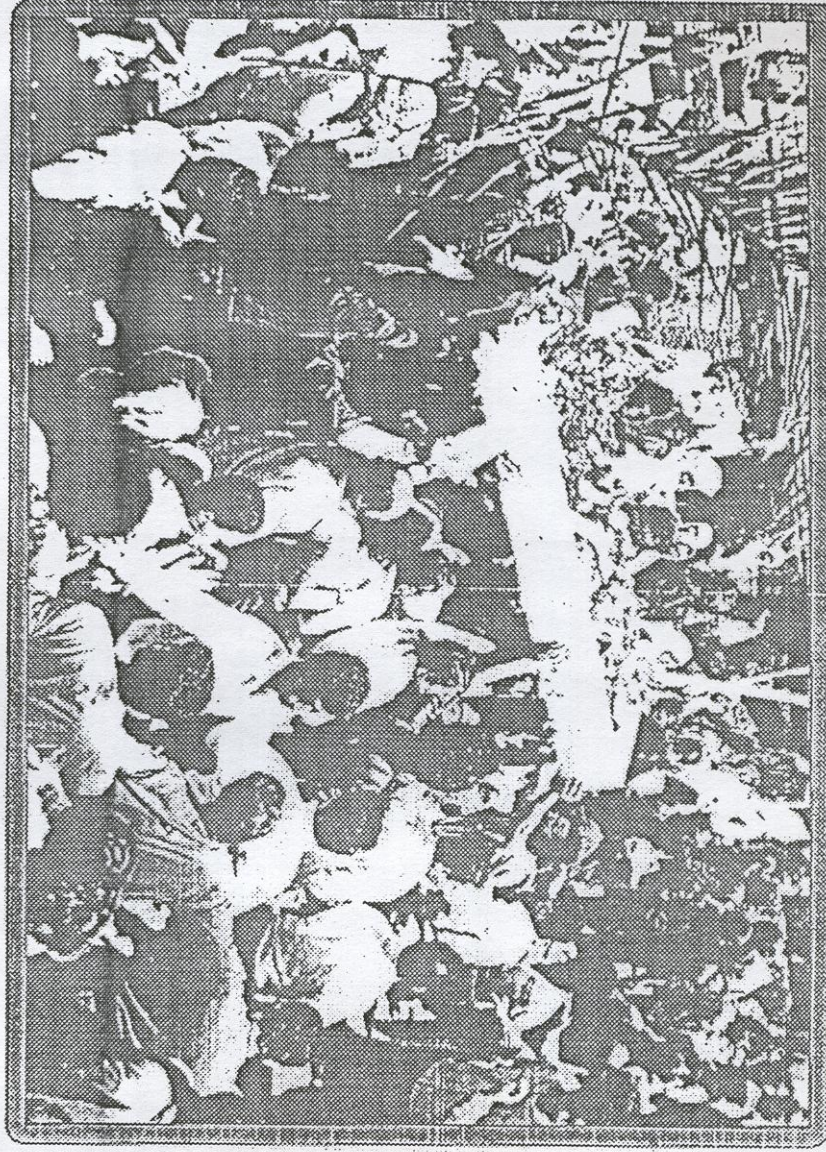
يتلوهم في ذلك الشهداء الذين تراوحت أعمارهم بين ٢٦-٣٠ عاماً (٦٠,٢%)
ثم الشهداء الذين كانت أعمارهم ٦٠ عاماً فأكثر (٤,٥%).

٤- كان ٩٠% ممن نالوا شرف الشهادة ذكوراً و ١٠% إناثاً، وتركز معظم الشهداء الذكور في الفئة العمرية ١٥-٣٠ عاماً، بينما تركّز معظم الشهيديات في الفئات العمرية أقل من ١٥ عاماً وما بين ٣١-٥٩ عاماً، و ٦٠ عاماً فأكثر (شكل ٣).

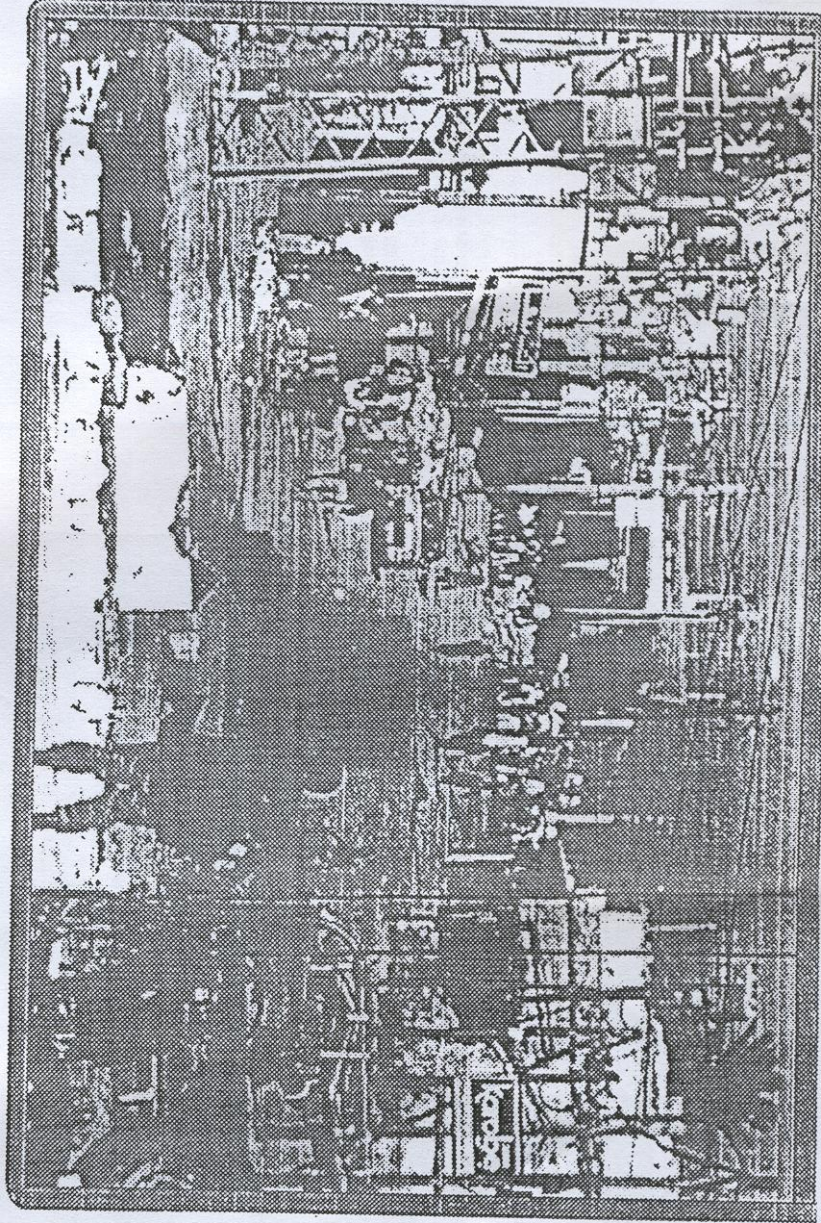
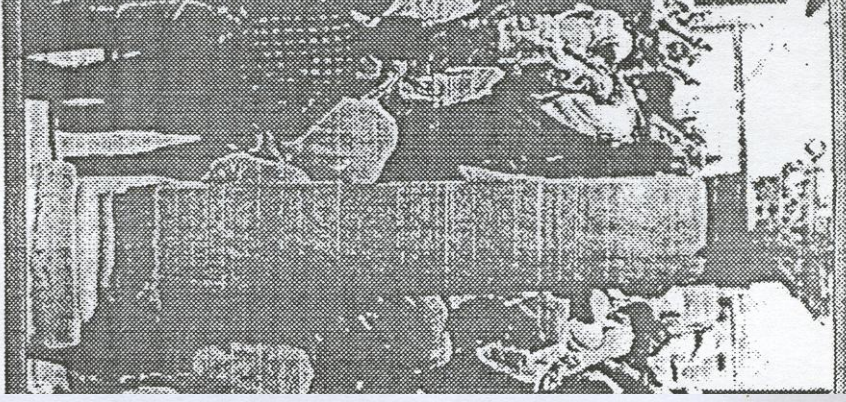
٥- لقد أسهمت وحدات المستعمرين الإسرائيليين بدور مهم في اغتيال عدد من شهداء الانتفاضة، وهي وحدات سرية خاصة وشرسة.

5

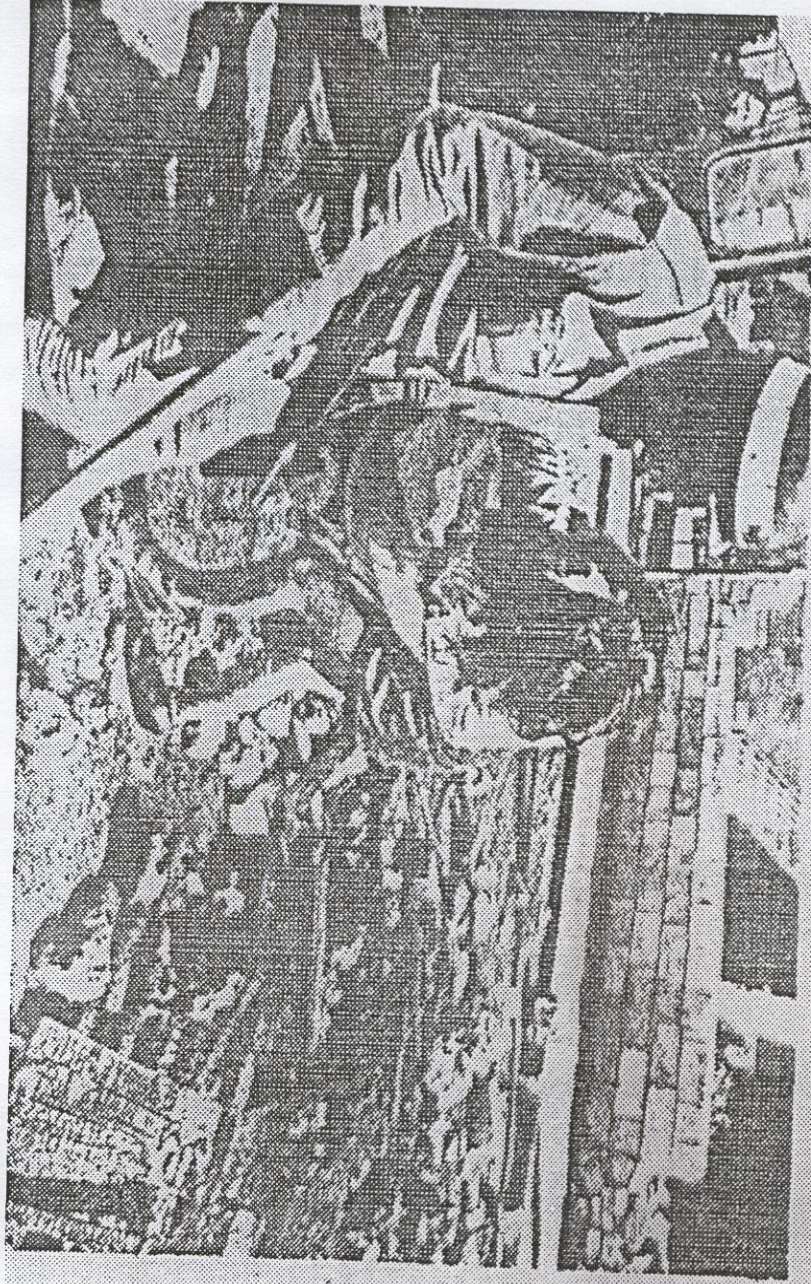
1-2



صورة (١): تشييع جنازة أحد شهداء الانتفاضة.



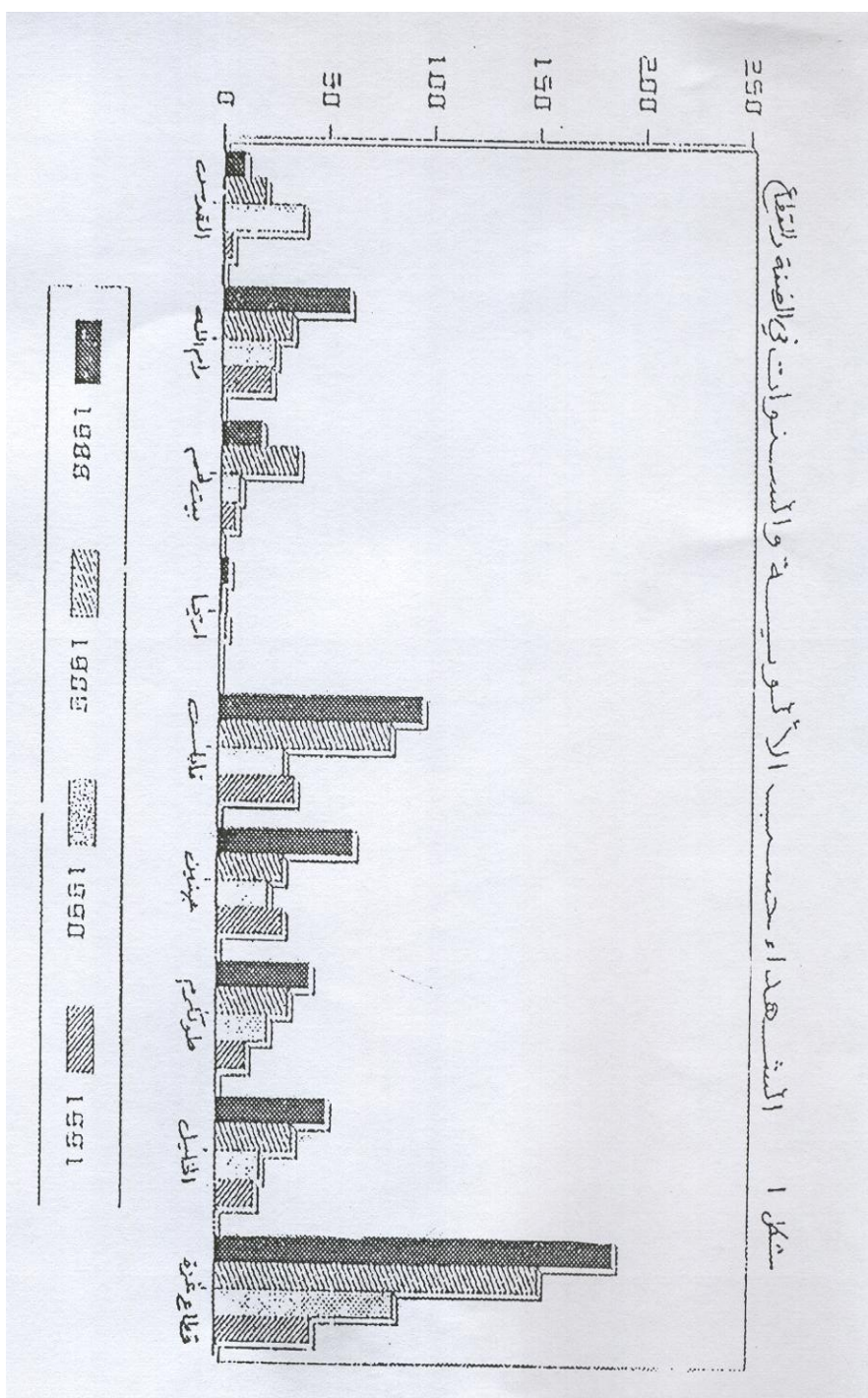
صورة (٢): المواجهة بين الانتفاضة وجنود الاحتلال الإسرائيلي.



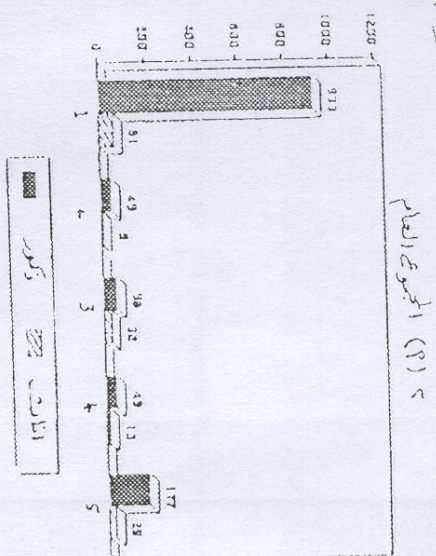
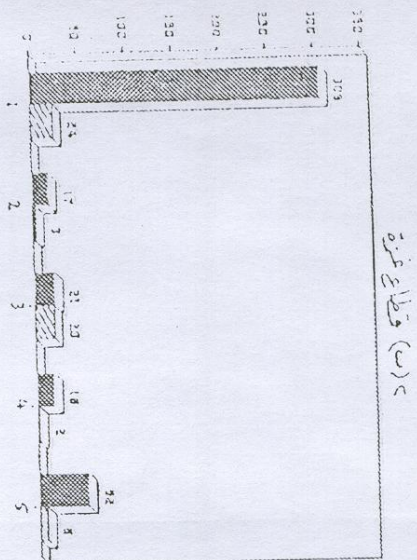
صورة (٤): العنف ضد طلاب الوطن المحتل.



صورة (٥): استعراض عسكري لشباب الانتفاضة.

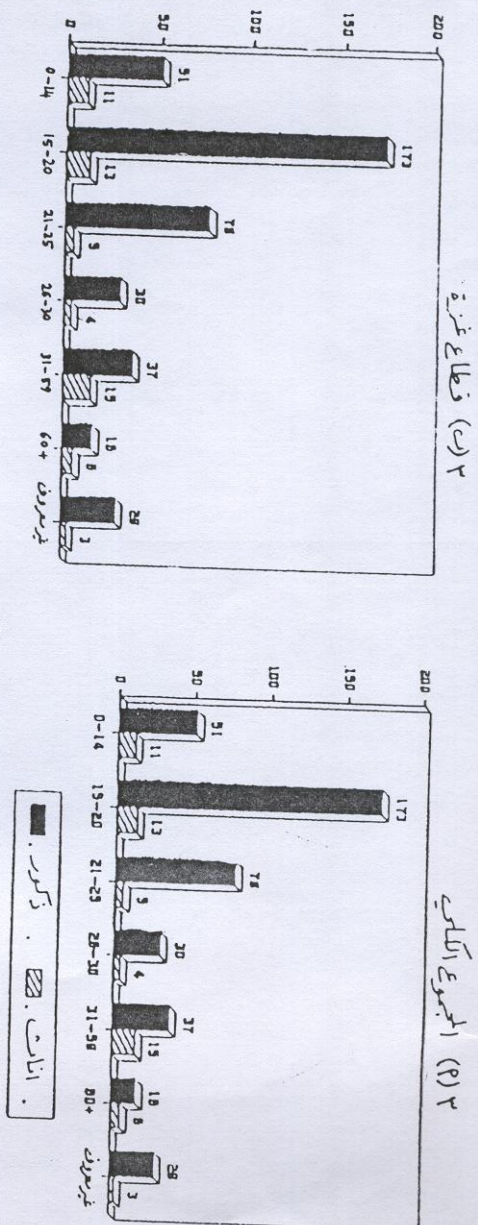


شكل < التوزيع حسب الإصابة والجنس في الضفة والقطاع
للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١



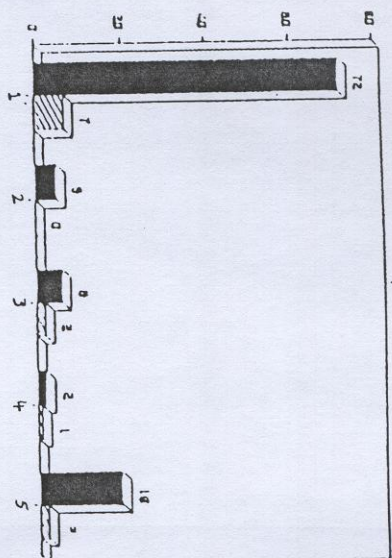
- ١- رجاسات نارية وبلاستيكية ورصاصية
- ٢- قذيريات وتفجيرات
- ٣- طائر والهنداقت
- ٤- قنابل يدوية
- ٥- اذرع ميكانيكية

شكل ٢ التعداد حسب الجنس وفئات الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة
للفترة ١٩٨٨-١٩٩١

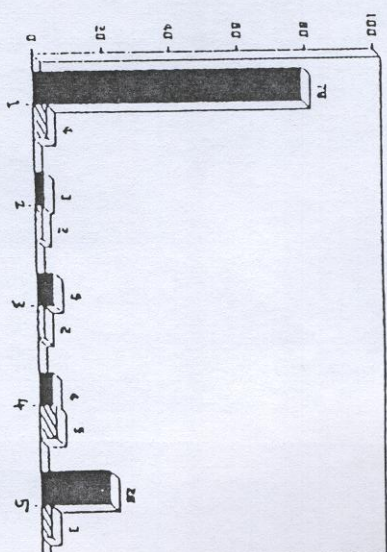


المشهداء حسب الإصابة والجنس
للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١

ج (٥) طوكيم



ج (٥) الخليل



١- رضاحه ناربي ولباسكايه ومطاطي

٢- ر. ب. وعضيب

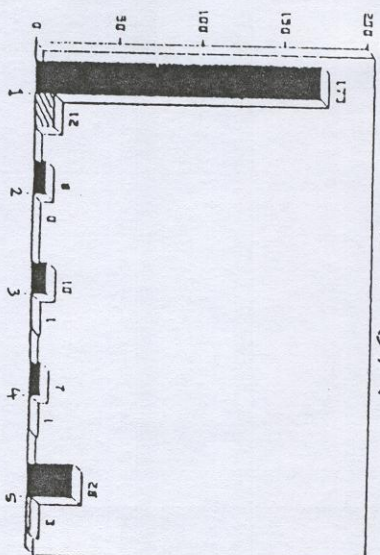
٣- غارز واجتياق

٤- صدم سقيم

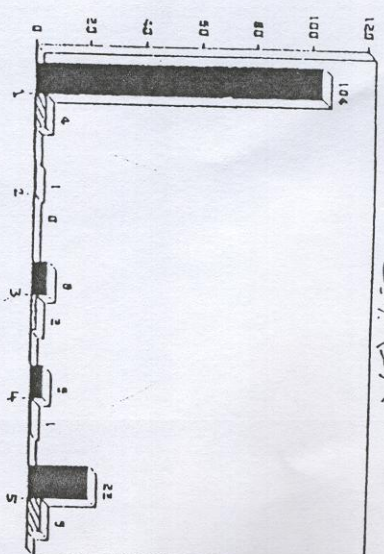
٥- اخرى

المشهداء حسب الإصابة والجنس
للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١

ج (و) مالبس



ج (هـ) جنين



١- رصاص ناري ورصاص كبريتي ومطاطي

٢- ضربات وقذيري

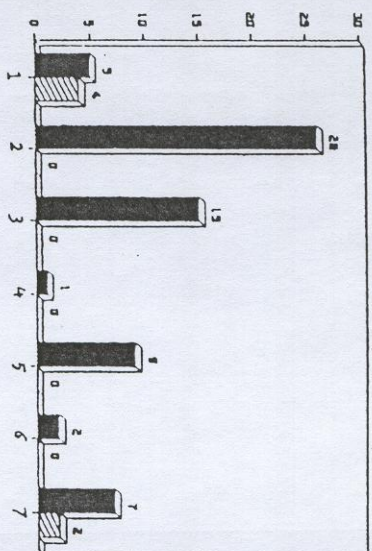
٣- غاز واخترناك

٤- صدم مقعد

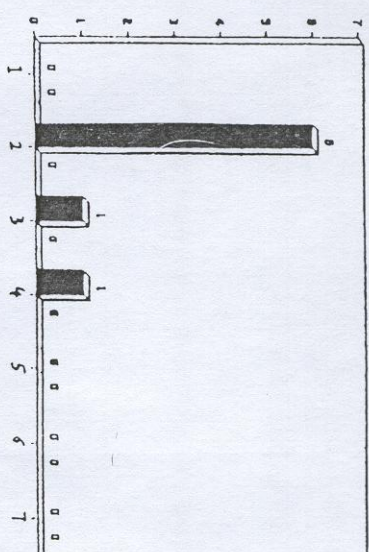
٥- اخرى

الشهداء، عرّيب الجنس ووفات الأعمار
للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١

٢ (و) بيت لحم

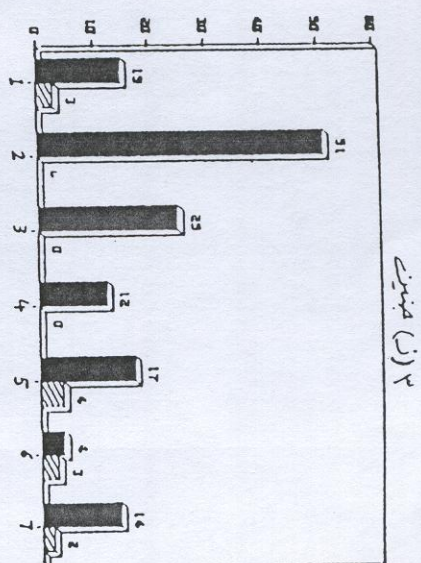
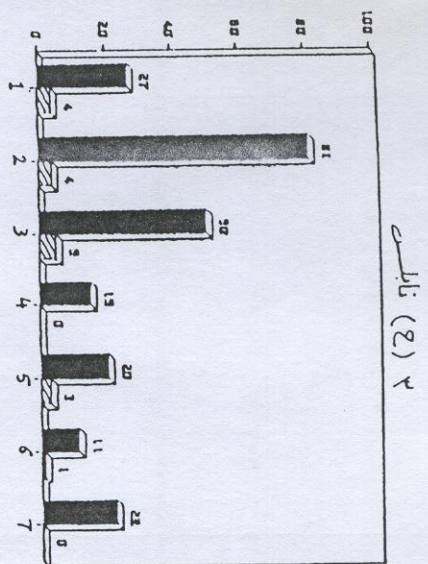


٢ (هـ) اريحا



- ١ - ٠ - ١٤
- ٢ - ١٥ - ٢٠
- ٣ - ٢١ - ٢٥
- ٤ - ٢٦ - ٣٠
- ٥ - ٣١ - ٥٩
- ٦ - ٦٠ +
- ٧ - غير معروف

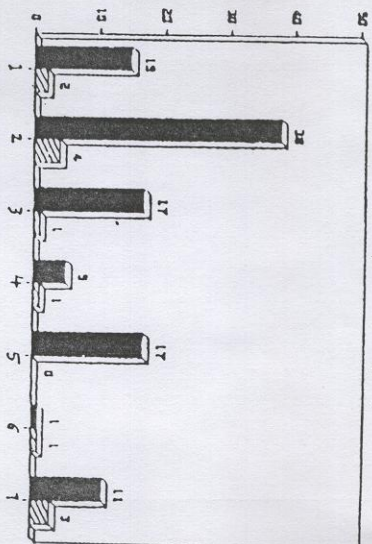
الشهداء حسب الجنس وفئات العمر
للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١



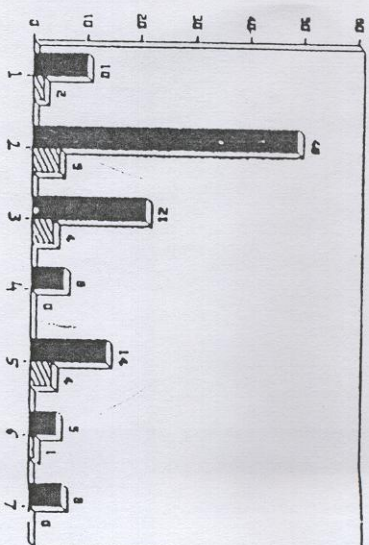
- ١ - ٠ - ١٤
٢ - ١٥ - ٢٠
٣ - ٢١ - ٢٥
٤ - ٢٦ - ٣٠
٥ - ٣١ - ٥٩
٦ - ٦٠ +
٧ - غير معروف

الشهداء حسب الجنس وفئات الأعمار
للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١

٣ (ي) طوكريم



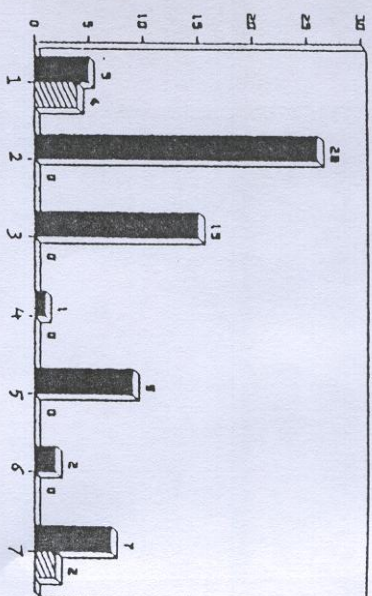
٣ (ط) الخليل



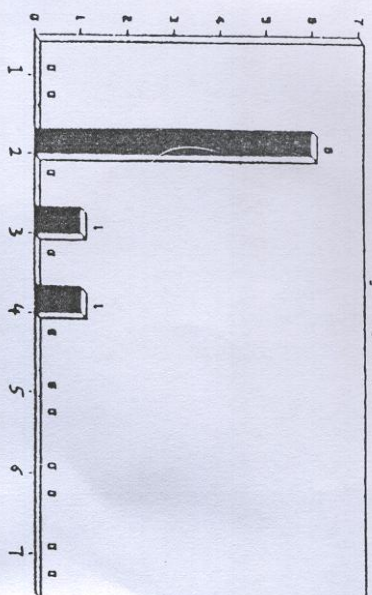
- ١ - ٥ - ١٤
٢ - ١٥ - ٢٥
٣ - ٢١ - ٢٥
٤ - ٢٦ - ٣٥
٥ - ٣١ - ٥٩
٦ - ٦٠ +
٧ - غير معروف

الشهداء، عرس الجبس وفنات الأعمار
للنتيجة ١٩٨٨ - ١٩٩١

٢ (و) بيت لحم



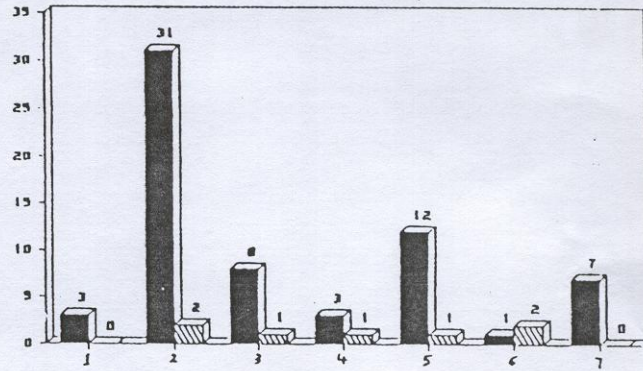
٢ (هـ) إربا



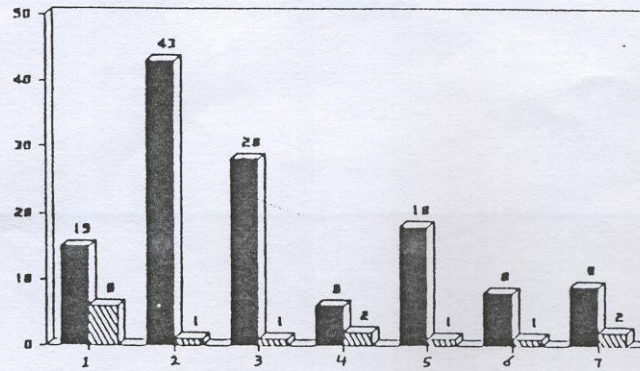
- ١ - ٠ - ١٤
- ٢ - ١٥ - ٢٠
- ٣ - ٢١ - ٢٥
- ٤ - ٢٦ - ٣٠
- ٥ - ٣١ - ٥٩
- ٦ - ٦٠ +
- ٧ - غير معروف

الشهداء حسب جنس وفئات الأعمار
للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١

٢ (د) القديس



٣ (س) رام الله



1 - 0 - 14

2 - 15 - 20

3 - 21 - 25

4 - 26 - 30

5 - 31 - 35

6 - 36 - 40

7 - 41 - 45

غير معروف

جدول رقم (٢)

توزيع جرحي الانتفاضة حسب الأولوية خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩١م)

السنة	القدس وأريحا	رام الله	بيت لحم	نابلس	جنين	طولكرم	الخليل	قطاع غزة	المجموع
١٩٨٨م	١١,٢	٢٧٢٢	٢٣٠٢	٧٠٨٢	٣٣١٦	٣٢٨٠	٣٣٨١	١٣٤١٧	٣٦٦٠٢
١٩٨٩م	٥٦٥	١٧٧٨	١٢٧٣	٤٠١٢	٢٣٢٦	٢٩٧٥	٢٠٠٧	١٦٨٥٦	٣١٧٩٢
١٩٩٠م	١٧٤٣	١٦٦٠	١٠٠٤٥	٤٠٢٦	٣١٥٩	٣٤٣٠	١٥٧١	١٩٠٢٢	٣٥٦٥٦
١٩٩١م	٤٣٥	٥٤٧	٣٢٩	١٣٤٤	١٤٧٨	١٢١٧	٦٤١	٧٤٢٠	١٣٤١١
المجموع	٣٨٤٥	٦٧٠٧	٤٩٤٩	١٦٤٦٤	١٠٢٧٩	١٠٩٠٢	٧٦٠٠	٥٦٧١٥	١١٧٤٦١
%	٣,٣	٥,٧	٤,٢	١٤	٨,٨	٩,٢	٦,٥	٤٨,٣	١٠٠

* ملاحظة: أضيفت أرقام الجرحى المتعلقة بشهر كانون أول ١٩٨٧م إلى أرقام ١٩٨٨م.

نستنتج من الجدول ما يلي:

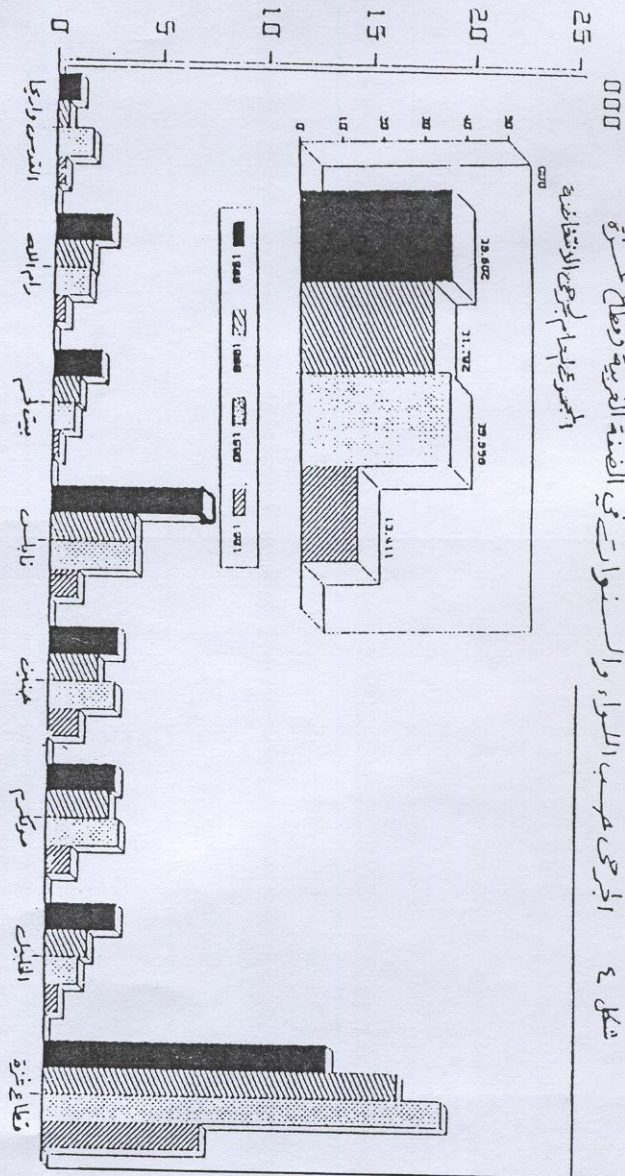
- ١- بلغ إجمالي جرحي الانتفاضة عبر سنواتها الأربع الأولى حوالي ١١٧٤٦١ جريحاً، وأسهم قطاع غزة بحوالي نصف عدد جرحى الانتفاضة خلال الفترة المدروسة (٤٨,٣%)، وأسهمت الضفة الغربية بحوالي نصف عددهم أو بزيادة طفيفة عن القطاع (٥١,٧%).
- ٢- احتل لواء نابلس المرتبة الأولى في عدد الجرحى، إذ أسهم بنسبة ١٤% من إجمالي الجرحى في الضفة الغربية والقطاع، تلاه في ذلك لواء طولكرم (٩,٢%)، ولواء جنين (٨,٨%)، ولواء الخليل (٦,٥%)، ولواء رام الله (٥,٧%)، ولواء بيت لحم (٤,٢%)، ولواء القدس وأريحا (٣,٣%).

السنة	٩٨٨	٩٨٩	٩٩٠	٩٩١	المجم	(%)
-------	-----	-----	-----	-----	-------	-----

* أد

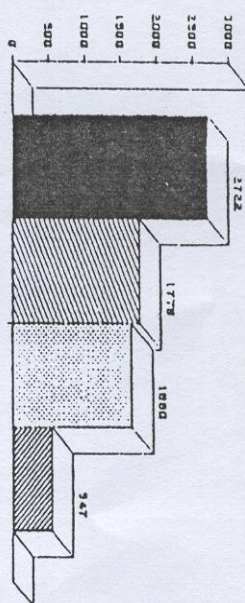
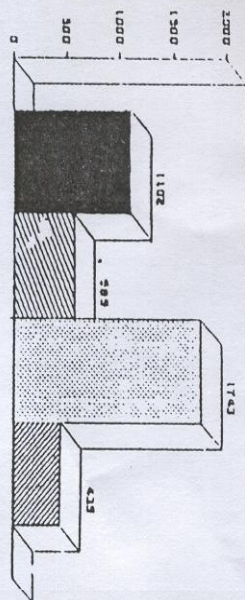
أسهم

شكل ٤: الأجرى حسب الموالء والسنوات في الضفة الغربية وقطاع غزة
المجموع للمالء الأثافي



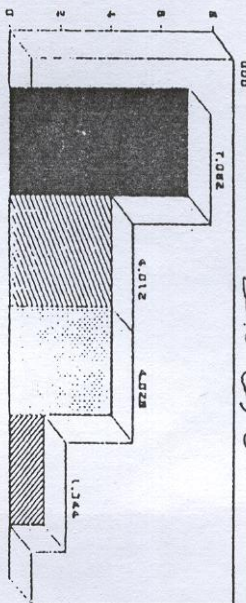
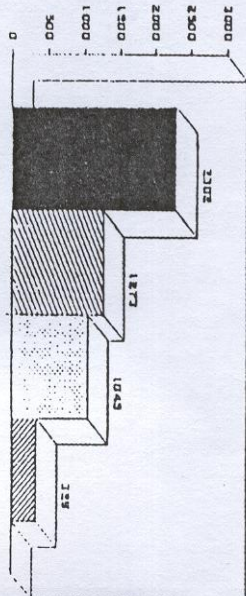
٣- يتبين اجمالاً عدد الحرف في الضفة الغربية والقطاع التعليمي واضحاً وقد

البحر العربي، المياه، والسفوحات في الضفة الغربية وقطاع غزة
 (ب) القدس ورام الله



شكل ٥
 (د) رام الله

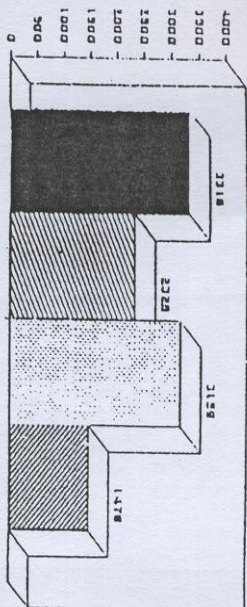
٥ (٥) بيت لحم



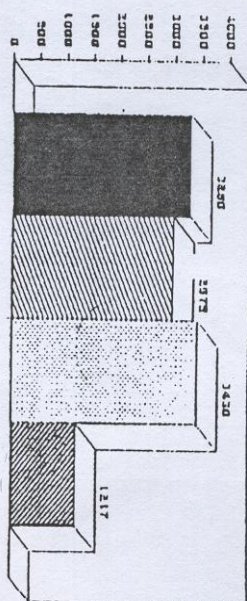
٥ (د) نابلس

البحر في مياه البحر والسموات

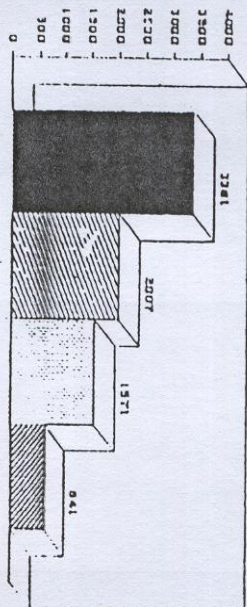
و (ب) بحرين



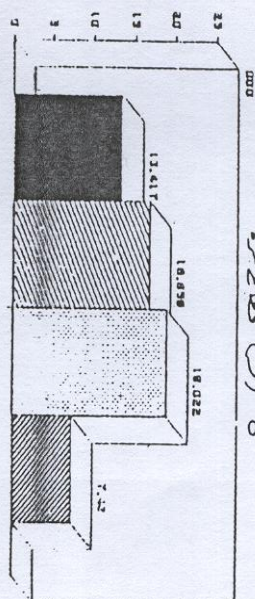
و (د) طوكيم



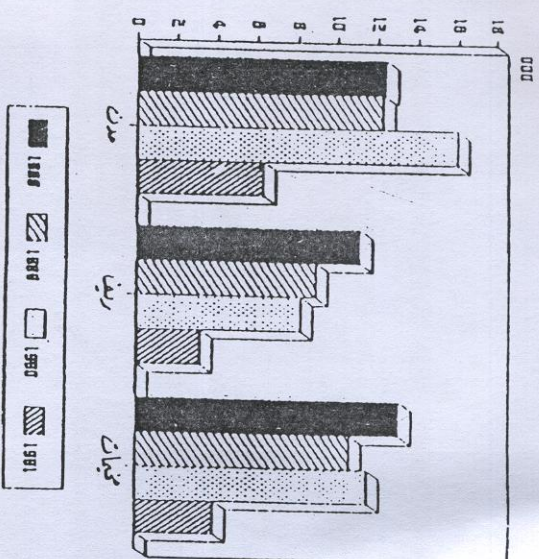
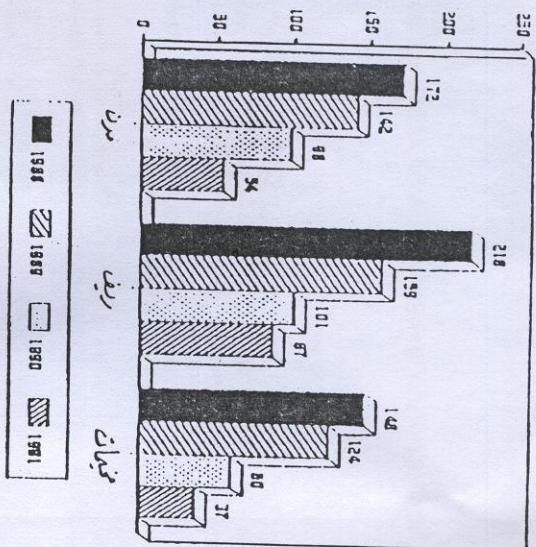
و (ج) ابليل



و (ز) قطاع غزة



سجل ٦ تطور عدد جرعى الاستنفاضة وشهداها جرعى الضخمة الغربية وظلمة فترة
 للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١
 ٦ (ب) الشهادة حسب المدن والريف والتميمات
 والسنوات
 ٦ (ج) الجرعى حسب المدن والتميمات والسنوات



جدول رقم (٤)

توزيع معتقلي الانتفاضة حسب الأولوية خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩١م)*

السنة	القدس وأريحا	رام الله	بيت لحم	نابلس	جنين	طولكرم	الخليل	قطاع غزة	المجموع
١٩٨٨م	٣٧٣٠	٤٠٦٣	٣٢٩٦	٩٥٣٤	٥٣٨٥	٥٦٧٤	٤٩٦٨	٧٤٥٣	٤٤١٠٣
١٩٨٩م	١٤١٦	٢٩٥٤	٢٦٢٦	٤١٦٨	٣٥١٢	٥٢٧٥	٣٤٣٥	٥٤٣٤	٢٨٨٢٠
١٩٩٠م	٨١٩	٢٠٠٦	١٢٣٨	٢١٧٦	٢٢٥٥	٢٤٦٠	١٤٣١	٩٠٠٥٠	٢١٤٣٥
١٩٩١م	٤٠٩	١٤٥٩	٨٨٧	١٥٤٠	١٧٥٧	١٦١٠	٦٥١	٢٤٦٥	١١٠٧٨
المجموع	٦٣٧٤	١٠٤٨٢	٨٠٠٤٧	١٧٤١٨	١٢٩٠٩	١٥٠١٩	١٠٧٨٥	٢٤٤٠٢	١٠٥٤٣٦
%	٦	٩,٩	٧,٦	١٦,٥	١٢,٣	١٤,٢	١٠,٣	٢٣,٢	١٠٠

* ملاحظة: أضيفت أرقام معتقلي شهر كانون أول ١٩٨٧م إلى أرقام ١٩٨٨م.

نستنتج من الجدول ما يلي:

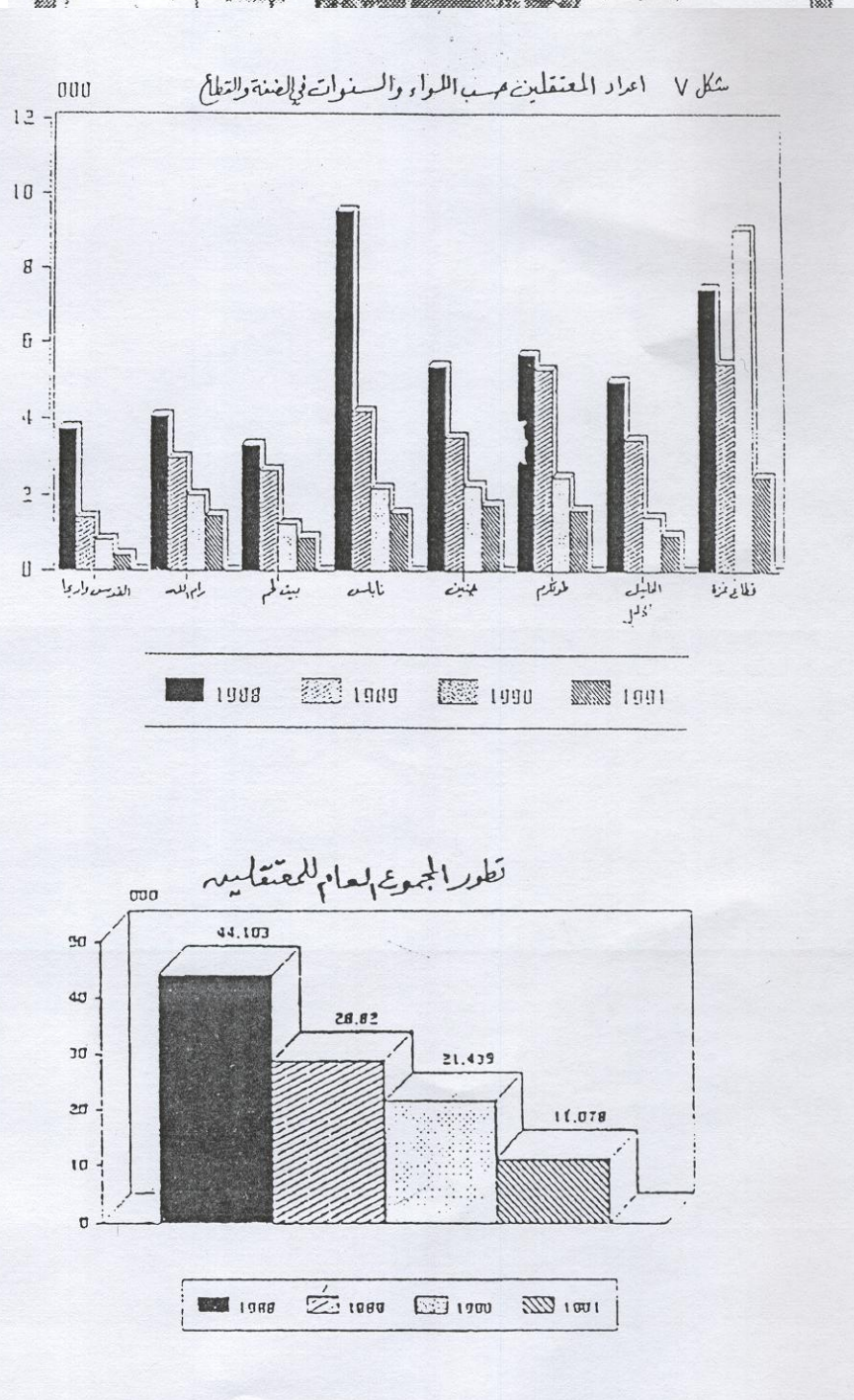
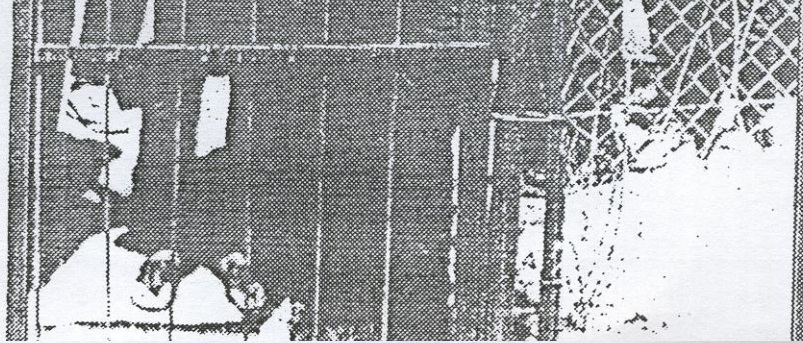
١- بلغ إجمالي عدد المعتقلين خلال السنوات الأربع الأولى من الانتفاضة حوالي ١٠٥٤٣٦ معتقلاً، وأسهمت الضفة الغربية بأكثر من ثلاثة أرباع معتقلي الانتفاضة (٧٦,٨%)، وأسهم قطاع غزة بأقل من ربع معتقلي الانتفاضة (٢٣,٢%).

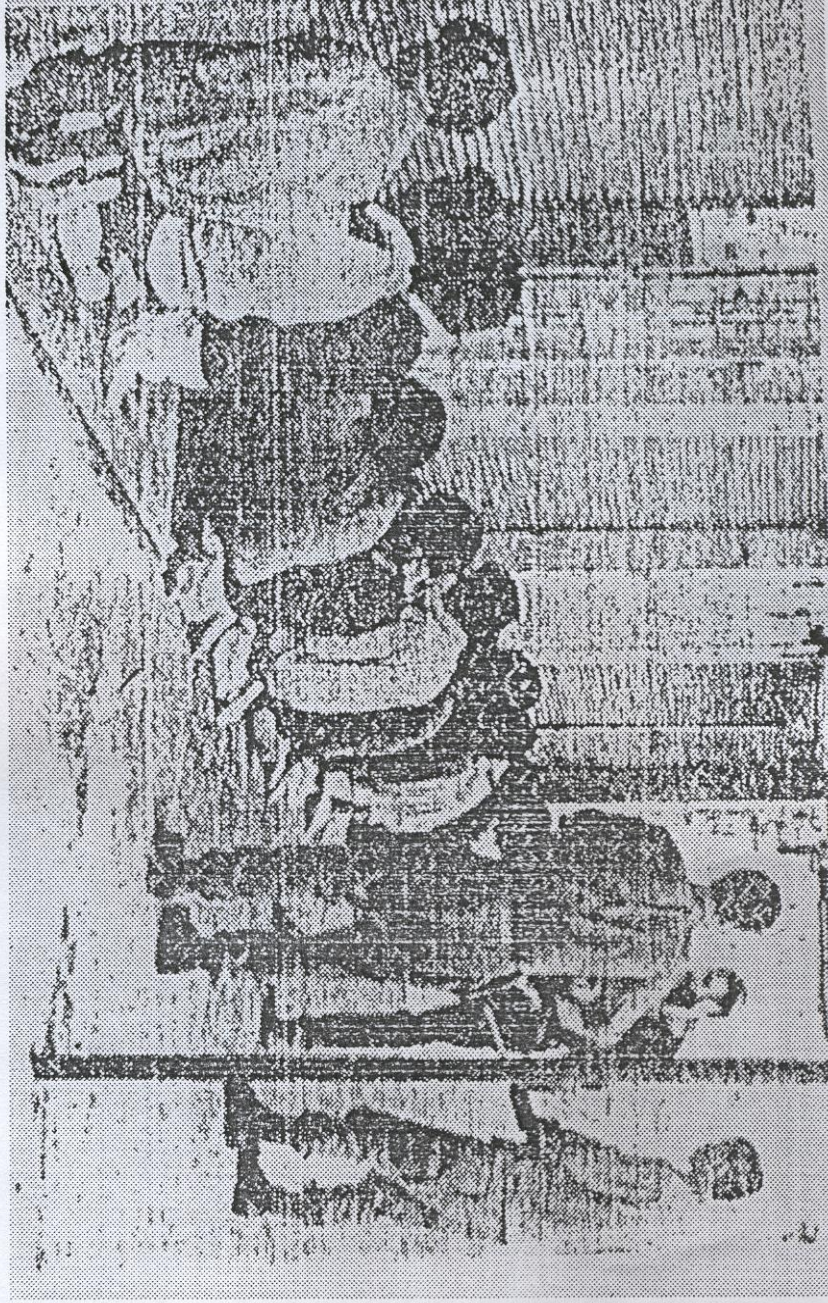
٢- تبوأَت محافظة نابلس المكانة الأولى من حيث عدد المعتقلين خلال الانتفاضة، إذ أسهمت بما نسبته ٤٣% من إجمالي معتقلي الانتفاضة، تلتها محافظة القدس التي أسهمت بما نسبته ٢٣,٥% فمحافظة الخيل (١٠,٣%).

٣- أسهم لواء نابلس بأعلى نسبة بين معتقلي الانتفاضة (١٦,٥%)، تلاه لواء طولكرم (١٤,٢%)، فـلواء جنين (١٢,٣%)، ثم لواء الخليل (١٠,٣%)، ولواء رام الله (٩,٩%)، ولواء بيت لحم (٧,٦%)، ولواء القدس وأريحا (٦%). (شكل ٧).

٣- أسهم الريف في الضفة والقطاع بأعلى نسبة بين معتقلي الانتفاضة، إذ بلغت نسبة المعتقلين من أبناء الريف حوالي ٤٣%، تلتها المدن التي

أسهمت بنسبة ٣٢% من إجمالي معتقلي الانتفاضة، وأسهمت
المخيمات بربع عدد معتقلي الانتفاضة.





صورة (٧): تطبيق سياسة القبضة الحديدية.

وقد أشارت إحدى الدراسات المنشورة في مجلة ١٧ نيسان التي تصدر عن مركز المعلومات البديلة وتعنى بشؤون المعتقلين، أشارت إلى أن عدد حالات الاعتقال ما بين عامي ١٩٦٧م و ١٩٨٧م، بلغت ٥٣٥ (ألف)، حالة أي بمعدل ٢٧ ألف حالة اعتقال سنوياً. كما بلغ عدد حالات الاعتقال منذ بداية الانتفاضة، حسب تقدير الدراسة نفسها ١٧٥ (ألف) حالة، وبلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية قبل التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ حوالي ١٢ (ألف)، معتقل موزعين على ١٦ سجناً تحت مسؤولية مصلحة السجون العامة، وعلى ٦ مراكز اعتقال خاضعة للسلطات العسكرية، وحسب تقدير مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان استشهد في السجون والمعتقلات الإسرائيلية منذ بداية الاحتلال وحتى نهاية عام ١٩٩٤م أكثر من ١٠٠ سجين، وذلك بفعل التعذيب وسوء الرعاية الصحية (الرأي ٢١/١/١٩٩٥م ص ٢٠).

وينبغي التأكيد على الدور الكبير الذي يقوم به المستوطنون اليهود في دعم سلطة الاحتلال الإسرائيلي لممارسة الإرهاب ضد المواطنين العرب. ويكفي أن نذكر دورهم في ارتكاب مجزرة القدس التي حدثت في شهر تشرين أول ١٩٩٠م، وراح ضحيتها أكثر من عشرين قتيلاً من الفلسطينيين الذين كانوا يدافعون عن المسجد الأقصى إضافة إلى أكثر من ألف جريح، ولم يتورعوا عن الاعتداء على حرمة المصلين في المساجد عندما هاجموا الحرم الإبراهيمي في الخليل في ١٥ رمضان ١٤١٤هـ، وقتلوا أكثر من ثلاثين مسلماً عدا عشرات الجرحى.

هجرة اليهود إلى فلسطين وتهجير المواطنين العرب منها: الهجرة اليهودية إلى فلسطين هجرة غازية تستهدف اقتلاع المواطنين العرب من وطنهم وتشريدهم وإحلال مجموعات غير متجانسة من مختلف بقاع العالم مكانهم، وطمس هويتهم الوطنية وتبديد حقوقهم الأساسية والوطنية. وفي حرب عام ١٩٤٨م، استخدمت إسرائيل أبشع أنواع الإرهاب في محاولة منها

للتخلص من الفلسطينيين وإجبارهم على الرحيل عن ديارهم، وكانت وراء المجازر التي ارتكبتها العصابات اليهودية بحق سكان بعض القرى العربية مثل دير ياسين والدوايمة وبلد الشيخ واللد وسعسع وقيية وكفر قاسم وأبو شوشة، ونتج عن تلك الحرب هجرة أكثر من ٨٠٠ (ألف)، لاجئ فلسطيني إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة، وأدت هذه الهجرة إلى حرمان الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم الوطنية الثابتة وفي مقدمتها حقهم في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة على تراب وطنهم.

لقد جاءت قرارات الأمم المتحدة، وبخاصة القرار رقم ١٩٤م، لتؤكد هذا الحق الطبيعي، ولكن إسرائيل ترفض التسليم بهذا الحق، وتطور رفضها، فمن رفض لعودة الذين هجروا قسراً إلى ديارهم في فلسطين ١٩٤٨م، (إسرائيل)، إلى رفض حق الفلسطينيين في العودة إلى الضفة والقطاع، وبعزى هذا الرفض إلى خشيتها من تزايد أعداد المواطنين العرب في إسرائيل، وهذا يتناقض وفلسفة الصهيونية القائمة على أساس النقاء اليهودي لإسرائيل، وفي الوقت الذي ترفض فيه إسرائيل عودة اللاجئين الفلسطينيين فإنها تسعى دوماً لزيادة أعداد المهاجرين اليهود القادمين إليها من الخارج، وبخاصة من الاتحاد السوفييتي (سابقاً)، الذي أسهم بنسبة ١٠% من إجمالي عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل (مركز القدس للإعلام ١٩٩١م).

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة اليهودية اسهمت في تغذية إسرائيل وتزويدها بالموارد البشرية، إذ بلغ مجموع المهاجرين اليهود القادمين إلى إسرائيل خلال الفترة (١٩٤٨-١٩٩٢م)، حوالي ٢ مليون مهاجر، أو ما نسبته حوالي خمسي إجمالي سكان إسرائيل.

وترمي سياسة اضطهاد العرب في إسرائيل وإرهابهم إلى الضغط عليهم لإجبارهم على الرحيل عن ديارهم مثلما حدث لإخوانهم أثناء حرب عام ١٩٤٨م، إذ اجبروا على ترك أملاكهم وأراضيهم وعقاراتهم التي قدرت قيمتها آنذاك بحوالي ألفي مليون جنيه استرليني، وقد أخذت إسرائيل تمارس الإرهاب للضغط على الأقلية العربية التي بقيت في ديارها بعد انتهاء حرب ١٩٤٨م، مباشرة. إذ قامت بالاستيلاء على أراضي

٢٣ قرية عربية في الجليل بعد تشريد سكانها منها، كما قامت بالاستيلاء على ١٣ قرية عربية في وادي عارة بمنطقة المثلث بعد أن طردت سكانها منها وصاشرت (صالح ١٩٩٠م ص ٣٤٧)، وقامت أيضاً بإجلاء نصف بدو النقب عن أراضيهم ونقلهم إلى منطقة شرقي بئر السبع بحجة وجودهم في منطقة أمنية (ناصر ١٩٩٠م ص ١٠٦٢).

لقد قامت سياسة إسرائيل على أساس تفريغ النقب من البدو بتضييق سبل العيش أمامهم وممارسة الإرهاب والضغط النفسية عليهم لحملهم على الرحيل، ومما يؤكد ذلك حدوث عملية تهجير قسري جماعي للبدو من ديارهم حول بئر السبع مرتين: الأولى منتصف الخمسينات عندما قام الجيش الإسرائيلي بتجميع أعداد كبيرة من البدو في منطقة منعزلة وفقيرة الموارد تقع إلى الغرب من البحر الميت ووادي عربة. ويهدف من وراء عزل البدو قرب الحدود الأردنية إلى إجبارهم على الرحيل لقسوة الظروف الطبيعية وصعوبة الحياة في المعازل الوعرة. أما المرة الثانية فإنها حدثت في أواخر السبعينات بعد توقيع معاهدة الصلح مع مصر، وقد قامت قوات الاحتلال بطرد عدد كبير من البدو من ديارهم وألقت بهم داخل المعازل المقامة لهم في الصحراء. وتم إنشاء مطارات عسكرية بمساعدة الولايات المتحدة فوق أراضي القبائل العربية المصادرة من قبل إسرائيل والبالغة مساحتها نحو ١٠٠ (ألف) دونم (صالح ١٩٩٠م ص ٣٥٧).

كذلك أصدرت إسرائيل مجموعة من القوانين العنصرية التي تستهدف التضييق على المواطنين العرب وتشريدهم من ديارهم وقراهم، وأهمها القوانين التالية: (السعدي ١٩٨٥ ص ٩٣-٩٤).

أ- قانون كتساف لعام ١٩٧٩م، وبقضي هذا القانون بمنع شركتي الماء والكهرباء وإدارة الهاتف والبريد والمجالس المحلية من تقديم الخدمات للأبنية التي تعتبرها إسرائيل غير قانونية، التي اضطر أصحابها إلى إقامتها بسبب زيادة عدد السكان في القرى العربية، وسياسة تقليص مسطحات البناء لهذه

القرى. وقد تضرر من تطبيق هذا القانون بأثر رجعي حوالي عشرين ألف مواطن عربي وستة آلاف منزل.

ب- قانون ضريبة التحسينات: يقضي هذا القانون بفرض ضريبة جديدة على المزارعين العرب قيمتها ٥٠% من قيمة التحسين مقابل تزويدهم بالتكنولوجيا الزراعية الحديثة، وذلك لحملهم على ترك أراضيهم بسبب ضيق اليد.

ج- قانون طرد الغرباء من أراضي الدولة: يؤدي هذا القانون إلى طرد المواطنين العرب الذين يستغلون أراضي الدولة منذ فترة الانتداب البريطاني وليس لديهم وثائق تثبت ملكيتهم لهذه الأراضي، حيث تعتبرهم إسرائيل غرباء عن الأرض.

د- قانون الطوارئ: قامت إسرائيل بتطبيق قانون الطوارئ الذي كان قد صدر في فترة الانتداب عام ١٩٤٣م، على المناطق التي يتركز فيها المواطنون العرب في منطقتي الجليل والمثلث لعقدين من الزمن. ونتج عن ذلك أن تحولت كل من هاتين المنطقتين إلى سجن كبير يحظر الخروج منه أو الدخول إليه إلا بتصريح من الحاكم العسكري. وبموجب المادة (١٢٥)، من قوانين الدفاع لعام ١٩٤٥م، أعلنت إسرائيل عن إغلاق المناطق العربية في الجليل والمثلث والنقب، وذلك لأسباب أمنية. وفي عامي ١٩٧٥م، و ١٩٧٦م، صدرت نداءات من عرب قرى الجليل وهي سخنين وعرابة ودير حنا وعرب السواعد يناشدون فيها أصحاب الضمائر الحية للوقوف إلى جانبهم من أجل إلغاء مرسوم إغلاق المناطق في الجليل، وبخاصة المنطقة رقم (٩).

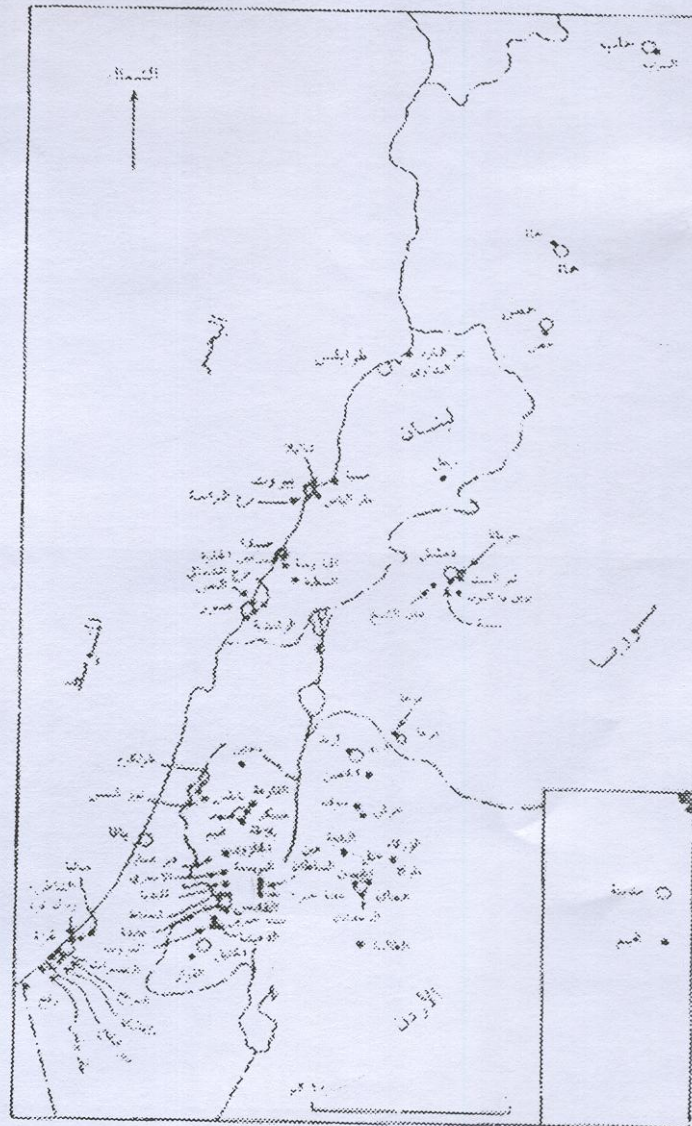
وقد تعرض المواطنون العرب في المدن العربية المختلطة إلى كثير من المضايقات، وهي: مدن يافا وحيفا وعكا واللد والرملة، الأمر الذي نتج عنه تناقص نسبة المقيمين منهم في هذه المدن، ففي عام ١٩٥١م، كانت نسبتهم تشكل ١٢% من إجمالي عرب إسرائيل، وتناقصت في عام ١٩٧٦م، إلى ٩% فقط. (لوستك ١٩٨٢م ص ١٤-٨٤).

ولم يقتصر تطبيق سياسة التهجير على عرب فلسطين (١٩٤٨م)، بل إنه تم تطبيقها على المواطنين العربي في الضفة الغربية وقطاع غزة. فخلال حرب حزيران ١٩٦٧م، أدى الإرهاب الإسرائيلي إلى نزوح عدد كبير من المواطنين العرب في الضفة والقطاع إلى الأردن وبعض الدول النفطية، ونتج عن هذا التهجير القسري ازدياد عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في وكالة الغوث الدولية من ١,٣ مليون لاجئ في ٣١/٥/١٩٦٧م، إلى ١,٦ مليون لاجئ في ٣٠/٦/١٩٦٧م، (كتاب ١٩٦٩م ص ٥٢).

واستمرت حركة التهجير القسري بعد انتهاء حرب حزيران ١٩٦٧م، وكان أبرزها إبعاد حوالي ٤٠٠ مواطن من الضفة والقطاع إلى مرج الزهور في جنوبي لبنان. وإذا استثنينا حركة النزوح الجماعية أثناء حرب ١٩٦٧م، وبعدها مباشرة فإن معظم حالات النزوح كانت ذات طابع فردي (شكل ٨).

ويوضح الجدول (٥) تطور صافي حركة الهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشير الأرقام إلى أن حركة النزوح لم تنقطع طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي، ومما يؤكد هذه الحقيقة أن معظم الأرقام ذات إشارة سالب. ويتبين لنا أنه هاجر من الضفة الغربية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م)، حوالي ١٥٣ (ألف) نسمة، أي بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٨ (ألف) مهاجر، كما أنه هاجر من قطاع غزة حوالي ٨٥ (ألف) مهاجر خلال الفترة نفسها، أي بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٤,٥ (ألف) نسمة.

وفيما يتعلق بأثر التهجير على الأسرة الفلسطينية المقيمة في الأردن أشارت إحدى الدراسات الميدانية إلى أن ٦٣,٣% من المهجرين الفلسطينيين هُجروا خلال الحروب، أما الذين هجروا بعد توقف العمليات العسكرية فبلغوا (١٦,٧%)، وأما الذين قرروا الهجرة بسبب الضائقة الاقتصادية فبلغت نسبتهم ١٧% (ماضي ويونس ١٩٩٠ ص ٧٤).



شكل ٨
توزيع مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين
من وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين

جدول رقم (٥)

صافي حركة الهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦م)

السنة	الضفة الغربية (بالألف نسمة)	قطاع غزة	العدد لكل ألف نسمة
	العدد المطلق	العدد المطلق	العدد لكل ألف نسمة
١٩٦٨	١٥,٨-	٢٧,١-	٢٣,٣-
١٩٦٩	١,٣+	٢,٢+	٨,٠-
١٩٧٠	٥-	٨,٢-	٣,٣-
١٩٧١	٢,٥-	٤-	٢,٤-
١٩٧٢	٧,٣-	١١,٥-	٤-
١٩٧٣	٠,٣+	٠,٥+	١,٧-
١٩٧٤	٢,٨-	٤,٢-	١,٨-
١٩٧٥	١٥,١-	٢٢,٤-	٣,٥-
١٩٧٦	١٤,٤-	٢١,١-	٤,٢-
١٩٧٧	١٠,٢-	١٤,٧-	٢,٩-
١٩٧٨	٩,٤-	١٣,٣-	٤,٧-
١٩٧٩	١٢,٦-	١٧,٥-	٤,٨-
١٩٨٠	١٧,٣-	٢٣,٩-	٥,١-
١٩٨١	١٥,٧-	٢١,٥-	٥,٣-
١٩٨٢	٧,٩-	١٠,٥-	٣,١-
١٩٨٣	٢,٧-	٣,٥-	١-
١٩٨٤	٥,٨-	٧,٣-	٤,٨-
١٩٨٥	٥-	٦,١-	٢,٩-
١٩٨٦	٥,١-	٦,٢-	٣,٦-
المجموع	١٥٣	٨٥,٣	
المتوسط الحسابي	٨,١	٤,٥	

• المجموعة الإحصائية الإسرائيلية ١٩٨٨م، ص ٧٠٥.

ويمكن حصر الهجرة الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة بخمسة اتجاهات رئيسة هي:

الأردن (٢٢,٣%)، الدول العربية النفطية (٥١,٢%)، الدول العربية غير النفطية (٦,٤%)، أمريكا (٨,٥%)، أوروبا (٨,٢%)، دول أخرى (٣٠,٤%)، وتشير النسب السالفة الذكر إلى أن أكثر من نصف المهجرين بقليل اتجهوا نحو الدول العربية النفطية للعمل فيها وبخاصة خلال عقد السبعينات، وأن أكثر من خمسم اتجهوا نحو الأردن للإقامة فيه وبخاصة من الضفة الغربية التي ظلت جزءاً من الأردن حتى قرار فك الارتباط الذي صدر عن الحكومة الأردنية (أبو شكر ١٩٨٤م).

جدول رقم (٦)

تقديرات توزع الفلسطينيين حسب مكان الإقامة عام ١٩٨٨م (بالآلاف نسمة)

مكان الإقامة	العدد	النسبة المئوية من إجمالي عرب فلسطين	مكان الإقامة	العدد	النسبة المئوية من عرب فلسطين
إجمالي عدد الفلسطينيين	٦٢٣٤,١	١٠٠	الأقطار العربية النفطية	٨٣٥,٢	٢١,١
فلسطين المحتلة ١٩٤٨م	٨١٩,٣	١٣,١	الكويت	٤١١,٤	٦,٦
الضفة الغربية بما فيها القدس	١٠٢٣	١٦,٤	السعودية	٢١١,٩	٣,٤
قطاع غزة	٥٨٩	٩,٥	الإمارات العربية	٤٩,٩	٠,٨
الأقطار العربية	٣٣٩٠,٩	٥٤,٤	قطر	٣١,٢	٠,٥
الأقطار العربية المحاذية لفلسطين	٣٥٣٠,٥	٤١	العراق	٢٤,٩	٠,٤
الأردن	١٦٠٢,٢	٢٥,٧	ليبيا	٢٤,٩	٠,٤
لبنان	٦٠٤,٧	٩,٧	باقي الأقطار العربية	٨١	١,٣
سوريا	٢٩٩,٢	٤,٨	الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٣,٤	٢,٤
مصر	٢٤,٤	٠,٧	باقي دول العالم	٢٨٦	٤,٣

* المصدر: غانية ملحس، الآثار الاقتصادية للانتفاضة الشعبية المتواصلة. صامد الاقتصادية ١٩٩٠م العدد ٨٢ ص ١٩٨.

يتبين لنا من الجدول أن عدد الفلسطينيين في العالم قدر في عام ١٩٨٨م، بحوالي ٦,٢ مليون نسمة، يعيش منهم في فلسطين ٢,٤ مليون، أو ما نسبته ٣٩% من إجمالي الفلسطينيين، ويعيش منهم ٣,٨ مليون، أو ما نسبته ٦١% خارج فلسطين، وهذا يؤكد لنا أن أسلوب التهجير الناجم عن الحروب العربية الإسرائيلية قد نجح في إبعاد أكثر من ٦٠% من الفلسطينيين عن وطنهم الأصلي. والجدير بالذكر أن إجمالي عدد المهجرين الفلسطينيين إلى خارج فلسطين قدر بحوالي ٥٢٣ (ألف) مهاجر خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٨٩م)، وأن إجمالي عدد المهاجرين اليهود خلال الفترة نفسها قدر بحوالي ٧٥٨ ألف مهاجر، وهذا يؤكد لنا أن عملية الهجرة اليهودية إلى فلسطين جاءت لتملأ الفراغ الناجم عن تهجير الفلسطينيين خارج بلادهم، الأمر الذي يحقق لإسرائيل أهدافها الرامية إلى تفريغ الأرض الفلسطينية من أصحابها وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم (شهادة ١٩٩٠م ص ١٣٢).

وبينما يصل آلاف السوفييت إلى إسرائيل، يحرم الفلسطينيون من حق العودة إلى وطنهم ولم شملهم مع عائلاتهم هناك. وطبقاً لما ذكره وزير الدفاع السابق راين، فإن من بين ٨٩ (ألف) فلسطيني تقدموا للحصول على لم شمل عائلاتهم بين عامي ١٩٦٧م و ١٩٨٧م حصل ١٣ (ألفاً) منهم فقط على الإذن بذلك (مركز القدس للإعلام ١٩٩١م ص ٧٢).

تدمير القرى العربية ونسف المنازل: تمارس إسرائيل منذ عام ١٩٤٨م، سياسة تدمير القرى العربية ونسف منازل المواطنين العرب لإزالة آثار الوجود الفلسطيني على الأرض الفلسطينية. وتمكنت من إزالة ٤٧٢ قرية وموقعاً فلسطينياً سكنياً كان يقطنها عام ١٩٤٥م قرابة ٢٩,٢% من سكان فلسطين، واشتملت آنذاك على ٧٠٢٨٨ بيتاً). والجدير بالذكر أن ٦٢,٥% من مجموع القرى التي كانت موجودة في فلسطين قد هدمت على أيدي إسرائيل.



أحد مخيمات سيرا



أحد مخيمات لبنان

صورة (٨): مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

جدول رقم (٧)

المواقع المدمرة حسب الأقضية في فلسطين

القضاء	عدد المواقع التي كانت موجودة في عام ١٩٤٥	عدد سكانها الذين كانوا فيها عام ١٩٤٥	عدد المواقع التي هدمت بعد عام ١٩٤٨	النسبة المئوية للمواقع المدمرة من إجمالي عدد المواقع (%)
غزة	٦٢	٦٩٠٠٠	٤٩	٧٩
يافا	٢٥	٣٧٦٧٧	٢٤	٩٦
الرملة	٧٥	٤٥٧٥٠	٦١	٨١,٣
الخليل	٣٦	١٩٢٨٠	١٦	٤٤,٤
القدس	٧٨	٢٤١٥٠	٣٦	٤٦,٢
طولكرم	٦٢	٨١٣٥	١٧	٢٧,٤
جنين	٦٩	٣٢٠٧	٨	١١,٦
الناصرة	٢٧	٧٥٤٠	٤	١٤,٨
بيسان	٤٦	١٢٩٩٦	٤٣	٩٣,٥
طبرية	٣٩	١٩٢٣٠	٣٥	٨٩,٧
حيفا	٧٩	٣٧٣٠٦	٦٦	٨٣,٥
عكا	٦٤	١٩٧٤٦	٢٩	٤٥,٣
صفد	٩٣	٣٤٤٠٧	٨٤	٩٠,٣
المجموع	٧٥٥	٣٣٨٤٢٤	٤٧٢	٦٢,٥

* المصدر: صالح ومصطفى ١٩٨٧م، ص ٣٢ استثنيت أقضية رام الله وأريحا ونابلس من الجدول لأنها لم تقع تحت احتلال إسرائيل عام ١٩٤٨م، مما حفظ قراها من الهدم. أما أقضية غزة والقدس وبيت لحم وطولكرم وجنين فقد وقعت أجزاء منها تحت الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨م، فتعرضت قرى ذلك الجزء للهدم، أما الجزء الآخر الذي أصبح فيما بعد جزءاً من الضفة الغربية أو قطاع غزة فإن قراه سلمت من الهدم.

نستنتج من الجدول (٧) ما يلي:

تتفاوت أقضية فلسطين فيما بينها من حيث نسبة القرى المدمرة على يد إسرائيل بعد عام ١٩٤٨م، فهناك أقضية ذات نسبة عالية في القرى المدمرة مثل قضاء يافا الذي تعرض لأعلى نسبة تدمير في القرى العربية التابعة له (٩٦% من إجمالي قرى القضاء)، يتلوه في ذلك قضاء بيسان (٩٣,٥%)، فقضاء صفد (٩٠,٣%)، وقضاء طبرية (٨٩,٧%)، ثم قضاء حيفا (٨٣,٥%)، وقضاء الرملة (٨١,٣%)، وقضاء غزة (٧٩%).

أما الأفضية ذات النسبة المتوسطة في القرى المدمرة فهي أفضية القدس (٦٤,٢%)، وعكا (٤٥,٣%)، والخليل (٤٤,٤%)، وأما الأفضية ذات النسبة المنخفضة في القرى المدمرة فهي أفضية طولكرم (٢٧,٤%)، الناصرة (١٤,٨%)، وجنين (١١,٦%). وقد سلمت قرى أفضية رام الله وأريحا ونابلس. التدمير لأنها لم تقع تحت احتلال إسرائيل عام ١٩٤٨م. وسلمت قرى أفضية غزة والقدس وبيت لحم وطولكرم وجنين جزئياً لوقوع أجزاء من هذه الأفضية تحت احتلال إسرائيل عام ١٩٤٨م، ووقوع الأجزاء الباقية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهناك أربع قرى عربية تم تدميرها في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧م، وهي قرى النبي صموئيل ويالو وعمواس في قضاء القدس، وقرية بيت نوبا، في قضاء الرملة، أما بقية القرى فقد دمرت في أعقاب حرب عام ١٩٤٨م.

وفيما يتعلق بنسف المنازل يمكن القول إن إسرائيل قامت بتطبيق سياسة تدمير القرى العربية التي أخلت من سكانها في أعقاب حرب ١٩٤٨م، ونتج عن ذلك إزالة حوالي مئة (الف) بيت كانت موجودة عام ١٩٤٨م، في هذه القرى المدمرة. كما قامت بتطبيق سياسة نسف المنازل بعد احتلالها للضفة الغربية قطاع غزة عام ١٩٦٧م، كعقوبة للمواطنين الذين يقاومون الاحتلال، وتهدف من وراء هذه السياسة ترهيب المواطنين العرب والضغط عليهم لحملهم على الرحيل عن ديارهم من جهة، وللتخلص من أكبر عدد ممكن من المنازل العربية التي تدل على الوجود العربي في المناطق المحتلة من جهة ثانية. وتم لسلطة الاحتلال بهذه الطريقة إزالة آلاف البيوت العائدة لمواطنين عرب خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٩٤م). وفي السنوات الأخيرة اتبعت سلطة الاحتلال أسلوباً إرهابياً من نوع خفي يتعلق بالمنازل ويسير جنباً إلى جنب مع الأسلوب الأول، ويتمثل ذلك في إصدار الأوامر بإخلاء المنازل وإغلاقها تمهيداً للاستيلاء عليها بحجة أنها غير مسكونة.

وإذا أخذنا عام ١٩٨٢م، على سبيل المثال، نجد أن سلطة الاحتلال هدمت خلال ذلك العام ٣٧ منزلاً وسوراً في مناطق مختلفة، زاعمة أن هذا الهدم حدث

لأسباب أمنية، ولأسباب تعود لعدم الحصول على رخص البناء. كما قامت بإغلاق ٦٨ منزلاً ومحلاً، واستولت على العديد من المنازل مدعية أنها تعود لملكية يهودية. كما أصدرت ٢٨٩ أمراً وتهديداً بالهدم أو الإخلاء أو الاستيلاء على منازل (صالح ١٩٩٠م، ص ٣٥٢-٣٥٣) + (صالح ١٩٨٥م ص ١٩٧).

الاستعمار الاستيطاني اليهودي والاستيلاء على الأرض والماء: تكونت عملية الاستعمار الاستيطاني اليهودي منذ عام ١٩٤٨م، أساساً من الاستيلاء على الأرض والماء وإقامة المستعمرات اليهودية، ويتميز هذا النوع من الاستعمار عن غيره من حيث إنه يهدف إلى تفريغ الأرض من أصحابها الشرعيين تمهيداً للاستقرار عليها، الأمر الذي يزعزع البنيان الاقتصادي والثقافي للمواطنين العرب.

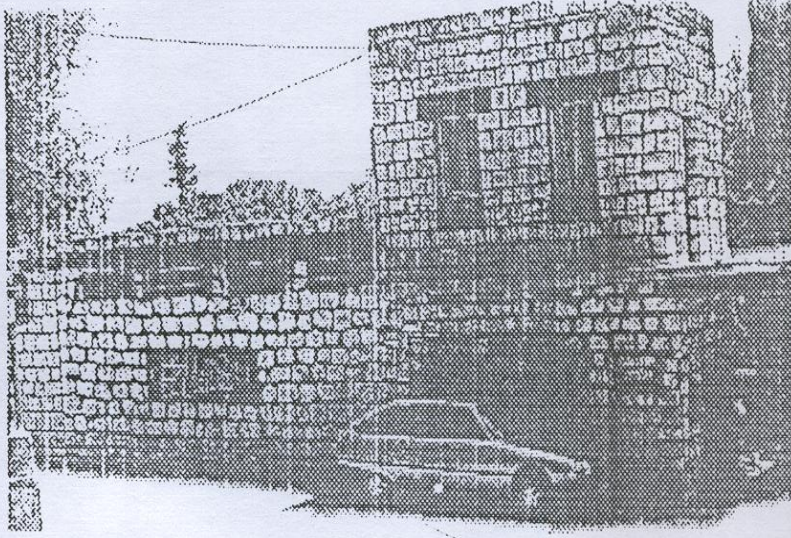
لقد استفادت إسرائيل كثيراً من أملاك الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم عام ١٩٤٨م، إذ بدأت في استغلالها منذ عام ١٩٤٩م، في إسكان المهاجرين اليهود من جهة، وفي الأنشطة الاقتصادية من جهة ثانية، وعلى سبيل المثال، نجد أنها أقامت ٣٧٠ مستعمرة يهودية خلال الفترة (١٩٤٨-١٩٥٣م)، منها ٣٥٠ مستعمرة أقيمت على أراضٍ يمتلكها فلسطينيون، وقدر في عام ١٩٥٤م، أن ربع المباني المستعملة في إسرائيل هي من أملاك عرب فلسطين الذين طردوا من ديارهم، وفي أعوام ١٩٥٠م، و ١٩٥٨م، صدرت قوانين أملاك الغائبين، واستملاك الأراضي، وتقادم الزمن على التوالي، وبمقتضى هذه القوانين صودرت أراضٍ عربية تقدر بأكثر من مليون دونم استغلت في توطين المهاجرين اليهود داخل مئات المستعمرات اليهودية المقامة على الأراضي العربية المصادرة (صالح ١٩٩٠م ص ٣٦٤) + (صالح ١٩٨٥م ص ١٦٩-١٧١).

والجدير بالذكر أن الأملاك القروية العائدة ملكيتها إلى الغائبين العرب سواء أكان هؤلاء العرب يعيشون خارج إسرائيل أو داخلها شملت ٣٠٠ قرية عربية مهجورة وشبه مهجورة وبلغت مساحاتها جميعاً ٣,٢٥ مليون دونم، منها ٢٠٠ (ألف) دونم مغروسة بالأشجار المثمرة عدا الحمضيات، و ٨٠ (ألف) دونم مغروسة بأشجار الحمضيات. وتمت مصادرة أملاك وعقارات

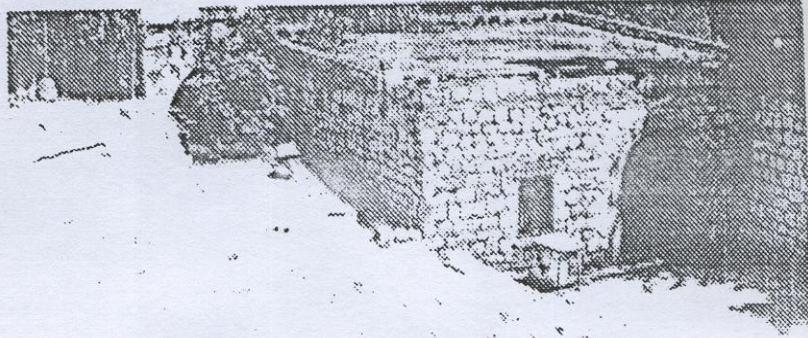
عربية داخل المدن بحجة غياب أصحابها عنها نذكر منها ٢٥,٤١٦ عمارة سكنية عربية،

و٥٧٤٩٧ بيتاً عربياً، و ١٠٧٢٩ ورشة ومعملاً صناعياً. وكان من النتائج الأولى لمصادرة الأراضي العربية في إسرائيل بالاستناد إلى قانون أملاك الغائبين طرد ٢٠ (ألف) مواطن عربي من قراهم وتحويلهم إلى لاجئين تم استيعابهم في قرى عربية مجاورة (جريس ١٩٦٧م ص ٤٣-٦٠).

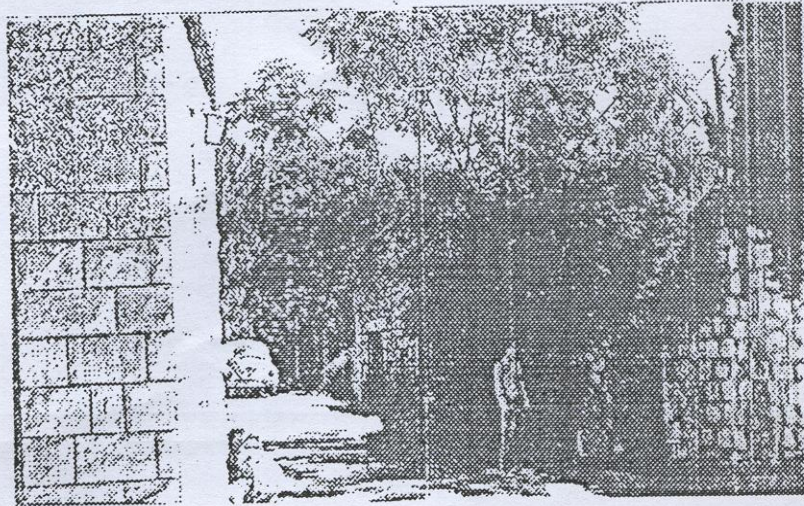
وبالإضافة إلى القوانين السالفة الذكر فإن إسرائيل تستولي على الأراضي لغايات المتطلبات العامة، ولأسباب أمنية، ولكونها أراضٍ ميرية (دولة)، وعن طريق الشراء... إلخ (إيفرات ١٩٩١م ص ١٠٥-١١٤).



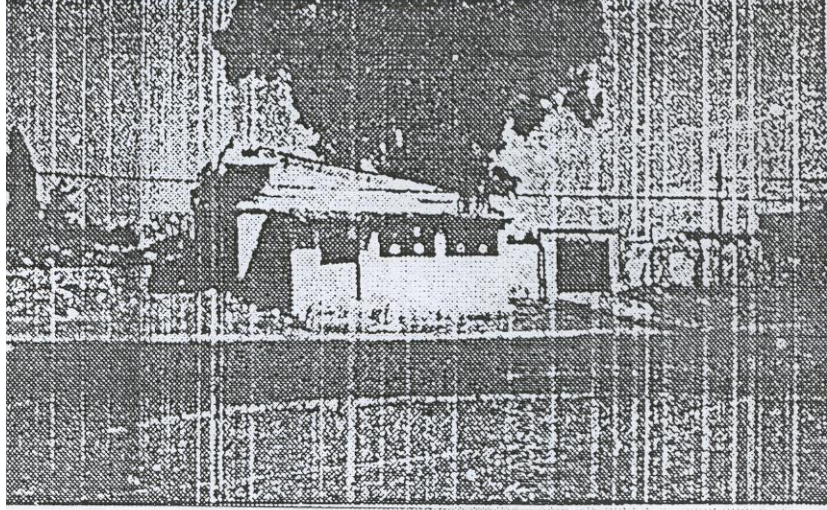
صورة (٩): بيت عربي في عين حوض وقد حول إلى معرض لوحات فنية كما يظهر من الياطة التي تظهر إلى يمين المدخل.
المصدر: كناعنة، شريف، والكعبي، بسام، القرى الفلسطينية المدمرة رقم (١٠)، (عين حوض)، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت (بدون تاريخ).



صورة (١٠): ساحة أحد البيوت العربية في عين حوض وقد حولت إلى مسرح ومنرج.
المصدر: كناعنة، شريف، والكعبي، بسام، القرى الفلسطينية المدمرة رقم (١٠)، (عين حوض)،
مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت (بدون تاريخ).



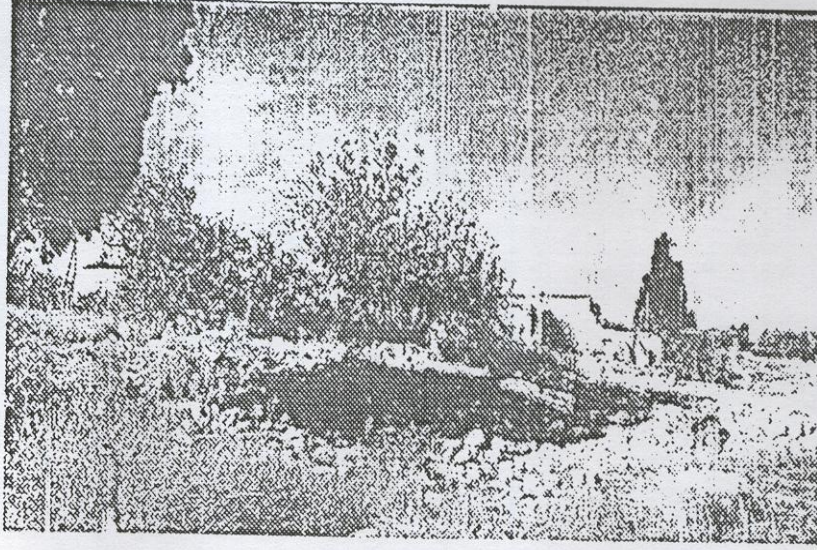
صورة (١١): أحد أهالي عين حوض ويسكن في "كفر أبو الهيجا" حالياً، يقف أمام بيت عائلته في
عين حوض ويسكن في البيت حالياً عائلة يهودية.



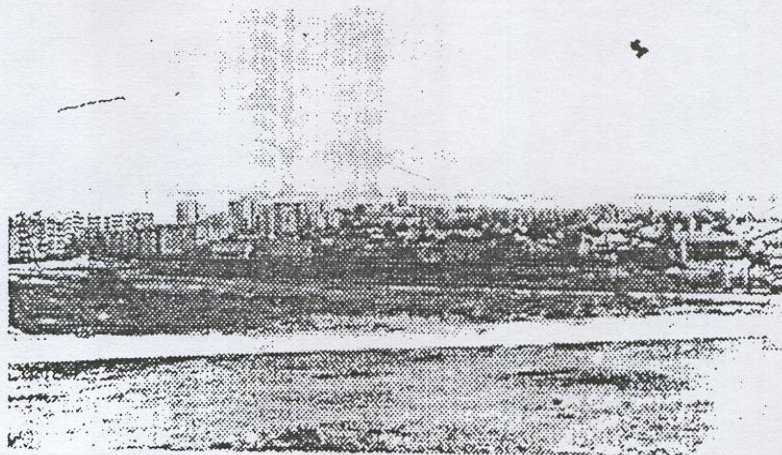
صورة (١٤): بيت محمد شحادة أبو نجم وقد حول إلى كنيس.
المصدر: كناعنة، شريف، وعبد الهادي، لبنى، القرى الفلسطينية المدمرة رقم (١٣) (سلمة)، مركز
الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت، ١٩٨٦م.



صورة (١٥): بيت علي الحسن من أهالي سلمة وتسكنه حالياً عائلة يهودية.
المصدر: المصدر السابق نفسه.



صورة (١٦): حي من المجدل الغربية وقد دمر بعد سنة ١٩٤٨م ويظهر فيه بقايا البيوت والحواكير.
المصدر: كناعنة، شريف، والمدني، رشاد، القرى الفلسطينية المدمرة رقم (٢) (مجدل عسقلان).
مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت، ١٩٨٧م.



صورة (١٧): حي أقامه الإسرائيليون بعد سنة ١٩٤٨م على موقع كروم العنب.
المصدر: المصدر السابق نفسه.

جدول رقم (٨)

مساحات الأراضي التي استولت عليها إسرائيل من قرى عربية مختارة

بعد عام ١٩٤٨ (بالألف دونم)

اسم القرية	المساحة المملوكة قبيل عام ١٩٤٨	المساحة المملوكة بعد عام ١٩٤٨	المساحة المغتصبة
جت	١٢	٩	٣
جلجولية	١٤	٠,٨	١٣,٢
الطيبة	٤٥	١٣	٣٢
كفر بارة	٤	٢	٢
كفر قاسم	١٢	٩	٣
بقعين	١٤	٥,٥	٨,٥
بيت جن	٢٦,٥	١٣	١٢,٥
سخنين	٥٥	٣٠	٢٥
دير حنا	١٦	٩,٥	٦,٥
قلنسوة	١٨,٨٥	٦,٧٨	١٢,٧
الطيبة	٤٠	٨	٣٢
عارة- عرعة	٢٦	٧	١٩
باقة الغربية	٢٢	٧	١٥
أم الفحم	١٢٥	٢٥	١٠٠
دير الأسد، بعنة. نحاف	١٦	٧	٩
يرقا	٥٥	١٨	٣٧
عراية	٩٥	١١,٣٥	٨٣,٦٥
مجد الكروم	٢٠	٧	١٣

* المصدر: - لوستنك ١٩٨٢ ص ١٧٩.

وبموجب قانون الاستملاك للأغراض العامة صودرت ثلاثة آلاف دونم من أخصب الأراضي العربية في سهل البطوف لحفر قناة مكشوفة في مشروع المياه القطري، ولم تكتف إسرائيل بمصادرة ثلاثة آلاف دونم من أراضي قرى الشاغور ودير الأسد والبعنة ونحف بالجليل في أوائل الخمسينات، بل إنها قامت بمصادرة

خمسة آلاف دونم أخرى من أراضي هذه القرى بغرض إقامة مدينة كرمئيل اليهودية عليها. كما صادرت من أراضي مدينة الناصرة العربية عام ١٩٥٦م مساحة ١٢٠٠ دونم بذريعة المنافع العامة وإقامة الناصرة العليا (يهودية)، عليها (توما ١٩٨٢م ص ١١٨-١١٩).

وقد بلغت مصادرة الأراضي ذروتها، في إطار مشروع تهويد الجليل الذي تسميه إسرائيل مشروع تطور الجليل، عندما تمت مصادرة ستة آلاف دونم عام ١٩٧٦م، وأدى ذلك إلى تفجير المظاهرات بتاريخ ٣٠/٣/١٩٧٦م، وما تبع ذلك من قمع أسفر عن قتل ستة أشخاص وجرح العشرات واعتقال المئات، وصار هذا اليوم رمزاً يدعى "يوم الأرض" (ناصر ١٩٩٠م ص ١٥٩-١٦٠).

بدأ الاستعمار الاستيطاني اليهودي يأخذ أبعاداً أشد خطراً باحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في حرب حزيران ١٩٦٧م، وأخذت سلطة الاحتلال تعمل على مصادرة الأراضي العربية بالاستناد إلى بعض القوانين الجائرة التي سبق تطبيقها على فلسطين المحتلة ١٩٤٨م، وقد استغلت هذه الأراضي المصادرة في إقامة المستعمرات الاستيطانية اليهودية عليها، وفي إقامة المزارع التابعة لهذه المستعمرات. وتشكل الأملاك ذات الملكية غير الواضحة مصدراً رئيسياً في كل من الضفة الغربية والقطاع للاعتماد عليه في الاستيلاء على الأراضي، يتلوه في ذلك أملاك الدولة ثم أملاك الغائبين، وقد أصدرت سلطة الاحتلال التشريعات المناسبة التي تنفذ من خلالها نحو مصادرة الأراضي العربية والاستيلاء عليها (هاريس ١٩٨٠م ص ١٢٦)+(صالح ومصطفى ١٩٨٧م ص ١٩)+(دروري ١٩٨٢م ص ٢٠٤-٢١٢)+(أبو لغد ١٩٨٢م ص ١٠٧-١٣٧)+(منصور ١٩٨٤م ص ٤٢-٤٦)+(نجم ١٩٨٤م ص ٢٦٢)+(معتوق ١٩٩٢م ص ٦٦-٧٣).

وقد أشارت التقارير إلى أنه في نهاية عام ١٩٩١م، كان هناك أكثر من ٣٠٥ مليون دونم من أراضي الضفة الغربية مصادرة من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي، أو ما نسبته حوالي ٦٤% من مساحة الضفة الغربية، وتشكل الأراضي المصادرة لكونها أرض ميرية ٥٤% من إجمالي الأراضي المصادرة، وتمت مصادرة ٢٠% من الأراضي لأسباب أمنية، كما تمت

مصادرة ١٢% من الأراضي لكونها أملاك غائبين، وتمت مصادرة ١٢% من الأراضي بغرض المنافع العامة، وهناك نسبة ضئيلة من الأراضي التي استولت عليها إسرائيل (٢%) تمت عن طريق البيع أو التأجير للإسرائيليين (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ الانكتاد ١٩٩٢م).

وبلغ إجمالي الأراضي المصادرة في قطاع غزة حتى نهاية ع ام ١٩٩١م، حوالي ١٦٤,٣٠٠ دونم، أو ما نسبته ٤٦% من مساحة أراضي القطاع، وتتوزع الأراضي المصادرة بين الأغراض الاستيطانية (٩٣,٦٦٠ دونم)، والأغراض العسكرية المتمثلة في معسكرات الجيش (١٩,٠٠٠ دونم)، الطرق التي تربط بين المستعمرات (١١,٦٠٠ دونم) وأغراض التشجير (١٠,٠٠٠ دونم).

لقد أعلن الناطق باسم المستوطنين "اروب دومب" بتاريخ ١٣/١/١٩٩٥م لوكالة فرانس برس "أن حرباً حقيقية من أجل الأرض تنشب بيننا وبين العرب، وليس لدينا أي نية في التراجع" وأضاف دومب "أن الغاية من هذه الأعمال هي تعزيز سيطرتنا على الأراضي التي منتحتنا إياها الدولة ومنع العرب من أخذها من غسرايل" (القدس اللندنية ١٤-١٥/١/١٩٩٥م).

ومما يسترعي الانتباه أن اتفاقية السلام التي وقعت في أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل لم تؤثر على عملية الاستيطان، إذ إنها لم تتوقف بعد، بل إن الاستيطان يسير جنبا إلى جنب مع ورقة الزيتون. وقد ذكرت مصادر موثوقة أن سلطة الاحتلال وجهت في أواخر شهر آذار ١٩٩٥م، إنذارات إلى المواطنين الفلسطينيين القاطنين في منطقة إيزيق شرقي قرية رابا قضاء جنين لإخلاء أراضيهم التي تقع بمحاذاة الأراضي التي أغلقتها تلك السلطة في طوباس ووادي شوباش ورابا مؤخراً، وقد أعطت للمزارعين مهلة أسبوع وهددت بطردهم بالقوة واعتقال من يخالف الأمر (الدستور ٢٨/٣/١٩٩٥م).

قدر عدد المستعمرات التي أقيمت في الضفة الغربية منذ الاحتلال في عام ١٩٦٧م، وحتى عام ١٩٩٤م بحوالي ٢١٢ مستعمرة تضم حوالي ١٤٠ (ألف) يهودي، إضافة إلى ١٥٠ (ألف) يهودي في القدس، وقدر عددها في

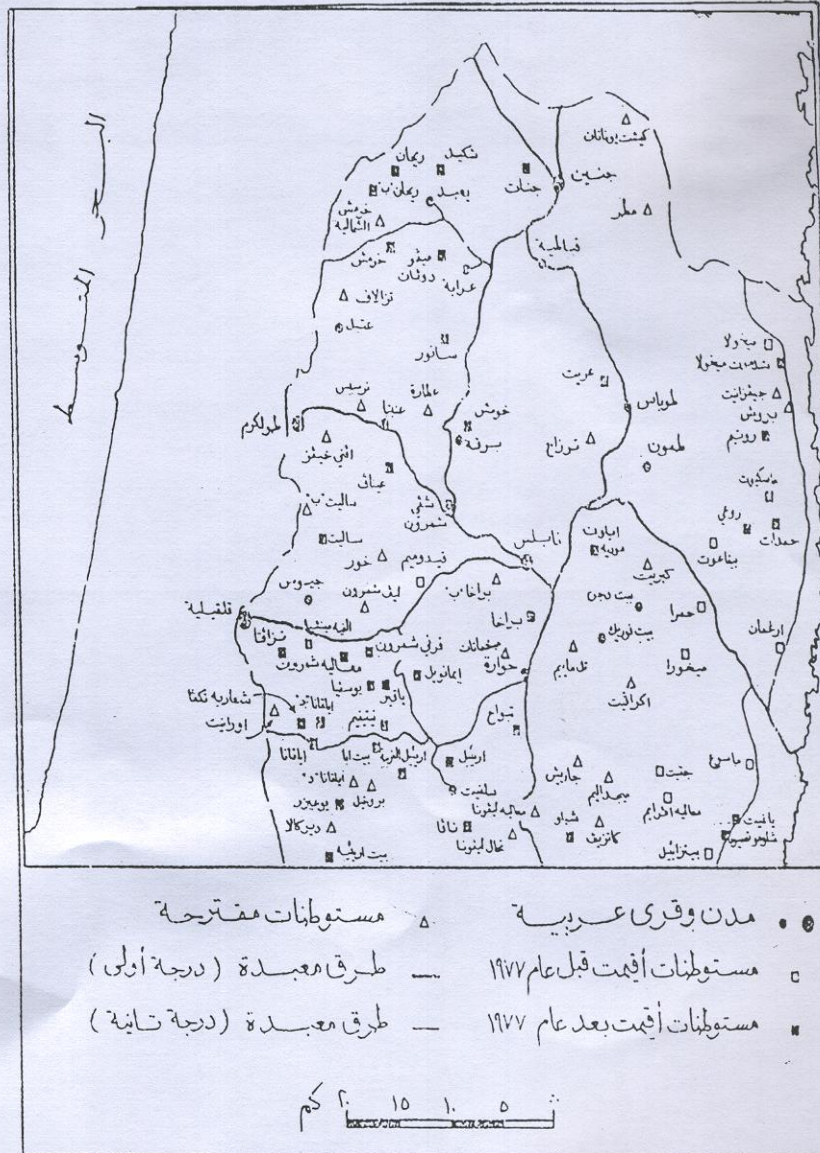
قطاع غزة بحوالي ١٨ مستعمرة تضم حوالي ٥ (آلاف) يهودي. (شكل ٩) +
(شكل ١٠).

جدول رقم (٩)

توزع المستعمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٩٤م

المنطقة	عدد المستعمرات	المنطقة	عدد المستعمرات	المنطقة	عدد المستعمرات
نابلس	٢١	القدس	٤١	الخليل	٣٦
طولكرم	١٧	رام الله	٣٢	الأغوار	٣٤
جنين	١٨	بيت لحم	١٣	قطاع غزة	١٨
مجموع محافظة نابلس	٥٦	مجموع محافظة القدس	٨٦	مجموع الضفة والقطاع	٢٣٠

تتبع محافظة القدس المكانة الأولى من حيث عدد المستعمرات الذي وصل إلى ٨٦ مستعمرة، والمعلوم أن هناك ٢٢ مستعمرة يهودية أقيمت داخل حدود القدس الشرقية، وبشكل هذا العدد الكبير من المستعمرات دليلاً على سياسة إسرائيل الرامية إلى تهويد القدس. (شكل ١١) وتأتي محافظة نابلس في المرتبة الثانية من حيث عدد المستعمرات (٥٦ مستعمرة)، (شكل ١٢) يتلوها محافظة الخليل (٣٦ مستعمرة)، (شكل ١٣)، والأغوار (٣٤ مستعمرة)، ثم قطاع غزة (١٨ مستعمرة).



شكل ١٢ المستوطنات الصهيونية في المنطقة الشمالية

منظمة التحرير الفلسطينية
 دائرة الدراسات والبحوث

منطقة نابلس

وتتجمع المستعمرات في كتل استيطانية تغطي جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة ، ففي الضفة الغربية يمكن التمييز بين الكتل الاستيطانية التالية (شكل ١٤): (صالح ١٩٩٠م ص ٣٧١).

ريغان، والغربية، وشفى شومرون، وسليت، وكدوميم، وتيرزا، وألوان موريه، وأرنبل، وقرني شومرون شيلو، وحلاميش، وبيت غيل، وموعيم، وجفعون، ومعالى أودميم، وغور الأردن، وشمال البحر الميت، وعشيون، وصحراء يهودا، وجبل الخليل الغربي، واتير (صالح ١٩٩٠م ص ٤٣٠) + (نجم ١٩٨٤م ص ٢٦٢) + (الح ١٩٩٠م ص ٣٤٠).

وفي قطاع غزة يمكن التمييز بين الكتل الاستيطانية التالية:

نيسانيت (الكتل الشمالي من مدينة غزة)، نيتزاريم (الكتل الجنوبي من مدينة غزة)، غوش قطيف (الكتل الشمالي من مدينة خانيوس)، رفح يام (الكتل الغربي من مدينة رفح).

وقد اتخذت السلطة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة إجراءات لاستيعاب الأعداد الكبيرة من اليهود المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفيتي، وتقضي هذه الإجراءات بالتوسع في عمليات الاستيطان مع التركيز على القدس بصورة خاصة، وذلك في اتجاهات ثلاثة هي: إقامة مستعمرات جديدة، وتوسيع المستعمرات القديمة، وإعادة خطط استيطانية جاهزة للتنفيذ بانتظار القرار السياسي والمالي.

الطرق المقامة بأكثر من ١٣٠٠ كم، منها طرق سريعة باتجاهين، ويزيد عرضها عن ١٠٠م، ويمنع البناء على جانبيها على مسافة ١٥٠م من كل جانب، وتسهلاً لمهمة الاستيطان قامت سلطة الاحتلال بشق الطق المعبدة التي تربط بين المستعمرات والمدن الإسرائيلية، ويقدر طول هذه وتخدم هذه الطرق كمبرر لمزيد من مصادرة الأراضي، وكذلك تسهم في إحكام السيطرة على المواقع العربية بتسهيل حركة القوات العسكرية الإسرائيلية. ومن أهم الطرق التي أقيمت في هذا المجال يمكن الإشارة إلى الطريق الذي يصل نابلس بطريق القدس - أريحا مروراً بمستعمرات الأغوار، والطريق الذي يصل الخليل بطريق القدس - الساحل الفلسطيني (م ت ١٩٨٧م ص ٦-٧).

ويقضي مشروع شارون الاستيطاني بتقطيع الضفة الغربية إلى شبكة من المربعات الصغيرة بوساطة سبع طرق تمتد من الشرق إلى الغرب، وتتقاطع مع محاور الشمال والجنوب (منصور ١٩٨٤م ص ٣٢)، ويعتمد المشروع على الرغبة في إنجاز تهويد الضفة الغربية بأقصى سرعة ممكنة، ويرى شارون أن لا بد من إقامة نطاقات قوية من المستعمرات اليهودية في قلب الجبال الفلسطينية بحيث تكون نطاقات مهودة متوازنة طولياً (معتوق ١٩٩٢م ص ١٢٤-١٢٥)، ولا شك أن الطرق التي تخدم المستعمرات تقام فوق أراض مصادرة وتؤدي إلى إلحاق أضرار بالملكيات والمزارع العربية.

وبالإضافة إلى مشروع شارون الاستيطاني فإن هناك مشروعات أخرى تهدف جميعها إلى تكريس الاحتلال الإسرائيلي وإعطاء مزيد من الحماية والأمن له، ويمكن أن نذكر أهم هذه المشروعات مثل مشروع ألوان الذي يتضمن إقامة شريط من المستعمرات على طول غور الأردن من بيسان حتى البحر الميت ويعرض ٢٥ كم، ومشروع دايان الذي يهدف إلى إقامة مدن يهودية في الضفة الغربية في أماكن مشرفة على الطرق الاستراتيجية، ومشروع غوش إمونيم الذي يهدف إلى إقامة مواقع استيطانية على طول الطرق الرئيسية في الضفة الغربية، وبخاصة على الطرق التي تربط السهل الساحلي في الغرب بغور الأردن في الشرق، وعلى طول الطرق التي تربط السهل الساحلي في الغرب بغور الأردن في الشرق، ومشروع دروبلس الذي يهدف إلى تطوير ٢٢ مجموعة أو كتلة استيطانية يهودية تشكل كل منها وحدة جغرافية متصلة، وتتوزع في كل مناطق الضفة الغربية مع التركيز على المدن الرئيسية وعلى تجمعات القرى العربية الكبيرة (دروري ١٩٨٢م ص ٢٠٤-٢١)، + (أبو لغد ١٩٨٢م ص ١٠٧-١٣٧) + (صالح ١٩٩٠م ص ٣٣٩).

وقد قامت الوكالة اليهودية بإعداد مخطط عام ١٩٨٣م لإقامة مستعمرات استيطانية حتى عام ٢٠١٠م، ويهدف هذا المخطط إلى إقامة ١٦٥ مستعمرة جديدة في الضفة الغربية لتوطين حوالى ١,٣ مليون مستوطن

جديد، واقترح مصممو المشروع ثلاثة مخططات لإقامة ثلاث سلاسل استيطانية في الضفة الغربية تتوزع المستعمرات عليها كما يلي: (معتوق ١٩٩٢م ص ١٣٠).

أ- سلسلة تمتد من بيرزيت في الشمال وحتى بيت لحم في الجنوب.

ب- سلسلة تربط بين الخان الأحمر وجبال الخليل.

ج- سلسلة تربط بين مدينة رام الله وغوش عتسيون.

وفيما يتعلق بالممارسات الإسرائيلية للاستيلاء على المياه الفلسطينية، يمكن القول إن القرارات التي تحمل أرقام (٩٢) و (١٥٨) و (٤٩٨)، والصادرة عن سلطة الاحتلال الإسرائيلي في عامي ١٩٦٧م و ١٩٧٤م، تمنح صلاحيات واسعة لليهود بالسيطرة على الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد نصت جميع تلك القرارات على أحكام وأنظمة تتعلق بالمياه ونقلها، واستخراجها واستهلاكها وبيعها وتوزيعها ومراقبة استخداماتها، وتحديد الحصص وتقنينها، وإنشاء التجهيزات المائية وحفر الآبار، ومنح التراخيص وكافة الأمور المتعلقة بذلك، سواء كانت هذه المياه جوفية أو سطحية، وبموجب تلك القرارات أعطيت للمستوطنين الإسرائيليين تراخيص لحفر آبار عميقة في مناطق قريبة من الآبار العربية الضحلة مما أدى إلى نضوبها وإلى تضرر المزروعات نظراً لسحب المياه باتجاه الآبار الإسرائيلية.

ويمكن تحديد آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالمياه فيما يلي:

(الأسكوا ١٩٩٠م ص ٣٧-٤٠) و (صالح ١٩٨٨م ص ٦٣-٦٤).

أ- يقدر مخزون المياه الجوفية الصالحة للاستعمال في الضفة الغربية بحوالي ٣٦٠٠ م^٣ في السنة، ويستهلك المواطنون العرب ١٠٠ م^٣ من المياه سنوياً، أي ١٦,٦% من إجمالي المياه.

ب- أثر عمق الآبار التي حفرتها سلطة الاحتلال في الضفة والقطاع على منسوب المياه في الآبار العربية، ونجم عن ذلك تقليص قدرتها

الإنتاجية ونضوب بعض هذه الآبار، مما أدى إلى جفاف الأراضي الزراعية التي كانت تعتمد على الري من المياه المستخرجة من تلك الآبار.

ج- أدى الاستغلال المفرط للمياه الجوفية في قطاع غزة والزيادة الكبيرة في استعمال المستوطنين اليهود للمياه إلى زيادة الملوحة بسبب تسرب مياه البحر لتحل مكان المياه الجوفية المستنزفة. وقد نجم عن ذلك إخلال في التوازن بين المياه العذبة ومياه المالحة، إذ أصبحت حوالي ٥٠% من الآبار في قطاع غزة غير صالحة للاستخدام البشري، ومعظمها غير صالح للري بسبب ارتفاع الملوحة فيها.

لقد نفذت سلطة الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧م سياسة تقوم على أساس تقنين استهلاك المواطنين العرب لمواردهم المائية بحيث يؤدي ذلك التقنين إلى توفير أكبر كمية من الفائض المائي في الضفة الغربية يتيح لها المجال للاستفادة منه. وتعمل إسرائيل على تحويل القسم الأكبر من مياه الضفة الغربية لاستهلاكها داخل إسرائيل من جهة، وعلى استعمال المستعمرات اليهودية في الضفة لهذه المياه من جهة ثانية.

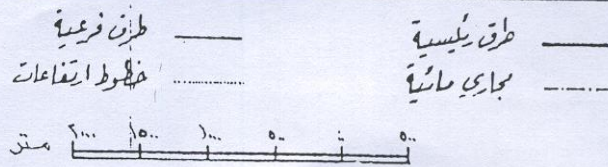
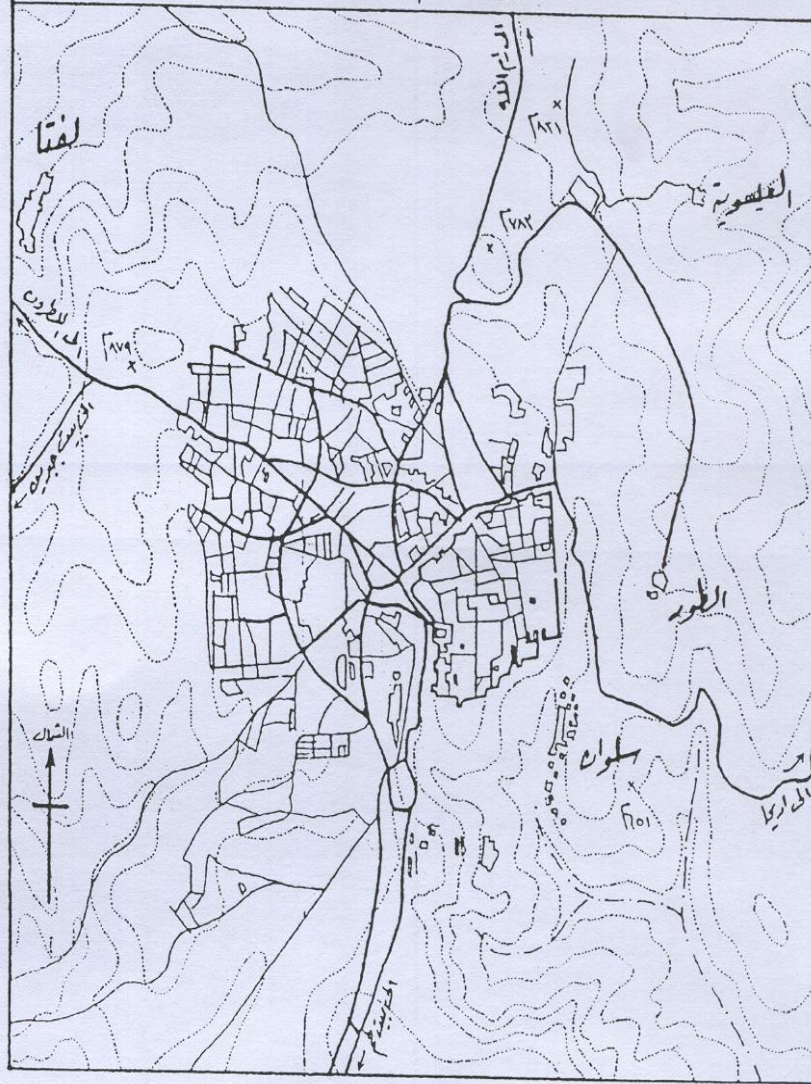
وتتراوح كمية المياه التي تستغلها إسرائيل من الضفة الغربية ما بين ٣٣٥٠ م^٣ و ٣٥٠ م^٣ سنوياً، وحاولت إسرائيل عام ١٩٨٧م، التعدي على المياه الجوفية في منطقة بيت لحم من خلال مشروع آبار الفريديس عندما وضعت مخططاً يقوم على حفر عدة آبار وربطها بنفق، وحفر بئر يتراوح عمقه ما بين ٩٠٠ و ١٢٠٠ م مما يؤدي إلى جفاف كل الينابيع والآبار العربية. وأمام تصدي مجلس الأمن تراجعت إسرائيل مؤقتاً عن تنفيذ المشروع (مظلوم ١٩٨٩م ص ١٣) و(ابو مائلة والتركمانى ١٩٩١م ص ٢٤٨).

تغيير معالم القدس وتهويدها تمكنت القوات الإسرائيلية من احتلال ثلثي المساحة الكلية لمدينة القدس في حرب عام ١٩٤٨م، وأصبحت القدس الغربية جزءاً من إسرائيل، بينما بقيت القدس الشرقية في أيدي العرب (شكل ١٥)، وترتب على ذلك فقدان أحياء عربية كاملة، وتهجير سكان القدس الغربية، وهدم القرى التابعة للمدينة، وأصبح التوزيع الجغرافي لسكان القدس مقلوباً، إذ أصبح اليهود أغلبية (٨٤,٢) والعرب

أقلية (١٥,٨%)، وازداد عدد المستعمرات اليهودية المحيطة بالقدس من ١٢ مستعمرة عام ١٩٤٨م، إلى ٦٤ مستعمرة عام ١٩٦٧م، وتم تدمير ٢٩ قرية فلسطينية من أصل ٣٣ قرية تابعة لقضاء القدس (فرحان ١٩٩٠م ص ٦٢٨).

القدس عام ١٩٤٨

شكل ١٥



ثم جاءت حرب ١٩٦٧م، لتتمكن إسرائيل من إحكام قبضتها على الجزء المتبقي من المدينة وأصدرت قراراً بضم القدس إليها بعد أيام من الاحتلال، وفي ٣٠/٧/١٩٨٠م، أقرت الكنيست ما سمي القانون الأساسي للقدس الموحدة الذي نص على اعتبار مدينة القدس بشطريها عاصمة موحدة لإسرائيل (شكل ١٦). وكانت إسرائيل قد شرعت منذ بداية الاحتلال تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تهويد المدينة نذكر منها ما يلي: (الخطيب ١٩٨٤م ص ٥٢٢-٥٣٢).

أ- تهويد المرافق العامة والخدمات.

ب- محاولة القضاء على التراث العربي والإسلامي.

ج- مصادرة الأراضي وهدم المنازل وتهجير السكان.

د- توطين اليهود في القدس الشرقية.

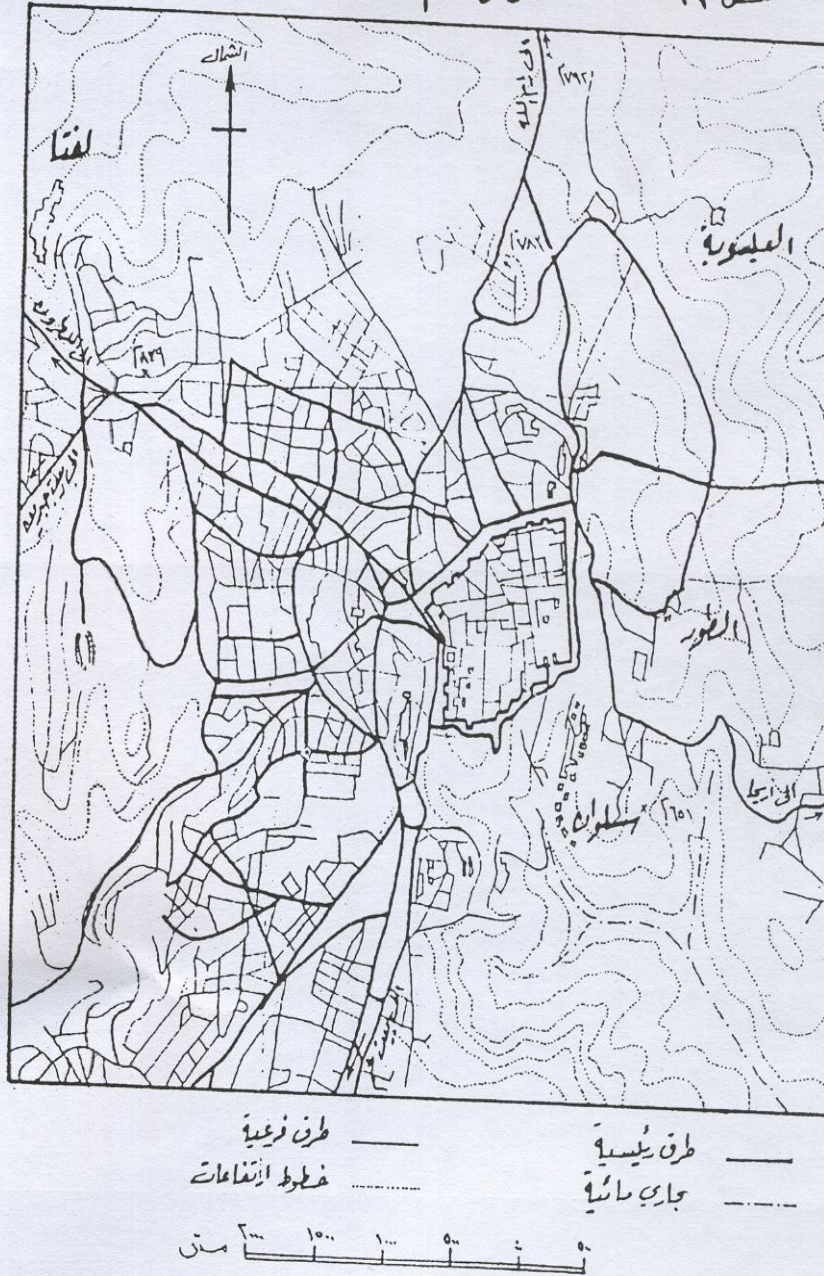
هـ- تنفيذ مشروع القدس الكبرى.

وقد أصدر وزير المالية الإسرائيلي أمراً بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٨م، يقضي بمصادرة ٧٦٥ دونماً في منطقة النبي يعقوب شمالي القدس الشرقية، و١٦٦ دونماً في البلدة القديمة داخل الأسوار (جريس ١٩٨١م ص ٩٧). وتوجد على المساحة المصادرة في البلدة القديمة ٥٩٥ بناية فيها ١٠٤٨ دكاناً ومتجراً وخمسة جوامع وأربع مدارس وتشمل أيضاً سوقاً عربية يدعى سوق الباقورة وشارعاً تجارياً هو شارع باب السلسلة. ويقع على طول هذا الشارع عد من العمارات التاريخية يعد بناؤها إلى العصر المملوكي بما فيها قصر الأمة المشهور، وكان يعيش على هذه الأرض أكثر من ٦ (آلاف) عربي في ثلاثة أحياء هي: حي المغاربة، الذي دمر بعد حرب ١٩٦٧م مباشرة، وحي السلسلة، وجزء من حي السريان، وتشكل هذه الدائرة العريضة داخل الأسوار ما يقرب من ٢٠% من مساحة المدينة القديمة (الخطيب ١٩٧٠م ص ١٧-١٨).

وفي ٣٠/٨/١٩٧٥م، استمكت سلطة الاحتلال أراضي مساحتها ١٢,٢٨٠ دونماً في مناطق متعددة من القدس الشرقية بالقرب من مقر المندوب، وفي شرفات والنبي صموئيل والنبي يعقوب وحي شمعا. وفي ١٠/٣/١٩٨٠م، استمكت أيضاً أراضي مساحتها ٤٤٠٠ دونم في المنطقة الواقعة شمالي القدس الشرقية بين النبي يعقوب والنلة الفرنسية على طريق القدس-رام الله، وهي تابعة لقرى حزمة وعناتا وشعفاط، وتقدر الأبنية السكنية وغيرها من الأبنية المقامة على هذه الأراضي بالمئات (جريس ١٩٨١م ص ٩٨).

القدس عام ١٩٦٧

شكل ١٦



وهكذا نجد أن إسرائيل صادرت خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٠م)، من أراضي القدس الشرقية ما مساحته ٢٣,٩٤٠ دونماً بحجة المصلحة العامة، وهذه المساحات المصادرة تزيد على مساحة القدس قبل تقسيمها عام ١٩٤٨م، وكانت الغاية من وراء ذلك المشروع إقامة الأحياء السكنية اليهودية عليها فور انتزاعها من أصحابها، كما قامت بطرد ٦٥٠٠ عربي كانوا يسكنون الحي اليهودي و ٣٥٠٠ عربي من السكان الذين كانوا يقيمون في أحياء باب السلسلة والباشورة والمغارية.

دأبت إسرائيل على إنجاز مخطط يهدف إلى تركيز أكبر عدد ممكن من اليهود داخل الحدود البلدية الجديدة وبخاصة في القسم الشرقي منها، وفي الوقت نفسه مارست إجراءات قاسية ضد العرب بهدف تقليص إمكانيات النمو العددي والعمراني أمامهم، مستغلة عنصر الوقت لفرض الأمر الواقع لصالح الوجود اليهودي في المدينة، وسار المخطط الإسرائيلي في خطين متوازيين هما:

١- تضيق الخناق على السكان العرب: ويتم ذلك خلال تحديد حجم رخص البناء وأماكنها، وعلى سبيل المثال منعت إسرائيل تنفيذ عدد من مشاريع الإسكان العربية الذاتية، حيث أوقفت البناء في مشروع إسكان المعلمين في منطقة قلنديا قبل إتمامه، كما عرقلت منذ عشر سنوات مشروع إسكان بادرت إليه دائرة الأوقاف في منطقة وادي الجوز.

ولا تتورع إسرائيل عن اتخاذ أقسى العقوبات بحق المخالفين، ففي عام ١٩٨٠م، قامت بلدية القدس بهدم ٦٤ منزلاً غير مرخص في القدس، وفرضت غرامات مالية على البيوت التي بنيت بدون ترخيص والتي بلغت ٢,٥ مليون شيكل عام ١٩٨٠م،

وتمت محاكمة عدد من المخالفين لقوانين الترخيص وفرضت عليهم عقوبات بالسجن الفعلي (ابو عرفة ١٩٨٥م ص ٧٣-٧٨).

وفي ضوء هذه السياسة، يمكن مقارنة وضع عملية البناء عند العرب واليهود من سكان القدس، إذ تم السماح للعرب ببناء ٤٣ (ألف) م^٢ فقط خلال الأعوام الأخيرة، في الوقت الذي تم فيه بناء ٣٩٠ (ألف) م^٢ من الوحدات السكنية لليهود، أي كان متوسط نصيب الفرد العربي من البناء ٢م^٢,٤ فقط سنوياً، وكان متوسط نصيب الفرد اليهودي من البناء ٢م^٢,٣ سنوياً من مجموع البناء في المدينة (دائرة الشؤون الفلسطينية ١٩٩٠م ص ٥-٩)، والجدير بالذكر أن ما بني للوسط العربي خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٨٥م)، بلغ ٥ آلاف وحدة سكنية فقط تشكل ٤% من احتياجات السكان العرب.

٢- توطين اليهود في القدس الشرقية: وهو مخطط مبرمج يتم تنفيذه على مراحل بالاستفادة مما يلي:

- أ- وجود الحي اليهودي الفارغ نسبياً من السكان داخل البلدة القديمة.
- ب- وجود مباني الجامعة العبرية ومستشفى هداसा تحت السيطرة الإسرائيلية على جبل سكوبس في القدس الشرقية.
- ج- وجود مواقع لمستعمرات يهودية قديمة في منطقي بيت حنينا (مستعمرة النبي يعقوب) وقلنديا (مستعمرة عطروت).
- د- وجود منطقة محايدة تابعة للأمم المتحدة على جبل المكبر في جنوبي المدينة.

وتسهيلاً لتتبع عملية الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية فإن من المناسب أن يتم تقسيمها إلى مراحل زمنية على النحو التالي:

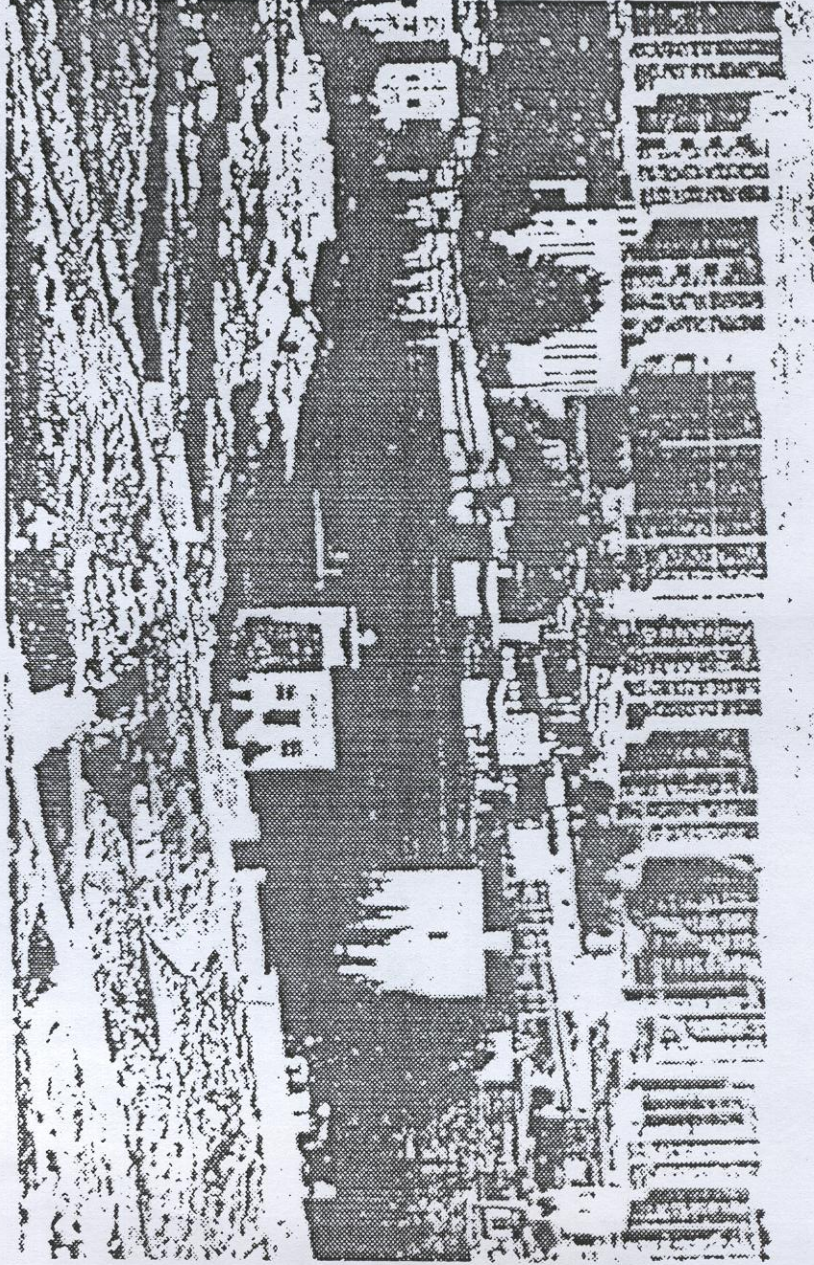
أ- الفترة ١٩٦٨-١٩٧٠م: تمت مصادرة ثلث مساحة أراضي القدس الشرقية خلال هذه الفترة، وأقيمت أحياء يهودية مثل أحياء جبل المشارف (سكوبس) وراموت والتلة الفرنسية وجبيفعات وهمفتار ومعالوت دفئة وسنهديا الموسعة، وتشكل هذه الأحياء حلقات في سلسلة من التجمع الحضري اليهودي الذي يصل القدس الغربية بجبل المشارف حيث الجامع العبرية ومستشفى هداسا، وقد بلغ إجمالي الوحدات السكنية التي بنيت في هذه الأحياء حتى عام ١٩٨٥م، حوالي ٥٥٠٠ وحدة سكنية.

ب- الفترة ١٩٧١-١٩٨٠م: تم خلال هذه الفترة إقامة أربعة أحياء يهودية جديدة في ضواحي القدس الشرقية هي: جيلو في الجنوب الغربي وتلبيوت الشرقية في الجنوب الشرقي، وراموت في الشمال الغربي، والنبي يعقوب في الشمال الشرقي. وقد بلغ إجمالي الوحدات السكنية التي بنيت في هذه الأحياء ٢٧ (ألف) وحدة سكنية حتى عام ١٩٨٥م.

ج- الفترة ١٩٨١-١٩٩٠م: تميزت هذه الفترة ببناء مدن في ضواحي القدس الشرقية داخل حدود الضفة الغربية، إضافة إلى إقامة اتصال عضوي بين هذه المدن اليهودية والأحياء اليهودية في القدس. وهذه المدن هي: معالي أدوميم (١٩٧٩م) في الشرق، وجفعات زئيف في الشمال، وأفرات في الجنوب. أما مبسرت تسيون، وهي مدينة رابعة في الغرب، فقد أقيمت على أراضي قرية قالونيا العربية التي لا تدخل في

أراضي الضفة الغربية، وبالإضافة إلى آلاف الوحدات السكنية التي تم تشييدها فإن وزارة الإسكان الإسرائيلية تخطط لإقامة ٦ آلاف وحدة سكنية جديدة في القدس والضفة الغربية.

والجدير ذكره أن إسرائيل خططت منذ احتلالها القدس الشرقية عام ١٩٦٧م، لإقامة منطقة القدس الشرقية المتروبوليتانية في دائرة يبلغ نصف قطرها ٣٥ كم من مركز القدس الشرقية، وتهدف من وراء ذلك إقامة المستعمرات والأحياء والمدن اليهودية ضمن أراضي الضفة الغربية تمهيداً لضمها للقدس الموحدة لاحقاً، ولكي تكون حاجزاً يمنع أي تواصل بشري للعرب في المدن القرى العربية المحيطة بالقدس الشرقية من الشمال والشرق والجنوب، وبالتالي تغييب منطقة نواة فلسطينية قوية في الضفة الغربية للحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية، أو على الأقل عدم جعل القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية (شكل ١٧).



صورة (١٨): مستوطنة النبي يعقوب.

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا ٩٨٨ م.

الاستيطان في القدس وحوفا

١ (الطريق الأول) حول القدس القديمة الواقعة داخل الأسوار

- (١) المحي اليهودي
- (٢) المركز التجاري الرئيسي
- (٣) مشروع قطاع عاملا
- (٤) المدينة الوطنية
- (٥) (الطريق الثاني) حول القدس الغربية وتتألف من الأحياء اليهودية القديمة :
- (٦) تلبيت (العالية الشرقية)
- (٧) رامات امشكول
- (٨) رامات
- (٩) تلبيت (شريات)
- (١٠) عتبات ممتار
- (١١) عتاتوت
- (١٢) الجامعة الغربية

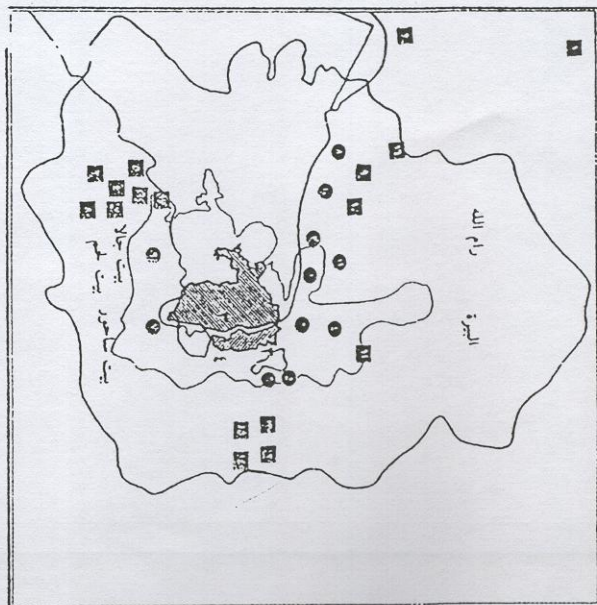
٢ (الطريق الثالث) المستوطنات الإسرائيلية حول القدس

- (١) الكنان
- (٢) كندا بارك
- (٣) كافر عتسير
- (٤) ايلون شتوت
- (٥) روش تشرودم
- (٦) النبع
- (٧) أريات
- (٨) ككنا
- (٩) نغمان حطاب
- (١٠) غنمون
- (١١) النبع

(١٢) معاليه أدوميم (المطلة الصناعية بينمور أدوميم)

- (١٣) معاليه أدوميم (أ)
- (١٤) معاليه أدوميم (ب)
- (١٥) معاليه أدوميم (ج)
- (١٦) بيت حورون
- (١٧) مارعيل (موش حناو)

شكل ١٧ الاستيطان في القدس وحوفا



شبكة هضبة هضبة في م حرك ١٩٨٧
شبكة هضبة هضبة في م حرك ١٩٨٧
شبكة هضبة هضبة في م حرك ١٩٨٧
شبكة هضبة هضبة في م حرك ١٩٨٧
شبكة هضبة هضبة في م حرك ١٩٨٧
شبكة هضبة هضبة في م حرك ١٩٨٧
شبكة هضبة هضبة في م حرك ١٩٨٧
شبكة هضبة هضبة في م حرك ١٩٨٧
شبكة هضبة هضبة في م حرك ١٩٨٧
شبكة هضبة هضبة في م حرك ١٩٨٧

جدول رقم (١٠)

تطور عدد سكان الأحياء والضواحي اليهودية في القدس الشرقية

للفترة (١٩٨٣-١٩٩٣م)

عدد المستعمرين اليهود			اسم الحي أو المستعمرة
١٩٨٣م	١٩٩١م	١٩٩٣م	
٢٠٠٠	٢٣٠٠	٢٣٠٠	القدس القديمة
١٥٢٠٠	١٦١٠٠	١٦١٠٠	تجمع أشكول، وسنهدريا، ومعالوت دفنا، وفعات همفتار
١١٨٠٠	٣٥٣٠٠	٣٧٢٠٠	رامات الون
١٣٥٠٠	٢٥٣٠٠	٨٣٠٠٠	تجمع نفي يعقوب، وبسجات زئيف
٩٧٠٠	٩١٠٠	٩٠٠٠	تجمع جبل المشارف، والتلة الفرنسية، وتسيمبيوت هيبيراه
٩٧٠٠	١٤٧٠٠	١٥٠٠٠	تل بيوت الشرقية
١٧٦٠٠	٢٩٧٠٠	٣١٠٠٠	جيلو
٧٩٥٠٠	١٣٢٤٠٠	١٥٢٦٠٠	المجموع
%٤٠	%٤٥,٧	%٥٠,٤	(%) للسكان اليهود في القدس الشرقية

* المصدر النخال: ١٩٩٤م ص ٥١.

ومما يسترعي الانتباه ذلك التزايد السريع في عدد المستعمرين اليهود للقدس الشرقية خلال السنوات العشر الأخيرة، وبخاصة منذ أوائل التسعينات، وتؤكد مجريات الأحداث اليومية أن إسرائيل تواصل تنفيذ مخططات التفرغ والتهود للقدس الشرقية، وأن عملية التهود بلغت في هذه الأيام ذروة جديدة باتت تهدد الهوية العربية الإسلامية للمدينة تهديداً خطيراً، وتعمل إسرائيل بلا توقف على إقامة مشروع القدس

الكبرى وتجسيده، ذلك المشروع الذي يلتهم مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية، كما تسعى لأن تكرر واقع القدس المهدّدة حتى قبل أن تبدأ المفاوضات المبرمجة والمتفق عليها حول الحل الدائم.

وتربط الضواحي اليهودية للقدس الشرقية مع القدس الغربية بوساطة طرق أقيمت خصيصاً لهذه الغاية. وقد روعي في هذه الشوارع أن تربط بين كل حي وآخر من جهة، وأن تربط بين الأحياء والمحطة المركزية للمواصلات في القدس الغربية من جهة ثانية، على أن تتجنب المرور بالأحياء العربية، أما طريق التلة الفرنسية -معاليه أدوميم المتصل مع طريق القدس - أريحا القديم فقد بني لتجنب المرور بالأحياء والقرى العربية مثل رأس العمود والعيزرية وأبو ديس. وأما طريق التلة الفرنسية - بسجات زئيف فإنه روعي في بنائه تجنب المرور من مناطق عربية مثل شعفاط وبيت حنينا.

جدول رقم (١١)

تطور عدد السكان العرب واليهود في القدس الشرقية وضواحيها للفترة

(١٩٦٧-١٩٩٣م) وتوقعه عام ٢٠١٠م

السنة	عدد المواطنين العرب	عدد اليهود	مجموع العرب واليهود	(%) للعرب	(%) لليهود
١٩٦٧م	٦٥٠٠٠	---	٦٥٠٠٠	١٠٠	صفر
١٩٨٣م	١١٩٠٠٠	٧٨٥٠٠	١٩٧٥٠٠	٦٠	٤٠
١٩٩٠م	١٣٩٠٠٠	١٣٢٤٠٠	٢٧١٤٠٠	٥١,٢	٤٨,٧
١٩٩٣م	١٥٠٦٠٠	١٥٢٨٠٠	٣٠٣٤٠٠	٤٩,٦	٥٠,٤
٢٠١٠م	١٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠	٤٧,٤	٥٢,٦

* المصدر: النخال ١٩٩٤م ص ٥٩.

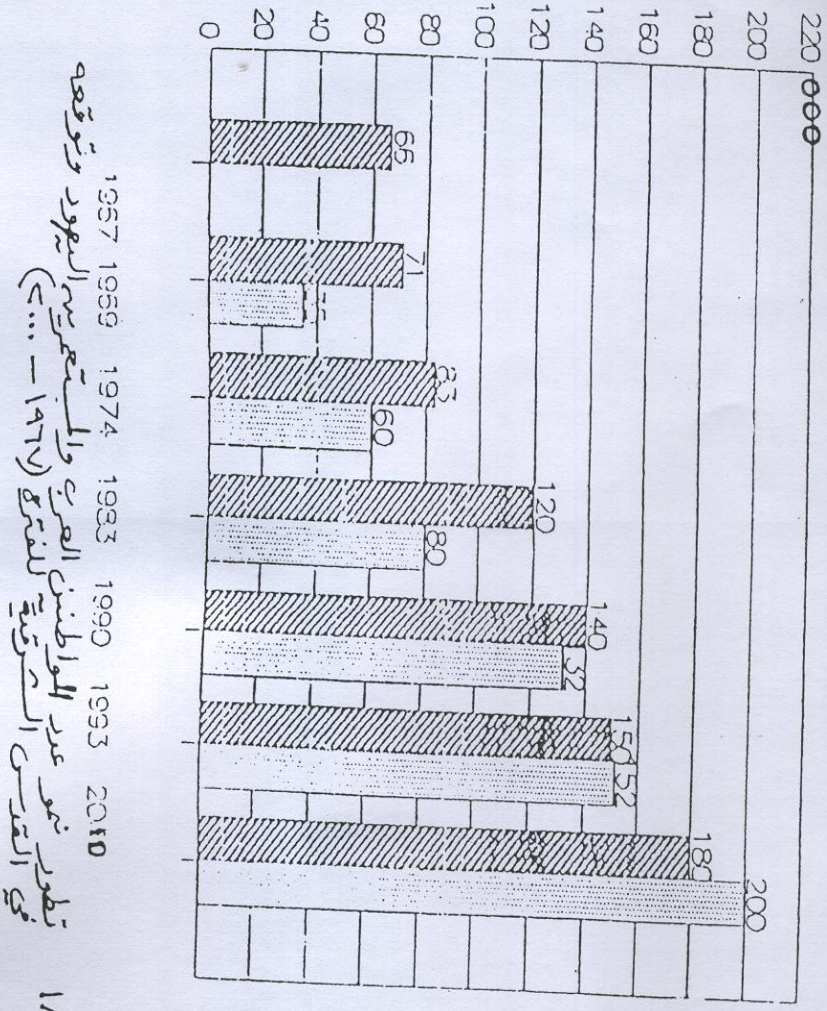
كانت القدس الشرقية خالية من اليهود خلال الفترة الواقعة ما بين حربي ١٩٤٨م و١٩٦٧م، إذ أدت حرب عام ١٩٤٨م إلى انقسام المدينة المقدسة إلى قسمين أحدهما القدس الشرقية والثاني القدس الغربية. وفي عام ١٩٦١م، قدر عدد سكان القدس الشرقية من العرب بحوالي ٨٠ (ألف) مواطن، وقدر عدد سكان القدس الغربية من اليهود بحوالي ١٦٧ (ألف) يهودي.

وقد تناقص عدد المواطنين العرب إلى حوالي ٦٥ (ألف)، مواطن في القدس الشرقية وضواحيها عام ١٩٦٧م، إذ غادرها آلاف المواطنين العرب في أعقاب حرب ١٩٦٧م، كما أن سحب بطاقة الهوية المقدسية من المغتربين أدى إلى تناقص عدد المواطنين العرب، وكذلك استثنيت بعض ضواحي القدس الشرقية من الضم إلى ما يسمى بالقدس الموحدة، إضافة إلى ذلك قامت سلطة الاحتلال الإسرائيلي بتهجير آلاف المقدسيين من البلدة إلى أماكن أخرى، والأمر الذي أدى إلى تناقص نسبة المواطنين العرب من ٦٠% من إجمالي سكان القدس الشرقية في عام ١٩٨٣م،

إلى ٤٩,٦% في عام ١٩٩٣م إلى أكثر من ١٥٠ (ألف) مواطن عام ١٩٩٣م ومن المتوقع أن يزداد عددهم إلى ١٨٠ (ألف) مواطن في عام ٢٠١٠م، بسبب عامل الزيادة الطبيعية، ولكن سوف تتناقض نسبتهم إلى ٤٧,٤% (شكل ١٨).

إن معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين العرب يبلغ حوالي ٣٦ بالألف، وهذا يقلق إسرائيل والمخططين اليهود الذين يعملون على جلب ٣ مستعمرين جدد مقابل كل مولود عربي. لذا فإن وزارة الداخلية الإسرائيلية تعتزم حرمان كل مواطن من القدس العربية من هويته المقدسية في حالة عدم تمكنه من إثبات إقامته في القدس خلال سبع سنوات متتالية، ودفع ضرائب منتظمة خلال تلك المدة، ويذكر أن حوالي ٨٠ (ألف) مواطن مقدسي يعادلون أكثر من نصف سكان المدينة يقطنون بيوتاً خارج حدود تنظيم المدينة البلدي إلى الشمال والشرق والجنوب بسبب مصادرة إسرائيل للأراضي الصالحة للبناء، وكذلك رفضها إعطاء أية تصاريح بناء للمواطنين العرب ضمن حدود بلدية القدس، إضافة إلى حرمان إسرائيل أهل القدس القاطنين في الخارج ويحملون هويات المدينة المقدسة من حقوقهم في المدينة.

والجدير ذكره أن اليهود يقيمون في (٢٨) حياً داخل القدس الموحدة (٢٣ كم^٢) بينما يقيم المواطنون العربي في (٨) أحياء فقط داخل القدس الشرقية، علماً أن بعض الأحياء والضواحي العربية استثنيت من الضم إلى القدس الموحدة مثل الرام والعيصرية وأبو ديس والبريد وبير نبالا ورأس العمود.



تطور نمو عدد المواطنين العرب والمسلمين اليهود وتوقعه
 ١٩٦٧ - ٢٠١٠

ملحق ١٨

وزعيم وعناتا. وهكذا نجد أن إسرائيل قامت بتقسيم الأحياء والضواحي العربية في القدس الشرقية إلى قسمين: أحدهما يتبع القدس الموحدة، والثاني يتبع الضفة الغربية التي تسيطر عليها الإدارة المدنية، وأصبح من المتعذر على موطني الضواحي التابعة للضفة الغربية من دخول القدس الشرقية إلا بتصريح ولأسباب معينة، وقد أدى هذا الفصل في عام ١٩٩٣م، إلى إغلاقها وعزلها عن القدس الشرقية من حيث تلقي الخدمات. ويمكن أن نأخذ بيت صفاً مثلاً على مستقبل الأحياء والضواحي في القدس، إذ تم تقطيع القرية إلى أجزاء مبعثرة وإحاطتها بالمستعمرات وتعرضت ضاحيتا بيت حنينا وشعفاط إلى التمييز والتطويق بالمستعمرات من الشرق ومن الغرب.

لقد انطلقت عملية الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية لتشكل حلقات موازية لحلقات الأحياء والضواحي الفلسطينية فيها. كان أهم دور لعبته الضواحي الإسرائيلية في القدس الشرقية ما يلي:

- أ- منع تقدم تطور الضواحي العربية.
- ب- الفصل بين الضواحي العربية والحيلولة دون إقامة اتصال عضوي بينها.
- ج- دفع الضواحي العربية إلى النمو والتوسع باتجاه أراضي الضفة الغربية.
- د- ملء الضواحي اليهودية بالمستعمرين لإيجاد أغلبية يهودية ضمن القدس الشرقية.

وأهم ما يميز الضواحي اليهودية في القدس الشرقية خلافاً للغربية هو أنها تضم خليطاً من مجموعات عرقية يهودية من أجناس مختلفة ومذاهب متنوعة، إذ نجد فيها الأكراد يعيشون إلى جانب المغاربة، والمتدينين يعيشون إلى جانب العلمانيين، والفقراء يعيشون إلى جانب الأغنياء. وتتوافر في الضواحي اليهودية جميع الخدمات مثل فروع البنوك والعيادات الطبية ومراكز الأمومة والطفولة ورياض الأطفال وغير ذلك (النخال ١٩٩٤م ص ٤٧-٤٨).

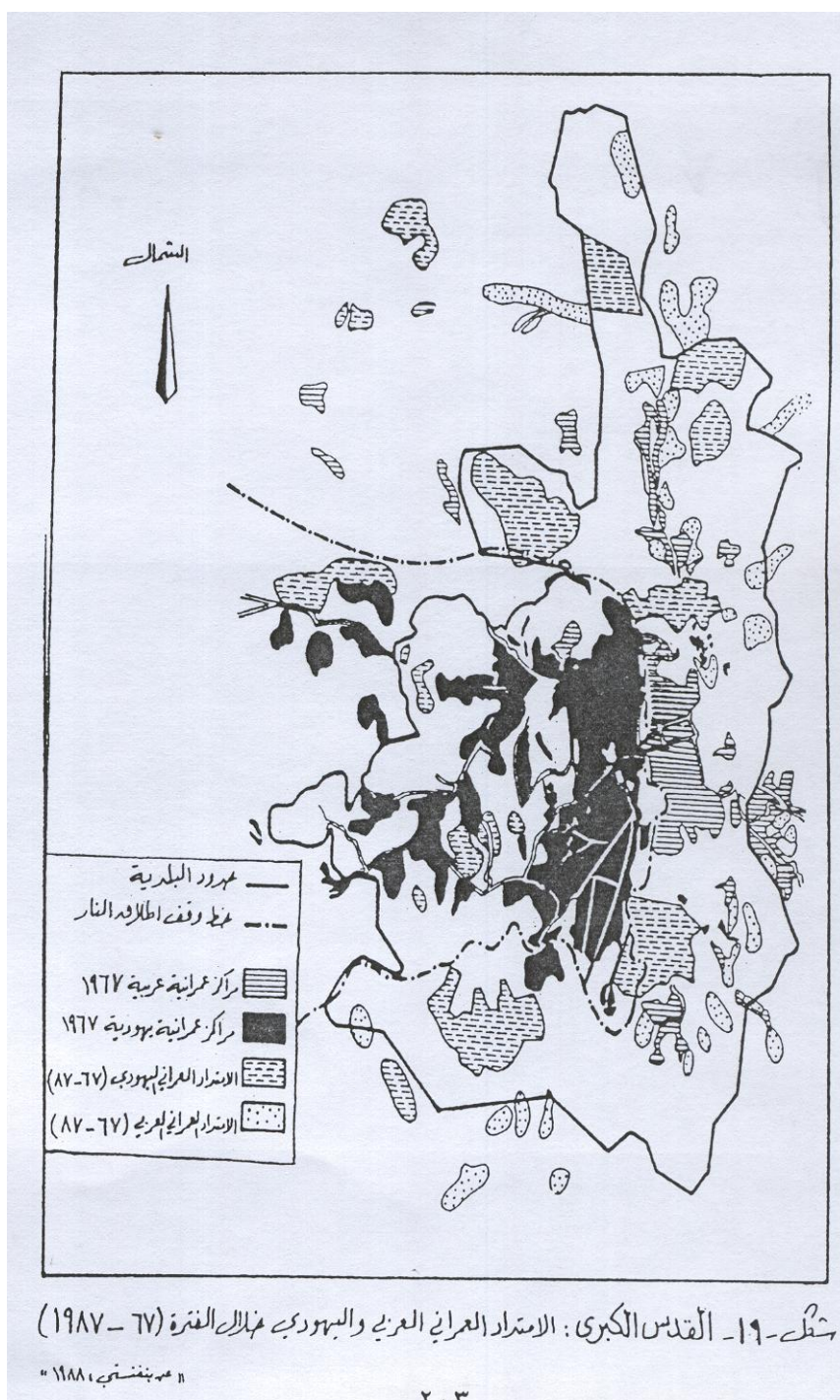
ولم تقتصر إسرائيل على عملية توحيد القدس وجعلها عاصمة لها، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك، قررت توسيع رقعة القدس من خلال نظام

المشروع الصهيوني لمنطقة المركز، وهو أول مشروع متكامل يعلن عنه رسمياً، وسمي بالمشروع التنظيمي الإقليمي الجزئي رقم ٨٢/١، وقد تضمن المشروع ثمانية فصول وست خرائط، واعتبرت القدس فيه مركز فلسطين الذي يغطي ٣٠% من مساحة الضفة الغربية، وقد نص المشروع الذي وافق الكنيسة عليه أخيراً على أن القدس الكبرى (الموسعة)، تمتد من الخان الأحمر شرقاً إلى مستعمرة بيت شمش (قرب اللطرون) غرباً، ومن بيت إيل (قرية بيتين) شمال البيرة شمالاً إلى مستعمرة قريات أربع قرب الخليل جنوباً.

والجدير ذكره أن هذا المشروع يغطي مساحة معمورة تبلغ ٥٨٩٤١ دونماً من المراكز العمرانية العربية في الضفة الغربية وعددها (٦٨) مركزاً حضرياً وريفيّاً، أو ما نسبته ١٣% من مساحة المشروع. كما أنه يغطي أيضاً مناطق الإسكان اليهودية التي تبلغ مساحتها ٧٦٦,٨ دونماً، أو ما نسبته ١٧% من مساحة المشروع، وتبلغ مساحة الحدائق العامة داخل منطقة المشروع ٢٨٨٢٠ دونماً، أو ما نسبته ٦,٥%، ولا يسمح بالبناء فيها، إضافة إلى مساحة الطرق والمطار البالغة ١٨٣٤٠ دونماً، أو ما نسبته ٤%. أما الأراضي الزراعية فإن مساحتها تبلغ ٢٦٣٥٧٠ أو ما نسبته ٥٩,٥% من مساحة المشروع، وتوقع المشروع أن يصل عدد المواطنين العرب داخل منطقته حوالي ٤١٠,٨١٢ نسمة في عام ٢٠٠٢م، وأن يصل عدد المستعمرين اليهود إلى ٩١٩٢٩٦ نسمة أي أكثر من ضعف عدد المواطنين العرب (صالح ١٩٩١م ص ٣٤٤). (شكل ١٩).

وحسب الخطط الإسرائيلية المنوي تنفيذها عام ١٩٩٥م، ستقوم وزارة الإسكان والتطوير الإسرائيلي ببناء أحياء سكنية جديدة في القدس تشتمل على ٣٠ (ألف) وحدة سكنية، كما ستقوم بتوسيع الأحياء القائمة (جريدة الدستور ١٩٩٥/١/٢٣م)، وهذا المشروع تؤكد مصادره موثوقة، وإن دل على شيء فإنما يدل على أن عملية التهويد الديمغرافي والعمراني للقدس مستمرة ومتسارعة وبخاصة في هذه المرحلة الانتقالية التي تسبق إيجاد حل نهائي لقضية القدس.

الاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية ومحاولة تهويدها: سبق
أن أشرنا إلى أن إسرائيل قامت في أعقاب حرب عام ١٩٤٨م، بتدمير مئات
القرى العربية وإزالتها من الوجود، ولم تسلم المقدسات الإسلامية والمسيحية
من هذا الإفساد في الأرض، إذ تم منذ عام ١٩٤٨م، تدمير أكثر من ٣٥٠
مسجداً وكنيسة (مكتب فلسطين العربي ص ١-٣).



ولا يزال اليهود يعتبرون المسيحيين الذين يعيشون في فلسطين مرتدين، وقد اضطروا بعض الكاثوليكين مثلاً إلى ممارسة شعائرهم الدينية سراً وخوفاً من أن يوصموا بالخيانة، واضطرت ١٥٠٠ عائلة من الأزواج المختلطين إلى الهجرة من إسرائيل هرباً من الاضطهاد، ذلك لأن أبناء الزواج المختلط بين اليهود والمسيحيين كانوا موضع احتقار وطرد (مصلحة الاستعلامات المصرية ص ٢١-٢٣) و(مجلة نداء العودة آذار ١٩٦١م ص ٣٧).

فأما عن الاعتداء على حرية المقدسات الإسلامية فيمكن أن نذكر منها: (الأمانة العامة للجامعة العربية، تقرير رقم ٢ ص ٣١).

أ- حول اليهود مسجد نبي الله داود القائم على جبل صهيون وكذلك جزءاً من مسد النبي صموئيل في منطقة بير نبالا (القدس-رام الله)، إلى كنيس يهودي في القدس، أما الجزء الآخر منه فتم تحويله إلى مركز سياحي.

ب- نسف اليهود عدداً كبيراً من المساجد في القرى العربية داخل إسرائيل منها مساجد قرى البرودة والغابسية والكابري وكويكات بعد عام ١٩٤٨م، ونسفوا مسجد البراق في القدس عام ١٩٦٧م، وحاولوا حرق المسجد الأقصى والاعتداء عليه غير مرة، وقاموا بتقسيم الحرم الإبراهيمي في الخليل بين المواطنين العرب والمستعمرين اليهود.

ج- أغلقت إسرائيل عدداً من المساجد في المدن والقرى العربية، ومنعوا المسلمين من ممارسة شعائرهم الدينية فيها، وبخاصة أثناء الانتفاضة واحتل المستعمرون اليهود مسجد المالحه قرب القدس ويتخذونه مسكناً لهم حتى الآن.

د- حاول اليهود هدم جامع حسن بك في يافا بغرض تحويله إلى سوق محلية ولاقوا مقاومة من المسلمين في المدينة.

هـ- أزال اليهود جميع المقابر الإسلامية في القرى العربية التي اندثرت في أعقاب حرب ١٩٤٨م، ودنسوا حرمة بعض المقابر، إذ حولوا جزءاً من مقبرة

(مامان الله)، إلى موقف للسيارات وآخر لمتنزه عام، وجزءاً لشارع رئيس، ووضعوا اليد على المدارس الإسلامية التاريخية في القدس بحجة أنها على وشك الانهيار وآيلة للسقوط.

و- ذكر النهار المقدسية أن لجان الدفاع عن الأراضي في قرىتي الولجة وبتير، قضاء بيت لحم، طالبت بعدم تنفيذ مشروع إنشاء مقبرة إسرائيلية على أراضي الولجة الواقعة داخل الخط الأخضر في إسرائيل، وذلك بعد أن بدأت إسرائيل بشق الشوارع لتنفيذ المشروع المذكور (جريدة الراي ١٩٩٥/٤/١م).

وتميزت حوادث الاعتداء على المراكز الدينية المسيحية في مدينة القدس بما يلي: (صالح ١٩٩٠م ص ٣٤٩).

أ- الإزعاج والتحقير للمقدسات المسيحية.

ب- الضغط المتواصل على رجال الطوائف المسيحية الكبيرة لإجبارها على التنازل عن أراضيها وعقاراتها في المدينة سواء بالبيع المباشر أو بالإيجارات الطويلة الأجل.

ج- إرهاب رجال الدين المسيحي، ومن أمثلة الاعتداء ما يلي :

- تعرضت كنيسة القيامة بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٤م، لسرقة تاج السيدة العذراء في أواخر عام ١٩٦٧م، من قبل أفراد إسرائيليين، كما أُلْقُوا الشموع، وحطموا قناديل الزيت المعلقة فوق القبر المقدس.

- تعرضت أربعة مراكز مسيحية للحريق في مدينة القدس بتاريخ ١٩٧٤/٢/١١م.

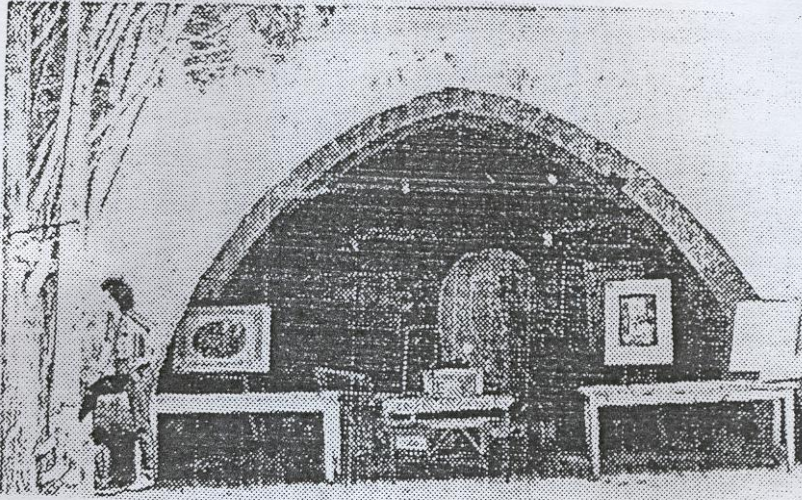
- انفجرت قنبلة في الدير الروسي في عين كارم بمنطقة القدس بتاريخ ١٩٧٤/٢/١١م.

إن من يتابع قضية القدس والمقدسات وكيف تحاول إسرائيل تجريد العرب والمسلمين من سيادتهم عليها يجد أن الأسلوب نفسه طبق على قضية فلسطين. فالقدس والمسجد الأقصى والأراضي المقدسة تزينا كنوز أثرية وتاريخية تؤكد عروبتها منذ خمسة آلاف سنة وإسلاميتها منذ العهد الإسلامي الأول عام ٦٣٧م. وفي القدس بشكل خاص آثار إسلامية ومسيحية إلا أنه

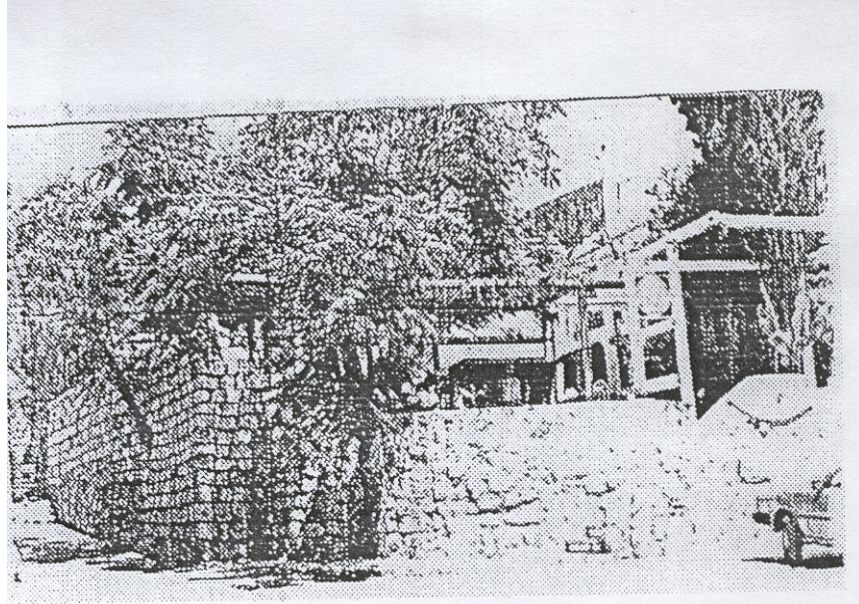
لا يوجد فيها مطلقاً أي أثر ديني أو تاريخي حقيقي يؤكد وجود اليهود فيها
على مدار الأجيال والعصور.



صورة (١٩): مقبرة عين حوض وكانت تعرف باسم "مقبرة العرب" وتقع إلى الشمال الغربي من مركز القرية وقد حولها السكان اليهود إلى حديقة فيها ألعاب للأطفال.
المصدر: كناعنة، شريف، والكعبي، بسام، القرى الفلسطينية المدمرة رقم (١٠)، (عين حوض)، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت (بدون تاريخ).



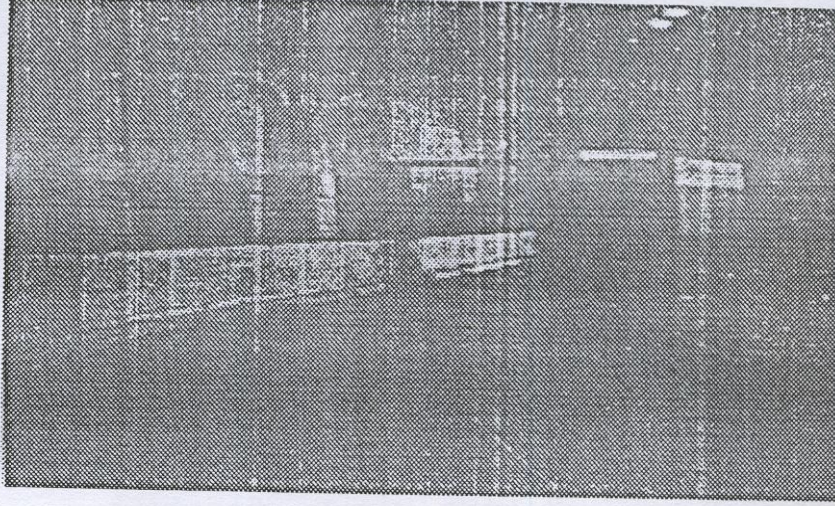
صورة (٢٠): معصرة زيت واقعة قرب المسجد في مركز عين حوض وقد حولت إلى معرض لوحات لأحد "الفنانين" اليهود الذين يسكنون البلدة حالياً.
المصدر: المصدر السابق نفسه.



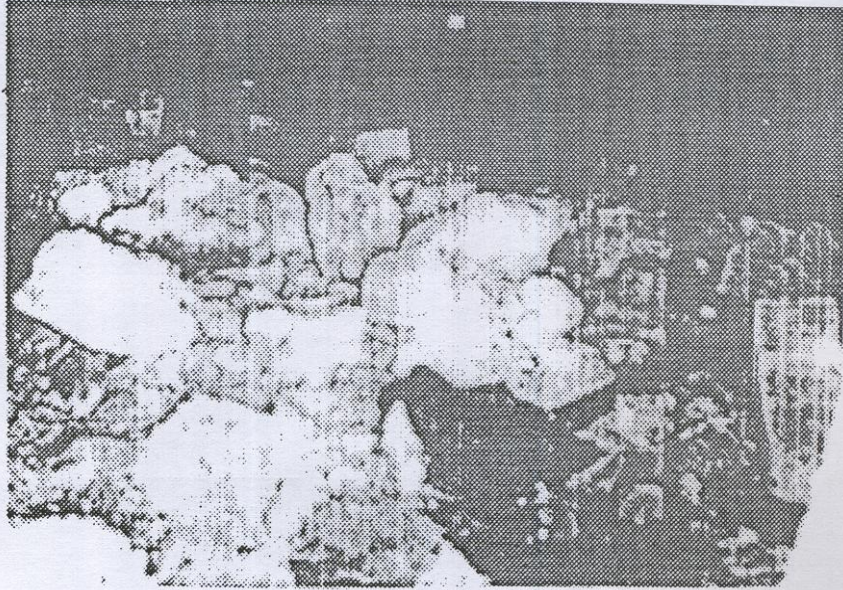
صورة (٢١): مسجد قرية عين حوض وقد حوله السكان الإسرائيليون إلى بار ومطعم.
المصدر: كناعنة، شريف، والكعبي، بسام، القرى الفلسطينية المدمرة رقم (١٠)، (عين حوض)،
مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت (بدون تاريخ).



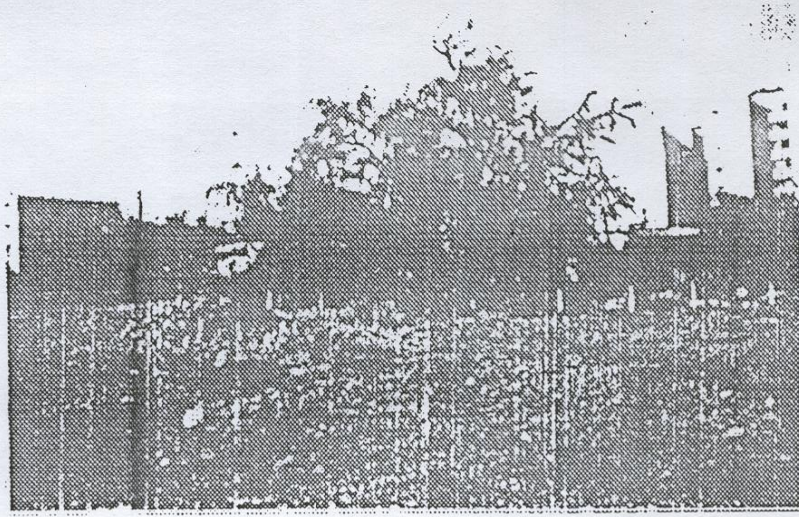
صورة (٢٢): أحد أهالي عين حوض وسكان كفر أبو الهيجا" يشير إلى موقع "جرن سيدنا
العاروري" والذي نقله أحد "الفنانين" اليهود إلى "بيته" في عين حوض.
المصدر: المصدر السابق نفسه.



صورة (٢٣): منظر داخل مسجد سلمة.
المصدر: كناعنة، شريف، وعبد الهادي، لبنى، القرى الفلسطينية المدمرة رقم (٣) (سلمة). مركز
الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت، ١٩٨٦م.



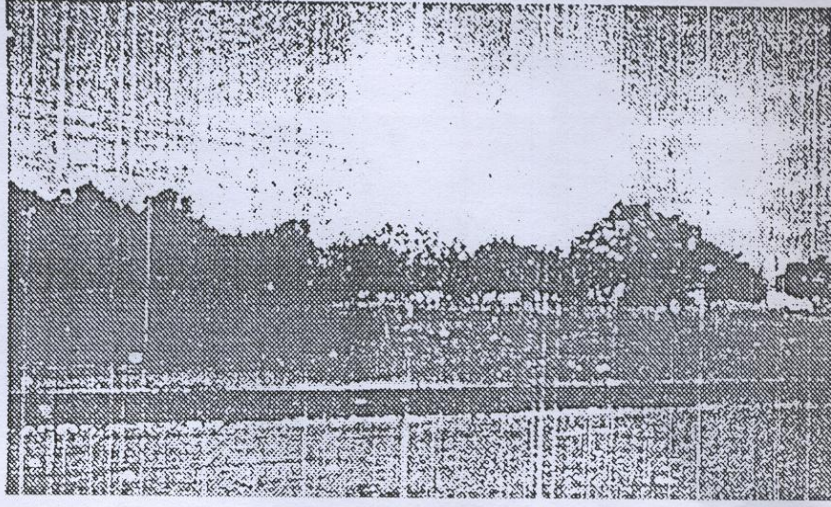
صورة (٢٤): ضريح الشيخ سلمة داخل المسجد.
المصدر: المصدر السابق نفسه.



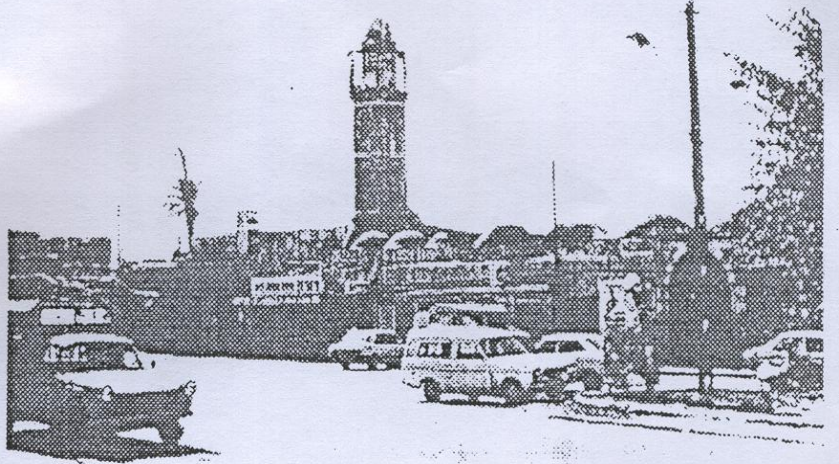
صورة (٢٥): مقام الشيخ حسن وقد أزيل الضريح وبقيت "السدة" وأحيطت بسياج من الأسلاك.
المصدر: كناعنة، شريف، وعبد الهادي، لبنى، القرى الفلسطينية المدمرة رقم (٣) (سلمة)، مركز
الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت، ١٩٨٦م.



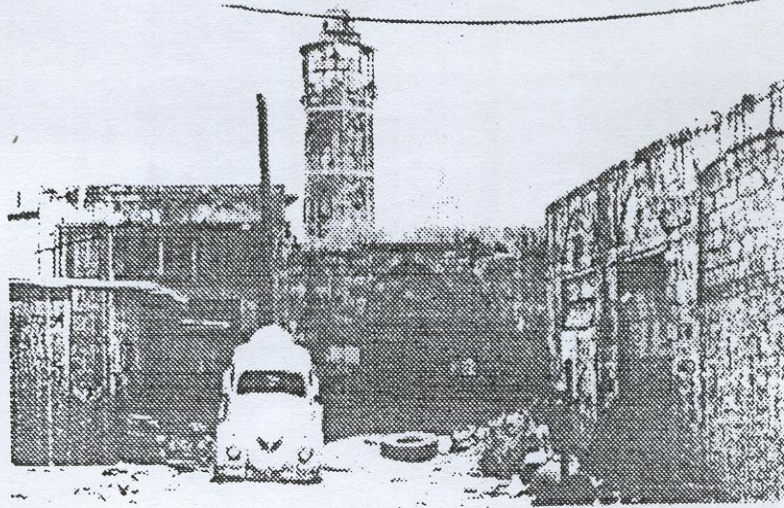
صورة (٢٦): المقبرة "القديمة" أو "مقبرة الشيخ علي" في سلمة وقد حولت إلى حديقة عامة وملعب
للأطفال.
المصدر: المصدر السابق نفسه.



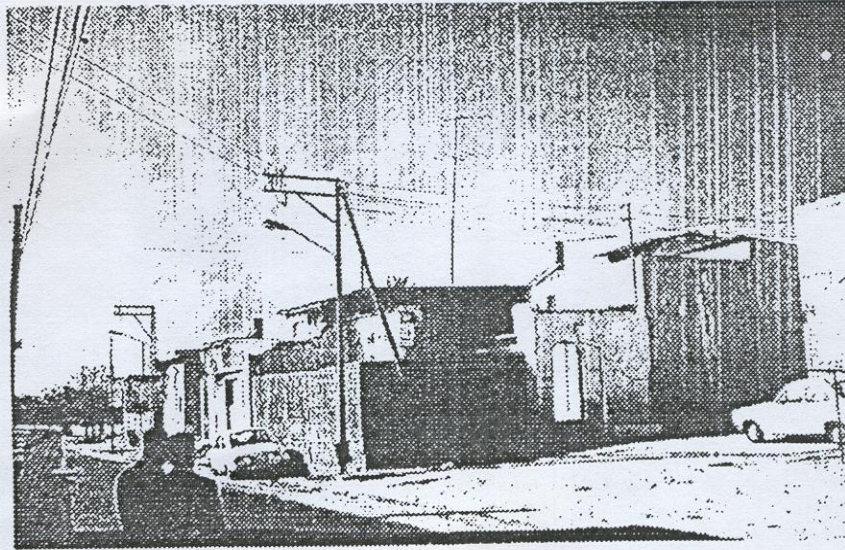
صورة (٢٧): المقبرة "الجديدة" أو "مقبرة الشهداء" في سلمة وقد حوّلت إلى حديقة عامة.
المصدر: كناعنة، شريف، وعبد الهادي، لبنى، القرى الفلسطينية المدمرة رقم (٣) (سلمة). مركز
الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت، ١٩٨٦م.



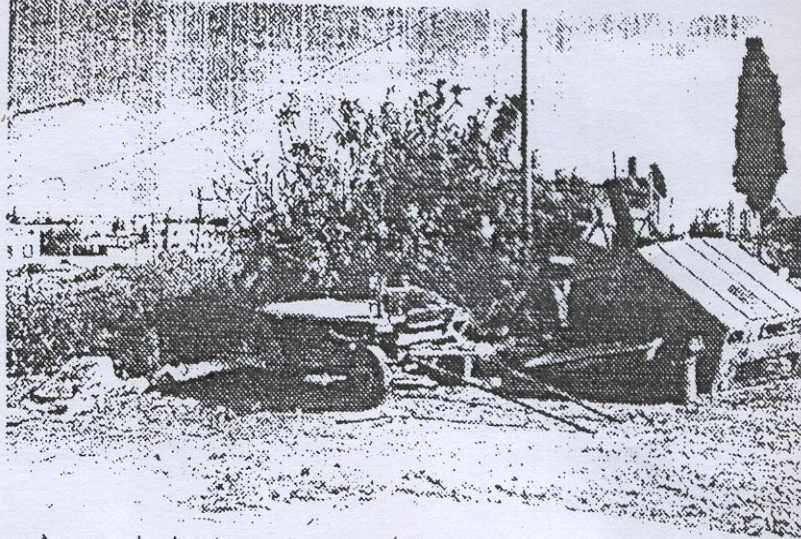
صورة (٢٨): مسجد المجدل وقد استعملت أقييته المجاورة للشارع الرئيسي كمطعم وبار ومحلات
تجارية أخرى.
المصدر: كناعنة، شريف، والمدني، رشاد، القرى الفلسطينية المدمرة رقم (٢) (مجدل وعسقلان).
مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت ١٩٨٧م.



صورة (٢٩): المدخل الشمالي لمسجد المجدل كما ظهر بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٢م.
المصدر: كناعنة، شريف، والمدني، رشاد، القرى الفلسطينية المدمرة رقم (٢) (مجدل عسقلان).
مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت، ١٩٨٧م.

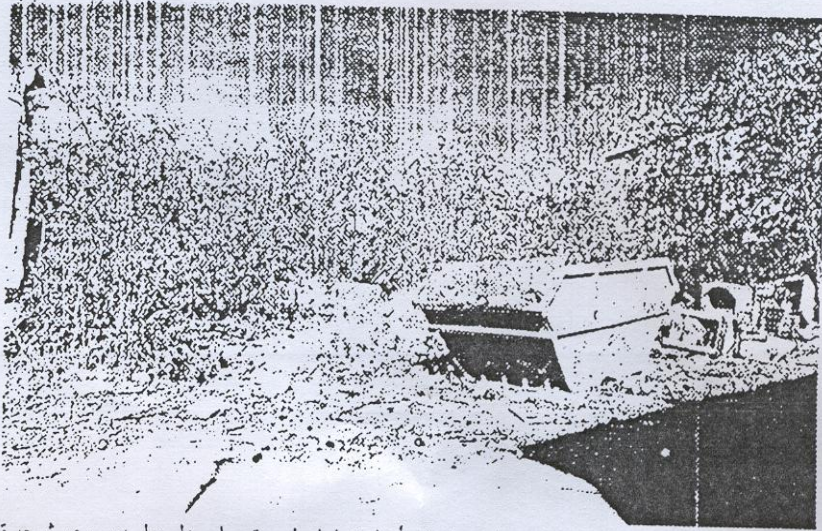


صورة (٣٠): "زاوية الشيخ عجمي" وقد حولت إلى مسكن لإحدى العائلات الإسرائيلية.
مصدر: المصدر السابق نفسه.



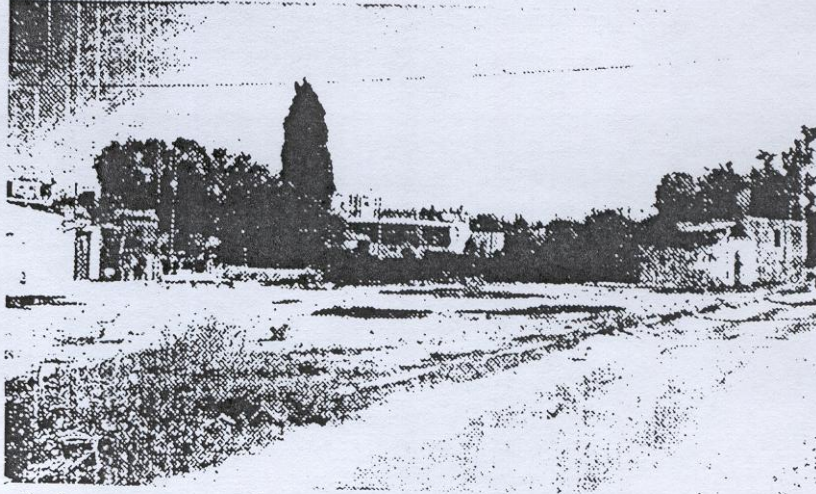
صورة (٣١): موقع مقام وضريح "الشيخ شاكِر" وقد أزيل تماما ولم يبق ما يدل عليه سوى شجرة التين.

المصدر: كناعنة، شريف، والمدني، رشاد، القرى الفلسطينية المدمرة رقم (٢) (مجلد عسقلان)، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت، ١٩٨٧م.



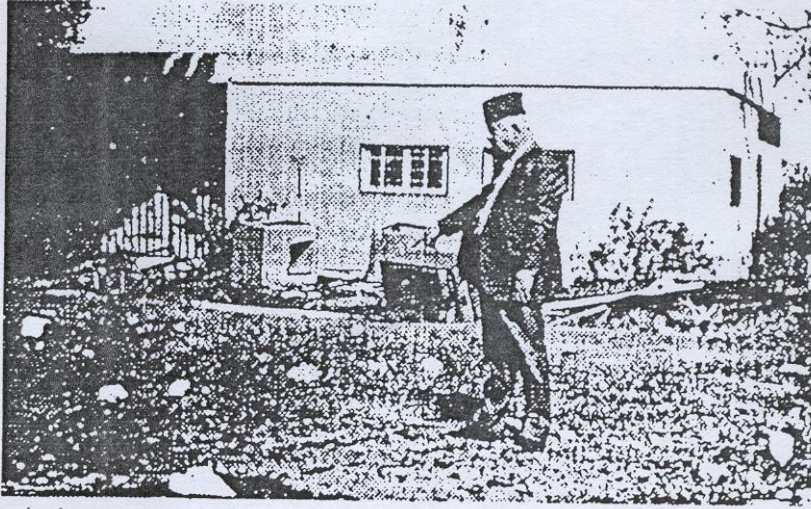
صورة (٣٢): موقع مقام وضريح "الشيخ اسعِد" وقد أزيل تماما ولم يبق ما يدل عليه سوى شجرة الرمان (في يمين الصورة) وقد استعمل الموقع لإلقاء القمامة والنفايات.

المصدر: المصدر السابق نفسه.



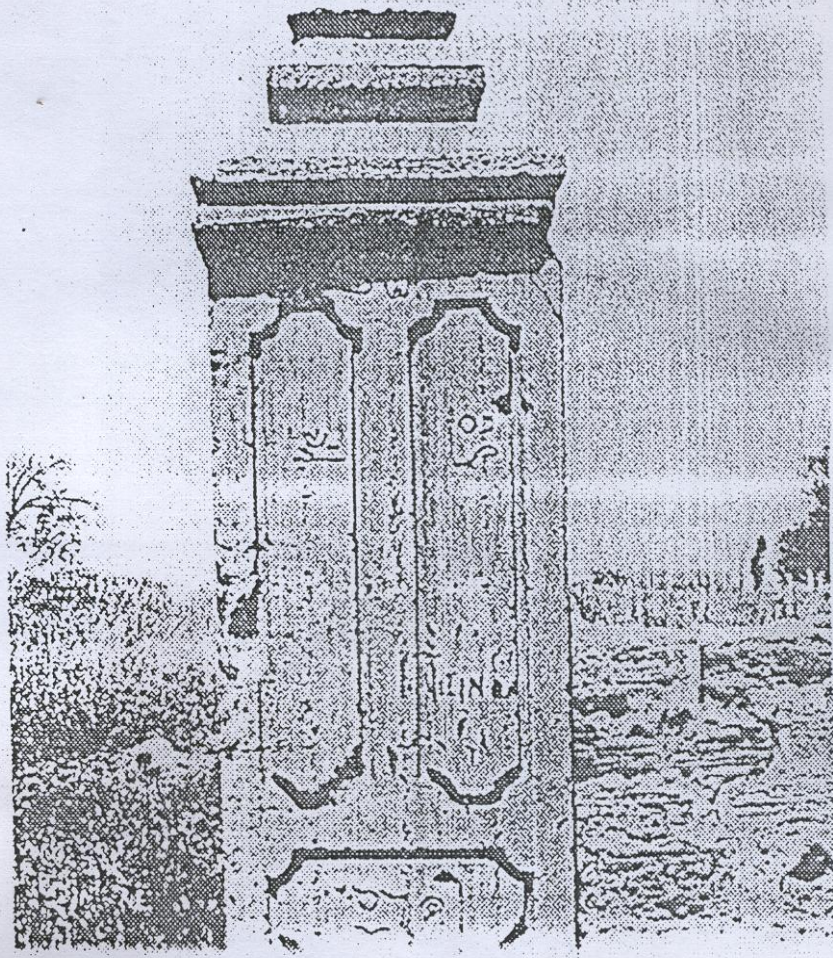
صورة (٣٣): الساحة التي تظهر إلى شمال الشارع هي موقع "زاوية أبو شوشة" ولم يبق أي أثر للبناءة أو الضريح.

المصدر: كناعنة، شريف، والمدني، رشاد، القرى الفلسطينية المدمرة رقم (٢) (مجلد عسقلان)، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت، ١٩٨٧م.



صورة (٣٤): أحد سكان المجلد يشير إلى موقع "ضريح الشيخ محمد الأنصاري" ولم يبق أي أثر للبناءة أو الضريح.

المصدر: المصدر السابق نفسه.



صورة (٣٥): أحد الأعمدة في بوابة مقبرة المجدل ويظهر عليه اسم الشخص الذي قام ببناء البوابة (حمادة شعبان) وتاريخ بنائها (١٣٥٦هـ).
المصدر: كناعنة، شريف، والمدني، رشاد، القرى الفلسطينية المدمرة رقم (٢) (مجدل عسقلان)، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بيرزيت، ١٩٨٧م.

وعندما احتل اليهود القدس يوم التاسع من حزيران ١٩٦٧م، باشرت الجرافات وعلماء الآثار في التنقيب للبحث عن أي أثر لليهود في القدس، وفي اليوم العاشر ومنذ ذلك الحين حتى اليوم لم يستطيعوا إثبات موقع واحد بأنه أثر ديني أو تاريخي لليهود، وكل ما استطاعوا إثباته هو ما جرى إقامته من كنس أو مدارس في أواخر العهد العثماني وفي أثناء فترة الانتداب البريطاني. وقد قاموا علناً مستغلين الهزيمة العربية بالاستيلاء على حائط البراق الشريف وأعلنوه أنه حائط المبكى بالرغم من قيام اللجنة الملكية البريطانية عام ١٩٣٠م، بإصدار كتابها الأبيض الذي أكد أنه لا يوجد هناك حائط للمبكى المزعوم وأن الحائط المزعوم هو حائط البراق الشريف الذي ربط الرسول عليه السلام فرسه بجواره عندما أسرى الله به إلى بيت المقدس، ومنها عرج إلى السماء (جريدة الدستور ٢٣٨١/٢٣٩٥م).

لقد بدأت المؤامرة الإسرائيلية على الحرم القدسي الشريف (المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة)، منذ الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس في عام ١٩٦٧م، واتخذت هذه المؤامرة مظاهر وأساليب متعددة تهدف كلها إلى تخريب هذا الأثر الإسلامي المقدسي وإزالته تمهيداً لإقامة هيكل سليمان على أنقاضه.

ولعل أبرز المحاولات التي قامت بها سلطة الاحتلال الإسرائيلي لتحقيق هذا الهدف هي ما يلي:

أ- **الحفريات حول المسجد الأقصى:** كانت الحفريات الإسرائيلية حول المسجد الأقصى وتحتته من الناحيتين الغربية والجنوبية أخطر الأساليب التي اتبعت حتى الآن لتخريب المسجد الأقصى وتصديق جدرانه، وهي تبدو في ظاهرها محاولة للبحث عن بقايا الهيكل المزعوم، إلا أنها تهدف في حقيقتها إلى ما يلي: (الخطيب ١٩٨٤م ص ٢٢٠).

١- هدم جميع المباني الإسلامية وإزالتها من معاهد ومساجد وزوايا وأسواق ومساكن ومقابر قائمة فوق منطقة الحفريات وملاصقة أو مجاورة لحائط البراق (حائط المبكى)، على طول امتداد أسوار الحرم القدسي من الناحيتين الغربية والجنوبية.

٢- الاستيلاء على الحرم الشريف وتخريبه وإنشاء الهيكل في الموقع الذي يقوم عليه المسجد الأقصى وقبة الصخرة حالياً.

وقد ذكر أمين القدس السابق روجي الخطيب بأن الحفريات بدأت منذ أواخر عام ١٩٦٧م، واستمرت حتى أواخر عام ١٩٨١م، عندما تم الوصول إلى نفق قديم تم اكتشافه، وهو يمتد من أسفل الحائط الغربي للحرم القدسي في الموقع المسمى بالمطهرة ما بين بابي السلسلة والقطنين باتجاه الشرق مسافة ٢٥م، بعمق ستة أمتار حتى يصل إلى سبيل قايتباي المواجه لقبة الصخرة المشرفة (شكل ٢٠)، وقد أدت هذه الحفريات التي نجم عنها تصديع الأروقة الغربية بين بابي السلسلة والقطنين إلى انتفاضة واسعة في الضفة كانت نتيجتها إغلاق النفق. إلا أن ذلك لا يعني أن زارة الأديان ودائرة الآثار الإسرائيلية قد كفتا عن مواصلة عمليات الحفر التي تهدف إلى تفويض الحرم القدسي الشريف وإقامة الهيكل على أنقاضه. فهناك محاولة لحفر نفق ثان تحت الحرم القدسي والمسجد الأقصى ومواصلة الحفريات تحت الأساسات باستخدام مواد كيميائية ومعدات تقنية حديثة تعمل على إذابة الصخور، مما يتسبب تدريجياً في سقوط الحرم القدسي والمسجد الأقصى ثم يبرر ذلك بأنه من فعل الطبيعة.

وتفيد أحدث التقارير بأن الحفريات الإسرائيلية داخل أسوار القدس القديمة مستمرة وأن طولها يصل إلى أكثر من ٤٠٠م، وبعبارة أخرى فإن الحفريات وصلت إلى أسفل البركة الواقعة تحت دير راهبات صهيون في طريق الآلام. وعلى الرغم من أن ٨٠% من المواقع التي تم اكتشافها كانت إسلامية، إلا أن الحفريات ظلت مستمرة، وتحاول سلطة الاحتلال أن تعيد فتح باب النفق لاستغلاله في أغراض سياحية، إذ سيتمكن الزوار والسياح من الدخول بشكل أكبر من حائط المبكى إلى طريق الآلام وبالعكس.

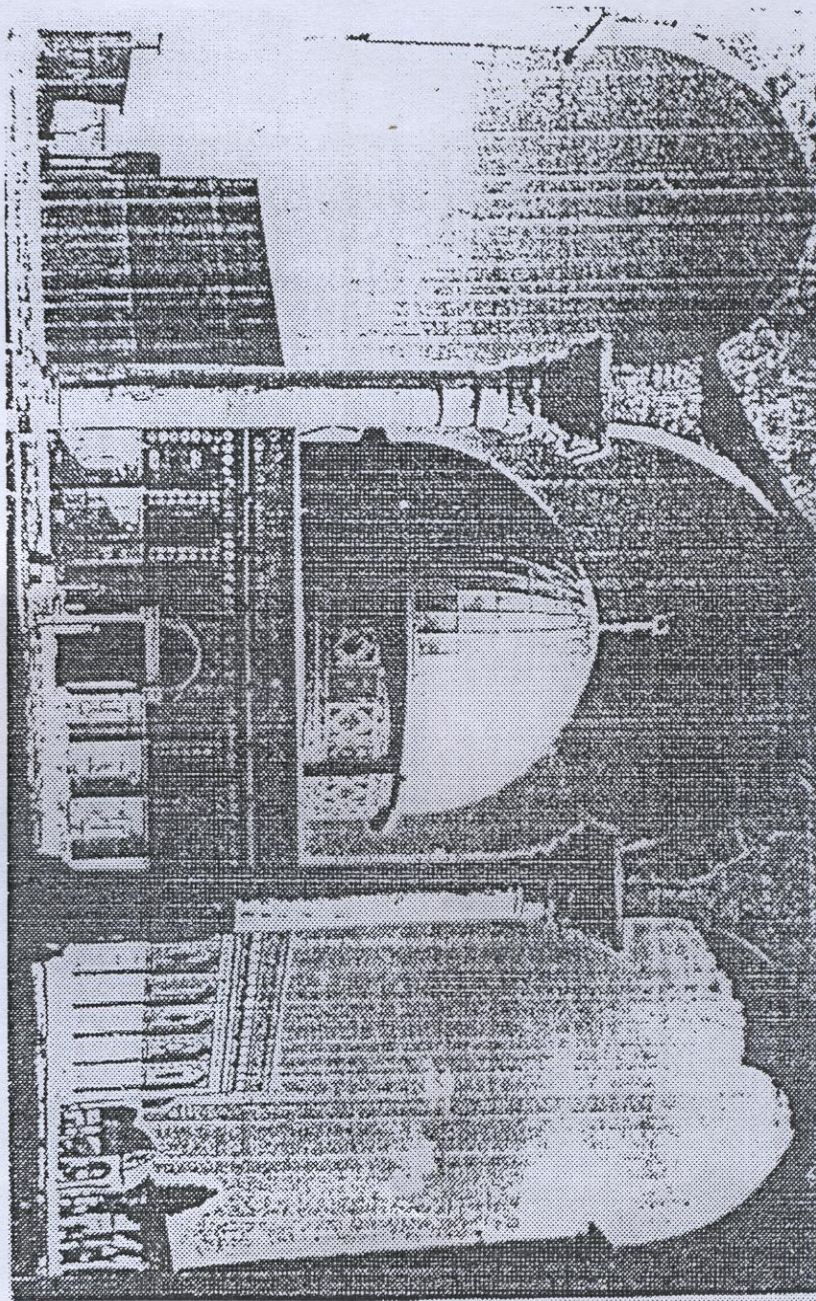
والجدير ذكره أن المباني التي تصدعت وتعلو النفق هي: المدرسة العثمانية، ورباط الكرد، والمدرسة الجهرية في باب الحديد، والزاوية الوفاية، والمدرسة المنجية في باب المجلس، وقد حصلت تصدعات جديدة للمدرسة العثمانية تتفاقم مع الأيام نتيجة استمرار الحفريات في مواقع إضافية متفرعة من النفق موضوعه البحث، وفيما يتعلق برباط الكرد فقد هبطت أرضيته وتصدعت جدرانه وأسقفه في عام ١٩٧٢م، وتمت عملية ترميم سريعة للأجزاء التي تعلو

السطح وليس لأساسات البناء. وتجدر الإشارة إلى أن النية تتجه إلى تحويل رباط الكرد إلى كنيس من قبل الهيئات البنية والرسمية، وهذا الأمر خطير جداً باعتباره تعدياً على أملاك الأوقاف الإسلامية، وتتوالى اعتداءات بعض الفئات المتطرفة على رباط الكرد الذي يقع عند باب الحديد المطل على سور الحرم الشريف والذي يعد جزءاً مكماً لحائط المبكى (خليل ١٩٩٣م ص ٥٤-٥٧).

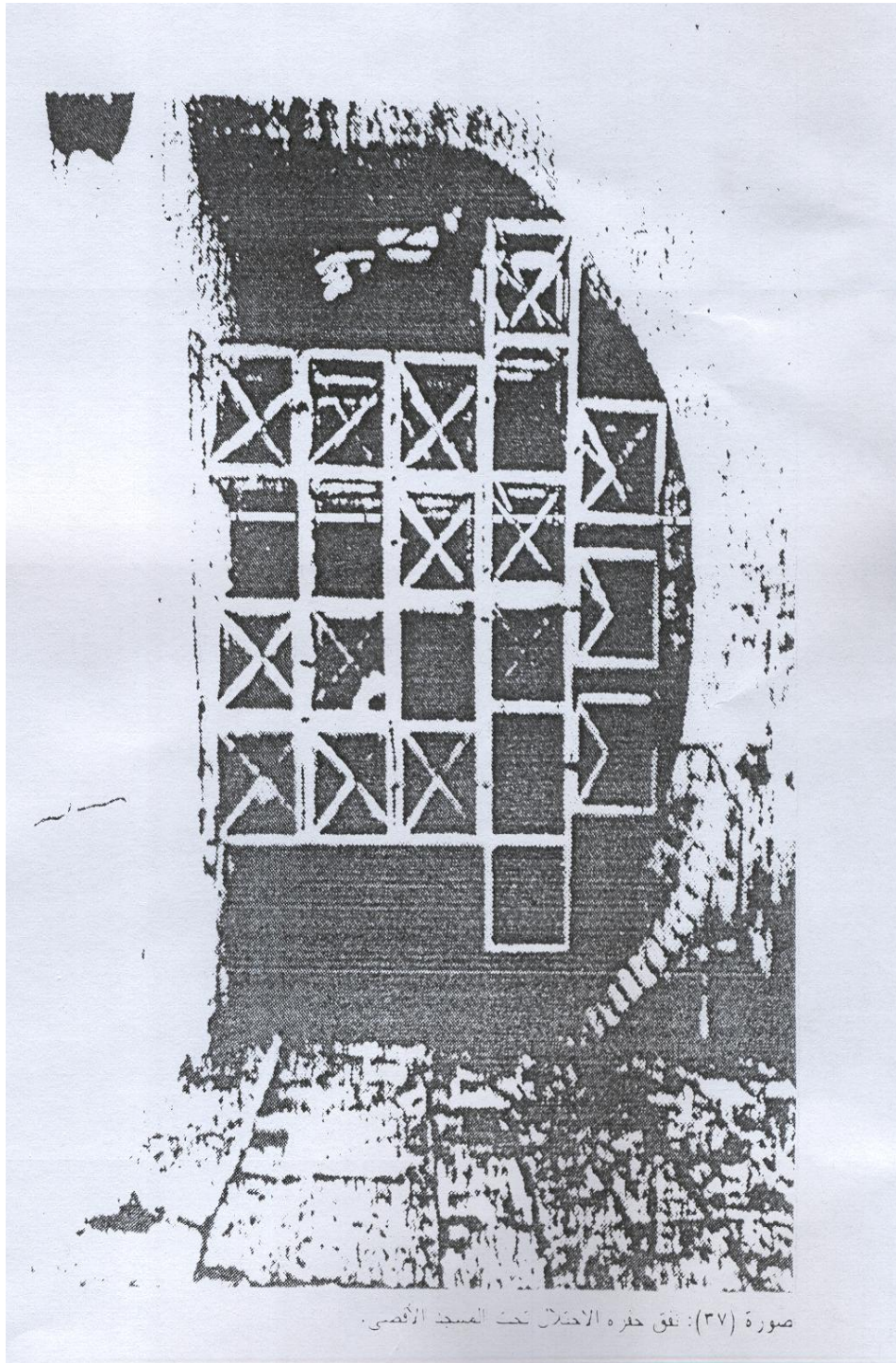
ب- إحراق المسجد الأقصى: تعرض المسجد الأقصى بتاريخ ٢١/٨/١٩٦٩م، لحريق متعمد من قبل المتطرفين اليهود، ويبدو أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي كانت على علم مسبق بهذا الاعتداء، ومما يؤكد ذلك قيامها بقطع المياه عن منطقة الحرم فور ظهور الحريق، ومحاولتها منع المواطنين العرب وسيارات الإطفاء التي هرعت من البلديات العربية من القيام بإطفاء الحريق، وكاد الحريق يأتي على قبة المسجد المبارك لولا اندفاع المواطنين العرب وتمكنهم من إطفاء الحريق، ومع هذا فقد اتى على منبر المسجد، واشتغلت النار في سطحه الجنوبي، وأتت على سقف ثلاثة أروقة وجزء كبير من هذا القسم.

ج- المحاولات المتكررة للصلاة في المسجد الأقصى ونسفه: بدأت المحاولات الإسرائيلية لاقتحام المسجد الأقصى وساحاته الخارجية بحجة أداء الصلاة في وقت مبكر، فقبل ثلاثة أيام من حريق الأقصى المدبر قام نفر من المتدينين اليهود بالتسلل إلى الحرم القدسي ثم الطواف حول قبة الصخرة وهو يرتلون المزامير والأدعية وبعض فقرات من التوراة.

وفي ٧/٨/١٩٧٣م، قام عضو كنيس وحاخام بالدخول إلى المسجد الأقصى وأداء الصلاة فيه، وفي مطلع أيار ١٩٧٥م، قامت مجموعة من الشباب اليهود، بالتسلل إلى المسجد الأقصى وأداء الصلاة فيه، وقد تصدى لهم المواطنون العرب وبعض أفراد الشرطة وتعرض المسجد الأقصى لانتهاك حرمة ومحاولة الصلاة فيه من قبل جماعة أمناء جبل البيت اليهودية المتطرفة بتاريخ ٣/١/١٩٨٠م، وتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٠م، وتاريخ ٩/٨/١٩٨١م، وتأتي هذه المحاولات المتكررة للصلاة في الحرم القدسي ضمن خطة مرسومة لفرض الأمر الواقع اليهودي في الحرم على غرار ما حدث في الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل.



ر. ٣٦) : قبة الصخرة المشرفة.



صورة (٣٧): نفق حفره الاحتلال تحت المسجد الأقصى.

وقد جرت محاولة لنسف المسجد الأقصى وتفجيره عندما عثرت قوات الأمن الإسرائيلية بمحض الصدفة على مخزن كبير للمتفجرات بتاريخ ١١/٥/١٩٨٠م وضعه يهود من عصابة الدفاع اليهودي، وجاء اكتشاف مخزن المتفجرات قبل أيام معدودة من الموعد الذي حدده كاهانا لتفجير المسجد الأقصى واعترف كاهانا بأن عدم إزالة الحرم القدسي من قبل الجيش الإسرائيلي بعد احتلاله عام ١٩٦٧م، كان خطيئة العمر (الخطيب ١٩٧٤م ص ٢٢١-٢٢٢).

ولا تقتصر الاعتداءات على المسجد الأقصى فسحب بل إن الحرم الإبراهيمي تعرض للتهويد مثلما تعرضت مدينة الخليل له أيضاً، إذ تحول جزء من هذا الحرم المقدس عند المسلمين إلى كنيس يهودي، وأقيم حي يهودي في قلب مدينة الخليل التي أحيطت بالمستعمرات اليهودية أيضاً، ومن المعلوم أن الوجود اليهودي في الحرم الإبراهيمي بدأ بزيارات متفرقة لليهود، ثم بالصلاة في غير أوقات صلاة المسلمين، ثم بالصلاة في أوقات محدودة، إلى أن انتهى الأمر بتقسيم الحرم الإبراهيمي وتحويل جزء كبير منه إلى كنيس.

وقد تعرضت المساجد والجوامع في ظل الاحتلال الإسرائيلي، كغيرها من الآثار الإسلامية في فلسطين إلى اعتداءات مستمرة إضافة إلى الاعتداءات على الحرم القدسي والحرم الإبراهيمي. إذ تم تحويل مسجد بئر السبع إلى متحف ومنع المسلمين من الصلاة فيه، كما تم تحويل جامع الجسر في طبرية إلى متحف أيضاً، وتم تحويل جامع السوق أو الجامع اليونسي في صفد إلى معرض للصور بينما تم هدم مسجد الصواوين في المدينة، وتعرض مسجد وادي الصليب في حيفا للهدم وأقيمت كراجات فوق أنقاضه، وتم تهويد مسد الحارة الشمالية في عكا، كما هدمت عشرات المساجد الأخرى جزئياً أو كلياً (الموسوعة الفلسطينية م ٢ ١٩٨٤ ص ٨٩-٩٠).

كما تعرضت المقامات والمزارات الإسلامية إلى استخفاف اليهود بها واعتداءاتهم عليها وإزالة معالمها من الوجود، ومن الحقائق التي يمكن أن تذكر في هذا المجال هدم حارة المغاربة بالقدس وفيها قبر الشيخ عيد في المدرسة الأفضلية، وهدم ضريح الشيخ شهاب الدين أحمد الثوري في القدس وتحويله إلى دار سكن، والاعتداء على

مقام سيدنا عكاشة في القدس أيضاً عام ١٩٦٩م، وإزالة ضريح شهاب الدين بادار عند مدخل قرية لفتا، وهدم مقام أبي قميص أمير الصعيد في مدينة صفد وتحويله إلى موقف للباصات، وإزالة ضريح علي بن عليل ومقامه في قرية الحرم (سيدنا علي) شمال يافا وتحويل موقعه إلى محطة رادار.

وقام اليهود كذلك بهدم مقام الصحابي سلمة بن هشام المخزومي في قرية سلمة. وأزالوا مقبرة النحام التي تضم قبور عدد من الصحابة منهم نعيم بن عبدالله النحام، وأبان بن سعيد بن العاص، وخباب بن الأسود المخزومي، وهشام بن العاص بن وائل، وتميم بن الحارس السهمي (الموسوعة الفلسطينية ١٩٨٤م ٤ ص ٢٥٩).

التدخل في النظام المائي لحوض نهر الأردن: قامت إسرائيل منذ أوائل الخمسينات بالتدخل في النظام المائي لحوض نهر الأردن عن طريق تنفيذ مشروعات مائية تهدف إلى توفير المياه وسحبها من نهر الأردن إلى السهل الساحلي والنقب، أي إلى مناطق خارج حدود حوض النهر. بدأ العمل في تحويل مياه نهر الأردن عام ١٩٥٣م، من نقطة عند جسر بنات يعقوب في المنطقة المجردة من السلاح مع سوريا، غير أن مجلس الأمن أصدر قراراً في ٢٧/١٠/١٩٥٣م، يقضي بوقف أعمال تحويل مجرى النهر، الأمر الذي اضطرت معه إسرائيل إلى اختيار موقع آخر وهو موقع الطابغة على شاطئ بحيرة طبرية الشمالي الغربي لضخ المياه ونقلها إلى خارج حوض نهر الأردن (دراور ١٩٦٨م ص ٢٢٦-٢٤٠).

ويعد مشروع نهر الأردن - النقب أو ما يسمى بمشروع الناقل الوطني واحداً من أهم المشروعات التي نفذتها إسرائيل بعد قيامها التي أسهمت في تغيير بعض المعالم الجغرافية لفلسطين، وأدى هذا المشروع إلى رفع المياه من بحيرة طبرية قرب الطابغة بواسطة محطة كهربائية، ويتم الضخ أولاً عبر أنابيب يتحد بعضها مع بعض فيما يعرف بأنبوب الضغط البالغ طوله ٢,٢ كم والذي يصب في قناة مفتوحة تسمى قناة الأردن (١٦ كم)، وتصب مياه القناة في خزان سلمون الذي يعمل على موازنة المياه الداخلة إليه والخارجة منه، كما يعمل على رفع المياه بواسطة الضخ إلى ارتفاع ١٥م، نحو قناة عيلبون (بيت نتوفا)، في سهل البطوف لتتدفق المياه عبر أنبوب ضغط طوله كيلومتر واحد وقطره حوالي ٣م، إلى نفق عيلبون ومن ثم إلى السهل

الساحلي والنقب (شريف ١٩٧٤م ص ٦٥) و(المومني ١٩٨٦م ص ١٣٨-١٤٠). (شكل ٢١).

لقد جاء إعلان إسرائيل في مطلع عام ١٩٦٤م، عن مباشرتها بتحويل مياه نهر الأردن إيداناً صريحاً بعدوان مباشر على المياه العربية دون اكتراث بالقوانين الدولية المرعية. إلا أن الخطر الحقيقي في نقصان مياه نهر الأردن نتيجة المشروع الإسرائيلي هو حرمان الأراضي الزراعية الزورية في المملكة الأردنية لاهاشمية وفي الضفة الغربية من الاستفادة من مياه نهر الأردن في أغراض الري، وذلك بسبب تملح مياه النهر الناجم عن تحويل إسرائيل لمياه الينابيع المالحة داخل بحيرة طبرية وخارجها في مصرف يجري إلى نهر الأردن، مما أضاف إلى النهر حوالي ١٦ (ألف) طن من الملح سنوياً (صالح ١٩٨٨م ص ٦١-٦٦)+(صالح ١٩٧٢م ص ٤٤).

في مواجهة العرب للتحدي الإسرائيلي، وافق مؤتمر القمة المنعقد بتاريخ ١٩٦٤/٩/٨م، في الإسكندرية على البدء فوراً بتنفيذ المشروع العربي لاستغلال مياه روافد نهر الأردن لصالح البلاد العربية، وقد تقرر إنشاء سد خالد بن الوليد على نهر اليرموك لتزويد قناة الملك عبدالله وقنوات الزور التي كان من المفترض حفرها موازية لنهر الأردن في الضفتين الغربية والشرقية.

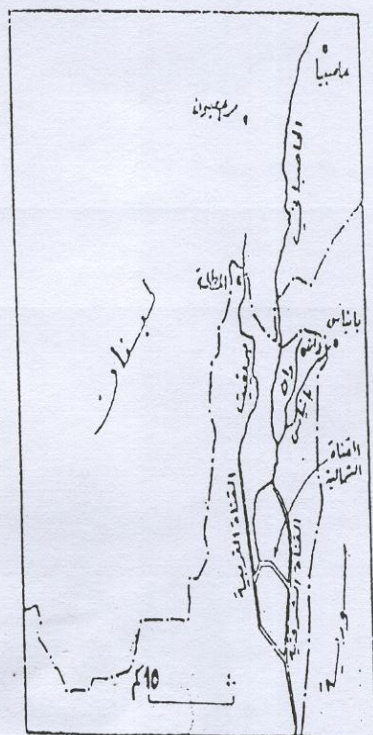
إن تنفيذ المشروع العربي الذي بدأ بعد مؤتمر القمة العربي مباشرة، كان يشكل أكبر خطر يهدد المشروع الإسرائيلي بالفشل، وعندما أيقنت إسرائيل أن العرب جادون في تنفيذ مشروعهم بدأت بضرب أماكن العمل في المشروع العربي بالقنابل، وبخاصة تلك التي في سورية والأردن لعرقلة أعمال التنفيذ، غير أن العرب واصلوا العمل في تنفيذ مشروعهم دون خوف أو وجل، الأمر الذي ضاعف من قلق إسرائيل على مستقبل مشروعها، وقد انتهزت إسرائيل الفرصة وشنت حرباً عدوانية على نطاق واسع في حزيران ١٩٦٧م، بغرض احتلال مناطق العمل في المشروع العربي، وباحتلال إسرائيل لهضبة الجولان في تلك الحرب أسدل الستار على المشروع العربي بتوقف العمل فيه، في الوقت الذي ظلت إسرائيل فيه تسحب مياه نهر الأردن من بحيرة طبرية إلى السهل الساحلي والنقب بمعدل ٦٠٠ مليون م^٣ من المياه سنوياً (صالح ١٩٨٨م ص ٦٢).

والى جانب عملية سحب المياه إلى خارج حوض نهر الأردن قامت إسرائيل بعملية تجفيف بحيرة الحولة ومستنقعاتها، ويرتبط المشروع الأخير بمشروعات المياه كما يرتبط بمشروعات الاستعمار الاستيطاني اليهودي في فلسطين، بل إنه كان تمهيداً لمشروع نهر الأردن - النقب ومكماً له. وتشكل بحيرة الحولة جزءاً من المجرى الأعلى لنهر الأردن، وكانت تشغل مع مستنقعاتها القسم الجنوبي من سهل الحولة. بدئ بتجفيف البحيرة ومستنقعاتها التي تبلغ مساحتها حوالي ٦٠ (ألف) دونم في عام ١٩٥٠م، وسارت عملية التجفيف في ثلاث مراحل بإشراف منظمة الكيرن كايمت، وبلغت تكاليف المشروع كله ٨ ملايين ليرة إسرائيلية، وتم إنجازه في عام ١٩٥٨م، (شكل ٢٢).

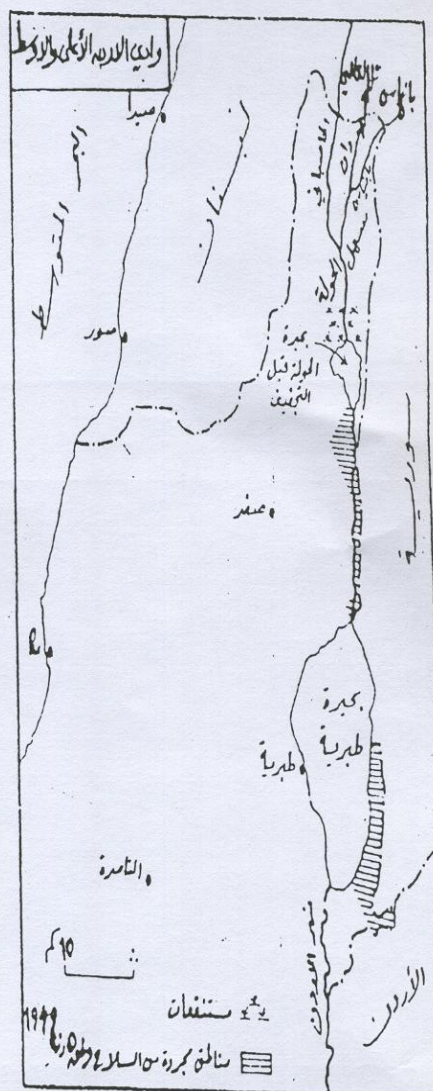
وبعد مشروع التجفيف مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي انتهاكاً صارخاً لمبادئ حقوق الإنسان، إذ إنه أدى إلى طرد سكان المنطقة من عرب الحولة وإلى حرمانهم من حقوقهم في استغلال الموارد الطبيعية في أعمال الصيد والري والصناعة. إذ خسر المواطنون العرب مثل عرب زبيد وعرب الحمدون وعرب الفوارنة مصدراً مهماً من مصادر الأسماك بتجفيف الحولة ومستنقعاتها، وخسروا أيضاً كثيراً من النباتات الطبيعية الصالحة للرعي والصناعة. وتم تدمير قرى عربية تقع في منطقة المشروع بعد تهجير سكانها عام ١٩٤٨م، ومن بينها قرى الصالحية والزوية والمفتخرة والدوارة والحمراء وخيام الوليد وبسمون والعلمانية وتليل وكرد الغنامة وكرد البقارة ومزرعة الخوري والدرباشية والجليبينة (صالح ١٩٨٤م ص ٢٨٤-٢٨٥) و(صالح ١٩٨٤م ص ٢٨٥-٢٩٠).

ويبدو أن إسرائيل وبعد مرور أربعة عقود تقريباً على تجفيف الحولة ومستنقعاتها أيقنت أنها كانت قد ارتكبت خطأ فادحاً بتنفيذ هذا المشروع الذي استصلحت من خلاله حوالي ١٢٠ ألف دونم من الأرض المنتجة للمحاصيل الزراعية المروية مثل الحبوب والبذور الزيتية والقطن والخضار والأشجار المثمرة. وعلى الرغم من توفير المشروع لحوالي ١٠٠ مليون م^٣ من المياه العذبة التي كانت تتبخر سنوياً من البحيرة والمستنقعات، إلا أن إسرائيل قامت بإعادة البحيرة المجففة إلى ما كانت عليه قبل تجفيفها مليئة بالمياه وبالحياة البرية من أعشاب وطيور وجواميس وغير ذلك.

شكل ٢٢ مشروع تجفيف الحولة



الحولان الحولة بعد التجفيف

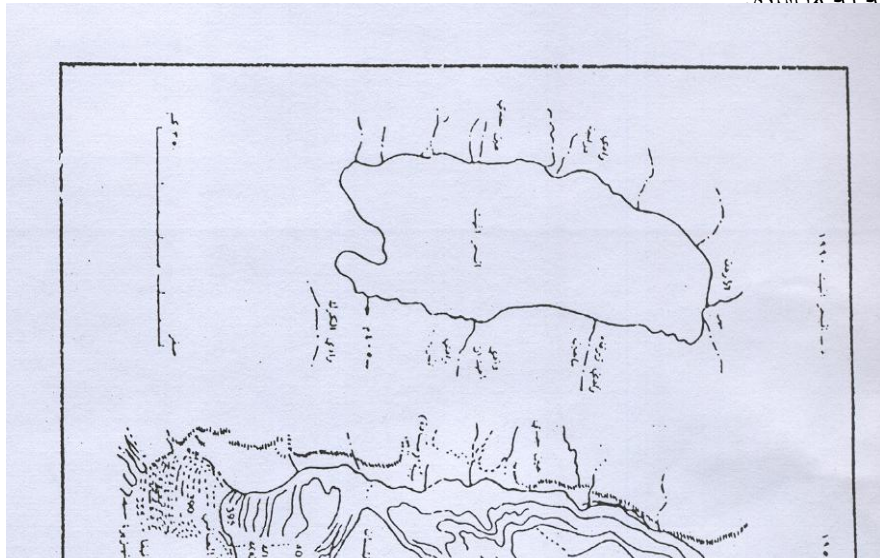


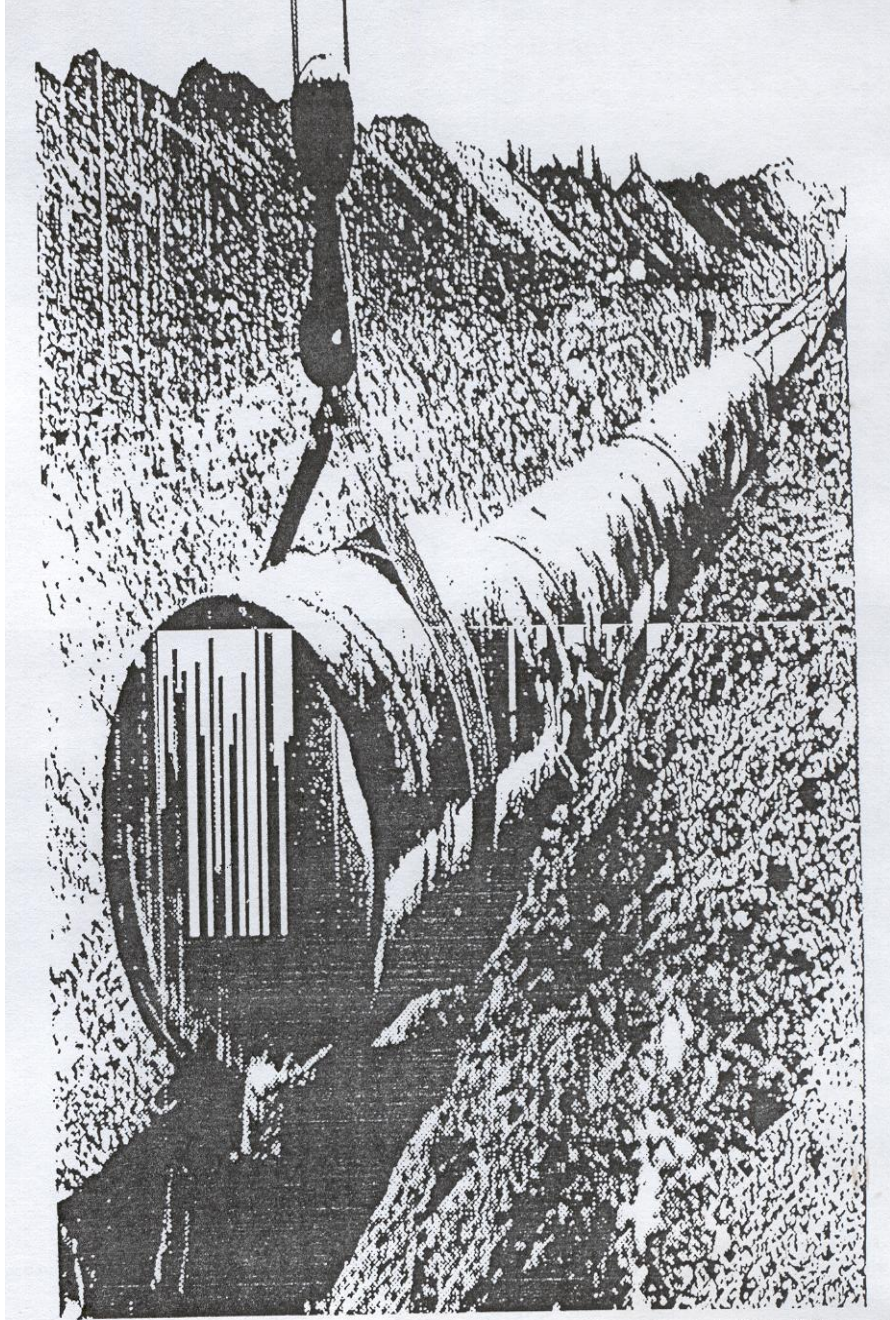
٢٢ (أ) بحيرة الحولة قبل التجفيف

وقد ذكر التلفزيون الإسرائيلي في برنامجه الوثائقي أن عملية إعادة بحيرة الحولة إلى الوجود استغرقت حوالي سنتين، أي أن العملية كانت مصاحبة لعملية السلام في المنطقة، ويبدو أن مشكلة هبوط الأرض الرخوة وانزلاق التربة أدت إلى إعادة النظر في هذا المشروع بحيث أن فشله كان مشجعاً لإسرائيل لأن تعيد الحياة إلى البحيرة المجففة ومستنقعاتها لتشكل مع بحيرة طبرية حاجزاً طبيعياً يعرقل تحرك المهاجمين من جيش نظامي أو متسللين عبر سهل الحولة (جريدة الرأي ١٩٩٥/٢/٢٧م).

وإذا كانت عملية تجفيف بحيرة الحولة ومستنقعاتها تمهيداً لمشروع نهر الأردن - النقب لما كان سيجري على التجفيف من توفير حوالي ١٠٠ مليون م^٣ من المياه المتبخرة، فإن عملية سحب مياه نهر الأردن إلى النقب أدت إلى تجفيف الجزء الجنوبي من مياه البحر الميت، وانعكس ذلك على عجز في التوازن المائي للبحر الميت، فالجزء الجنوبي من البحر الميت عبارة عن حوض غير عميق يتأثر بأي إضافة أو نقصان في مياه البحر الميت، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الجزء الجنوبي من البحر الميت جف نتيجة سحب مياه نهر الأردن إلى النقب، ولم يبق منه في عام ١٩٨٢م، سوى أقل من ربعه، أو أقل من ٨٠ كم^٢ من الماء محصورة في جزئه الغربي، ومنذ عام ١٩٨٦م تعرض للجفاف كلياً وتحول إلى سبخة كبيرة (عابد ١٩٩٠م ص ١١٢). (شكل ٢٢).

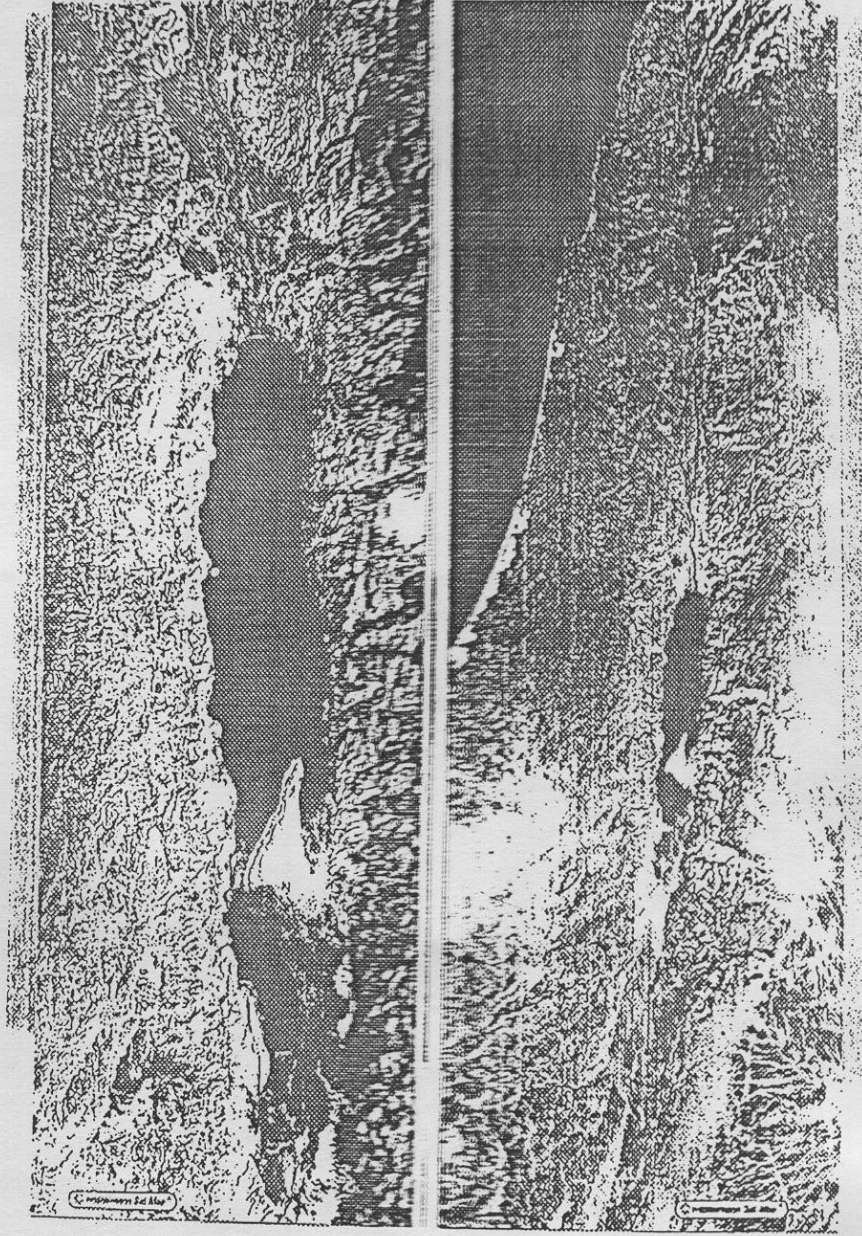
تهويد أسماء المواقع الجغرافية: لم تكتف إسرائيل بتدمير مئات القرى العربية في أعقاب حرب عام ١٩٤٨م، بل إنها قامت بإطلاق تسميات جديدة على المواقع الجغرافية الفلسطينية غير التسميات المعروفة لها من قبل المواطنين العرب، وتهدف من وراء ذلك محو كل ما هو من أصل عربي وتثبيت الأسماء العبرية أو ذات المظهر العبري، وتتم عملية التهويد عن طريق "سلطة تسمية الأماكن الإسرائيلية"، وهي الهيئة الوحيدة المنوط بها هذا العمل، وكانت هذه الهيئة جزءاً من الوكالة قبل عام ١٩٤٨م، وأصبحت هيئة مستقلة بعد عام ١٩٤٨م مرتبطة بمكتب رئيس الوزراء وتابعة له مباشرة.



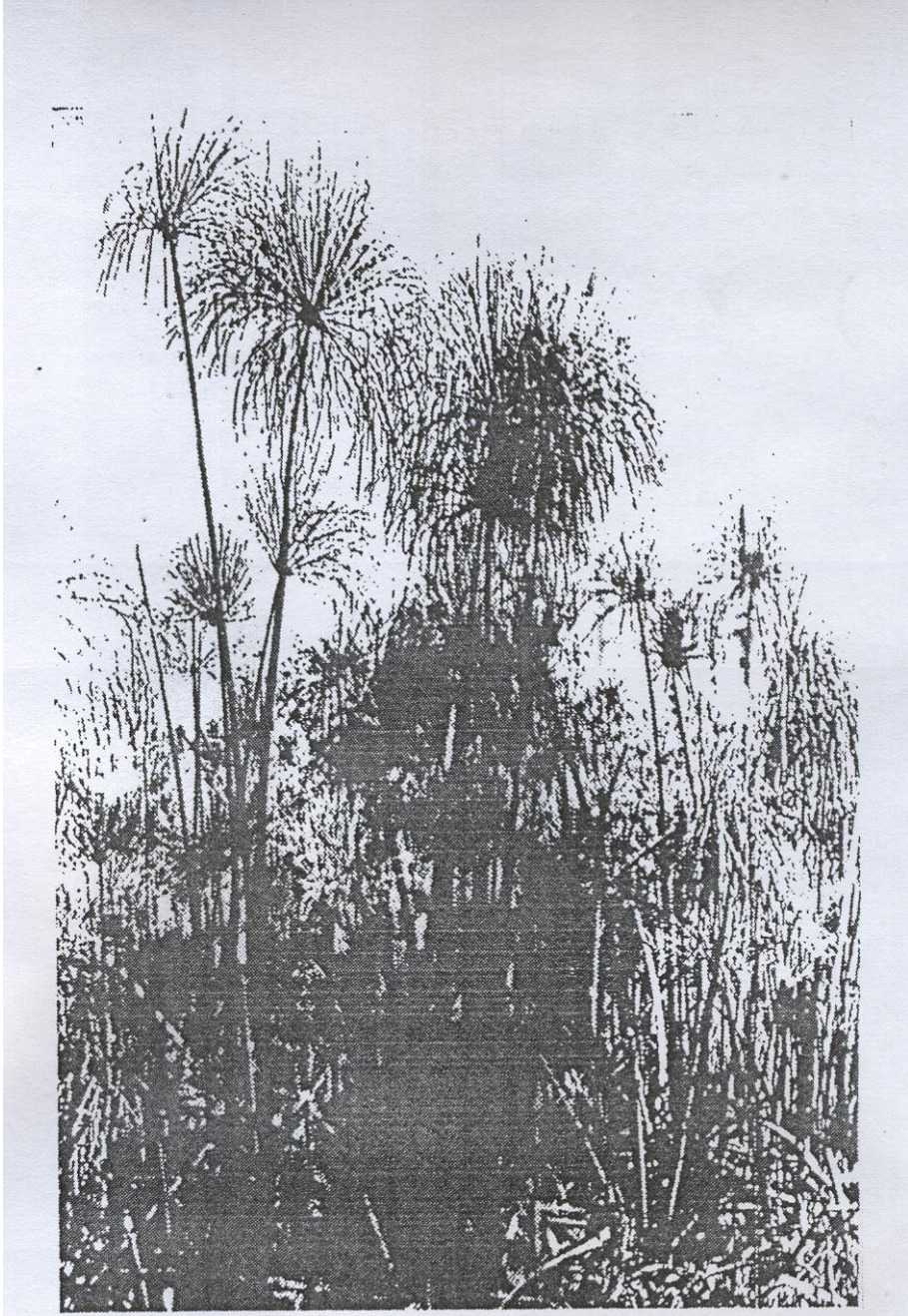


صورة (٣٨): الناقل المائي الإسرائيلي في السهل الساحلي (مشروع مياه الأردن - النقب).

لمصدر: أورني وإفرات، القدس، ١٩٧٦م.



صورة (٣٩): تغير معالم البحر الميت (البحر الميت في العاضي والحاضر).
فضائية.



صورة (٤٠): أذغال البردى في مستنقعات الحولة سابقاً.
المصدر: أورني وإيفرات، القدس، ١٩٧٦م.

وتجتمع هذه الهيئة بصورة دورية للنظر في إمكانية تهويد أسماء المواقع الجغرافية وفق خطة ذات استراتيجية وأهداف معينة، وتتم دراسة الأسماء بصورة منظمة ودقيقة من قبل هذه الهيئة التي تتخذ قراراتها، ويتم الإعلان عنها في الجريدة الرسمية الإسرائيلية، حيث يعلن عن مكان الموقع الدقيق على شبكة الإحداثيات الفلسطينية وتفسير لسبب التسمية، ومن ثم إدخال التسميات الجديدة في الاستعمال الرسمي وفي الخرائط والأطالس وغير ذلك من النواحي الإدارية المختلفة (عبد الفتاح ١٩٨٣م ص ٣٧٧-٣٩٢).

ولا شك أن الأسماء العربية للمواقع الجغرافية هي بالطبع نتاج تراث حضاري إنساني طويل وحصيلة تراكم أسماء من عصور تاريخية متعاقبة، والقسم الأكبر منها أسماء عربية الأصل والاشتقاق، ولها دلالات تعود إلى عوامل تاريخية ودينية تتعلق بأحداث أو أسماء قبلية أو أسماء أعلام عربية وإسلامية أو أسماء الينابيع والآبار والأودية والتلال والخانات والبيوت والخرب والأديرة والغابات والمحاصيل ... إلخ.

وقد حرصت الهيئة الإسرائيلية على أن تلغي الأسماء ذات الأصول العربية وأن تستعمل مكانها مكانها أسماء ذات أصول كنعانية قديمة، على الرغم من أن الكنعانيين ينحدرون إلى أصول عربية، أو أسماء ذات أصول تورانية، أو أسماء ذات أصول رومانية، أو أسماء ذات أصول أوروبية، أما أسماء الأعلام اليهود فإنها تطلق عادة على أسماء المستعمرات والمدن اليهودية.

ويمكن أن نضرب بعض الأمثلة على التغيير الذي تعرضت له أسماء المواقع الجغرافية في فلسطين بعد قيام إسرائيل، أطلق على جبال القدس والخليل اسم جوديا، وعلى جبال نابلس اسم سماريا، وعلى الخليل اسم حبرون، وعلى نهر المقطع اسم كبشون، وعلى نهر العوجا اسم يركون، وعلى عسقلان اسم أشيلون، وعلى وادي غزة اسم بيسور، وعلى القدس اسم أورشليم، وعلى بيسان اسم بيتشان، وعلى وادي عربة اسم هاعرافا، وعلى بئر السبع اسم بير شيفاع، وعلى صفد اسم تسيفات، وعلى الناصرة اسم نزاريت، وعلى سهل مرج ابن عامر اسم ازرائليون، وعلى عكا اسم أكو.

القيود المفروضة على التعليم الموجه: بينما تتفق الحكومة الإسرائيلية ١٨٥ دولاراً على كل طالب يهودي فإنها لا تتفق سوى ٨٩ دولاراً على كل طالب عربي في إسرائيل، وقد أدت هذه السياسة إلى تسرب ٥٤% من الطلاب العرب من مدارسهم قبل إنهاء المرحلة الثانوية، فيما لا تتجاوز نسبة النجاح بين الطلاب العرب في امتحان الثانوية العامة نصف نسبة النجاح لدى اليهود.

وتصل نسبة الأمية بين المواطنين العربي في إسرائيل إلى ١٣% فيما لا تتجاوز عند اليهود ٣% ويشكل الأكاديميون العرب ٣% من القوى العاملة العربية، بينما يشكل نظراؤهم ١٠% في الجانب اليهودي، ويتضح التمييز كذلك في نوع التعليم، إذ نجد أن التعليم المهني لدى العرب ضعيف جداً مقارنة باليهود، ففي الوقت الذي يتعمل فيه نصف الطلاب اليهود في المدارس المهنية نجد أن ١١% فقط من الطلاب العرب يدرسون في مدارس مهنية، ولا تود في الوسط العربي جامعات أو كليات متوسطة، وإنما تم افتتاح فروع لجامعات وكليات إسرائيلية، وحسب الإحصاءات الرسمية فمن بين ١٢ (ألف)، طالب إسرائيلي يدرسون في الكليات هناك ١٥٠ عربياً فقط.

ومما يسترعى الانتباه أن الطلاب العربي في إسرائيل يدرسون وفق المناهج الإسرائيلية التي تركز على التراث والتاريخ اليهودي مثلما تركز على العقيدة الصهيونية والديانة اليهودية. لذا فإن الطلاب العرب يتخرجون بعد نيلهم الشهادة الثانوية أو الشهادة الجامعية أو كليات متوسطة، وإنما تم افتتاح فروع لجامعات وكليات إسرائيلية، وحسب الإحصاءات الرسمية فمن بين ١٢ (ألف) طالب إسرائيلي يدرسون في الكليات هناك ١٥٠ عربياً فقط.

ومما يسترعى الانتباه أن الطلاب العرب في إسرائيل يدرسون وفق المناهج الإسرائيلية التي تركز على التراث والتاريخ اليهودي مثلما تركز على العقيدة الصهيونية والديانة اليهودية، لذا فإن الطلاب العرب يتخرجون بعد نيلهم الشهادة الثانوية أو الشهادة الجامعية وقد حصلوا على معارف علمية موجهة بحيث تفتقر إلى التربية ذات القيم الحضارية العربية والإسلامية.

ويعاني المواطنون العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة مثلما تعاني المؤسسات التعليمية من السياسات التي تفرض قيوداً صارمة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، ويمكن أن نتطرق بإيجاز لأبرز مشكلات التعليم فيما يلي: (الحروب ١٩٩٤م ص ٢٨-٤٠).

أ- الأبنية المدرسية: تواجه المؤسسات التعليمية نقصاً شديداً في عدد المدارس، إذ لم تقم سلطة الاحتلال ببناء مدارس جديدة تتناسب مع الزيادة في عدد الطلاب، لذا برزت مشكلة ازجحام الطلاب، أو ما يعرف بالضغط الطلابي المرتفع على المدارس.

ب- المعلمون: تعرض المعلمون إلى صعوبات متعددة تتعلق بالنواحي الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والنفسية، وينعكس ذلك سلباً على العملية التربوية.

ج- الطلاب: بلغ عدد اطلاب الضفة الغربية وقطاع غزة في العام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٤م، حوالي ٦٠٨ (آلاف) طالب، ٣٦,٣% منهم يقيمون في قطاع غزة، ويعاني الطلاب من ارتفاع نسبة التسرب والارتداد إلى الأمية، ومن عدم تطبيق قوانين إلزامية التعليم، الأمر الذي جعل حوالي ١٤% من عدد السكان في الفئة العمرية ٦-١٨ سنة لا يجلسون على مقاعد الدراسة، كما يعانون من الوضع الاقتصادي الصعب، ومن ضعف التحصيل العلمي بصورة عامة.

د- المناهج: تنتوع المناهج المطبقة في المدارس، إذ أن المنهاج الأردني يطبق في الضفة الغربية والمنهاج المصري يطبق في قطاع غزة، وبعض المنهاج الإسرائيلي يطبق في القدس، وهذا التنوع من شأنه أن ينعكس سلباً على العملية التربوية خصوصاً أن سلطة الاحتلال قامت بإجراء تعديلات على المناهج المطبقة وحذفت منها كل ما يتعارض مع سياستها في المناطق المحتلة.

القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني: لقد سبق أن أوضحنا مدى المعاناة الاقتصادية التي يتكبدها المواطنون العرب سواء في إسرائيل أو في الضفة والقطاع، وتتمثل هذه المعاناة في مصادرة الأراضي العربية والسيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك سلباً على الأوضاع الاقتصادية بعامة والأوضاع الزراعية بخاصة، وتشير الأرقام إلى أن إنتاج الدونم الواحد عند المواطنين العرب يساوي ثلث إنتاجه لدى اليهود، وبالرغم من أن العرب يزرعون ٢٠% من الأراضي المزروعة داخل الخط الأخضر فإنه يخصص لهم أقل من ٣% من كميات المياه، كما أن إنتاجهم الكلي لا يتعدى ٦% من الإنتاج الزراعي.

وتمنع إسرائيل مواطنيها العرب من الاستثمار في أنواع من المنتجات الحيوانية مثل تربية الدجاج والأبقار والنحل، كما لا يسمح للعرب بإنتاج البطاطا والجزر، وينحصر نشاطهم الزراعي في إنتاج المحاصيل التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة كالخيار الذي ينتج منه العرب ٥٢% من مجمل الإنتاج الإسرائيلي، والبندورة التي ينتج منها نصف مجمل الإنتاج أيضاً، وتحتاج هذه الأصناف إلى عمل وعمال وبالمقابل فإن الربح فيها يكون قليلاً (جريدة الرأي ١٩٩٥/٢/٢٧).

وأما بالنسبة إلى الصناعة العربية في إسرائيل فيمكن القول إن كثيراً من أصحاب المصانع الصغار العرب اضطروا إلى إقفال مصانعهم لأنهم لم يحصلوا على المواد الأولية، مما أدى إلى تقليص إمكانات العمل أمام العمال العرب في مختلف القرى العربية. لذا فإن العمال العرب يعتمدون على الفرص المتاحة أمامهم للعمل في المصانع الإسرائيلية على الرغم من أن هناك بعض المصانع ترفض تشغيل العمال العرب لأسباب أمنية (توما ١٩٨٢م ص ١٥٢).

وتعاني الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة من مشكلات عديدة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وأبرز هذه المشكلات قلة رؤوس الأموال وارتفاع تكاليف العمل الزراعي وتراجع نسبة القوى العاملة في الزراعة، ومما يؤكد ذلك تراجع إسهام الإنتاج الزراعي في الضفة والقطاع من ٣٦% عام ١٩٧٢م إلى ١٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٩م، (الملتقي الفكر العربي ١٩٩٢م ص ٣).

وبعاني الإنتاج الزراعي من مشكلات تسويقية بفعل المنافسة غير المتكافئة بين الإنتاجين العربي والإسرائيلي، وغياب المؤسسات التسويقية وضعف الإمكانيات وصغر حجم السوق الداخلية (جابر ١٩٩٤م ص ١٧١)، وقد أصبحت الضفة والقطاع سوقاً مفتوحة للمنتجات الإسرائيلية، وقد فرضت سلطة الاحتلال على المزارعين إنتاج أنماط محددة من المحاصيل التي تلبي حاجات الاقتصاد الإسرائيلي، كما أنها أثقلت كاهل الفلاحين بالضرائب (أبو صبيح ١٩٨٩م ص ٤٢-٥٠)، وتتعرض الأشجار المثمرة إلى الاقتلاع على يد المستعمرين اليهود، إذ قدر عدد الأشجار العربية التي اقتلعت على يد سلطة الاحتلال خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٤م) بحوالي ١٧٠ (ألف) شجرة مثمرة (جريدة الدستور ٢٨/٣/١٩٩٥م).

وتعاني الصناعة في الضفة والقطاع من مشكلات عديدة تتمثل في نقص التمويل والمواد الأولية والتجهيزات الصناعية وصعوبة التسويق ومنافسة السلع الصناعية الإسرائيلية، وبصورة عامة فإن القطاع الصناعي يعاني من جمود وتخلف منذ عام ١٩٦٧م، إذ استمر الطابع الحرفي العائلي يميز غالبية المؤسسات الصناعية، وانعكس حجم المؤسسات الصناعية وعدم تشغيلها لكامل الطاقة الإنتاجية على انخفاض هذه الإنتاجية وضعف حجم الإنتاج الصناعي.

نتائج وتوصيات: يتضح لنا مما سبق ذكره في هذا البحث أن هناك مؤامرة قد حدثت على فلسطين، وأن هذه المؤامرة بدأت مع بدايات المشروع الصهيوني، وتهدف إلى تفرغ الأرض الفلسطينية من أهلها الشرعيين وإحلال اليهود مكانهم في فلسطين، وبدأ تنفيذها منذ أواخر القرن التاسع عشر، ونتج عن ذلك قيام إسرائيل التي تمثل المشروع الصهيوني في المنطقة العربية منذ عام ١٩٤٨م.

وقد حاول الباحث أن يعرض لدوافع المشروع الصهيوني في فلسطين وأهدافه، وكانت أبرز دوافعه الدوافع الدينية والتاريخية والأمنية والسياسية والاقتصادية، وكان أبرز أهدافه إقامة كيان له في فلسطين (إسرائيل)، وطرد الفلسطينيين من ديارهم، وتدمير قراهم، ومصادرة أراضيهم، وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم، وطمس المعالم العربية والإسلامية مع إذلال من تبقى من الفلسطينيين فوق تراب وطنهم.

وخلال الفترة (١٩٤٨-١٩٩٤م)، مارست إسرائيل سياسة ضد الفلسطينيين تقوم على أساس التضييق عليهم لإجبارهم على التخلي عن بلادهم، وأخذت تنفذ المؤامرة على مراحل زمنية، بالاستناد إلى التوسع والاحتلال والاستيطان على حساب المواطنين العرب من خلال الإجراءات التالية:

١- **الاحتلال والتوسع بهدف الاستيطان:** وقد تمكنت إسرائيل من احتلال ٧٩% من فلسطين في عام ١٩٤٨م، ثم احتلت فلسطين بأكملها في عام ١٩٦٧م، إضافة إلى احتلال سيناء والجولان وجنوبي لبنان.

٢- **العنف والإرهاب بهدف الاقتلاع والردع:** وقد مارست إسرائيل أبشع أنواع العنف والإرهاب المنظم الذي لم تعرف له الإنسانية مثيلاً في التاريخ، ولا تزال تمارس هذا الإرهاب لحمل الفلسطينيين على تفريغ أرض بلادهم والرحيل عنها إلى دول مجاورة، ولعل أحداث الانتفاضة وما كشفت عنه من ممارسات إرهابية هي خير دليل على ذلك، إذ أشارت الأرقام إلى سقوط ١٣٩٩ شهيداً خلال السنوات الأربع الأولى من الانتفاضة (١٩٨٨-١٩٩١م)، وإلى جرح ١١٧٤٦١ جريحاً خلال الفترة نفسها، إضافة إلى اعتقال ١٠٥٤٣٦ مواطناً فلسطينياً.

٣- **تهجير المواطنين العرب وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم:** لقد قامت إسرائيل بطرد حوالي مليون فلسطيني من ديارهم في أعقاب حرب عام ١٩٤٨م، وقدر عدد المهجرين الفلسطينيين إلى خارج فلسطين بحوالي ٥٢٣ (ألف) مهاجر خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٨٩م)، وحتى عام ١٩٨٨م، قدر عدد الفلسطينيين المقيمين في الخارج حوالي ٦١% من إجمالي عدد الفلسطينيين البالغ ٦٠٢٣٤,١٠٠ نسمة، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن سياسة التهجير أسهمت في تشريد حوالي ثلاثة أخماس الفلسطينيين ولم يبق منهم سوى ٣٩% يقيمون في إسرائيل الضفة والقطاع، وفي الوقت ذاته قدر عدد المهاجرين اليهود الذين قدموا إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٤٨-١٩٩٢م) بحوالي مليون مهاجر، أو ما نسبته حوالي خمسي إجمالي سكان إسرائيل.

٤- **تدمير القرى العربية ونسف المنازل:** تمارس إسرائيل منذ عام ١٩٤٨م، سياسة تدمير القرى العربية ونسف منازل المواطنين العرب لإزالة آثار الوجود الفلسطيني، وتمكنت بعد عام ١٩٤٨م، من إزالة ٤٧٢ قرية وموقعاً فلسطينياً سكنياً،

أو ما نسبته ٦٢,٥% من مجموع القرى الفلسطينية، وقدر عدد منازل هذه القرى المدمرة بحوالي ١٠٠ (ألف) منزل في عام ١٩٤٨م.

٥- الاستعمار الاسيطني اليهودي والاستيلاء على الأرض والماء: ارتبط الاستعمار الاسيطني اليهودي بكل من عملية التوسع والاحتلال وعملية مصادرة الأراضي العربية والاستيلاء على الأرض والماء، وقدر في عام ١٩٥٤م أن ربع المباني المستعملة في إسرائيل هي من أملاك عرب فلسطين الذين طردوا من ديارهم.

وترتب على الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع في عام ١٩٦٧م، البدء بعملية مصادرة الأراضي العربية بالاستناد إلى بعض القوانين التي سبق تطبيقها على عرب إسرائيل، وقد أشارت التقارير إلى أنه في نهاية عام ١٩٩١م، كان هناك أكثر من ٣,٥ مليون دونم من أراضي الضفة الغربية، مصادرة من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي، أو ما نسبته حوالي ٦٤% من مساحة الضفة الغربية، وتمت مصادرة ١٦٤,٣٠٠ دونم، أو ما نسبته ٤٦% من مساحة أراضي قطاع غزة حتى نهاية العام نفسه.

وقدر عدد المستعمرات التي أقيمت في الضفة الغربية حتى عام ١٩٩٤م، بحوالي ٢١٢ مستعمرة تضم حوالي ١٤٠ (ألف) يهودي، إضافة إلى ١٥٠ (ألف) يهودي في القدس، وقدر عددها في قطاع غزة بحوالي ١٨ مستعمرة تضم حوالي ٥ (آلاف) يهودي، ويستغل المستعمرون اليهود ما بين ٣٠٠-٣٥٠ م^٣ من مياه الضفة الغربية سنوياً، في الوقت الذي لا يسمح فيه للمواطنين العرب باستغلال أكثر من ١٠٠ م^٣.

٦- تغيير معالم القدس وتهويدها: سار المخطط الإسرائيلي في خطين متوازيين أحدهما يعمل على تضيق الخناق على عرب القدس، والثاني يعمل على توطين اليهود في القدس الشرقية، وقد أقامت إسرائيل ثلاثة أحياء يهودية في القدس الشرقية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٠م)، كما أقامت أربعة أحياء خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٠م)، وأقامت أربع مدن في ضواحي القدس الشرقية خلال ١ لفترة (١٩٨١-١٩٩٠م).

لقد ازداد عدد اليهود في القدس الشرقية من ٧٨٥٠٠ يهودي، أو ما نسبته ٤٠% من سكان القدس الشرقية في عام ١٩٨٣م، إلى ١٥٢٨٠٠ يهودي، أو ما نسبته ٥٠,٤% من سكان القدس الشرقية في عام ١٩٩٣م.

٧- **الاعتداء على المقدسات ومحاولة تهويدها:** لم تتورع إسرائيل عن الاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، إذ إنها قامت بنسف المساجد وإزالة المقابر، وتحويل بعض المساجد إلى كنس يهودية كلياً أو جزئياً، وقد تعرض الحرم الإبراهيمي إلى التقسيم بين العرب واليهود، كما تعرض المسجد الأقصى للحرق ومحاولات النسف وحفر نفقين تحته مما يعرضه إلى أخطار التصدع والانهييار، إضافة إلى المحاولات المتكررة من قبل المتطرفين اليهود للصلاة فيه.

٨- **التدخل في النظام المائي لحوض نهر الأردن:** قامت إسرائيل بتحويل جزء من مياه نهر الأردن إلى السهل الساحلي والنقب، وأثر ذلك على نهر الأردن الذي تتحول إلى جدول صغير، كما أثر على البحر الميت الذي جف القسم الجنوبي منه، وأزلت إسرائيل بحيرة الحولة ومستنقعاتها من الوجود في أواخر الخمسينات، غير أنها أعادت خلال العامين الماضيين للبحيرة المجففة وجودها من جديد لأسباب استراتيجية.

٩- **تهويد أسماء المواقع الجغرافية:** عملت إسرائيل منذ قيامها على إطلاق تسميات جديدة على المواقع الجغرافية الفلسطينية غير التسميات المعروفة لها من قبل المواطنين العرب، وتهدف من وراء ذلك محو كل ما هو من أصل عربي وتثبيت الأسماء العبرية أو ذات المظهر العبري.

١٠- **القيود المفروضة على التعليم المموجه:** تحرص إسرائيل على تنفيذ سياسة تقوم على تجهيل المواطنين العرب وإبعادهم عن تراثهم وحضارتهم وذلك من خلال المناهج المعتمدة.

١١- **القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني:** يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تبعية كبيرة لإسرائيل، كما أنه يفتقر إلى المؤسسات الزراعية والصناعية والتسويقية القادرة على الصمود في وجه المنافسة الشديدة للمنتجات الإسرائيلية في الأسواق

العربية بالصفة والقطاع، وتهدف إسرائيل من وراء إضعاف الاقتصاد الفلسطيني إلى فرض سيطرتها الاقتصادية من جهة وإلى إيجاد ضائقة اقتصادية تضطر المواطنين العرب إلى اللجوء لإسرائيل بحثاً عن العمل أو إلى الهجرة خارج فلسطين من جهة أخرى:

وفي ضوء النتائج الذكر فإن الباحث يوصي بما يلي:

١- اتباع سياسة وقائية تستند إلى مقاومة التهويد من خلال الصمود والتحدي، وتخفيف التبعية لإسرائيل تدريجياً، ومقاومة الغزو الثقافي الأجنبي مع التمسك بالقيم الأصيلة التي تشد المواطنين العرب للمحافظة على تراثهم العربي والإسلامي، والدفاع عن مقدساتهم الإسلامية والمسيحية، وتنفيذ برامج إعلامية وطنية، وتطبيق مناهج دراسية تشد الدارسين للارتباط بأرضهم ووطنهم، والاهتمام بقضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق الحكم الوطني الذاتي.

٢- اتباع سياسة علاجية تستند إلى تبني مشروع للنهضة العربية والإسلامية في مواجهة المشروع الصهيوني، فالقضية الفلسطينية ليست قضية الفلسطينيين وحدهم، وإنما هي قضية العرب والمسلمين، والصراع العربي الإسرائيلي يقوم على أسس دينية وحضارية وتاريخية وسياسية، وقد آن الأوان لإعادة النظر في النظام العربي القائم على التجزئة والتفرقة والتوجه لإقامة نظام عربي جديد على أساس من التوحيد والتجميع والتنسيق والتكامل.

نحن في أمس الحاجة إلى يقظة ضمائرنا وشحن هممنا وتوسيع مداركنا وتوعية عقولنا، وبعبارة أخرى فإن بناء النظام العربي الجديد يجب أن يكون متيناً وقائماً على قواعد راسخة من العلم والإيمان، ولا بد من أن ينهض العرب وهم يخططون لبناء النظام العربي المقترح، ويجب أن تكون النهضة شاملة لجميع الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، فهي نهضة تبصر العرب بحقوقهم السياسية، بل هي ثورة على الظلم والتخلف . نحن في حاجة إلى إيجاد الفرد المتعلم والمتقف والمتقبل لكل ما هو جديد ومفيد ونافع، نحن في حاجة إلى تغيير عقلية

المواطن ليتفاعل مع قضايا المجتمع بوعي وإدراك للمصلحة الوطنية وللعدالة الاجتماعية وللتقدم الاقتصادي.

ومن الضروري أن يقوم النظام العربي على قواعد قوية من البناء الاقتصادي والاجتماعي ومن التقدم العلمي والتكنولوجي، ومن التنظيمات السياسية والإدارية والعسكرية المترابطة والمتكاملة، ويحتاج النظام إلى استمرارية تطوره وتقدمه، كما أنه يحتاج إلى حمايته والذود عن حياضه وحيث يستمد أسباب قوته ومنعته من المحصلة النهائية للحضارة العربية الإسلامية ذات الجذور العميقة في التاريخ فإن من المناسب أن يظل النظام العربي وهو يتقدم إلى الأمام يجمع بين الأصالة والمعاصرة مثلما يجمع بين الإيمان والعلم.

المراجع

المراجع العربية

- أبو خوصة، أحمد، بئر السبع والحياة البدوية. ج ٢، عمان ١٩٧٩م.
- أبو شكر، عبدالفتاح، دراسة ميدانية حول هجرة القوى العاملة الفلسطينية من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، نابلس، ١٩٨٤م.
- أبو صبيح، عمران، المعالم الأساسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية. صامد الاقتصادي العدد (٧٧)، ١٩٨٩م.
- أبو عرفة، عبدالرحمن، القدس: تشكيل جديد للمدينة، جمعية الدراسات العربية، القدس ١٩٨٥م.
- أبو مائلة، يوسف، والتركماني، جودة، الموارد المائية في الدولة الفلسطينية، في كتاب: الدولة الفلسطينية، حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩١م.
- الأمم المتحدة/ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، السياسات والممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالأرض والمياه في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى، جنيف ٤-٢٧/٧/١٩٩٠م.
- الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) ١٩٩٢م.
- أورن، الحانان، دور الاستيطان وأهدافه الأمنية في أمن إسرائيل في الثمانينات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت ١٩٨٠م.
- إيفرات، الإشع، الاستيطان جغرافياً وسياسياً، ترجمة دار الجليل، عمان ١٩٩١م.
- بيكر، وليم، سرقة أمة، ترجمة سهيل زكار وعدنان برنية، دار حسان للنشر، دمشق ١٩٨٥م.

- توما، إميل، طرق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، دار أبو سلمى للنشر، عكا ١٩٨٢م.
- جابر، إبراهيم، نحو إستراتيجية للتنمية الزراعية في الأراضي المحتلة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة الخرطوم ١٩٩٤م.
- جامعة الدول العربية/ إدارة شؤون فلسطين، الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (٤ أجزاء)، تونس ١٩٨٨م.
- جامعة الدول العربية/الأمانة العامة، اضطهاد العرب في إسرائيل، التقرير رقم ٢، القاهرة.
- جريس، سمير، القدس: المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨١م.
- جريس، صبري، المواطنون العرب في جسيم إسرائيل، مكتب جامعة الدول العربية، القدس ١٩٦٧م.
- الجعفري، وليد، المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة (١٩٦٧-١٩٨٠م)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨١م.
- جمعية الكتاب المقدس، الكتاب المقدس. سفر التكوين ١٢: ٦، ٧ بيروت ١٩٦١م.
- الجبوسي، عبدالفتاح، الانتفاضة في أربع سنوات من المواجهة، عمان ١٩٩٢م.
- الحروب، صقر، الإطار العام لخطة العمل التربوي خلال المرحلة الانتقالية، دائرة التربية/ منظمة التحرير الفلسطينية، عمان ١٩٩٤م.
- الخطيب، روجي، تهويد القدس، الموسوعة الفلسطينية، ق ١ م ٣، دمشق ١٩٨٤م.
- الخطيب، روجي، تهويد القدس، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت ١٩٧٠م.
- خليل، سمير، دراسة تحليلية للإصابات خلال الشهور العشرة الأولى للانتفاضة، صامد الاقتصادية، العدد (٧٥)، ١٩٨٩م.

- خليل، محمد، الحفريات الإسرائيلية داخل أسوار القدس القديمة مستمرة، مجلة بلسم العدد (٢١٦) حزيران ١٩٩٣م.
- دائرة الشؤون الفلسطينية/ وزارة الخارجية الأردنية، بيانات غير منشورة، عمان ١٩٩٠م.
- رابعة، غازي، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة (١٩٦٧-١٩٨٠م) مكتبة المنارة، الزرقاء ١٩٨٣م.
- السعدي، غازي، مجازر وممارسات ١٩٣٦-١٩٨٣م، دار الجليل، عمان ١٩٨٥م.
- سويد، ياسين، الاستراتيجية الإسرائيلية، الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني، المجلد (٦)، بيروت ١٩٩٠م.
- شحادة حسام، قراءة في منحى هجرة اليهود السوفيات، صامد الاقتصادي، العدد (٨٢)، ١٩٩٠م.
- شريف، إبراهيم، نهر الأردن ومشاريع الري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٤م.
- صالح، حسن عبدالقادر، الأساس الجغرافي للنزاع العربي الإسرائيلي حول مياه نهر الأردن، مجلة كلية الآداب/ الجامعة الأردنية، العدد (١)، المجلد (١)، ١٩٧٢م.
- صالح، حسن عبدالقادر، بحيرة الحولة، الموسوعة الفلسطينية ق ١ م ٢، دمشق ١٩٨٤م.
- صالح، حسن عبدالقادر، القرى العربية المندثرة قبل عام ١٩٤٨م، دمشق ١٩٨٤م.
- صالح، حسن عبد القادر، سكان فلسطين ديموغرافياً وجغرافياً، دار الشروق، عمان ١٩٨٥م.
- صالح، حسن عبدالقادر، حرب المياه بين العرب وإسرائيل، شؤون عربية، العدد (٥٥)، ١٩٨٨م.

- صالح، حسن عبدالقادر، الأوضاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد (١)، بيروت ١٩٩٠م.
- صالح، حسن عبدالقادر، العمران والاستقرار البشري في الدولة الفلسطينية، الفصل الثاني من الباب الثالث في كتاب "الدولة الفلسطينية: حدودها ومعطياتها وسكانها"، منشورات معهد البحوث والدراسات العربي، القاهرة ١٩٩١م.
- صالح، عبدالجواد، ومصطفى، وليد، فلسطين "التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية والاستعمار الاستيطاني خلال مائة عام ١٨٨٢-١٩٨٢م"، مركز القدس للدراسات الإنمائية، لندن ١٩٧٨م.
- العابد، إبراهيم، مدخل إلى الإستراتيجية الإسرائيلية، مركز الأبحاث، دراسات فلسطينية رقم ٨٨، بيروت ١٩٧١م.
- عابد، عبدالقادر، فلسطين الموضع والموقع، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد (١)، بيروت ١٩٩٠م.
- عبدالفتاح، كمال، السمات العربية للمواقع الفلسطينية المهددة، من كتاب جغرافية فلسطين وحضارتها، المجلد (٢)، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٣م.
- فرحان ، يحيى، مدينة القدس، موسوعة المدن الفلسطينية دائرة الثقافة (م ت ف)، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق ١٩٩٠م.
- ماضي، يوسف، ويونس، أحمد، الهجرة إلى فلسطين والتهجير منها، صامد الاقتصاد العدد (٨٢)، كانون أول ١٩٩٠م.
- مركز القدس للإعلام والاتصالات، هجرة اليهود السوفيات والاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ترجمة عبدالحليم حزين، مكتب الغد للدراسات والأبحاث، عمان ١٩٩١م.
- معتوق، سمير، الأساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية ١٩٦٧-١٩٨٥م، دار البشير، عمان ١٩٩٢م.

- ملحيس، غانية، الآثار الاقتصادية للانتفاضة الشعبية الفلسطينية المتواصلة، صامد الاقتصادي، العدد (٨٢) ١٩٩٠م.
- مظلوم، محمد، المياه والصراع في الشرق الأوسط، القاهرة ١٩٨٩م.
- منصور، أنطوان، اقتصاد الصمود، ترجمة حنا الغاوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٤م.
- منظمة التحرير الفلسطينية، واقع الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير مقدم للدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الجزائر ١٩٨٧م.
- منظمة التحرير الفلسطينية/ الإعلام الموحد، كتاب فلسطين الثورة رقم (٢) الانتفاضة: الدم غلب السيف، مؤسسة بيسان، نيقوسيا ١٩٨٨م.
- الموسوعة الفلسطينية، مذبحه قبية، ق ١ م ٣، دمشق ١٩٨٤م.
- الموسوعة الفلسطينية، مجزرة قلقيلية، ق ١ م ٣، دمشق ١٩٨٤م.
- المومني، محمد، السياسة المائية للكيان الصهيوني: دراسة في الجغرافيا السياسية، دار عمار، عمان/١٩٨٦م.
- ميخائيل، ب، دواعي الاحتفاظ بالضفة الغربية ومقارعة الحجة باليقين، هآرتس ١٩٨٨/٤/١م، أرشيف دار الجليل تقرير رقم ٣٣٠٩ تاريخ ١٩٨٨/٩/١٠م.
- ناصر، درويش، الفاشية الإسرائيلية، دار الجليل، عمان ١٩٩٠م.
- النخال، محمد مطير، ضواحي القدس الشرقية، جمعية الدراسات العربية، القدس ١٩٩٤م.
- نيئور، أريه، إسرائيل: الأرض والإنسان، دافار الإسرائيلية ١٩٨٧/١٢/٢٥م. أرشيف دار الجليل تقرير رقم ١٢١٨ تاريخ ١٩٨٨/١/١٦م الحلقة الأولى، عمان.

المراجع الأجنبية

Abu-Lughod J., Israeli Settlements in Occupied Arab Lands:

From Conquest to Colony. In the book: Palestinian Rights. Edited by: Abu-Lughod, I., Medina Press. Wilmette (1982).

The Arab Palestine Office, The persecution of the Arabs In Israel. Cairo.

Cattan, H., Palestine, the Arabs and Israel. Longman, London (1969).

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1988. Drawer M., The Geographical Background of the Jordan Water Disputes. Essays in Political Geography. London No. 12, (1968). Drori M., Autonomy in Judea, Samaria and Gaza Legal Aspects of its Implementation. In the book: Governing peoples and territories, edited by Daniel J., Elazar, The Institute for the Study of Human Issues. Philadelphia (1982).

Harris W. W., Taking Root, Research Studies Press. New York (1980).

Lustick, I., Arabs in the Jewish State. Univ. of Texas Press, Austin (1982).

Nijim B.K., Israeli Jewish settlements in the West Bank 1967/1980. Asian Profile 12, 3, 264, (1984).

٢٤٩

Saleh H.A.K., Jewish Settlements and Its Economic Impact on the West Bank 1967-1987. Geo Journal 21,4, (1990).

ملحق البحث

جدول رقم "١"

المواقع الفلسطينية المهدومة في قضائي القدس وبيت لحم

الرقم	اسم الموقع	الرقم	اسم الموقع
١-	أشوع	١٩-	صوبا
٢-	بيت أم الميس	٢٠-	عرتوف
٣-	بيت ثول	٢١-	عسلين
٤-	بيت شنا	٢٢-	عقور
٥-	بيت محسير	٢٣-	علار
٦-	بيت نقوبا	٢٤-	عمواس *
٧-	الجورة	٢٥-	عين حوبين
٨-	خربة العمور	٢٦-	عين كارم
٩-	خربة اللوز	٢٧-	قالونيا
١٠-	دير أيوب	٢٨-	القبو
١١-	دير الشيخ	٢٩-	القسطل
١٢-	دير عمرو	٣٠-	كسلة
١٣-	دير ياسين	٣١-	لفتا
١٤-	رأس أبو عمار	٣٢-	المالحة
١٥-	ساريس	٣٣-	النبي صموئيل *
١٦-	سليبيت	٣٤-	نطاف
١٧-	صرعة	٣٥-	الولجة
١٨	صطاف	٣٦-	يالو *

• هدمت بعد احتلال عام ١٩٦٧م.

جدول رقم "٢"

المواقع الفلسطينية السكنية المهدومة في قضاء الخليل

الرقم	اسم الموقع
١-	أم برج وسنابرة
٢-	برقوسيا
٣-	بيت جبرين
٤-	بيت نتيف
٥-	تل الصافي
٦-	الدوايمة
٧-	ديري الدبان
٨-	دير نخاس
٩-	رعا
١٠-	زكريا
١١-	زكرين
١٢-	زيتا
١٣-	عجور
١٤-	القبية
١٥-	كدنا
١٦-	خربة عمورية *

• السكان والبيوت ملحقة بعجور

جدول رقم "٣"

المواقع السكنية المهدامة في قضاء الرملة

الرقم	اسم الموقع	الرقم	اسم الموقع	الرقم	اسم الموقع
١-	أبو شوشة	٢٢-	الحديثة	٤٣-	الطيبة
٢-	أبو الفضل "السوطرية"	٢٣-	خربة اسم الله	٤٤-	عافر
٣-	أدنية	٢٤-	خربة البويري	٤٥-	عجنجول
٤-	ام كلخة	٢٥-	خربة الظهيرية	٤٦-	عنابة
٥-	البرج	٢٦-	خلدة	٤٧-	القباب
٦-	البريج	٢٧-	الخيمة	٤٨-	القببية
٧-	البرية	٢٨-	دانيال	٤٩-	قزازة
٨-	برفيليا	٢٩-	دير أبان	٥٠-	قولة
٩-	بيت جمال	٣٠-	دير أبو سلامة	٥١-	كفر جنس
١٠-	بيت جيز	٣١-	دير طريف	٥٢-	الكنيسة
١١-	بيت سوسين	٣٢-	دير محيسن	٥٣-	اللطرون
١٢-	بيت عتاب	٣٣-	دير الهوا	٥٤-	مجدل الصادق "بابا"
١٣-	بيت فار	٣٤-	رافات "دير"	٥٥-	المخيزن
١٤-	بيت نبالا	٣٥-	زرنوقة	٥٦-	المزيرعة
١٥-	بيت نوبا*	٣٦-	سجد	٥٧-	مغلس
١٦-	بئر اماعين	٣٧-	سفلة	٥٨-	المنصورة
١٧-	بئر سالم	٣٨-	شحمة	٥٩-	النبي روبيين
١٨-	التينة	٣٩-	ثلثا	٦٠-	النعاني
١٩-	جراش	٤٠-	صرفند الخراب	٦١-	وادي حنين
٢٠-	جليا	٤١-	صرفند العمار		
٢١-	جمزو	٤٢-	صيئون		

• هدمت بعد احتلال ١٩٦٧.

جدول رقم "٥"

المواقع الفلسطينية المهدومة في قضاء يافا

الرقم	اسم الموقع
١-	إجليل شمالي
٢-	إجليل قبلي
٣-	بيار عدس
٤-	بيت دجن
٥-	جريشة
٦-	جماسين شرقي
٧-	جماسين غربي
٨-	الحرم
٩-	الخيرية
١٠-	رننية
١١-	السافرية
١٢-	ساقية
١٣-	سلمة
١٤-	الشيخ مونس
١٥-	صارونة
١٦-	العباسية
١٧-	فروخة
١٨-	كفر عانة
١٩-	المسعودية "صميل"
٢٠-	محمودية "المر"
٢١-	المويلح
٢٢-	ولهما
٢٣-	يازور

جدول رقم "هـ"

المواقع الفلسطينية المهدومة في قضاء جنين

الرقم	اسم الموقع
١-	تل الذهب
٢-	زرعين
٣-	عين المنسي
٤-	اللجون
٥-	مجادعة (خرية)
٦-	مجدو
٧-	المزار
٨-	نورس

جدول رقم ٦

المواقع السكنية المهدومة في قضاء حيفا

الرقم	اسم الموقع	الرقم	اسم الموقع	الرقم	اسم الموقع
١-	أبو شوشة	٢٣-	خربة السركس	٤٥-	الغبية الفوقا
٢-	إجزم	٢٤-	خربة لد "العواديم"	٤٦-	خربة حصة
٣-	أم الدرج	٢٥-	الدار البيضاء	٤٧-	قمازة
٤-	أم الدفوف	٢٦-	دالية الروحة	٤٨-	قنبر
٥-	أم الزينات	٢٧-	الريحانية	٤٩-	قيرة وقامون
٦-	أم الشوف	٢٨-	السوامر	٥٠-	قياسرية
٧-	أم العلق	٢٩-	السنديانة	٥١-	كبارة
٨-	أم العمد "فالدهايم"	٣٠-	شفيا	٥٢-	الكسايرة
٩-	البرج "خربة"	٣١-	الشونة	٥٣-	كفر لام
١٠-	بريكة	٣٢-	الشيخ بريك	٥٤-	الكفرين
١١-	بريكة الجديدة	٣٣-	صبارين	٥٥-	المجدل
١٢-	البطيما	٣٤-	الصرفند	٥٦-	المراح "عرب العنوزو"
١٣-	البلاونة	٣٥-	الصفصافة	٥٧-	المزار
١٤-	بلد الشيخ	٣٦-	الضميري	٥٨-	المنارة
١٥-	بيت لحم	٣٧-	طبعون	٥٩-	المنسى
١٦-	التواتة	٣٨-	طنطورة	٦٠-	النمصورة "عرب"
١٧-	جبع	٣٩-	الطيرة	٦١-	النفغية
١٨-	جعارة	٤٠-	عرب الرمل	٦٢-	النقرا
١٩-	جيدا	٤١-	العوادين	٦٣-	وادي عارة
٢٠-	حديون	٤٢-	عين حوض	٦٤-	الوشاهية
٢١-	خبيرزة	٤٣-	عين غزال	٦٥-	هوشة
٢٢-	خربة الدامون	٤٤-	الغبية التحتا	٦٦-	ياجور

جدول رقم "٧"

المواقع السكنية المهدومة في قضاء صفد

الرقم	اسم الموقع	الرقم	اسم الموقع	الرقم	اسم الموقع
١-	آبل القمح	٢٩-	سيلان	٥٧-	قديتا
٢-	ابوزينة (عرب الشمالنة)	٣٠-	سعسع	٥٨-	القديرية
٣-	بقارة (عرب)	٣١-	السمان (خربة)	٥٩-	قيطية
٤-	البويزية	٣٢-	اسموعي	٦٠-	كباعة
٥-	بيريا	٣٣-	السنيرية	٦١-	كراد الغنامة (عرب)
٦-	بيسمون	٣٤-	سواعد (عرب)	٦٢-	كعوش (عرب)
٧-	تليل	٣٥-	اسياد (عرب)	٦٣-	كفر برعم
٨-	جاعونة	٣٦-	الشوكة	٦٤-	لزازة
٩-	جاحولا	٣٧-	الثونة	٦٥-	المالكية
١٠-	جب يوسف	٣٨-	الصالحية	٦٦-	المجاوز
١١-	الحسينية	٣٩-	صفصاف	٦٧-	محمديات (عرب)
١٢-	الحمام (عرب)	٤٠-	صلحة	٦٨-	مداحل
١٣-	الحمدون (عرب)	٤١-	صويلات	٦٩-	مروس
١٤-	خان الدويبر	٤٢-	صيادة (عرب)	٧٠-	مغر الخبط
١٥-	خصاص	٤٣-	الظاهرية الفوقا والتحتا	٧١-	المفتخرة
١٦-	خيام الوليد	٤٤-	طوبا	٧٢-	ملاحة
١٧-	الدرابشية	٤٥-	طيظبا	٧٣-	المنشية
١٨-	دفنا	٤٦-	العباسية	٧٤-	المنصورة
١٩-	دلاتة	٤٧-	عزيزات (عرب)	٧٥-	منصورة الحولة
٢٠-	دوارة	٤٨-	علما	٧٦-	المواسي
٢١-	دير القاسي	٤٩-	العلمانية	٧٧-	الناعمة
٢٢-	ديشوم	٥٠-	عموكة	٧٨-	النبي يوشع
٢٣-	الراس الأحمر	٥١-	عين الزيتون	٧٩-	النميرات
٢٤-	رستامة هيب (عرب)	٥٢-	غرابية	٨٠-	هونين
٢٥-	زبيد (عرب)	٥٣-	فارة	٨١-	وادي الطواحين
٢٦-	الذوق التحتا والفوقا	٥٤-	فراضية	٨٢-	وقاص
٢٧-	الزاوية	٥٥-	فرعم	٨٣-	ويزية
٢٨-	الزنغرية (زحلق)	٥٦-	قدس	٨٤-	يردا

جدول رقم "٨"

المواقع المهدومة في قضاء طبريا

الرقم	اسم الموقع	الرقم	اسم الموقع
١-	بوريا	١٩-	غوير أبو شوشة
٢-	تل الواوية	٢٠-	الكديش (عرب)
٣-	حدثا	٢١-	كفر سبت
٤-	حطين	٢٢-	لويبة
٥-	الحمه	٢٣-	مجدل
٦-	خان المنية	٢٤-	المدرج (عرب)
٧-	الخرانبة (عرب)	٢٥-	معذر
٨-	دلهامية	٢٦-	المشارقة (عرب)
٩-	سارونة	٢٧-	المنارة (عرب)
١٠-	سرجونة	٢٨-	منصورة
١١-	سمخ	٢٩-	المواسي (عرب)
١٢-	سمرا	٣٠-	مويلحات (عرب)
١٣-	السكية	٣١-	ناصر الدين
١٤-	سميري	٣٢-	نقيب
١٥-	الشجرة	٣٣-	نمرين
١٦-	الطابغة	٣٤-	وهيب (عرب)
١٧-	العبيدية	٣٥-	ياقوق
١٨	علوم		

جدول رقم "٩"

المواقع المهدومة في قضاء بيسان

الرقم	اسم الموقع	الرقم	اسم الموقع
١-	أبو حاشية (عرب)	٢٣-	الزراع (عرب)
٢-	أشرفية حداد	٢٤-	الساخنة (عرب)
٣-	أشرفية زمريق	٢٥-	السامرية
٤-	أشرفية عبد الهادي	٢٦-	سيرين
٥-	أشرفية كزما	٢٧-	شطة
٦-	أم صابونة	٢٨-	الشويمات (عرب)
٧-	أم عجرة (عرب)	٢٩-	الصفاء (عرب)
٨-	بكار (وادي البيرة)	٣٠-	الصقر (عرب)
٩-	البيرة	٣١-	الطاقة
١٠-	تل الشوك	٣٢-	الطيرة
١١-	تعينة (عرب)	٣٣-	العريضة (عرب)
١٢-	الثعالبة (وادي البيرة)	٣٤-	الغزاوية (عرب)
١٣-	جبول	٣٥-	القاتورة (عرب)
١٤-	حكيمية (عرب) (البواطي)	٣٦-	فارونة
١٥-	الحمود (عرب)	٣٧-	قومية
١٦-	الحميدية	٣٨-	كفرة
١٧-	الحواظية بكار (عرب)	٣٩-	كوكب الهوا
١٨-	الحواظية العمري (عرب)	٤٠-	المرصص
١٩-	خنزير (عرب)	٤١-	مسيل الجزل (عرب)
٢٠-	دنة	٤٢-	المنشية (عرب)
٢١-	الزاوية (البشاتوة)	٤٣-	بيلي
٢٢-	زبعة		

جدول رقم "١٠"

المواقع المهدومة في قضاء الناصرة

الرقم	اسم الموقع
١-	اندور
٢-	صفورية
٣-	المجيدل
٤-	معلول

جدول رقم " ١١ "

المواقع الفلسطينية المهدامة في قضاء غزة

الرقم	اسم الموقع	الرقم	اسم الموقع	الرقم	اسم الموقع
١-	أسدود	١٨-	الجبة	٣٥-	قسطينة
٢-	بربرة	١٩-	حتة	٣٦-	قطرة
٣-	برقة	٢٠-	حليقات	٣٧-	طرنيت
٤-	بربر	٢١-	حمامة	٣٨-	كوفخة
٥-	بشيت	٢٢-	خصاص	٣٩-	كوكبة
٦-	بعلين	٢٣-	دمرة	٤٠-	المحرقة
٧-	بطاني الشرقي	٢٤-	دير سنيد	٤١-	المسمية الصغيرة
٨-	بطاني الغربي	٢٥-	سكرتير (خربة)	٤٢-	المسمية الكبيرة
٩-	بيت تيما	٢٦-	سمسم	٤٣-	المغار
١٠-	بيت جرجا	٢٧-	السوافير الشرقية	٤٤-	نجد
١١-	بيت دراس	٢٨-	السوافير الشمالية	٤٥-	نعليا
١٢-	بيت عفا	٢٩-	السوافير الغربية	٤٦-	هريبا
١٣-	تل الترمس	٣٠-	صميل	٤٧-	هوج
١٤-	جسير	٣١-	عبدس	٤٨-	ياسور
١٥-	جلدية	٣٢-	عراق سويدان	٤٩-	بينى
١٦-	الورة	٣٣-	عراق المنشية	٥٠-	
١٧-	جلس	٣٤-	الفالوجة	٥١-	

جدول رقم "١٢"

المواقع الفلسطينية المهدومة في قضاء طولكرم

الرقم	اسم الموقع
١-	أم خالد
٢-	الجلمة
٣-	خربة بركة غازية
٤-	خربة بيت ليد
٥-	خربة الجزيرة
٦-	خربة الزيادة
٧-	خربة الزلفة
٨-	خربة طبسار
٩-	خربة المنشية
١٠-	غابة كفر صور
١١-	فرديسيا
١٢-	قاقون
١٣-	كفر سابا
١٤-	كفر عبوش
١٥-	وادي القبانة
١٦-	وادي الحوارث الجنوبية
١٧-	وادي الحوارث الشمالية

جدول رقم "١٣"

المواقع المهدومة في قضاء عكا

الرقم	اسم الموقع	الرقم	اسم الموقع
١-	أقرت	١٨-	الصوانة (عرب)
٢-	أقرت (عرب)	١٩-	عمقا
٣-	أم الفرج	٢٠-	الغابسية
٤-	البروة	٢١-	الكابري
٥-	البصمة	٢٢-	كفر عنان
٦-	خربة البصة (عرب)	٢٣-	كويكات
٧-	الثل	٢٤-	معار
٨-	تربخا	٢٥-	المنشية
٩-	حانوتا	٢٦-	المنصورة
١٠-	الحميمة	٢٧-	المنوات
١١-	الدامون	٢٨-	منوات الزيب
١٢-	الرمّل (عرب)	٢٩-	النهر
١٣-	الرويس		
١٤-	الزيب		
١٥-	سحمانا		
١٦-	السميرية		
١٧-	الشيخ داود		

مصدر الجداول:

- عبد الجواد صالح ووليد مصطفى، فلسطين: التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية والاستعمار الصهيوني خلال مائة عام ١٨٨٢-١٩٨٢م، مركز القدس للدراسات الإنمائية- لندن ١٩٨٧م.

المحاضرة الرابعة

اللغة العربية في التعليم العام العالي
في فلسطين تحت الاحتلال اليهودي من 1948-1994م

الدكتور ناجي عبد الجبار
جامعة بيرزيت

السبت 6 ذو القعدة 1415هـ - 6 أيار
1995م

المقدمة

بعد قيام إسرائيل باحتلال النصف الأول من فلسطين سنة 1948م، ثم قيامها باحتلال النصف الثاني سنة 1967م، خضع الفلسطينيون المقيمون في فلسطين إلى ثلاثة أنظمة تعليمية:

١ - النظام التعليمي الإسرائيلي للذين بقوا تحت الاحتلال سنة 1948م.

٢ - النظام التعليمي الأردني للذين يقطنون الضفة الغربية.

٣ - النظام التعليمي المصري للذين يعيشون في قطاع غزة.

بقي النظام التعليمي الإسرائيلي، بأهدافه العامة وبغاياته وقوانينه، يطبق على الفلسطينيين وعلى غيرهم ممن يقعون تحت الاحتلال، إلى أن تم الفصل رسمياً سنة 1975م^(١)، لكن هذا الفصل لم يعن يوماً إعطاء الفلسطينيين الحرية التامة في تحديد أهدافهم التعليمية، واتخاذ القرارات الخاصة بهم في شؤون المناهج الكتب وغير ذلك من أمور تعليمية^(٢).

والنظام التعليمي الأردني الذي طبق على الفلسطينيين في الضفة الغربية، بدءاً بتطبيقه منذ إعلان الوحدة بين الضفتين في 24 نيسان 1995م^(٣). فما حصل على المناهج والكتب التعليمية الأردنية من تطورات وتغييرات، قبل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية سنة 1967م وبعده، انعكست آثارها سلباً وإيجاباً على العملية التعليمية في الضفة، وزيادة على ذلك، فإن التدخلات الإسرائيلية المستمرة، سواء بشأن اللوائح التعليمية، أو التعيينات، أو التغييرات في الكتب، أو الممارسات التعسفية ضد المعلمين والطلبة^(٤)، كل ذلك أثر على العملية التعليمية في الضفة.

وفي قطاع غزة، فإن النظام التعليمي المصري لم يسلم من الممارسات الإسرائيلية المتنوعة، التي كانت عائناً أمام تطوير التعليم من جهة، وأمام تحقيق الأهداف من جهة ثانية ^(٥).

وبالتالي، فإن القاسم المشترك الأعظم للأنظمة التعليمية الثلاثة (في فلسطين 1948م، وفي الضفة الغربية، وفي قطاع غزة) هو أن هذه الأنظمة تضخ للاحتلال الإسرائيلي. والاحتلال له فلسفته التعليمية المنبثقة عن سياسته في التعامل مع الشعب الذي احتل أرضه ^(٦)، له أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها وهو يشرف على العملية التعليمية ^(٧). وله بالتالي، ممارساته وأفعاله التي يقوم بها بشأن المناهج والكتب المدرسية ^(٨).

وهذا البحث، ولغايات تتعلق بإطار هذا الموسم الثقافي، الذي ينظمه مجمع اللغة العربية الأردني بعنوان "الهوية العربية الإسلامية في فلسطين تحت الاحتلال اليهودي 1948-1994م" لن يتناول واقع العملية التعليمية برمتها، وإنما "واقع اللغة العربية في التعليم العام والعالي"، وبالتالي، فإن البحث عبارة عن قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: اللغة العربية في التعليم العام.

القسم الثاني: اللغة العربية في التعليم العالية.

بالنسبة إلى القسم الأول من البحث (اللغة العربية في التعليم العام)، فإنه يمكن أن يتناول فيه الباحث بالدراسة والتحليل: الأهداف العامة والخاصة لتدريس اللغة العربية، ثم المناهج والكتب المقررة، ثم التطبيق الواقعي للخطط التدريسية، ثم الممارسات الإسرائيلية بشأن الكتب والمقررات، كل تلك القضايا يمكن أن تتناول بالتحليل في كل مرحلة من المراحل التعليمية الثلاث، وفي كل نظام من الأنظمة

التعليمية الثلاث. ولكن طريقة كهذه ستخرج البحث من إطاره المحدد ليصبح على شكل كتاب.

ولذلك، فإنني سأتناول بالدرس والتحليل "اللغة العربية في التعليم العام" ضمن المحورين التاليين:

١ - اللغة العربية بين الأهداف المعلنة والأهداف الحقيقية.

٢ - كتب اللغة العربية والممارسات الإسرائيلية.

فالمحور الأول مخصص لأهداف تعليم اللغة العربية الحقيقية، التي تظهر من خلال القطع والنصوص التي تقرها السلطات الإسرائيلية لتدريس طلبتنا في فلسطين سنة 1948م، فبدلاً من دراسة أهداف تعليم اللغة العربية في كل نظام من الأنظمة التعليمية الثلاث، وفي كل مرحلة من المراحل التعليمية الثلاث، سيكون التطبيق الإسرائيلي لهذه الأهداف نموذجاً لكيفية تطبيق السلطات للأهداف التعليمية في النظامين التعليميين الآخرين (الأردني والمصري). لأن السلطات الإسرائيلية هي المتحكمة الحقيقية في العملية التعليمية برمتها.

والمحور الثاني متعلق بالممارسات الإسرائيلية بشأن المقررات والكتب الدراسية، وستكون دراسة ما تعرضت له كتب اللغة العربية، حسب النظام التعليمي الأردني نموذجاً لهذه الممارسات.

وأما بالنسبة إلى القسم الثاني من البحث (اللغة العربية في التعليم العام)، فسيعرض ضمن محورين اثنين أيضاً:

١ - البرامج التي يدرسها طالب اللغة العربية في الجامعات الفلسطينية.

٢ - مشكلات اللغة العربية الأساسية في الجامعات الفلسطينية.

أما الوسائل المعينة في البحث فتتخلص في:

- ١ -دراسة المقالات والكتب التي تبحث في الأنظمة المتعلقة باللغة العربية.
- ٢ -تحليل الأدلة والمناهج والكتب التي صدرت عن وزارة التربية والتعليم الأردنية، وعن دائرة المعارف الإسرائيلية فيما يتعلق باللغة العربية.
- ٣ -الإطلاع على سجلات التربية والتعليم، فيما يتعلق بالممارسات الإسرائيلية بشأن المقررات والكتب الدراسية.
- ٤ -دراسة الكشافات والإحصائيات والأدلة الصادرة عن الجامعات الفلسطينية، ومجلس التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجامعة تل أبيب.
- ٥ -إجراء المقابلات الشخصية مع عدد من الطلبة والمدرسين في المدارس والجامعات.
- ٦ -المعرفة الشخصية بواقع التعليم العام والجامعي بحكم عملي مدرساً للغة العربية وآدابها.

القسم الأول: اللغة العربية في التعليم العام

من خلال الاطلاع على السلم التعليمي في فلسطين حسب الأنظمة التعليمية الثلاثة (الإسرائيلي والأردني والمصري)، لاحظت أن هناك تماثلاً كبيراً في تقسيم السلم التعليمي إلى ثلاث مراحل هي:

1- المرحلة الابتدائية:

وتشمل الصفوف الستة الأولى، ويلتحق الطالب بالصف الأول الابتدائي من عمر ست سنوات، وتنتهي هذه المرحلة بسن 12 اثنتي عشرة سنة، وقبل هذه المرحلة، يمكن للأطفال من سن 4-6 سنوات الالتحاق برياض الأطفال التي غالباً ما يشرف عليها القطاع الخاص.

2- المرحلة الإعدادية:

ومدتها ثلاث سنوات، وتتراوح أعمار الطلبة فيها بين (12-15) اثنتي عشرة سنة وخمس عشرة سنة، وطبقاً للقوانين الصادرة في إسرائيل والأردن ومصر، فإن المرحلتين الابتدائية والإعدادية يطلق عليهما اسم المرحلة الإلزامية^(١٠).

3- المرحلة الثانوية:

وهي المرحلة النهائية في السلم التعليمي، ومدتها ثلاث سنوات، وتتراوح أعمار الطلبة في هذه المرحلة بين (15-18) خمس عشرة سنة وثمانية عشرة سنة.

ولغاية 1967م، كان عدد حصص اللغة العربية في جميع المراحل على النحو التالي:

الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
6	6	7	6	6	6
السابع	الثامن	التاسع	العاشر	الحادي عشر	الثاني عشر
6	6	6	5	5	6

أولاً: اللغة العربية بين الأهداف المعلنة والأهداف الحقيقية

إن الأهداف العامة لتدريس اللغة العربية في فلسطين سنة 1948م، منبثقة عن قانون التعليم الحكومي بند 2 الذي سنته الكنيست سنة 1953م، الذي ينص على ما يلي^(١١):

"إن هدف التعليم في إسرائيل هو بناء التعليم الابتدائي في الدولة على أساس قيم إسرائيل وثقافتها، وعلى الإنجازات وحب الوطن والإخلاص للدولة ولشعب

إسرائيل، وعلى التدريب في العمل الزراعي والمهني والطلائعي، وعلى التطلع لمجتمع مبني على الحرية والمساواة والتسامح والمساعدة المتبادلة ومحبة أبناء البشر".

واستمر التعليم بموجب الأهداف السابقة المعلنة حتى سنة 1975م، حينما اقترح تعديل القانون ليتفرع إلى قوانين ثلاثة : الأول لليهود، والثاني: للعرب، والثالث للدروز، وقد جاء في اقتراح التعديل^(١٢) ما يلي:

"تقوم التربية في الوسط العربي في إسرائيل على قيم الحضارة العربية وعلى التطلع إلى السلام بين إسرائيل وجاراتها، وعلى حب الوطن المشترك لجميع مواطني الدولة، وعلى الإخلاص لدولة إسرائيل، من خلال إبراز المصالح المشتركة لجميع مواطني الدولة، وتنمية مميزات عرب إسرائيل، وإلى التطلع إلى مجتمع قائم على الحرية، والمساواة، والتسامح، والتعاون المشترك، وحب المخلوقات".

أ- أهداف تعليم اللغة العربية لطلاب المرحلة الابتدائية^(١٣):

- 1- أن يقدر الطالب قيمة اللغة العربية ويعي أهميتها في حياته.
- 2- أن ينمي قدراته على الاستماع والإصغاء للناس ولوسائل الاتصال المختلفة.
- 3- أن ينمي الطالب مهاراته اللغوية.
- 4- أن ينمي الطالب ثروته اللغوية من مفردات وتراكيب.
- 5- أن يتمكن الطالب من معرفة بعض قواعد اللغة العربية وقوانينها.
- 6- أن يتعرف الطالب إلى مختارات متنوعة من الأدب العربي والعالمي.
- 7- أن يتفاعل الطالب فكرياً ووجدانياً مع النصوص الأدبية التي يقرأها.

- 8- أن ينمي الطالب مواهبه في مجال الإبداع.
 - 9- أن يكتسب الطالب قيماً تعزز انتماءه لمجتمعه ولأمتة العربية وللبنشرية عامة.
 - 10- أن ينمي الطالب عادة المطالبة الذاتية.
 - 11- أن يكتسب الطالب مهارة استعمال القواميس والموسوعات والمراجع المناسبة.
 - 12- أن يكتسب الطالب وينمي مقاييس ومعايير لتذوق النصوص الأدبية.
 - 13- أن يكتسب الطالب قدرة على التعبير عما في نفسه وعما تقع عليه حواسه كلاماً وكتابة.
 - 14- أن يكتسب الطالب قدرة على القراءة السريعة مع فهم للمقروء.
 - 15- أن يكتسب الطالب النطق بالجمال والعبارات نطقاً صحيحاً.
 - 16- أن يطور الطالب لغته فينتقل من اللغة الدارجة إلى الفصحى.
 - 17- أن يميز الطالب ويستعمل أساليب التعبير المختلفة كأسلوب النفي والاستفهام والتوكيد والشرط والجواب والنداء.
- فإذا حاولنا فحص مصداقية تلك الأهداف المعلنة بالنظر إلى المقررات، وبدراسة كتب المطالعة للغة العربية التي تقرر تدريسها للمرحلة الابتدائية، فإننا نستنتج أن هذه الكتب تعمل على إظهار مساوئ العرب والمجتمعات العربية بطرق كثيرة، منها: إيراد قطع أدبية لكتّاب عرب مشهورين تصف واقع البلاد العربية بطريقة قصصية، بهدف العمل على زعزعة ثقة الطالب العربي بعرويته، وسلخه عن ولائه لأمتة، وتفريغ عقليته من القيم والمثل الإسلامية ومن الأمثلة على ذلك:

(١) وصف المعلم وعملية التعليم.

فالنصوص تصف التعليم بأنه ضرب وإهانة وقسوة متناهية من المعلم.

ففي موضوع "درس في كتاب" ^(١٤) يقص محمود تيمور أن المعلم صاح: علي، فأتاه به أكبر الأطفال سناً، وشدوا وثاق الطفل، وأقسم المعلم أنه سيضرب الطفل ضرباً شديداً لأنه خالف النظام والأوامر، وأنه سيحل بالطفل أشد عقاب رآته العيون، وسمعت به الأذان من عهد آدم ونوح. وبعد كل هذه التهديدات، يقول الطفل لمعلمه: إن معه حلوة، فابتسم المعلم وقال له: صفحت عنك لأنك قلت الحقيقة، وأمر بحل وثاقه وأخذه على حدة وهمس في أذنه: هات قطعة منها.

وفي قطعة ثانية تحت اسم "مدرستي الأولى" ^(١٥) يصف جورجى زيدان مدرسته بأنها قبر واسع، وأن معلمه لا يكاد يحسن القراءة، وأنهم يجلسون على الحصير، ثم يصف أنواع القضبان التي يستخدمها المعلم، ولا ينسى التهكم عليه، فيصف نومه في الصف وضحك الطلاب منه، ثم يصف كيف يضرب الطلاب العلقة، وغير ذلك من أمور فيها قسوة وإهانة ^(١٦).

(2) وصف للتناقض بين الفقر والغنى

ففي قصة "عرس ومأتم" ^(١٧) يصف محمود تيمور قصة باشا أراد أن يزوج ابنه وكان جاره حوذاً، له ابن مريض. بقي الباشا أربعين يوماً يحيي الأفراس والحوذي يبيع أثاث بيته ليشتري دواء لأبنه، وفي اليوم الأربعين تزوج ابن الباشا ومات ابن الحوذي، فذهب الحوذي للباشا يطلب منه ما ينفقه في سبيل دفن ولده، فامتنع الباشا.

وفي موضوع "متاعب القاضي في الأرياف" ^(١٨)، يصف توفيق الحكيم محاكمة شيخ فلاح سرق كوزاً من الذرة بسبب جوعه، ويصف جوعه وحاجته إلى درجة أنه ما وقعت عيناه على صنف النقود منذ شهرين، حتى إنه نسي شكل

القرش، فحين يحكم عليه القاضي بالحبس، يفرح ويقبل كفه بطناً وظهراً حامداً ربه قائلاً: الحبس حلو نجد فيه على الأقل لقمة مضمونة.

وفي ضوء "لبن بقهوة ولبن بتراب" ^(١٩)، يصف محمود تيمور نفسه يوماً بأنه قدم له في الصباح لبن بقهوة، فلم يشربه لكثرة ما أكل في ذلك الصباح وأعطاه لكلبه. فلما وصل القطار، وجد طفلاً وأباه معهما قدر بها لبن وقعت فانكسرت، فكادت الدموع تسيل من عيني الأب. ثم جاء طفلان من أطفال الإسكندرية يتسابقان، كانا لابسين من الملابس ما لا يحجب جسديهما إلا القليل، فركعا على الأرض ولحسا اللبن، وكانا لبناً بتراب لا بقهوة.

(3) تخلف القرى والقرويين

فقصة "حلاق القرية" ^(٢١)، التي كتبها إبراهيم عبدالقادر المازني، تصف كيس الحلاق كأنه المخلاة، ومقصه مقص حمير، ويصف موسى وماكنته، وأنه يحلق على الأرض، يبصق في كفه ويشحذ موسى، ويحلق من دون صابون، فيسلخ جلدة الوجه، فينهمر الدم.

وفي قصة "قروي في بيروت" ^(٢٢)، يصف كرم ملحم قروياً سافر إلى بيروت، فطوى منديله على عشرة أرغفة وقليل من الزيتون وبصلتين، وبعدها يبين انبهاره بالبحر وبالعمارات، وغير ذلك من أمور، مقارناً إياها بما اعتاده في قريته.

(4) إظهار تخلف العرب في حياتهم الاجتماعية

العرب يؤمنون بالخرافات ولا يؤمنون بالعلم، حيث يظهر ذلك من خلال قصة "مرض طفلة" لطفه حسين ^(٢٣)، فالبنت تتلوى من الألم وتصبح، ولا يفكر أحد بأن يأخذها للطبيب كي يعالجها، وكل ما تعمله الأسرة أن الأم ترفع يديها إلى السماء، وتكشف عن رأسها داعية لابنتها بالشفاء.

وهناك قصص أخرى عن الآباء والأمهات، حيث تظهر دكتاتورية الأهل وعدم إعطائهم الفرصة لأبنائهم، كي يفكروا ويختاروا بأنفسهم. ثم القصص التي تظهر العادات والتقاليد العربية السيئة (٢٤).

إن انتقاء القطع العربية بهذا الشكل للمرحلة الابتدائية، جاء منسجماً مع الخط العام الذي تهدف إليه الكتب التي تقررها إسرائيل للفلسطينيين، فالهدف الحقيقي هو إفقاد الطالب الفلسطيني ثقته بأمته العربية، ليكون ولاؤه وانتماؤه لإسرائيل. ثم إن اختيار قطع أدبية، من هذا القبيل، لكتاب عرب مشهورين، يظهر وكأن المشرفين على العملية التعليمية موضوعيون، لأنهم لا يتحدثون هم عن المجتمعات العربية، لكنّ الكتاب العرب المشهورين هم الذين يتحدثون. ولو هدفت تلك السياسة إلى إبراز المجتمع العربي على حقيقته، لأبرزت الصورة المشرقة إلى جانب الصور السيئة، لكنها لو فعلت ذلك، لما حققت الأهداف الحقيقية التي ترمي إليها.

أما بشأن الأهداف الأخرى مثل: إكساب الطالب المهارات اللغوية اللازمة والمعينة على القراءة والفهم، فإن المصادر الإسرائيلية تحدثت عن طرق التدريس التي كانت متبعة من قبل المعلمين العرب لتعليم اللغة العربية بأنها تقليدية وقاسية وصارمة، وأنها لا تسعى إلى تطور شخصية الطفل، ولكنها تشجع محاكاة الراشدين. كما أنها تحتاج إلى 4-5 سنوات من الدراسة حتى يستطيع الطالب استعمال الكتاب العربي وفهمه. ففي ظنهم أن التركيز على اللغة العربية الفصحى هي طريقة ليست تقدمية، بل معيقة لاكتساب المهارات اللغوية اللازمة، ولذلك، كان هناك اقتراح باستعمال اللغة الدارجة في التعليم، ليتمتع الطلاب بما يقرأون ويفهمون، لكن هذا الاقتراح رفض، ولم يطبق بسبب الاحتجاجات المتتالية عليه (٢٥).

وقد أثبتت الدراسات فشل هذه المناهج في تحقيق أهدافها اللغوية. حيث إن حوالي 50% من طلاب المرحلة الابتدائية لا يفهمون ما يقرأون، وأن نسبة الذين لا يستطيعون القراءة من الذين يجتازون الصف الأول الابتدائي تتراوح بين 24% في بعض الصفوف، إلى 69% في صفوف أخرى^(٢٦).

وقد أجرى البروفسور باشي بحثاً على المدارس العربية سنة 1975م، نشرت نتائجه سنة 1981م، أكد فيه ضعف الطلبة العرب في القراءة والفهم، وقد أظهر أن 8% من طلاب الصف الرابع غير قادرين على القراءة الآلية، وأن نسبة الذين فشلوا في امتحاناتهم فهم المقروء وصلت إلى 20% من طلال الصف الرابع، وأن مستوى التحصيل العلمي العام لطلبة الصف السادس عند الفلسطينيين يعادل الصف الرابع عند الطلاب اليهود، وأظهر البحث أن الكتب المتداولة بين يدي الطلاب الفلسطينيين من عوامل انخفاض مستوى التعليم، لأنها كتب لا تتناسب والمعطيات العصرية، كما أنها غير مناسبة في طباعتها وإخراجها^(٢٧).

ب- أهداف تعليم اللغة العربية للمرحلة الإعدادية^(٢٨):

١ - اعتزاز الطالب باللغة العربية، باعتبارها لغته القومية وعنصراً أساسياً من مقومات شخصيته.

٢ - السعي لتنمية الملكة اللغوية (الفصحى)، وتضييق الشقة بينها وبين اللغة الدارجة.

٣ - إكساب الطلاب المثل العليا والقيم الإنسانية الخالدة في التراث الثقافي العربي والعالمي.

٤ - تنمية قدرة الطالب على التفكير والبحث والنقد العلمي في كل ما يمارسه ويقوم به من نشاط.

٥ -فتح نافذة على الثقافة الإنسانية وإنشاء صلة وثيقة بين الطالب والتيارات الأدبية والفكرية المعاصرة.

٦ -تنمية قدرة الطالب على حسن الاستماع.

٧ -تنمية قدرة الطالب على القراءة الصامتة الواعية والجهرية المعبرة، مع سرعته فيها وفهمه للمقروء.

٨ - غرس حب المطالعة وتنمية قدرة الطالب على إدراك نواحي الجمال والتناسق والنظام في ما يقع عليه حسه وفكره.

٩ -توسيع ثروة الطالب اللغوية، لاغتناء التعبير عن المعاني والأفكار والمشاعر.

١٠ تنمية مهارات الطالب وقدراته في فن التعبير الإبداعي والوظيفي في مناقشة وعرض للأفكار، ووصف المشاعر وإلقاء للكلمات، وكتابة التقارير والملخصات بأسلوب سليم مع مراعاة قواعد الترقيم والتقسيم إلى فقرات عند الكتابة.

١١ التأكيد على صحة الإملاء وتنمية المهارة الخطية.

١٢ تنمية قدرة الطالب على استخدام المراجع والانتفاع بالمكتبة.

أما أهداف تدريس الأدب للمرحلة الإعدادية فهي ^(٢٩):

١ تذوق الجمال اللغوي واستشعار الحياة والحركة في العبارة التي تقرأ أو تسمع، سواء أكانت شعراً أم نثراً، بحيث يثير ذلك في نفس القارئ لذة ومتعة نفسية.

- ٢ - القدرة على فهم ما يقال أو يكتب، وتحليله وربط بعضه ببعض، وتمييز غثه من جيده، وإبراز معالم الجمال فيه، سواء من حيث الفكرة أو اللفظ أو الأسلوب أو الصور الخيالية أو الإيقاع الموسيقي أو غير ذلك.
 - ٣ +الارتفاع بمستوى الحصيلة اللغوية كماً وكيفاً، وتنمية المقدرة على التعبير الشفوي والكتابي بأساليبه المختلفة.
 - ٤ +الوقوف على كثير من المعلومات والمفاهيم التي يتعرض لها النص المدروس شعراً ونثراً.
 - ٥ +الإفادة من النص الأدبي كمصدر إيجابي لتهديب الذوق والأخلاق وتوجيه السلوك وجهة صالحة.
 - ٦ تحبيب المتعلم باستثمار وقت فراغه بالاتصال بالأدب.
 - ٧ +القدرة على حسن قراءة الأدب شعراً ونثراً قراءة معبرة عن المعاني المتضمنة فيه.
 - ٨ تشجيع ذوي المواهب الأدبية على الخلق والإبداع في الفنون الأدبية التي تنفتح لها مواهبهم.
- إن أهداف تدريس اللغة العربية والأدب العربي للمرحلة الإعدادية أغفلت التراث الإسلامي والأدب الإسلامي بشكل واضح، وذلك بهدف تربية الطالب الفلسطيني باعتباره جزءاً من المجتمع الإسرائيلي، وليس له أي بعد إسلامي أصيل وليس هذا فقط، بل عملت في مقرراتها على تشويه المجتمع العربي الذي قد يحس أنه ينتمي إليه، استمراراً لعملية التشويه التي بدأت في المرحلة الابتدائية. ومن أمثلة ذلك:

(1) المجتمع العربي والمجتمع الأوروبي

تتم في المنهاج عملية اختيار قطع أدبية تعلي من شأن المجتمعات الغربية، وتحط من شأن المجتمعات العربية. فمثلاً طه حسين في موضوع " أغنياؤنا وأغنياؤهم" ^(٣٠) يقارن بين أغنياء العرب وأغنياء أوروبا: "عندنا لا يفقهون الثروة، وما ينبغي أن توجد من صلة بينهم وبين مواطنيهم، وكل حظهم منها أن يأكلوا كثيراً ويتمتعوا بلذات مادية. وعندهم يفهمون الثروة ويحسنون الانتفاع بها، فينفعون وينتفعون".

(2) الأمراض الاجتماعية في المجتمع العربي

العرب منافقون، حتى إن أطباءهم منافقون. هذا ما تبرزه قصة "الفقراء مجاناً" ^(٣١) التي كتبها محمود تيمور، وملخصها أن امرأة مات زوجها وهي حامل، وحين أوشكت على الولادة تعسرت واقتربت من الموت، فذهب أبوها إلى طبيب يعالج الفقراء مجاناً، فرفض الطبيب، فذهب الأب يتسول ليجمع أجرة الطبيب، فاعتقله شرطي بحجة التسول، وفي الصباح أخلى سبيله فوجد الطبيب يخطب عن ضرورة مساعدة الفقراء مجاناً.

بل إن الأمراض الاجتماعية متفشية إلى درجة أنها وصلت القضاة، الذين يحكمون بسرعة ويظلمون في أحكامهم، لأنهم لا يعتمدون على شهود، كما وصفهم توفيق الحكيم في "متاعب القاضي في الأرياف" ^(٣٢).

وهكذا عملت إسرائيل على قطع الصلة المعنوية بين الفلسطينيين وبين العرب حاضراً وماضياً. فكانت نقطة البداية هي إهمال التراث العربي الإسلامي في التدريس، وليس هذا فقط، بل عمدت إلى تشويه صورة العرب والمسلمين، لتحطيم ثقة الفلسطينيين بأمتهم العربية والإسلامية، وذلك عن طريق إبراز مساوئ هذه الأمة في ماضيها وحاضرها، مع إغفال أمجادها وقيمها. وبالمقابل أبرزت اليهود والشعوب الغربية، ليشعر الطالب العربي بالنقص، ويفقد ولاءه لأمتة.

فكتب المطالعة العربية للمرحلة الإلزامية تحتوي على 562 قطعة، مقسمة في كل كتاب على 13 باباً. خصت سبعة أبواب منها لوصف الطبيعة وظواهرها، وهذه الأبواب السبعة تحتوى على 240 قطعة، أي حوالي 42% من مجموع القطع وهذه الأبواب هي: في الخريف، في الشتاء، في الربيع، في الصيف (وفي هذه الفصول الأربعة وصف للجو، المطر، السحب، الشمس، العواصف، البحر قوس قزح... إلخ)، وبابان عن الطبيعة والحيوان (وفيهما وصف للبراكين، والشلالات، والبحر والشمس والنار، والأرض والرياح والطيور والقطط والكلاب والذباب والأسد والنمر والثعبان... إلخ)، وباب عن وصف بعض المشاهد في البلاد العربية كبعليك والأهرام والنيل.

ومنها باب "في بلادي" ويحتوي على 75 قطعة، أي حوالي 13% من مجموع القطع. ويتضمن أربعة مواضيع هي: التعريف بقيادة المنظمات الصهيونية، وبعض المدن والمناطق في إسرائيل، وبالأقليات العربية فيها، وبإنجازات إسرائيل في تلك المناطق.

ومنها باب "في المجتمع" الذي يحتوي على 50 قطعة، تتحدث عن عيوب المجتمعات العربية بطريقة قصصية تحدثنا عنها سابقاً.

وهكذا فإن قطع المطالعة للمرحلة الإلزامية لا تغرس معاني العزة والإباء لدى الطلبة، بل تحجب عنهم رفض الظلم والتطلع إلى إحقاق الحق. وتهدف إلى إفقاد الطالب ثقته بأمته العربية والإسلامية، ليقبل بالأمر الواقع، وعملت على الرفع من شأن اليهود، وتهمل التراث العربي والحضارة الإسلامية، بل تهمل الدين نفسه، حيث لم يستشهد في كتب المطالعة الثلاثة بالقرآن الكريم إلا في أربعة مواضع، كما أنها لم تستشهد إلا بحديثين اثنين فقط.

كل ذلك يشير إلى أن من أهداف إسرائيل تذويب الشخصية الفلسطينية، ضمن المجتمع الإسرائيلي. وكان بن غريون حتى عام 1951م، يعتقد أن بإمكانه تهويد الشباب العربي الفلسطيني، فسمح بتعليم اللغة العربية في المدارس العربية كلغة أجنبية فقط، وقرر تغيير الأسماء العربية بأسماء عبرية، ولكن عندما اتضح له استحالة تهويد الشباب الفلسطيني، قرر السماح للعرب بتطبيق التعليم الرسمي باللغة العربية^(٣٣).

ومما يشير إلى اهتمام إسرائيل الكبير بكل نص وبكيفية انتقائه، ما جاء في تقرير إحدى اللجان التي شكلت عام 1949م، لدراسة الكتب العربية "في الوسط العربي استبدلت (أي: غُيرت)، موضوعات تعليمية من شأنها إثارة المشاعر الوطنية بموضوعات عامة وسلفية"^(٣٤).

(ج) أهداف تعليم الأدب في المرحلة الثانوية^(٣٥):

- 1- معرفة الأنواع الأدبية المختلفة، مع بيان الفوارق الأدبية بينها.
- 2- معرفة الإنتاج الرفيع في الأدب العالمي.
- 3- تنمية المقدرة على كشف الأسس المختلفة المرتبطة بالإبداع الأدبي.
- 4- معرفة التوجهات المتعددة في الإبداع الأدبي.
- 5- معرفة بعض شروحات الآخرين للنص الأدبي.
- 6- تنمية التفسير والتحليل الذاتي عند الطالب وتنمية القدرة على التقويم والحكم عنده.
- 7- تنمية الذوق الفني الجمالي الذي يعتمد أساساً على كشف مواضع الاقتران بين الوسيلة الفنية والموظفة والفكرة المطروحة في النص.
- 8- تنمية القدرة على انتقاء النص داخل الفن الأدبي الواحد.

قدم طاقم تقريراً سنة 1975م، عن التعليم العربي في المرحلة الثانوية، تضمن "وجود اتجاه في دراسة الأدب العربي يتجاهل الناحية القومية في الإنتاج الأدبي الحديث، والتقليل من القيمة التربوية كموضوع دراسي" ويقول التقرير: "لا نرى في الكتب الدراسية للأدب العربي قصائد قومية، كما لا يدرس أي إنتاج أدبي للشعراء والكتاب الفلسطينيين" (٣٦).

وجرت محاولات لتغيير البرامج، حيث أدخلت أسماء أدباء وشعراء فلسطينيين من أمثال "محمود درويش وأبو سلمى وغسان كنفاني" وغيرهم، ولكن مرة أخرى حذفت هذه الأسماء وإنتاجها، بينما كانت كتب التدريس في المطبعة.

فالناظر إلى مقررات الأدب للمرحلة الثانوية، يلاحظ خلوها من القصائد الفلسطينية والأدب القومي والإسلامي بشكل عام. وفي الوقت نفسه، نجد تأكيداً ضمن مادة العبري في المدارس العربية على الإنتاج الأدبي المتعلق بالديانة اليهودية والمواضيع الصهيونية.

فخريج المرحلة الثانوية يتحتم عليه أن يعرف عن شاعر صهيوني مثل حايم نحمان بياك أكثر مما يعرفه عن شاعر عربي مثل أبي الطيب المتنبي.

وفي سنة 1981م، أصدر مركز المناهج التعليمية كراساً يتضمن الخطوط العربية لتدريس الأدب العربي في المرحلة الثانوية، لكن هذا الكراس يتصف بما يلي (٣٧):

١ - غالبية نماذج الأدب المحلي غير مطلوبة للامتحان النهائي.

٢ - هناك تجاهل لأسماء بارزة في الأدب المحلي مثل سالم جبران وتوفيق زياد.

٣ - لم يتسع المنهج لقصاصين مبدعين أمثال علي طه وسلمان ناطور، وحنّا إبراهيم.

٤ - لم يحو أي نماذج روائية أو مسرحية أو مقالية لكتاب فلسطينيين.

٥ - هناك تجاهل تام للأدب الفلسطيني قبل النكبة مثل: عبدالرحمن محمود وإبراهيم طوقان.

٦ - خلو المنهج من القصائد القومية والدينية.

فركز كتاب الأدب باختصار على العربي الجاهلي في 71 صفحة، من أصل 150 صفحة، وتنصب كلها على وصف حياة البدو، ورثاء قتلى الفتن، والتفاخر بالعصبية القبلية وصولاً للحروب العشائرية. كما وضع الحياة الأدبية في العصر الإسلامي في المستوى نفسه الذي وضع فيه الأحداث التاريخية لتلك الفترة. فهي تعبير عن الحياة المليئة بالخصومات والفتن والمجون والترف.

وهكذا، فإن معظم النصوص التي تقدم للطالب الفلسطيني عن الأمة العربية، تصور الأمة العربية بأنها متخلفة في ماضيها وحاضرها، وأنها أمة تتسم بالاختلاف والعنف في طبيعتها وتكوينها، وكل ذلك لتحطيم ثقة الطالب الفلسطيني بأُمته وبامتداده القديم المعاصر.

وفي مقابل هذه الصور الباهتة عن الأمة العربية والحضارة الإسلامية، تقدم الكتب المدرسية صورة جميلة واضحة عن إسرائيل واليهود والمجتمعات الغربية.

إن الجهة التي تحدد مثل هذه المناهج التعليمية للمدارس العربية، هي دائرة التعليم المكونة في معظمها من موظفين يهود لا يعرفون الميدان. كما أن الذين يعملون في الميدان لا يعرفونهم، ولا يوجد أي تمثيل للمربين الفلسطينيين في هذه الدائرة (٣٨).

بالإضافة إلى محتويات المناهج التعليمية التي تنعكس على مدى تحقيق الأهداف المرجوة من تعليم اللغة العربية، فإن هناك عوامل أخرى إضافية لا يجوز تجاهلها، تلك العوامل لا تؤثر على أهداف اللغة العربية فقط بل تؤثر على العملية التعليمية برمتها. من هذه العوامل (٣٩):

- ١ - التمييز بين نظامين مختلفين في فلسطين، أحدهما يهودي والآخر عربي فالمدارس اليهودية تداوم دواماً من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية عشرة ظهراً للمرحلة الابتدائية، وحتى الساعة الواحدة للمرحلة الإعدادية، وحتى الساعة الثانية للمرحلة الثانوية . أما المدارس العربية، فتداوم دوامين: الأول من الساعة الثامنة صباحاً حتى الثانية عشرة ظهراً، والثاني من الساعة الواحدة والنصف حتى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر.
- ٢ - تداوم المدارس اليهودية ستة أيام في الأسبوع، وتعطل يوم السبت. أما المدارس العربية، فتداوم خمسة أيام في الأسبوع، وتعطل يوم الجمعة والأحد، أو الجمعة والسبت.
- ٣ - جميع المدارس اليهودية تداوم قبل بداية السنة العبرية بأسبوع، وينتهي الدوام فيها مع بداية شهر تموز. أما المدارس العربية فتتأخر قليلاً في بداية العام الدراسي، لكنها تعطل مع بداية تموز.
- ٤ - يعطل اليهود في الأعياد الرسمية والدينية للدولة، بينما يعطل العرب العطل اليهودية مضافاً إليها الإسلامية والمسيحية.
- ٥ - عدم وجود نظام معين للامتحانات في المدارس الابتدائية، أما تقويم الطالب، فيتم حسب ملاحظات الأستاذ المباشرة، أو حسب الاختبارات التي يجريها الأستاذ بطريقته الخاصة. وتكون الدرجات

من (10) ودرجة النجاح (63) . وحتى سنة 1956م، كان الطالب يرسب إذا حصل على أقل من (6) في مادتين أو أكثر، وبعد ذلك ألغي نظام الرسوب، وأصبحت ترقية الطالب تتم تلقائياً في الصفين الأول والسابع، بغض النظر عن تحصيلهم، وللسلطات الحق في ترسيب 10% من الطلاب في أي صف من 2-6، ويمكن أن تزداد هذه النسبة موافقة مدير المنطقة التعليمية.

٦ - هنالك اختلافات بين المدارس اليهودية والمدارس العربية من نواحي عدد المعلمين، والوسائل التعليمية، والوسائل الترفيهية، والأثاث، والأجهزة، والمكتبة، وغير ذلك من أمور، ومرافق معينة للعملية التعليمية.

من كل ما سبق. نستنتج أن أهداف تعليم اللغة العربية المعلنة كان وراءها أهداف أخرى غير معلنة وهي:

- ١ - العمل على دمج الطالب الفلسطيني وتذويبه في المجتمع الإسرائيلي.
- ٢ - ترسيخ القيم والأخلاقيات التي يتبناها المجتمع الإسرائيلي.
- ٣ - تشويه المجتمعات العربية ونزع ثقة الطالب الفلسطيني بالمجتمع العربي.
- ٤ - سلب الفلسطيني عن هويته العربية والإسلامية.
- ٥ - زعزعة انتماء الفلسطيني لأمتة العربية والإسلامية في الماضي والحاضر.
- ٦ - تشويه الثقافة العربية والقيم الإسلامية.
- ٧ - إبراز العادات والتقاليد المرتبطة بالمجتمعات الغربية.

ثانياً: كتب اللغة العربية والممارسات الإسرائيلية.

خلال فترة الانتداب البريطاني 1922-1948م، تم تقسيم نظام التعليم في فلسطين إلى^(٤٠):

١ - نظام تعليمي خاص بالفلسطينيين.

٢ - نظام تعليمي خاص باليهود.

٣ - نظام تعليمي خاص بالمدارس المختلطة.

أما الحصص الأسبوعية للغة العربية سنة 1945-1946م، في المدارس العربية الابتدائية، فكانت على النحو التالي:

سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4	سنة 5	سنة 6	سنة 7
14	11	12	8	8	8	8

وأما في المرحلة الثانوية فكانت:

سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4
7	5	5	5

ولكن بعد توحيد الصفتين سنة 1950م، طبق على الضفة الغربية النظام التعليمي الأردني، فكان توزيع الدروس في المرحلة الابتدائية على النحو التالي:

سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4	سنة 5	سنة 6
15	13	12	11	8	8

وبقي هذا التوزيعات لغاية سنة 1957م، حيث إن حصص اللغة العربية بالنسبة إلى بقية الحصص تشكل في الصف الأول 50%، وفي الصف الثاني 43.33%، وفي الصف الثالث 40%، وفي الصف الرابع 34.34%، وفي الصف الخامس 22.85%، وفي الصف السادس 22.85%، على النحو الذي يتضح من خلال الجدول رقم (1) ^(٤١).

جدول رقم (1)

المبحث	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
الدين	2	4	5	6	5	3
اللغة العربية	15	13	12	11	*	8
اللغة الإنجليزية	-	-	-	-	8	5
الرياضيات	6	6	5	5	5	3
الطبيعيات	2	2	3	3	3	5
الاجتماعيات	2	2	4	4	4	2
الرسم	2	2	2	2	2	1
الرياضة والنشيد	1	1	1	1	1	35
المجموع	30	30	30	32	35	22.85%
نسبة اللغة العربية المئوية	50%	43.33%	40%	34.37%	22.85%	

أما المرحلة الإعدادية، فكان الطالب يدرس حتى سنة 1966م، 7 حصص لغة عربية في كل صف، ويشكل هذا العدد من المجموع الكلي للحصص ما نسبته: 20% للأول الإعدادي و 20% للثاني الإعدادي و 18.91% للثالث الإعدادي، كما في الجدول رقم (2) ^(٤٢).

جدول رقم (2)

المبحث	الأول الإعدادي	الثاني الإعدادي	الثالث الإعدادي
التربية الدينية	3	3	3
اللغة العربية	7	7	7
اللغة الإنجليزية	6	6	6

5	5	5	الرياضيات
4	3	3	الاجتماعيات
4	4	4	العلوم
3	3	3	النشاطات المهنية
2	2	2	النشاط الفني
2	2	2	التربية البدنية
37	35	35	المجموع
%18.91	%20	%20	النسبة المئوية للغة العربية

وفي المستينيات، كان نصيب اللغة العربية في المرحلة الثانوية على النحو التالي: 7 للأول الثانوية و 8 للثاني الثانوي و 5 للثالث الثانوي الأدبي، و 5 للثاني الثانوي والثالث الثانوي العلميين. وتشكل هذه الحصص من مجموع الدروس الأسبوعية ما نسبته: 19044% للأول الثانوي، 22.22% للثاني الثانوي والثالث الثانوي الأدبيين، 13.88% للثاني الثانوي والثالث الثانوي العلميين. كما يتضح في الجدول رقم (3) ^(٤٣).

جدول رقم (3)

المبحث	الأول الثانوي	الثاني الأدبي	الثاني العلمي	الثالث الأدبي	الثالث العلمي
التربية الدينية	3	33	3	3	3
اللغة العربية	7	8	8	5	5
اللغة الإنجليزية	7	8	5	8	5
التاريخ	2	2	-	2	-
التربية الوطنية	1	-	-	-	-
الرياضيات	4	2	7	2	7
الجغرافيا	2	2	-	2	-

الفيزياء	3	-	4	-	4
الكيمياء	2	-	3	-	3
الأحياء	2	-	3	-	3
التربية البدنية	2	2	2	2	2
والعسكرية					
المكتبة	1	1	1	1	1
العلوم العامة	-	2	-	2	-
الوطن العربي	-	-	2	-	2
تربية شخصية	-	1	1	1	1
المجموع	36	36	36	36	36
النسبة المئوية للغة	%19.44	%22.22	%13.88	%22.22	%13.88
العربية					

ومنذ الستينيات وحتى التسعينات، حصلت تطورات على مناهج اللغة العربية التي تتضمن تغييرات في توزيع الحصص، وفي محتويات المناهج، وفي طرق التدريس^(٤٤). وكانت هذه التغييرات تنعكس تلقائياً على تدريس اللغة العربية في الضفة الغربية، إذ بقي النظام التعليمي فيها تابعاً للنظام الأردني.

لكن المقررات والكتب الدراسية لم تكن لتسلم من المقص الإسرائيلي، فانعكس ذلك سلباً على إمكانية تحقيق الأهداف العامة والخاصة لتدريس اللغة العربية، مع عدم القدرة على تطبيق المنهاج كما خططت له وزارة التربية والتعليم الأردنية. فالرقابة الإسرائيلية، وممارساتها التعسفية بشأن كتب اللغة العربية تضمنت ما يلي:

(1) حذف كل ما يتعلق بذكر فلسطين والدعوة للصمود.

عمدت السلطات إلى حذف كلمة فلسطين، وكل عبارة تتضمن الدعوة للصمود، بهدف تجريد الإنسان الفلسطيني من مشاعر الوطنية، وقيم المقاومة والانتماء للأرض. وكذلك بهدف التسليم للأمر الواقع، وكأنه ليس هناك احتلال. ومن أمثلة ما قامت به بهذا الخصوص^(٤٥).

ورد في كتاب "النصوص المختارة للصف الثاني الإعدادي" عن حياة أسمى طوبى "هي سيدة من فلسطين، وطنها الأصلي مدينة عكا قبل النكبة الأخيرة" ^(٤٦). وفي التحليل عبارة "وسلام على عبدالرحيم بمثواه في ثرى فلسطين قرب حطين" فحذفت القصيدة، وحذف التحليل.

وفي الكتاب نفسه، وردت قصيدة للشاعر الفلسطيني عبدالرحيم محمود بعنوان "الشهيد" ^(٤٧)، وفي التحليل عبارة "وسلام على عبدالرحيم بمثواه في ثرى فلسطين قرب حطين" فحذفت القصيدة، وحذف التحليل.

وفي كتاب "مذكرة في اللغة العربية" ^(٤٨) للمدارس الصناعية الثانوية قصيدة لتوفيق زيادة بعنوان "هنا باقون"، يصور فيها الشاعر صمود الأهالي وارتباطهم بأرض الآباء والأجداد على الرغم من كل أنواع الاضطهاد؛ فأقدمت السلطات على حذف القصيدة كاملة، وحذف المناقشة التالية لها.

(2) حذف كل عبارة أو نص يدعو إلى التحرر من الغزاة

في عدد كبير من الكتب، تم حذف تعابير عديدة، أو استبدال تعابير أخرى بها، بعيدة كل البعد عن التعابير الأصلية.

ففي كتاب "القواعد الوافية" ^(٤٩) حصلت التغيرات التالية:

"انطلق الجند الشجعان ليحاربوا الأعداء" إلى "أخذ الأطفال الأبرياء يصفقون لفرسان في الملعب".

"استطاع الطيارون أن يرشدوا إلى المعتدين الفارين" إلى "استطاع المرشدون الزراعيون رفع مستوى المزارعين".

"إننا نصر على عودة الفلسطينيين إلى ديارهم" إلى "بادر بإلقاء التحية على الطلاب في مدرستك".

وكذلك تم تغيير العبارات ^(٥٠):

"انطلقنا نحو الحدود فإذا حرسنا الوطني" إلى "سرنا في الحديثة فإذا عصفور".

"يمين الله لنفرح بنصر الله" إلى "يمين الله لنفرح بقدمكم".

"لأعاقبن الخائن" إلى "لأحذرن الكذوب".

"كل جندي وسلاحه" إلى "كل صديق وصديقه".

وكذلك عبارات ^(٥١):

"كان جيشنا المنتصر" إلى "كان بيتنا المرتب".

"جيشنا هو عنوان فخرنا" إلى "علمنا هو عنوان فخرنا".

"أولئك الشهداء هم المخلدون" إلى "أولئك المهندسون هم المبرزون".

وكذلك تم حذف بيت ابن الرومي ^(٥٢) الذي يقول فيه:

ولي وطن آليت ألا أبيعه وألا أرى غيري له الدهر مالكا

(3) حذف كل نص يمجّد الشهداء أو تغييره.

إن العبارات والنصوص التي تمجّد الشهادة والشهداء تعني بالنسبة إلى

الاحتلال الدعوة إلى مقاومته، وفيها الحز والتحرير على القتال. لذلك، تم

حذف تلك العبارة والنصوص أو تغييرها.

ففي كتاب النصوص المختارة ^(٥٣)، تم حذف قصيدة الشهيد عبدالرحيم محمود

التي مطلعها:

سأحمل روعي على راحتى وألقي بها في مهاوي الردى

وفي كتاب القواعد الوافية ^(٥٤)، نجد بيتين من الشعر للشاعر إبراهيم طوقان
ييجل بهما الشهادة والشهداء هما:

لا تسل أين جسمه	واسمه في فم الزمن
لم يبال الأذى	ولم يثنه طارئ الألم

وقد تم حذف البيتين.

(4) حذف العبارات والنصوص المثيرة للحنين إلى الوطن.

ففي قصيدة للشاعر المصري ولي الدين يكن بعنوان "شكوى المنفى" ^(٥٥) منها
هذه الأبيات:

حيا ربوعك قطر	يا مصر الله مصر
مالي إليك سبيل	هذا خلاء وبحر
عز الأعادي انكساري	والانكسار يغمر
وإنني سوف أمضي	هنا ومالي ذكر
لكن بعدي رجالا	والفجر يتلوه فجر

فالقصيد للشاعر مصري، ويحن فيها إلى بلاده، ومع هذا حذفت القصيدة لأن
فيها شوقاً إلى الأوطان.

والأمثلة كثيرة جداً على ممارسات الاحتلال بحق مناهج اللغة العربية وآدابها
^(٥٦). وهي ممارسات نابعة من سياسته القائمة على حذف ما يلي:

١ - ما لا يتناسب مع سياسته التوسعية المستمرة.

٢ - ما يمكن أن ينمي الاتجاه الوطني والقومي لدى الفلسطينيين.

٣ - كل ما يعزز قيم التضحية والاستشهاد.

٤ - النصوص التي تدعو إلى المقاومة والارتباط بالأرض.

٥ - العبارات التي توظف الانتماء العربي والإسلامي.

٦ - القطع التي تعزز ولاء الفلسطيني لأمتة العربية والإسلامية.

٧ - كل ما يصور الواقع الفلسطيني الأليم، ويغرس قيماً مناهضة للاحتلال بكل أنواعه.

إن الأمثلة التي تناولناها، وغيرها أمثلة أخرى كثيرة، تعطي صورة عن النهج التربوي الذي ترمي إليه السلطات. هذا النهج الذي يهدف إلى تقديم ثقافة مشوهة هزيلة للطالب الفلسطيني، ويهدف إلى خلق أجيال بدون هوية فلسطينية، وبدون انتماء عربي، وبدون حضاري وإسلامي. غير أن ذلك كله، لم يكتب له النجاح، لأن هنالك عوامل أخرى كثيرة، عملت على رد هذه الهجمة الشرسة. فكان دور المعلم، ودور الأسرة، ودور المجتمع، ودور الجمعيات، ودور المساجد، ودور الأندية، ودور المؤسسات الثقافية الأخرى، كلها قامت بدور مضاد لهذا الهجوم من قبل الاحتلال على المناهج التعليمية. فلم يتحقق هدفه الحقيقي كلياً، ولن يتحقق بعون الله.

هذا فيما يتعلق بالقيم والاتجاهات التي تهدف منهاج اللغة العربية إلى تعزيزها. أما بشأن المهارات اللغوية من قراءة وفهم واستماع وإملاء وتعبير، فإن طلبتنا في المدارس يعانون كثيراً من إمكانية التعبير شفويّاً أو كتابيّاً بلغة سليمة، كما أنهم يعانون من القدرة على فهم ما يقرأون وقد أجرت مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي^(٥٧) سنة 1991م، بحثاً ميدانياً على طلبة الصفين الرابع والسادس في

وسط الضفة الغربية لقياس مستوى التحصيلي اللغوي عند الطلبة، فكانت النتائج على النحو التالي:

١ - القراءة الصامتة: عشر العينة في كلا الصفين لا يحسنون قراءة النص واستخلاص المعلومات منه. كما أن 49% من الطلبة لا يحسنون التعليل، مما يشير إلى تعويد الطلبة على الكسل الذهني بسبب استعمال أسلوب التلقين.

٢ - التدريب اللغوي: يتضح من إجابات الطلبة أن طلبة الصف السادس يخطئون في استعمال "لا ولم ولن مع الفعل المضارع"، بنسبة تتراوح بين 44.5%-54.3%، بينما طلبة الصف الرابع يقعون في أخطاء عند استعمال التراكيب نفسها، بنسبة مئوية أقل، وتتراوح بين 28.9%-29.1%.

٣ - قراءة الاستماع: وقد دلت النتائج على ضعف ملموس في مهارات التحليل والحكم والتعليل، بنسبة تتراوح بين 13.6%-48.4% في الصف الرابع، وبنسبة أعلى في الصف السادس، تتراوح بين 27.1%-59.6%.

٤ - الإملاء: دلت النتائج على أن ثمانى قضايا إملائية من 13 قضية، يخطئ طلبة الصف الرابع في كتابتها بنسبة تتراوح بين 51.5%-77.5%، وكذلك طلبة الصف السادس في ثمانى قضايا إملائية من 12 قضية، بنسبة تتراوح بين 49.6%-85.2%.

٥ - التعبير الكتابي: استطاع 2.3% فقط من الصف الرابع كتابة خمس جمل حول موضوع، بينما استطاع 22.8% من الصف السادس كتابة

خمس جمل حول الموضوع، وهناك نسب أخرى تشير إلى ضعف عام في ممارسة المهارات اللغوية المختلفة.

وأجرى د. محمود الشخشير من جامعة النجاح دراسة ميدانية ^(٥٨) على طلبة الصف الثالث الثانوي الأدبي حول قواعد اللغة العربية، أظهرت نتائجها أن 68.8% من العينة يقعون في أخطاء صرفية، و 58% يخطئون في التراكيب، و 49.8% يخطئون في تمييز المعربات بالعلامات الفرعية، وهي نتائج تؤكد وجود ضعف لدى المتعلمين في اللغة العربية.

وقد يهيأ لبعض الناس أن الوقوع في مثل تلك الأخطاء ليس أمراً ذا بال، طالما أن التلاميذ بإمكانهم أن يفهموا ما يستمعون إليه، وبإمكانهم القراءة والكتابة بما يحقق أغراضهم، وبإمكانهم استيعاب بعض النصوص الأدبية حين يقرأون للتسلية أو لتعبئة أوقات فراغهم.

لكننا نقول: إن هنالك منطلقات عديدة تجعلنا نهتم باللغة العربية، وبضرورة تعميمها في التعليم العام ومنها ^(٥٩):

١ - من الناحية الدينية، فإن أبناءنا يدركون أنها لغة القرآن الكريم، وهي أقوى رباط مقدس بين أبناء العالم الإسلامي، ومن المعروف أن كل أمة تعمل على تنشئة أجيالها على شخصية معينة، وبالنسبة إلى أمتنا فإن ارتباط اللغة بهذا الدين هو المرتكز الأساسي في الحفاظ على هذه الشخصية.

٢ - إن العربي يحس بالأمومة تجاه لغته، فهي لغته القومية التي تفتح ذهنه عليها، وهي اللغة التي يستطيع بوساطتها أن يتصل بأبناء الأمة العربية المشتتة سياسياً وجغرافياً واقتصادياً وعالمياً. فهي لغة التاريخ المشترك، والحضارة المشتركة، والتراث الثقافي المشترك لأبناء الأمة العربية.

٣ ومن الناحية الاجتماعية، فإن اللغة هي العامل الأساسي على مواجهة متطلبات الحياة، وعلى التفاهم والاتصال بالآخرين، وعلى التعبير عن كل معاني الود والإخاء والعطف نحو الآخرين.

٤ ومن الناحية التربوية، فإن ابن اللغة العربي يستطيع أن يبدع وينتج بلغته أضعاف ما يستطيع بلغة أخرى، وتبقى اللغات الثانية قاصرة عن تحقيق كل التطلعات التي يصبو إليها الفرد.

٥ وهي بالإضافة إلى ذلك كله، وسيلة الفرد في التفكير والحلم والتعبير. وهي وسيلة للنظر في حاضره، والانتفاع من ماضيه، والنقل لمستقبله ومستقبل الأجيال القادمة، في حلقة متصلة لا تنقطع.

لذلك كله، لا بد من الاهتمام باللغة العربية، فهي من أهم عوامل الوحدة التي تربط العرب بعضهم ببعض، وتقوي شعورهم بها، لكن هذا الاهتمام تعترضه باستمرار عوائق عديدة عند التطبيق في الواقع منها:

١ - إن كثرة الطلبة في الصف الواحد تقلل من إمكانية تأكد المعلم من اكتساب جميع طلاب الصف للمهارات اللغوية المتعددة.

٢ - يعاني ابن اللغة من مشكلة الازدواجية اللغوية من مراحل دراسته الأولى ؛ فالتلميذ يعيش العامية في البيت، وفي الحارة، وفي الشارع، وفي المواد الدراسية الأخرى في المدرسة، وحين يدرس مباحث أخرى غير عربية.

٣ - إن مشكلة وجود المعلم الناجح، من الأمور الأساسية المعينة على تحقيق الأهداف التي يخطط لها في مناهج اللغة العربية. ولذلك، هناك آراء تربوية كثيرة بشأن ضرورة توافر المعلمين المؤهلين والمدرسين تدريباً جيداً على تدريس المهارات اللغوية بشكل عام،

واللغة العربية بشكل خاص. مع إن الواقع يقول بأن معظم مدرسي اللغة العربية من خريجي المعاهد وكليات المجتمع، الذين أصلاً لم يكونوا متفوقين في دراستهم الثانوية، وعملية دراستهم سنتين في معهد أو كلية متوسطة، لا تعني بالضرورة أنهم صاروا أكفاء لتعليم اللغة العربية^(٦٠).

- ٤ - إن مناهج اللغة العربية في فلسطين لم تربط بالأساليب الحديثة في التدريس، كالإذاعة والتلفاز ومعامل اللغات. ومعرف أن الفلسطينيين لغاية سنة 1994م، لم تكن لديهم مثل هذه الوسائل، لكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى أهميتها لحين إمكانية استخدامها.
- ٥ - إن قضية الكتاب المقرر من العوامل الأساسية التي لا غنى عنها لتحقيق القيم والاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة، وإكسابهم المهارات اللغوية اللازمة، وعملية تطوير الكتب المدرسية، يجب أن تبقى متواصلة بين الفينة والأخرى، من خلال الاتصال بالمربين الذين في الميدان وليس من خلال الإداريين الذي لا يدرون ما الذي يجري في الميدان.
- ٦ - إن لكل مجتمع خصوصيات معينة، ويجب أن يقوم الكتاب المقرر بتلبية هذه الخصوصيات، وبالرغم من تقديرنا للكتب الأردنية وللكتب المصرية، فإنه لم يتم حتى الآن إعداد كتب خاصة بالمجتمع الفلسطيني، بحيث تحقق تلك المقررات تطلعات الإنسان الفلسطيني، وتشعر الطالب وهو يقرأ الموضوعات والقضايا التي تثار أنها قضايا وهمومه^(٦١).

٧ - ولا ننسى أخيراً ممارسات سلطات الاحتلال المباشرة في المناهج والكتب التي تؤثر سلباً على عملية تحقيق الأهداف. بالإضافة إلى الممارسات الأخرى من إغلاق للمدارس، وعمليات مصادمة مستمرة للمؤسسات التعليمية، واعتقالات، وغيرها من أمور تنتج عن المضايقات الإسرائيلية كالإضرابات والاعتصامات، مما يؤثر في العملية التعليمية برمتها.

القسم الثاني: اللغة العربية في التعليم العالي

حاول الفلسطينيون إنشاء أول جامعة خاصة بهم أثناء الانتداب البريطاني، لكن معارضة حكومة الانتداب، بالإضافة إلى الضغوط الصهيونية، حالتا دون تحقيق ذلك ^(٦٢). وإن النكبات المتوالية التي لحقت بالشعب الفلسطيني أخرجت عملية إنشاء جامعات خاصة بهم. لكن ذلك م يحل دون التحاقهم بالكليات والجامعات العربية والأجنبية.

إن الاهتمام المتزايد بالتعليم العالي، وما كان يترتب على ذلك من نفقات باهظة بالنسبة إلى الطالب الفلسطيني، بالإضافة إلى المعاناة التي يتكبدها الطالب في الدول العربية والأجنبية، كل ذلك أدى إلى التفكير الجدي بضرورة إنشاء كليات وجامعات فلسطينية.

ففي سنة 1971م، أقيمت كلية الشريعة في مدينة الخليل، وفي العام التالي مباشرة، حولت كلية بير زيت إلى جامعة. وفي سنة 1973م، أنشئت جامعة بيت لحم، وفي عام 1977م، تم تطوير كلية النجاح في نابلس إلى جامعة، وفي العام نفسه، أنشئت كلية العلوم والتكنولوجيا في "أبو ديس"، وفي عام 1978م، تأسست كل من الجامعة الإسلامية في غزة، وكلية الدعوة وأصول الدين في القدس، وكلية التمريض في البيرة، ومعهد البوليتكنك في الخليل، وفي عام

1979م، تم تطوير كلية الشريعة في الخليل إلى جامعة، وفي عام 1982م، طورت مؤسسة دار الطفل العربي في القدس، المعهد التابع لها إلى كلية للآداب، وصار يمنح درجة البكالوريوس في اللغة العربية وفي اللغة الإنجليزية^(٦٣).

وصارت هذه الجامعات والكليات مؤسسات وطنية، يشرف عليها مجالس أمناء من أبناء الشعب الفلسطيني، وينسق بينها مجلس التعليم العالي.

وهكذا فإنه توجد في الضفة الغربية وقطاع غزة ست جامعات هي: بير زيت، وبيت لحم، والنجاح، والقدس، والخليل، والإسلامية في غزة، بالإضافة إلى ما يزيد على عشرين كلية مجتمع متوسطة^(٦٤).

أولاً: برامج اللغة العربي في الجامعات الفلسطينية

تسير الأنظمة التعليمية في الجامعات الفلسطينية حسب نظام الساعات المعتمدة المعروف في أمريكا، فيطرح المساق بعدد معين من الساعات في الفصل الدراسي الواحد، ويكون على الطالب أن يدرس ضمن خطته الدراسية متطلبات جامعة، ومتطلبات كلية، ومتطلبات دائرة أو تخصص، بالإضافة إلى بعض المتطلبات الاختيارية، حتى يستطيع إتمام متطلبات التخرج والحصول على درجة البكالوريوس.

لنلق نظرة إلى الجدول رقم (1)، الذي يبين لنا عدد الساعات المعتمدة التي، تطلبها دائرة اللغة العربية من كل جامعة، والنسبة المئوية لهذا العدد من الساعات إلى مجموع الساعات الكلي لإتمام متطلبات التخرج.

جدول رقم (1)

الساعات المطلوبة في برنامج اللغة العربية وآدابها

الجامعة	متطلبات الجامعة	متطلبات الكلية	متطلبات الدائرة	متطلبات حرة	متطلبات أخرى	المجموع	النسبة المئوية للغة العربية
---------	-----------------	----------------	-----------------	-------------	--------------	---------	-----------------------------

الإسلامية	46	18	87	-	-	151	57.61%
بيت لحم	25	12	52	15	18	122	42.62%
بير زيت	29	21	63	7	للتأهيل -	120	52.50%
الخليل	18	24	81	6	-	129	62.79%
القدس	10	18	51	-	58	137	37.22%
النجاح	18	20	87	6	للتأهيل -	132	59.09%

إن الجدول رقم (1) يشير إلى ما يلي:

- ١ - إن طلاب اللغة العربية في هذه الجامعات لا يدرسون عدداً متساوياً من متطلبات الجامعة، وليس هذا فقط، بل إن هذا الاختلاف كبير إلى درجة أنه يتراوح بين 10 ساعات في القدس إلى 46 في الإسلامية، لكنها متقاربة في بيت لحم وبير زيت والخليل والنجاح؛ إذ هي 25، 29، 18، على الترتيب، وهذا يعكس سياسة الجامعة بالنسبة إلى الثقافة.
- ٢ - يظهر التباين أيضاً في متطلبات كلية الآداب، إذ إنها تتراوح بين 12 في بيت لحم و30 في النجاح، لكنها متقاربة في الإسلامية وبير زيت والخليل والقدس؛ إذ هي 18، 21، 24، 18 على الترتيب.
- ٣ - وبشأن متطلبات الدائرة، فيبدو أن هناك تقارباً في ثلاث دوائر، حيث تزيد عن 70 ساعة في: الإسلامية 87، وفي الخليل 81، وفي النجاح 87، لكن هذه الساعات متفاوتة في كل من: بيت لحم 52، وبير زيت 63، والقدس 51.
- ٤ - تتفق أربع جامعات على ضرورة أن يترك للطالب مجال للاختيار الحر وهي: بيت لحم 15، بير زيت 7، الخليل 6، النجاح 6، بينما لا تتيح الإسلامية والقدس مثل هذا الاختيار.
- ٥ - تعد معظم الجامعات التأهيل التربوي متطلباً إضافياً ليس من متطلبات التخرج، بينما بيت لحم 18، والقدس 58، تعد هذه الساعات من ضمن متطلبات التخرج، لذا يمكن أن يتخرج الطالب في الجامعات الأربع

الأخرى، دون أن يكون قد أتم متطلبات التأهيل التربوي، بينما لا يمكن ذلك في بيت لحم والقدس.

٦ - تختلف الجامعات في مجموع الساعات المطلوبة للتخرج، فهي ضمن الحد الأدنى في كل من بيت لحم 122، وبير زيت 120، ومتوسطة في الخليل 129 والقدس 137 والنجاح 132، بينما هي كثيرة في الإسلامية 151.

٧ - قد يبدو لأول وهلة أن متطلبات الدائرة في الإسلامية 87 هي أعلى المتطلبات، ولكن إذا حسبنا هذه المتطلبات بالنسبة المئوية إلى مجموع ما تطلبه الجامعة؛ فإن الأمر يختلف، إذ تصبح الخليل 62.79% في السلم الأول، والنجاح 59.09% في السلم الثاني، والإسلامية 57.61% في السلم الثالث، وبير زيت 50.50% في السلم الرابع، وبيت لحم 42.62% في السلم الخامس، والقدس 37.22% في السلم السادس.

جدول رقم (2)

المتطلبات اللغوية في الجامعات الفلسطينية

	علم اللغة وفقه اللغة	الأصوات والقراءات	الصرف	النحو	التركيب والدلالة	نسبة اللغوية إلى متطلبات الدائرة
الإسلامية	3	3	3	18	3	34.48%
بيت لحم	علم اللغة 3	-	الصرف 3	6	-	23.07%
بيرزيت	فقه اللغة 3 علم اللغة 3	مقدمة إلى علم اللغة 3	-	النحو 9	المعاجم العربية 3	33.33%
الخليل	علم اللغة 3 فقه اللغة 3	علم الأصوات 3خ	النحو والصرف 9		-	18.51%
القدس	-	-	مبادئ في النحو و الصرف 3		-	5.88%
النجاح	فقه اللغة 3	الصوتيات 3	الصرف 3	النحو 9	-	23.07%

إن تحليلنا للجدول يجعلنا نسجل الملاحظات التالية:

١ - إن الإسلامية وبيت لحم (٦٥) تركزان على المساقات اللغوية أكثر من بقية الجامعات، إذ قارنا نسبة هذه المساقات إلى مجموع متطلبات الدائرة . فهي 34.48% في الإسلامية، و 33.33% في بيت لحم، وتتشابه كل من بيت لحم 23.07% والخليل 22.22% والنجاح 7.2% في هذا الاهتمام، وتتفرد القدس في عدم تركيزها على القضايا اللغوية، حيث تدرس مساقاً واحداً فقط.

٢ - جميع الجامعات الفلسطينية تحرص على تدريس فقه اللغة أو علم اللغة أو كليهما باستثناء جامعة القدس. وجميعها تدرس الأصوات باستثناء بيت لحم والقدس (٦٦).

٣ - هناك حرص واضح من قبل الجامعات على تدريس النحو والصرف، لكن هذا الحرص لا يمتد إلى المعاجم، حيث لا يدرس هذا المساق إلا في الإسلامية وبير زيت.

٤ - من الواضح أن هناك اختلافاً في تسمية بعض المساقات، مثل: الصوتيات، علم الأصوات، مقدمة إلى اللغة، الأصوات والقراءات، ويعكس ذلك حقيقة المحتوى الذي تدرسه الجامعة تحت هذه التسمية.

٥ - إن مجموع الساعات المعتمدة من المتطلبات اللغوية في الجامعات على النحو التالي: الإسلامية 30، بيت لحم 12، بير زيت 21، الخليل 15، القدس 3، النجاح 18.

جدول رقم (3)

متطلبات الأدب العربي القديم في الجامعات الفلسطينية

الإسلامية	الأدب الجاهلي وتاريخه 3	الأدب الإسلامي والأموي وتاريخهما 3	الأدب العباسي وتاريخه 3	الأدب المملوكي والعثماني 3	الأدب المغربي والأندلسي 3	النسبة المئوية إلى متطلبات الدائرة %17.24
بيت لحم	الأدب الجاهلي 3	الأدب الإسلامي 3	الأدب العباسي 3	-	الأدب الأندلسي 3	%23.24
بئر زيت	الأدب الجاهلي 3	الأدب الإسلامي والأموي 3	الأدب العباسي 3	الأدب الأيوبي أو الأدب الشعبي 3	الأدب الأندلسي 3	23.80
الخليل	تاريخ الأدب الجاهلي 3	تاريخ الأدب الإسلامي والأموي 3	الشعر العباسي 3	أدب مصر والشام 3	الأدب الأندلسي والمغربي 3	%18.51
القدس	الأدب الجاهلي 3	الأدب في صدر الإسلام وبنو أمية 3	الأدب العباسي 3	-	الأدب الأندلسي 3	%23.52
النجاح	تاريخ الأدب الجاهلي ونصوصه 3	تاريخ الأدب الإسلامي ونصوصه 3 تاريخ الأدب الأموي ونصوصه 3	الأدب العباسي شعراً 3 الأدب العباسي نثراً 3	أدب مصر والشام 3	الأدب الأندلسي والمغربي 3	%26.93

الجدول رقم (3) الذي يتناول مساقات الأدب الجاهلي ، والأدب الإسلامي والأموي ، والأدب العباسي ، والأدب الأيوبي والمملوكي ، والأدب الأندلسي والمغربي ، يشير إلى ما يلي:

- ١ -إن الاختلافات في النظرة إلى كيفية تدريس المساقات، عكست اختلافات في تسمية المساقات. فهناك الأدب الجاهلي وتاريخ الأدب الجاهلي، وهناك الأدب الإسلامي وتاريخ الأدب الإسلامي، وهكذا.
- ٢ -واضح أن الجامعات مجمعة على ضرورة تدريس الأدب العربي في العصور: الجاهلية والإسلامية والعباسية والأندلسية، لكنها متباينة في تدريسها للأدب الأيوبي والمملوكي (أدب مصر والشام)، فبينما تدرسه كل من الإسلامية والخليل، لا تدرسه كل من بيت لحم والقدس، وتدرسه اختياريًا بير زيت^(٦٧).
- ٣ -يظهر الاختلاف أيضاً في تدريس الأدب الإسلامي والأموي، حيث إن بعض الجامعات تدرسه ضمن مساقين، كما هو الحال في الخليل والنجاح، بينما يدرس في مساق واحد في الجامعات الأربعة الأخرى.
- ٤ -تتفرد الخليل بتدريس الأدب الجاهلي في مساقين، بينما تدرسه بقية الجامعات في مساق واحد.
- ٥ -أربع جامعات تدريس الأدب العباسي في مساق واحد، بينما الخليل والنجاح تدرسه في مساقين.
- ٦ -هناك اختلاف في مجموع الساعات المعتمدة في الأدب العربي القديم، فهي 15 في الإسلامية، 12 في بيت لحم، 12-15 في بير زيت، 24 في الخليل، 12 في القدس، 21 في النجاح.

جدول رقم (4)

متطلبات الأدب العربي الحديث في الجامعات الفلسطينية

الإسلامية	الأدب الحديث وتاريخه 3	الأدب المعاصر وتاريخه 3	الأدب الفلسطيني وتاريخه 3	-	الأدب المقارن 3	النسبة المئوية إلى متطلبات الدائرة
بيت لحم	-	الشعر الحديث 3خ	الأدب الفلسطيني 3	الأدب الشعبي الفلسطيني 3	الأدب المقارن 3خ	5.76%
بئر زيت	الأدب الحديث 3	الشعر أو المسرحية أو القصة 3	الأدب الفلسطيني الحديث 3	الأدب الشعبي الفلسطيني 3خ	-	14.28%
الخليل	الأدب العربي الحديث 6	-	الأدب الفلسطيني المعاصر 3	-	الأدب المقارن 3خ	14.81%
القدس	الأدب العربي الحديث 3	الفنون الأدبية الحديثة 3	الأدب الفلسطيني 3	-	-	17.64%
النجاح	الأدب العربي الحديث 6	-	الأدب الفلسطيني 3	الأدب الشعبي الفلسطيني 3	الأدب المقارن 3خ	15.38%

يشير الجدول رقم (4) الذي يتناول متطلبات الأدب العربي الحديث في الجامعات الفلسطينية إلى ما يلي:

- ١ - مجموع الساعات الإلزامية من متطلبات الأدب العربي الحديث في الجامعات الفلسطينية على النحو التالي: بير زيت 9، الخليل 12، القدس 9، النجاح.
- ٢ - إن جامعة النجاح تدرس جميع أنواع مساقات الأدب العربي الحديث بدون استثناء، وتشكل نسبة هذه المساقات إلى متطلبات الدائرة 15.38%.

- ٣ -هناك نقص واضح في مساقات الأدب العربي الحديث في جامعة بيت لحم، حيث تدرس مساقاً إجبارياً واحداً فقط.
- ٤ -لأدب الشعبي الفلسطيني لا يدرس بشكل إجباري إلا في جامعة النجاح، ولا يدرس مطلقاً في كل من الإسلامية والخليل والقدس، ويدرس بشكل اختياري في كل من بير زيت وبيت لحم.
- ٥ -لأدب المقارن يدرس فقط في الإسلامية، ويدرس بشكل اختياري في بيت لحم والخليل والنجاح، ولا يدرس في بير زيت والقدس.
- ٦ -جميع الجامعات الفلسطينية تدرس الأدب الفلسطيني الحديث، كما أن جميعها تدرس الأدب العربي الحديث باستثناء بيت لحم.

جدول رقم (5)

متطلبات النقد والبلاغة والعروض في الجامعات الفلسطينية

الإسلامية	النقد القديم ومذاهبه 3	النقد الحديث ومدارسه 3	البلاغة 3	العروض والقافية 3	النسبة المئوية إلى متطلبات الدائرة %17.24
بيت لحم	النقد القديم 3	النقد الحديث 3	البلاغة والعروض 3خ		%11.53
بيرزيت	النقد الأدبي عند العرب 3	مناهج النقد الأدبي الحديث 3	البلاغة والعروض 3		%14.28
الخلل	تاريخ النقد الأدبي عند العرب 3	مناهج النقد الأدبي الحديث 3	البلاغة 3	العروض 3	%14.81
القدس	تاريخ النقد الأدبي عند العرب 3	النقد الأدبي الحديث ومناهجه 3	علم البلاغة العربية 3	العروض والقافية 3	%23.52
النجاح	تاريخ النقد الأدبي عند العرب 3	مناهج النقد الأدبي الحديث 3	البلاغة العربية 6	العروض 3خ	%15.38

يشير الجدول رقم (5) بخصوص متطلبات النقد والبلاغة والعروض إلى ما يلي:

- 1 - جميع الجامعات الفلسطينية تدرس النقد الأدبي القديم والنقد الأدبي الحديث بدون استثناء، مع اختلاف أحياناً في تسمية المساقات.
- 2 - بيت لحم هي الجامعة الوحيدة التي لا تدرس البلاغة بشكل إجباري، مع أن هذا المساق البلاغة، باستثناء بيت لحم والنجاح، حيث يدرس فيهما بشكل اختياري.
- 3 - العروض يدرس في جميع الجامعات، سواء بشكل منفرد، أو من خلال مساق البلاغة، باستثناء بيت لحم والنجاح، حيث يدرس فيهما بشكل اختياري.
- 4 - الاختلاف واضح في عدد الساعات المطلوبة من النقد والبلاغة في الجامعات الفلسطينية، فهي تتنوع بين 15 في الإسلامية، 6 في بيت لحم، 9 في بير زيت والنجاح، و12 في الخليل والقدس.

جدول رقم (6)

المتطلبات الإجبارية الأخرى

الإسلامية	البحث الأدبي أو اللغوي 3	دراسات في اللغة العبرية 3	الإعجاز القرآني 3	التفسير والمفسرون 3	مصطلح الحديث 3	النسبة المئوية 17.24%
بيت لحم	دراسات في اللغة 3	حلقة البحث 3	دراسات في الأدب 3			51.92%
بيرزيت	حلقة البحث أو موضوع خاص 3	دراسات في الأدب 3				14.28%
الخليل		اللغة العبرية 3		التفسير والمفسرون 3		7.40%
القدس	تدقيق النص وفن الكتابة 3	حلقة بحث 3	نصوص من اللغة العبرية 3		تاريخ إسلامي 3 إساليب تدريس 18	64.70%
النجاح		البحث العلمي 3				3.84%

بالإضافة إلى المتطلبات اللغوية والأدبية والنقدية والبلاغية التي تحدثنا عنها سابقاً، فإن الدوائر تطلب في العادة متطلبات أخرى من الدائرة أو من خارجها، عدا متطلبات الجامعة والكلية، ويظهر الجدول رقم (6) ما يلي:

١ -تتنوع المتطلبات الإضافية الأخرى من جامعة إلى جامعة، وذلك بحسب ما تراه الدائرة من ثغرات ونواقص لم تغط من خلال المساقات اللغوية والأدبية^(٦٨). ففي الجامعات الإسلامية متطلبات أخرى إضافية مرتبطة بالقرآن والحديث واللغة العبرية، بينما بيت لحم والقدس تهتمان بأساليب التدريس، لأن برنامجها أصلاً يقوم على تأهيل المعلمين؟

٢ -واضح أن هناك إجماعاً على مساق البحث أو حلقة البحث كمتطلب أساسي من متطلبات الدائرة الإجبارية.

٣ -تصل نسبة المتطلبات الأخرى في بيت لحم والقدس إلى 51.92% و 64.70%، لأن البرنامجين يقومان على تخريج معلمين في اللغة العربية، وليس فيهما برنامج منفرد في اللغة العربية وآدابها.

إن الجداول الستة السابقة تجعلنا نحدد الملاحظات المهمة التالية:

١ - إن التباين في متطلبات الجامعات الفلسطينية من الساعات المعتمدة يؤدي إلى تخريج طلبة بمستويات ثقافية متنوعة، ومختلفة كماً وكيفاً. كما أنه مؤثر إلى عدم اهتمام مجلس التعليم العالي بالتنسيق بين الجامعات ليحافظ على اختلاف معقول ومقبول في مجال المتطلبات العامة، فالاختلاف بينها ليس في مساق أو اثنين، بل يتراوح بين (10) عشر ساعات و (46) ست وأربعين ساعة.

٢ - الاختلاف في عدد متطلبات كليات الآداب من الساعات مؤثر إلى عدم وجود تنسيق بين مجالس كليات الآداب في هذه الجامعات؛ إذ يتراوح الاختلاف بين 12 و 30 ساعة، وليست المسألة مقصورة على مساق أو مساقين، والمفروض أن يكون هناك اتفاق على الحد الأدنى والحد الأعلى المسموح به في هذا المجال، فحينما يقل عدد الساعات أو يزيد عن حد معين، معنى ذلك أن هناك خللاً في البرنامج، لا ينبغي السكوت عليه.

٣ - ولعل أخطر ظاهرة تلاحظ على هذه البرامج كلها، هو ما يتعلق بمتطلبات الدائرة في كل جامعة من هذه الجامعات، والمفروض أن تتفق مجالس الدوائر على المتطلبات التي لا بد منها كحد أدنى للحصول على درجة البكالوريوس، وأن يتفق أيضاً على حد أعلى، حتى يكتسب طلبتنا معارف مقاربة في حقول اللغة العربية.

٤ - بعض التخصصات تخلو من مساقات أساسية كالصرف والمعاجم وفنون الأدب الحديث والعروض، فيجدر بالقائمين على تلك التخصصات أن يعيدوا النظر في برامجهم لسد مثل هذه الثغرات.

٥ - إن إعادة النظر في برامج اللغة العربية بين الفينة والأخرى، من الأمور التي تقرب الفجوة القائمة بين هذه البرامج، ومن شأنها تسهيل عملية تحويل الطالب من جامعة إلى أخرى، وبخاصة في مثل هذه الظروف التي يعيشها طلبتنا تحت الاحتلال.

٦ - باستثناء الجامعة الإسلامية، فإن معظم الجامعات لم تطلب ما يكفي من الساعات في مجال دراسات القرآن الكريم وعلم مصطلح الحديث، وهذان المساقان من المساقات المهمة لارتباطهما الوثيق باللغة العربية، فحينما يصل الطالب نفسه بالدراسات القرآنية ودراسات الحديث النبوي الشريف، يكون قد اتصل بأهم مبحثين دارت حولهما دراسات وأبحاث كثيرة عبر العصور.

٧ - إن المقارنات السابقة بين الجامعات، لا تعني بشكل تلقائي، بأن جامعة ما أفضل من جامعة أخرى، بل قد تعني بأنها أحرص على تزويد طلبتها بمعارف معينة في مجال معين أكثر من غيرها، فعملية التقويم الشاملة لا تقتصر على متطلبات الجامعة والكلية والدائرة، بل لا بد لمن يريد الوصول إلى نتائج أكثر شمولية من أن يقارن بين شروط القبول في كل جامعة، ومحتويات المساقات، وطرق التدريس المستعملة، ومستوى الأساتذة الذين يدرسون، والمرافق والخدمات الأخرى المصاحبة لعملية التدريس كالمكتبة والمختبرات اللغوية وغيرها.

٨ - لو قارنا متطلبات التخصص السابقة بما تطلبه جامعات أخرى كالجامعات الإسرائيلية مثلاً، لاستنتجنا أن متطلبات دوائر اللغة العربية في الجامعات الفلسطينية أقل بكثير مما تطلبه جامعة تل أبيب مثلاً، ولأدركنا أن الإسلامية والنجاح من أكثر الجامعات التي حاولت تغطية معظم المعارف والمهارات الضرورية في اللغة العربية وآدابها.

فطالب اللغة العربية في جامعة تل أبيب ^(٦٩) مثلاً، يطلب منه دراسة 80 ساعة من متطلبات الدائرة، بالإضافة إلى 16 ساعة من دائرة تاريخ الشرق الأوسط، و 20 ساعة من دوائر أخرى، عدا عن متطلبات القبول في الدائرة، ومتطلبات الجامعة والكلية. كما أنه لا يقبل في دائرة اللغة العربية من فشل في دائرة أخرى، ويشترط أن يحصل على معدل فوق 80% في متطلبات القبول في دائرة اللغة العربية.

ثانياً: المشكلات الأساسية للغة العربية في التعليم العالي

اللغة العربية باعتبارها موضوعاً يدرس في الجامعات الفلسطينية، عرضناه من خلال تحليلنا لبرامج اللغة العربية في ست جامعات، أما باعتبارها وسيلة مستخدمة في التعليم العالي، فسنعرضها في السطور التالية.

تستخدم اللغة العربية في الجامعات الفلسطينية في مجال التدريس في دوائر اللغة العربية، وفي بعض الدوائر الإنسانية في كليات الآداب، وفي تخصصات العلوم الشرعية، وفي بعض دوائر كليات التجارية، وأحياناً بطرق فردية من قبل بعض أساتذة الكليات المختلفة^(٧٠).

وتستخدم اللغة العربية أيضاً في بعض^(٧١) المحاضرات والندوات والمؤتمرات العامة، وفي الأيام الدارسة ورش العمل، التي تنظم من قبل الأكاديميين أو الطلبة أو العاملين من داخل الجامعة وخارجها.

وكذلك، يستعملها الأساتذة في أبحاثهم ومقالاتهم، وفي بعض^(٧٢) الامتحانات التي يعقدونها للطلبة، وفي بعض التقارير والمراسلات والمذكرات، وغيرها من احتياجات كتابية.

وتستعمل أيضاً في مجتمع الجامعة، في الأحاديث القصيرة والطويلة، في المناظرات والجلسات، في اللقاءات المكتبية والاجتماعات، في المقاصف والمطاعم، في أروقة الجامعة والمدرجات^(٧٣).

وهنا قد يقول قائل، ها هي اللغة العربية تستعمل في كل تلك المجالات، فأين المشكلة؟ المشكلة واقعة حينما تستعمل العربية، وحينما لا تستعمل، فعند استعمالها في المجالات التي أشرنا إليها تبرز ثلاث قضايا:

أ - قضية الأخطاء اللغوية.

ب قضية الازدواجية بين العامية والفصحى.

ج قضية الازدواجية^(٧٤) بين العربية واللغات الأجنبية الأخرى.

وعند عدم استعمالها في مكاتب التسجيل، وفي شؤون الطلبة، وفي حفظ السجلات، وفي المحاضرات، حينذاك، تبرز قضية الحاجة إلى التعريب.

أ- قضية الأخطاء اللغوية:

يعاني أساتذة الجامعات وطلبتها بشكل عام من مشكلة القدرة على التعبير شفويًا وكتابيًا بلغة عربية سليمة. فحينما يتحدثون، يظهر التلعثم والتردد قبل التعبير عن الأفكار بجمل منظمة، وبأقل قدر ممكن من الأخطاء، وحينما يكتبون، تظهر الأخطاء الصرفية والتركييبية والإملائية بشكل واضح، وتبرز الطريقة غير المنظمة في الكتابة، من جمل غير مترابطة، إلى أدوات ربط مهلهلة، إلى علامات ترقيم غير مستعملة، وإلى ألفاظ ركيكة، وعبارات مكررة، وكأن الكتابة عملية خلط الأشياء بغير أسس أو معايير^(٧٥).

وقد درج بعض الأساتذة والطلاب على الاعتقاد بأن الأخطاء اللغوية ليست مهمة، لأن المهم هو أن تكون المعاني والأفكار صحيحة، ولذلك، تراهم يستغربون حينما يقوم أستاذ بمحاسبة طلبته على الأخطاء اللغوية التي يقعون فيها^(٧٦).

والغريب أن عدداً لا بأس به من الأساتذة المشهورين في تخصصاتهم، ينشرون مقالات وأبحاثاً في الصحف وبعض الدوريات، دون أن يكثرثوا للأخطاء اللغوية التي يرتكبونها، والمسألة ليست متعلقة بخطأ أو اثنين في الصفحة، بل تصل على (300) ثلاثمئة خطأ لغوي في أبحاث لا تزيد عن (50) خمسين أو ستين صفحة^(٧٧).

ومن خلال تتبعي لأخطاء الأساتذة والطلبة في كتاباتهم ومراسلاتهم، وصلت إلى أن أبرز المشكلات اللغوية تكمن في^(٧٨):

- ١ - استخدام الجمل والتعابير المناسبة للمعاني.
- ٢ - تنظيم الفقرات واستخدام أدوات الربط المناسبة بينها.
- ٣ - انتقاء الألفاظ المعبرة عن المعاني المقصودة.
- ٤ - القدرة على التمييز بين الجمل الأساسية والجمل الثانوية.
- ٥ - التفريق بين الجمل التي تكون في بداية الفقرة، والجمل التي تختتم بها الفقرة.
- ٦ - التمييز بين الجمل الموضحة والجمل الداعمة.

- ٧ - القدرة على استخدام أدوات التقييم بشكل مناسب.
 - ٨ - معرفة كيفية توظيف الأسماء المعربة بالعلامات الفرعية.
 - ٩ - استعمال الفعل المضارع حينما يسبق بأدوات نصب أو جزم.
 - ١٠ - كيفية استعمال الأسماء الخمسة.
 - ١١ - التمييز بين الهاء والتاء المربوطة.
 - ١٢ - كتابة همزة القطع في المواقع المختلفة.
 - ١٣ - كتابة الألف الممدودة والألف المقصورة.
 - ١٤ - كيفية التعامل مع العدد والمعدود.
 - ١٥ - كيفية التعامل مع الأفعال المعتلة.
- ولا أعتقد أن هذه الأخطاء وغيرها يمكن أن تنتهي أو تقل إلى أدنى حد، إلا إذا شُن أساتذة اللغة العربية، وأساتذة التخصصات الأخرى حرباً شاملة للقضاء عليها نعم، لا بد من حملة طويلة ومستمرة على مستوى جميع المسابقات في الجامعة، ليدرك الطلبة أن جميع الأساتذة ينتبهون إلى الأخطاء في الكتابة حتى يتم ذلك، لا بد من تثقيف الأساتذة لغوياً في البداية؛ لأن فاقده الشيء لا يعطيه.
- ومن الضروري أن تحرص وسائل الإعلام المختلفة على توجيه المثقفين، ولفت انتباههم إلى هذه القضايا، والتأكد على أهميتها، للمحافظة على خصائص اللغة العربية، والإبقاء على شخصيتها ناصعة من كل تحريف.
- كما أن الصحف والمجلات، ومراكز البحوث والمؤسسات الثقافية بأنواعها، ينبغي أن توظف بطريقة سديدة، لتقوم بدورها في هذا الاتجاه؛ حتى تكون العملية متكاملة، وتتم المحاصرة من جميع الجهات.
- حين نواجه المشكلة بهذا الشكل، وعلى جميع الأصعدة، حينها يمكن أن نصل إلى نتائج، أما إذا بقيت المواجهة محدودة؛ فستبقى النتائج محدودة أيضاً.

ب- قضية الازدواجية بين الفصحى والعامية

من المعروف أن معظم لغات العالم تنفرد إلى فصحي وعامية^(٧٩). لكن حينما يتعلق الأمر بلغتنا، تكثر السهام، وتتعدد الخناجر، لتطعن كل المحاولات الجادة والنبيلة من أجل تجسير الهوة بين الفصحى والعامية.

فحينما تستعمل العامية في مجتمع الجامعة: في المطاعم والمقاصف والأزقة والشوارع والأحاديث غير الرسمية، يدبر بنا كمتخصصين في اللغة ألا نعد ذلك خروجاً عن المألوف، وألا نسن حرباً على هذه الاستعمالات، لأن من شأن ذلك أن يخلق ردود فعل أخرى أكثر سلبية من الاستعمالات نفسها، كما أن مثل هذه الحرب ستكون خاسرة بدون توافر أي احتمال ربحي من ورائها.

يضاف إلى ذلك أن المواقف غير الرسمية، كتلك وأمثالها في الحياة اليومية، تستدعي أصلاً استعمال العامية أو اللغة غير المعربة؛ فهي اللغة الأقرب إلى القلوب والأذان والعيون من غيرها في مثل هذه المواقف. وأي محاولة لمواجهة مثل هذه الاستعمالات، ستكون بلا طائل، لأنها غير قابلة للتطبيق^(٨٠). بل تتناقض مع حقائق التراث العربي^(٨١)، التي تشهد بأنه كانت هناك لهجات قبلية متعددة، وكانت كل قبيلة تستخدم لهجتها الخاصة بها في المواقف العادية، وتجتمع على العربية المشتركة في المواقف الأخرى الرسمية التي تقتضي اللغة الفصيحة.

فالطرح هنا إذن، هو أن نعمل على استعمال اللغة الفصيحة في المناظرات والندوات والمؤتمرات والمحاضرات المقابلات، وغير ذلك من مواقف تستلزم اللغة السليمة وطريقة التفكير بها، فالفصيحة أقدر من العامية في هذه المجالات، لأنها لغة الثقافة والتراث والفكر، وهي لغة الإبداع والبحث والكتابة^(٨٢).

ولا يمنع ذلك بالطبع، أن نعمل على الارتقاء بمستوى العامية إلى الفصحى من ناحية بعض المفردات والتراكيب، ولكن ليس بأسلوب منفرد، ولا باتباع الطريقة الممجوجة، التي تشعر غيرنا وكأننا نتعامل مع لغتين تنتميان على أمتين مختلفتين.

من هنا، يصبح معيار الصحة والخطأ ليس في اللغة ذاتها، بل في الموقف الذي يستلزم لغة معينة. فالموقف الرسمي الذي يستلزم اللغة الفصيحة، إن استعملت فيه اللغة العامية يكون الاستعمال غير صحيح، والموقف غير الرسمي (الحياتي) الذي

يستدعي اللغة العامية، إن استعملت فيه اللغة الفصيحة، يكون الاستعمال في غير موقعه.

وأقول لكل محبي اللغة العربية الفصيحة، هناك فرق بين أن نحب شيئاً مستحيل التحقيق، وبين أن نحب شيئاً ممكن التحقيق، فحبنا للغة العربية الفصيحة في المواقف التي تستدعي هذه اللغة أمر ممكن تحقيقه، لكن حبنا أن نعمّ الفصيحة لتكون بديلاً عن العامية في كل المواقف أمر مستحيل التحقيق، لأنه لم يحصل في تاريخنا وتراثنا، ولا يحصل في الوقت الحاضر، وأظنه لن يحصل في المستقبل.

ج- قضية الازدواجية بين اللغة الفصيحة واللغات الأجنبية الأخرى

بعض الأساتذة في الجامعات، يجمعون بين استعمال اللغة العربية، واستعمال لغات أخرى كالإنجليزية مثلاً في التدريس والشرح، وإلقاء المحاضرات، وحينما تحاورهم في هذا المجال، يجيبون بأن هناك مصطلحات لا يجدون لها مقابلات في العربية/ أو أنهم يستسهلون استعمال المصطلح الأجنبي على المصطلح العربي إن وجد، أو أن الطلبة في الكليات العلمية تعودوا على استعمال المصطلحات الإنجليزية العلمية أو ... إلى غير ذلك من حجج^(٨٣).

وفي هذا الصدد، لا بد من أن نفرق بين قضية إدخال بعض المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية، وبخاصة تلك المصطلحات التي لا بديل عنها في العربية، ومن شأن إدخالها إغناء للغة، وإغناء لمفرداتها، وبين أن يتحول مخزوننا اللغوي إلى موسوعة من المفردات الأجنبية، التي استوطنت واستقرت، بعد أن هجرت المفردات العربية الأصلية، وهدمت كل الأبنية والتراكيب الفصيحة.

والمشكلة في جامعاتنا لم تتوقف عند إدخال مصطلحات أجنبية في المحاضرات، بل تجاوزت ذلك إلى استعمال اللغة الإنجليزية في التدريس في جميع الكليات العلمية^(٨٤)، تحت حجج عدم توافر الكتاب الجامعي، أو ضرورة أن يتعلم طلبتنا اللغة العلمية، أو أن الأساتذة أنفسهم قد درسوا بتلك اللغة الأجنبية في الجامعات التي تخرجوا فيها، أو أن اللغة الأجنبية هي لغة الأبحاث والعلوم، أو ... غير ذلك من مبررات واهية، أثبتت دراسات كثيرة أنها لا تصمد أمام البحث والتدقيق^(٨٥).

ولو كانت المسألة مرتبطة بتلك الحجج، فما الذي يبرز لمكاتب التسجيل في جامعاتنا أن تستعمل اللغة الإنجليزية في ملفاتها وسجلاتها؟ وما الذي يجعل برامج التسجيل وكشوف العلامات والأنظمة المتعلقة بالطلبة تستعمل الإنجليزية بدلاً من العربية؟

Complete, Withdral, drop+ add, ألا توجد مفردات بديلة عن tuituion , fees, transcrip, incomplete وغيرها من مفردات يعرفها ابن المرحلة الابتدائية؟

والأغرب من ذلك كله، أن كل دليل من أدلة جامعاتنا ينص على أن "اللغة العربية هي لغة التدريس الرسمية في الجامعة"، لكنهم ينسفون هذا النص حينما يضيفون بعده "وفي حالات خاصة يسمح للأستاذ باستخدام اللغة التي يراها مناسبة للموضوع" ^(٨٦).

إذن، المسألة ليست مقصورة على استعمال لفظة أجنبية هنا وهناك، بل هي عقلية ثقافية متغربة، وضعت السياسات التعليمية اللازمة، وعينت منفذين لهذه السياسات، فعمدوا شيئاً فشيئاً إلى غزو عقلية الإنسان العربي، حتى صار العربي يشك في نفسه وفي عقليته، وفي تراثه وفي لغته، وصار الخطأ هو الكثير، والصواب هو القليل، بل صار الخطأ يتهم بالصواب، حتى شك الصواب في نفسه، وظن أنه بحاجة إلى إثبات ليتأكد أنه الصحيح، وادعى الخطأ أنه الصواب، ولم يعد بحاجة على إثبات أنه هو الضال.

ليست اللغة العربية بحاجة إلى دليل لإثبات قدرتها على مواكبة التقدم الحضاري ، فهي ليست قاصرة حتى تبقى في موقع الدفاع، ألم ينقل بها هذا الكم الهائل من التراث الثقافي والموروث الفكري عبر القرون؟ ألم يتمكن فرسانها من تطويعها في نقل المعارف والعلوم عن الأمم الأخرى في أزمانهم؟ ألم يترجموا وينحتوا ويشتقوا آلاف المفردات والتعابير التي لم يرثوها عن أجدادهم؟ ^(٨٧).

إن كل ذلك معروف للقاصي والداني، لكننا بحاجة إلى حملة تعريب لعقول المسؤولين السياسيين أولاً، حتى يتخذوا القرار السياسي بشجاعة وحكمة، فيعلنوا عن البدء بتعريب التعليم الجامعي، وعن معاقبة كل من يتخلف عن هذا الركب.

ونحن بحاجة إلى تعريب أدمغة الإداريين في جامعاتنا، ليباشروا بتنظيف مكاتبهم وسجلاتهم من أدران الشعور بالنقص تجاه كل ما هو عربي، والعجب والمباهاة بكل ما هو غربي.

ونحن بحاجة إلى مواجهة الأساتذة والمختصين في الحقول المختلفة، لنضع أيدينا بأيديهم، ونبدأ مشوار الترجمة والتعريب بأناة وصبر، وبحكمة وتعقل، منتفعين بمذاهب أجدادنا في هذا المجال، ومطلعين على تجارب إخواننا في الجامعات العربية الشقيقة، ومكبرين جهود علمائنا في مجامع اللغة العربية العتيدة، حتى نعيد للغتنا العربية خصائصها وحيويتها، ونعيد لشخصيتنا المفقودة مجدها وكبرياءها، الذي هو عنوان بقائنا، ورمز إيماننا بأعظم دين على وجه هذه البسيطة.

الخلاصة

تناولت هذه الورقة واقع اللغة العربية في التعليم العام والعالي في فلسطين؛ فكان القسم الأول مختصاً بالتعليم العام، والقسم الثاني مختصاً بالتعليم العالي. أما القسم الأول، فقد تم فيه تسليط الأضواء على أهداف تعليم اللغة العربية في النظام التعليمي للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي سنة 1948م، وقد وضعت هذه الأهداف على الاختبار من ناحية و الفرق بين النظرية والتطبيق. وقد تبين أن هدف سلطات الاحتلال الأساسي يتلخص في دمج الفلسطيني بالمجتمع الإسرائيلي، وجعله يتنكر لهويته ولقوميته ولدينه، من خلال تطبيق مناهج تعليمية في اللغة العربية، تكره الفلسطيني بعروبه، وتجعله يخجل من ولائه لماضيه ولحاضره. وفي الجزء المتمم للقسم الأول، نوقشت الممارسات الإسرائيلية بحق كتب اللغة العربية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم الأردنية التي تطبق في الضفة الغربية. وتبين أن هذه الممارسات كرست لحذف كل كلمة أو عبارة لها علاقة بفلسطين واليقظة العربية، وكل ما من شأنه الحث والتحريض على الجهاد، كما عمدت إلى استبدال النصوص والجمال التي تحمل معاني العزة والفخر والارتباط بالأرض، إلى جمال عادية بدون قيم أو اتجاهات.

من هنا، تبين أنه بالرغم من الفروق الظاهرية بين النظام التعليمي في فلسطين المحتلة سنة 1948م، والنظام التعليمي في فلسطين المحتلة سنة 1967م، إلا أن ما طبق على الفلسطينيين من محتويات ومضامين، فيه تشابه كبير، لأن المتحكم الحقيقي في العملية التعليمية برمتها هو المحتل.

وفي القسم الثاني من الورقة، عرضنا لواقع اللغة العربية في التعليم العالي والذي اتضح من خلال جزأين رئيسيين:

الأول: يتعلق باللغة العربية باعتبارها موضوعاً يدرس في الجامعات الفلسطينية، حيث أعدنا جداول توضح متطلبات اللغة العربية في هذه الجامعات وناقشنا هذه الجداول ونتائجها.

الثاني: يتعلق باللغة العربية باعتبارها وسيلة تستعمل في الجامعات على المستويين الشفوي والكتابي، ثم عرضنا لأهم المشكلات الأساسية في هذا الصدد وهي: الأخطاء اللغوية الازدواجية بين الفصحى والعامية، ثم الازدواجية بين الفصحى واللغة الإنجليزية، وانتهينا إلى ضرورة تعريب التعليم الجامعي من خلال تعريب العقول أولاً، ثم تعريب التدريس والكتب ثانياً.

الهوامش

-
- (١) صالح عبدالله سرية، تعليم العرب في إسرائيل، مركز الأبحاث، 1973م، ص78.
- (٢) هداس لاهف، دور المجتمع في مواجهة أزمة التعليم العربي، ترجمة محمد عليان، القدس، 1994م، ص14.
- (٣) أحمد يوسف التل، تطور نظام التعليم في الأردن، وزارة الثقافة والشباب، عمان، 1989م، ص123.
- (٤) داعس أبو كشك، الأوضاع التربوية والأكاديمية في الأرض المحتلة، منشورات الوحدة ط1، 1983م، ص93.
- (٥) حول هذه النتائج: انظر بحوث المؤتمر الأول للتعليم الفلسطيني، المركز الثقافي، جامعة بيت لحم 1991م.
- (٦) راتب البدوي، تاريخ التربية عند اليهود في فلسطين، 1987م، ص16-17.
- (٧) سنتناول ذلك بالتفصيل في ثنايا البحث.
- (٨) سنتناول ذلك بالتفصيل في ثنايا البحث.
- (٩) لا بد من الإشارة هنا إلى أن السلم التعليمي قد تطور في كل من الأنظمة التعليمية الثلاث. وحول تطور السلم التعليمي انظر: تطور نظام التعليم في الأردن، ص93-97، والتربية عند اليهود، ص45-45، ونازلي صالح أحمد، حول التعليم العام ونظمه، القاهرة 1975م، ص78-87.
- (١٠) صدر قانون جديد في الأردن يعتبر المرحلة الإلزامية عشرة صفوف وليس تسعة، وقد بوشر بتطبيق ذلك في فلسطين في العام الدراسي الحالي 1994/1995م.
- (١١) اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، التعليم العربي في إسرائيل، محضر مؤتمر التعليم العربي الثاني، شفا عمرو، 1984م، ص22.
- (١٢) المصدر السابق نفسه، ص22.
- (١٣) منهاج تدريس اللغة العربية للمدرسة الابتدائية العربية، القدس، 1989م، ص11-12.
- (١٤) المطالعة للصف الخامس، ص2.
- (١٥) المطالعة للصف السادس، ص26.
- (١٦) انظر: تعليم العرب في إسرائيل، ص156-158.
- (١٧) المطالعة للصف الخامس، ص80.
- (١٨) المطالعة للصف الخامس، ص107.
- (١٩) المطالعة للصف السادس، ص118.
- (٢٠) انظر: تعليم العرب في إسرائيل، ص160.
- (٢١) المطالعة للصف السادس، ص135.
- (٢٢) المطالعة للصف السادس، ص350.

-
- (٢٣) المطالعة للصف السادس، ص90.
- (٢٤) المطالعة للصف الخامس، ص88.
- (٢٥) تعليم العرب في إسرائيل، ص124.
- (٢٦) هذه نتائج البحث الذي أجراه د. محمد حبيب الله على بعض الصفوف في عدد من المدارس العربية، انظر: التعليم العربي في إسرائيل، ص22.
- (٢٧) التعليم العربي في إسرائيل، ص25.
- (٢٨) منهج دراسي في الأدب العربي للصفوف السابع - التاسع، وزارة المعارف والثقافة، 1985، ص5-6.
- (٢٩) المصدر السابق نفسه.
- (٣٠) المطالعة للصف السابع، ص119.
- (٣١) المطالعة للصف السابع، ص131.
- (٣٢) المطالعة للصف السابع، ص150.
- (٣٣) ماجد الحاج، تقرير شموئيل سلمون حول التعليم العربي، 1994م، ص18.
- (٣٤) دور المجتمع في مواجهة أزمة التعليم العربي، ص28.
- (٣٥) منهج دراسي في الأدب العالمي، وزارة المعارف والثقافة، 1990م، ص7-8.
- (٣٦) التعليم العربي في إسرائيل، ص39.
- (٣٧) انظر: داعس أبو كشك، الأوضاع التربوية والأكاديمية في الأرض المحتلة، منشورات الوحدة، ط1، 1983م، ص40-41.
- (٣٨) دور المجتمع في مواجهة أزمة التعليم العربي، ص31.
- (٣٩) الأوضاع التربوية والأكاديمية في الأرض المحتلة، ص35.
- (٤٠) المرجع السابق نفسه، ص7.
- (٤١) تاريخ التربية والتعليم في الأردن، 1921-1970م، عمان، 1980م، ص114.
- (٤٢) المصدر السابق نفسه، ص132.
- (٤٣) المصدر السابق نفسه، ص140.
- (٤٤) انظر: تطور نظام التعليم في الأردن، وكذلك تاريخ التربية والتعليم في الأردن، والتقارير السنوية عن التعليم التي تصدر عن وزارة التربية والتعليم في الأردن.
- (٤٥) قامت إسرائيل بممارسات كثيرة بشأن التاريخ والجغرافيا والمجتمع، سواء بالحذف أو التعديل، ولكن المقصود هنا هو الحديث عما يتعلق بمنهاج اللغة العربية فقط، انظر في هذه الممارسات: علي عثمان وأسعد الأسعد، المناهج التعليمية في ظل الاحتلال، 1987 م، ص46-48.

-
- (٤٦) النصوص المختارة للثاني الإعدادي، القدس 1966م، ص14.
- (٤٧) المصدر السابق نفسه، ص41-44.
- (٤٨) مذكرة في اللغة العربية، عمان، 1977م، ص37-40.
- (٤٩) القواعد الوافية للصف الثاني الإعدادي، ص13، 17، 18.
- (٥٠) المصدر السابق نفسه، ص44، 45.
- (٥١) المصدر السابق نفسه، ص49-51.
- (٥٢) المصدر السابق نفسه، ص102.
- (٥٣) النصوص المختارة للثاني الإعدادي، ص41.
- (٥٤) القواعد الوافية للثاني الإعدادي، ص71.
- (٥٥) النصوص المختارة للثاني الإعدادي، ص16.
- (٥٦) انظر في كل ذلك: المناهج التعليمية في ظل الاحتلال، ص48-60.
- (٥٧) وقائع المؤتمر الأول للتعليم الفلسطيني، جامعة بيت لحم، تشرين الأول، 1991م، ص148-150.
- (٥٨) المصدر السابق نفسه، ص278-305.
- (٥٩) انظر: محمود رشيد خاطر، طرق تدريس اللغة العربية، ط3، 1986م، ص60-66.
- (٦٠) بوشر بتأهيل خريجي الكليات المتوسطة في الجامعات الفلسطينية اعتباراً من العام الدراسي 1995/1994م.
- (٦١) في العام الدراسي 1995/1994م، تم تشكيل لجنة اللغة العربية في فلسطين لتقديم مخطط متكامل لإعداد مناهج فلسطينية للغة العربية، وقد انتهت اللجنة من أعمالها قبل ستة أشهر، وحتى الآن لم يتم تكليف أحد بتأليف الكتب المناسبة لهذا المنهاج.
- (٦٢) أحمد فهيم جبر، دراسات تربوية في الوطن المحتل، ط1، 1986م، ص206.
- (٦٣) انظر في تطور هذه الكليات: عبدالجواد الصالح، المشكلات الذاتية لمؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1982م، ص15-26.
- (٦٤) انظر: الدليل الإحصائي للجامعات والكليات الفلسطينية لعام 1993/1992م.
- (٦٥) تجدر الإشارة على أن بير زيت قبل عام 1994م، لم تكن تؤكد المساقات اللغوية، لكن صاحب هذه السطور قدم خطة معدلة لبرنامج الدائرة، وتم قبولها وتطبيقها اعتباراً من 1995/1994م.
- (٦٦) واضح أن هنالك تطوراً في برنامج الجامعات الفلسطينية بالمقارنة مع الأعوام الدراسية قبل التسعينات، انظر المقارنات السابقة التي أجراها كاتب هذه السطور سنة 1978م في : حاضر اللغة وأساليب تدريسها في الجامعات الفلسطينية، 1987م، ص27-47.

- (٦٧) لم يكن هذا المساق يدرس في بير زيت حتى 1994م، حينما قبلت الخطة الجديدة ووضع اختيارياً مع مساق آخر.
- (٦٨) كانت دائرة اللغة العربية في جامعة بير زيت تطلب من طلبتها دراسة التاريخ الإسلامي والفرق الإسلامية، ولكن حينما صار هذا المساقان من متطلبات كلية الآداب، استبدل المساقان بمساقين بديلين من داخل الدائرة.
- (٦٩) انظر: دليل جامعة تل أبيب، 1980م.
- (٧٠) هناك من الأساتذة من أسر إلي القول بأنه يحب التدريس بالعربية، لكنه يخشى أن يتهم بعدم تمكنه من الإنجليزية، لذلك يعتمد بين الفينة والأخرى إلى استعمال العربية في التدريس.
- (٧١) أقول في بعض هذه النشاطات، لأن هناك نشاطات أخرى مشابهة باللغة الإنجليزية.
- (٧٢) أحياناً يسمح الأستاذ للطالب بأن يجيب بالعربية، بالرغم من أن الأسئلة قد تكون بالإنجليزية.
- (٧٣) في مثل هذه المواقف، قد يراوح الأستاذ والطالب بين الفصحى والعامية.
- (٧٤) هناك من يستعمل مصطلح الثنائية في اللغة، وهناك من يستعمل مصطلح الازدواجية في اللغة، انظر: علي عبدالواحد وافي، فقه اللغة، 1945م، ص 153-155.
- (٧٥) لدى كاتب هذه السطور ملف خاص يضم نماذج من كتابات أساتذة الجامعات الفلسطينية وطلبته، وفي نيته إصدار كتاب عن أسس الكتابة السليمة.
- (٧٦) هذه مشكلة يعاني منها كاتب هذه السطور، وهناك عدد محدود من الأساتذة الذين ينبهون الطلبة إلى أخطائهم اللغوية، ولذلك، شاع أن الأصل عدم المساءلة على الأخطاء اللغوية.
- (٧٧) من عاداتي عند قراءة أي كتاب أن أضع خطوطاً تحت الكلمات التي تقع فيها أخطاء لغوية، وصدف أن وقع بين يدي كتاب يضم ثلاث مقالات لأساتذة مرموقين في فلسطين، ومنشورات باسم مركز أبحاث معروف أيضاً، ففوجئت بالأخطاء اللغوية التي وردت فيه، مما جعلني أكتب رسالة خاصة للمؤلفين، وحددت لهم جميع هذه الأخطاء، إلا أن أحداً لم يكتب أو يعلق بشيء.
- (٧٨) هذه أمثلة فقط لما يقع فيه الأساتذة والطلبة من مشكلات لغوية.
- (٧٩) انظر: علي عبدالواحد وافي، فقه اللغة، ص 155.
- (٨٠) من منا نحن المختصين، يستعمل اللغة الفصيحة في جميع المواقف اليومية؟ ليست المسألة مرتبطة باستطاعة أو عدمها، بل باستساغة أو عدمها، كما أنها مرتبطة بالذين نتحدث معهم، وبطبيعة الموضوعات التي نتحدث عنها.
- (٨١) انظر: فقه اللغة لعلي عبدالواحد، ص 156.

-
- (٨٢) إذ تعود الواحد على الطريقة، فإنه وبشكل تلقائي يبدأ بالتفكير باللغة السليمة حينما يكون في موقف رسمي يستدعي اللغة الفصيحة، وعلى العكس من ذلك، فإنه يبدأ بالتفكير بالعامية حينما يذهب إلى السوق والشارع والبيت.
- (٨٣) هي الذرائع نفسها التي يتشدد بها المثقفون في مختلف الجامعات العربية. انظر: فلسفة التعليم الجامعي والدعوة إلى تعريبه، 1985م.
- (٨٤) هناك محاولات جادة في الجامعة الإسلامية بغزة تغاير هذا الاتجاه البغيض.
- (٨٥) تجربة الجامعات السورية والمغربية خير شاهد على ذلك.
- (٨٦) انظر: أي دليل من أدلة الجامعات الفلسطينية.
- (٨٧) انظر: صبحي الصالح، فقه اللغة، 1981، ص192.

المراجع

- ١ - أبو حنا، حنا وسامي جريس: من مشاكل التعليم في القطاع العربي، الناصرة، 1977م.
- ٢ - أبو كشك، داس، الأوضاع التربوية والأكاديمية في الأرض المحتلة، منشورات الوحدة، ط1، 1993م.
- ٣ - أحمد، محمد عبدالقادر: طرق تعليم اللغة العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1/1979م.
- ٤ - أحمد، نازلي صالح: حول التعليم العام ونظمه، القاهرة، 1975م.
- ٥ - البدوي، راتب: تاريخ التربية عند اليهود في فلسطين، 1987م.
- ٦ - اتحاد المعلمين العرب: تطوير اللغة العربية، الخرطوم، 1976م.
- ٧ - التل، أحمد يوسف: تطور نظام التعليم في الأردن، وزارة الثقافة والشباب، 1989م.
- ٨ - جامعة بيت لحم: دليل جامعة بيت لحم، قسم اللغة العربية وآدابها، 1994م.
- ٩ - جامعة بير زيت: خطة تطوير دائرة اللغة العربية وآدابها، 1994م.
- جامعة بير زيت: دليل جامعة بير زيت 1988-1990م.
- ١٠ - جامعة تل أبيب: دليل الجامعة، 1980م.
- ١١ - جامعة الخليل: دليل جامعة الخليل، 1984م.
- ١٢ - جامعة الدول العربية: المؤتمر الثقافي العربي الخامس، الرباط، 1961م.
- ١٣ - جامعة النجاح: خطة تدريس اللغة العربية، 1991م.
- ١٤ - جبر، أحمد فهم: دراسات تربوية في الوطن المحتل، ط1، 1986م.
- ١٥ - الجرياي، علي: الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع، جمعية الدراسات العربية القدس، 1986م.
- ١٦ - الحاج، ماجد: تقرير شموئيل حول التعليم العربي، 1994م.
- ١٧ - خاطر، محمود رشدي وآخرون: طرق تدريس اللغة العربية، ط3، 1986م.
- ١٨ - الدراويش، حسين: تعريب التعليم الجامعي، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1983م.

-
- ١٩ -رحلان، أنطون، ب: العلم والتعليم العالي في إسرائيل 2، ترجمة محمد صالح العالم، دار الهلال، 1970م.
- ٢٠ -الزرو، صلاح: التعلم في ظل الانتفاضة، رابطة الجامعيين في الخليل، 1990م.
- ٢١ -سرية، صالح عبدالله: تعليم العرب في إسرائيل، مركز الأبحاث، 1973م.
- ٢٢ -شاهين، عبد الفتاح: واقع التعليم الإلزامي والثانوي في الضفة الغربية، رابطة الجامعيين في الخليل، مركز الأبحاث، 1990م.
- ٢٣ -الصالح، صبحي: فقه اللغة، دار العلم للملايين، 1981م.
- ٢٤ -الصالح، عبد الجواد: المشكلات الذاتية لمؤسسات التعليم العالي في الضفة وقطاع غزة 1982م.
- ٢٥ -صبحي، فتحي أحمد: إدارة التعليم العالي بالضفة الغربية وقطاع غزة، رسالة دكتوراه، 1990م.
- ٢٦ -عبدالحى، وليد سليم: "واقع القضية الفلسطينية في مناهج التعليم في الوطن العربي" الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي، جمعية الدراسات العربية، نشر في المستقبل العربي، السنة 8، العدد 85 (آذار 1986م)، ص 109.
- ٢٧ -عثمان، علي وأسعد الأسعد: مناهج التعليم في ظل الاحتلال، 1987.
- ٢٨ -عزايضة، خالد: ستون عاماً على مسيرة التعليم في دبورية، 1992-1982م، 1983م.
- ٢٩ -عطية، إحسان وآخرون: التعليم في القدس، بيت لحم، أريحا، القدس، 1987م.
- ٣٠ -عطية علي سعود: مشكلات الطلبة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، جمعية الدراسات العربية، نشر في المستقبل العربي، السنة 9، العدد 87، (أيار 1986م)، ص 75-76.
- ٣١ -عمرو، حسام: الوضع التعليمي في محافظة الخليل، 1990/1991م، رابطة الجامعيين، 1991م.
- ٣٢ -عوض، منير أحمد: التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة النجاح، جمعية الدراسات العربية، سنة 4.
- ٣٣ -قسم التوثيق التربوية: وزارة التربية والتعليم الأردنية، تاريخ التربية والتعليم في الأردن، 1921-1970م، عمان، 1980م.
- ٣٤ -كاتب، سمير، حول التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة ومؤسساته، مجمع النقابات المهنية، مجلس التعليم العالي، نيسان، 1982م.
- ٣٥ -لاهف، هداس: دور المجتمع في مواجهة أزمة التعليم العربي، ترجمة محمد عليان، القدس، 1994م.
- ٣٦ -اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية: التعليم العربي في إسرائيل، محضر مؤتمر التعليم العربي الثاني، شفا عمرو، 1984م.

-
- ٣٧ - المؤتمر الأول للتعليم الفلسطيني: المركز الثقافي وجامعة بيت لحم، 1991م.
- ٣٨ - المؤتمر التربوي الأول: تطوير التعليم في الأراضي المحتلة، غزة، 1993م.
- ٣٩ - مؤتمر التعليم العربي الثاني شفا عمرو: التعليم العربي في إسرائيل، دار النهضة، الناصرة، 1984/5/23م.
- ٤٠ - مجلس التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة: الدليل الإحصائي للجامعات والمعاهد والكليات الفلسطينية، 1993/1992م.
- مجلس التعليم العالي: فلسفة التعليم الجامعي والدعوة إلى تعريبه، 1985م.
- مجلس التعليم العالي: حاضِر اللغة العربية وأساليب تدريسها في الجامعات الفلسطينية، 1987م.
- ٤١ - محشي، خليل: أوضاع التعليم العالي العربي في الأرض المحتلة، وأسس تطويره ودعمه، 1978م.
- ٤٢ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الخطة الشاملة للثقافة العربية، 1990م.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب، صنعاء، 1978م.
- ٤٣ - خاصر، حنا: جامعة عربية في فلسطين، منشورات جامعة بير زيت، وشؤون فلسطينية آدار، 1976م.
- ٤٤ - النمري، طاهر هاشم: واقع التعليم الإلزامي والثانوي، مركز القدس للأبحاث، 1990م.
- ٤٥ - وافي، علي عبد الواحد: فقه اللغة، القاهرة، 1945م.
- ٤٦ - وزارة التربية والتعليم الأردنية: التقرير السنوي عن التعليم، للعام الدراسية، 1965/1966م.
- وزارة التربية والتعليم الأردنية: دليل المعلم إلى كتب اللغة العربية، للصف التاسع، 1991م.
- وزارة التربية والتعليم الأردنية: دليل المعلم إلى كتب اللغة العربية، للصف الخامس الابتدائي، 1986م.
- وزارة التربية والتعليم الأردنية: القواعد الوافية، دار الأيتام الصناعية الإسلامية، القدس، 1965م.
- وزارة التربية والتعليم الأردنية: مذكرة في اللغة العربية، الثالث الثانوي الزراعي، عمان، 1977م.
- وزارة التربية والتعليم الأردنية: مذكرة في النقد والبلاغة، للصف الثاني الثانوي الأدبي والعلمي، 1974م.
- وزارة التربية والتعليم الأردنية: المطالعة للصف السادس، 1985م.
- وزارة التربية والتعليم الأردنية: المناهج الدراسية للمرحلة الابتدائية، 1963م.

-
- وزارة التربية والتعليم الأردنية: منهاج اللغة العربية للمرحلة الإلزامية، 1965م.
- وزارة التربية والتعليم الأردنية: النصوص المختارة للثاني الإعدادي، القدس، 1966م.
- ٤٧ - وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلية: فهرس الكتب الدراسية العربية، القدس، 1193م.
- وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلي: منهاج تدريس اللغة العربية وآدابها للمدرسة الابتدائية العربية، القدس، 1989م.
- وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلي: منهج دراسي في الأدب العالمي، العاشر - الثاني عشر، القدس، 1990م.
- وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلية: منهج دراسي في الأدب العربي للصفوف: السابع - التاسع في المدارس العربية، القدس، 1985م.
- وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلية: منهج القواعد العربية للمرحلتين الإعدادية والثانوية، القدس، 1990م.

المحاضرة الخامسة

المناهج والكتب المدرسية في المدارس العربية في
فلسطين تحت الاحتلال اليهودي
1948-1994م

الدكتور عبداللطيف البرغوثي
جامعة بيرزيت

السبت 20 ذو الحجة 1415هـ - 20
أيار 1995م

1-1 مدخل:

التربية قوة اجتماعية مركزية من يمتلكها يمتلك القدرة على تقرير مصير المجتمع، وعلى ذلك فإنها لا يمكن أن تكون محايدة؛ لأنها في الحصلة النهائية هي التي تشكل مجتمعها وقيادته على الصورة التي رسمت لها مسبقاً في إطار فلسفة التربية، وما ينبثق عنها من استراتيجيات وسياسات وخطط وأهداف عامة وأخرى خاصة. ومن هذا المنظور فإن السياسة وأجهزتها الحاكمة لا بد أن تسعى دوماً للسيطرة على التربية بمجموعها - فلسفة ومحتوى وأساليب وأجهزة تنفيذية - لكي تضمن تشكيل المجتمع على النحو المريح لها وللنظام الحاكم القائم بها وعليها، وبناءً على هذا فإن التناقض بين التربية والتربويين من ناحية والسياسة والسياسيين والحكام من ناحية ثانية لا بد أن يؤدي - باستثناء الحالة التي يكون فيها الحكم وطنياً ديمقراطياً عادلاً - إلى الصراع بين هذين الطرفين ليس من أجل الاستيلاء على التربية كهدف في حد ذاته بل لأن الاستيلاء عليها يعني الاستيلاء على عقول الأجيال المقبلة أي الاستيلاء على مستقبل الشعب أو الأمة، وقد أدى هذا الاعتبار قديماً إلى بلورة نظرية "المدينة الفاضلة" حسبما رآها أفلاطون (437-347 ق.م)، في جمهورية من أجل حل المشكلة من خلال إزالة التناقض المشار إليه، كما أدى إلى الموقف الشجاع الذي وقفه المعلم الفيلسوف بيدبا الهندي في وجه ملكه الطاغية دبشليم، وما أكثر الأمثلة في هذا الصدد عبر التاريخ!

ومن الواضح أن التربية الحقبة بمفهومها الواسع تكون شخصية الفرد وسلوكه وطريقته في الحياة، بحيث لا يحقق ذاته فقط، وإنما يكون أيضاً عضواً منتجاً ومفيداً لمجتمعه ومساهماً في تقدمه واستمراره. لكن التربية الحقبة مشروطة بوجود مجتمع ديمقراطي إذ لا يمكن وجودها دونه، ومن الواضح أيضاً أن مقومات التربية بهذا المفهوم هي الثلاثة الرئيسية التالية:

أ - التربية الرسمية، وهي تتمثل فيما يكتسبه الفرد من المؤسسات التربوية النظامية على اختلاف أنواعها ومستوياتها.

ب - التربية الشعبية أي التنشئة الاجتماعية المتمثلة فيما يكتسبه الفرد من الأسرة والحي والمجتمع بعامة.

ج - التربية الموازية وهي تتمثل فيما يكتسبه الفرد من خلال وسائل الإعلام المختلفة: كالصحافة واللافتات والملصقات والإذاعة المسموعة والمرئية والسينما والفيديو ووسائل الخطاب الجماهيرية^(١).

1-2 التربية في العالم الثالث:

في ضوء ما تقدم، يقفز إلى الذهن السؤال التالي:

ما التربية التي أخذت بها بلدان العالم الثالث، ونحن العرب جزء منه، في أعقاب حصولها على استقلالها؟

عندما بدأ الاستعمار ينحسر عن العالم الثالث، وبدأت أقطار ذلك العالم السياسي تحرز استقلالها السياسي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، توهمت أن ليس أمامها نموذج تقتدي به إلا نموذج البلد الذي كانت رازحة تحت استعمارها فتبنته على عماء ودون فحص لمدى حدائته ولمدى صلاحه ولمدى ملائمته لاحتياجاتها في حاضرها ومستقبلها، وكانت تلك هي الغلطة الأساسية التي أطالت عمر الاستعمار من ناحية، وعمر التخلف المرتبط عضوياً بالمثلث اللعين مثلث الفقر والمرض والجهل، من ناحية أخرى، ولم تكن هذه الغلطة هي الغلطة الوحيدة بل تشابكت وتآزرت معها سلسلة من الأخطاء بعضها وقع ومضى، وبعضها هبط على صدور الشعوب ما زال جاثماً عليها، وما دمننا لسنا في موقف استعراض لها، فيكفي التنبيه إلى واحدة من كبرياتها كانت ولا تزال قائمة كعقبة كأداء تعترض سبيل شعوبنا في محاولة النهوض والتقدم. إنها تتمثل في هذه الثنائية التي صرنا نعبر عنها بشعار "الأصالة والحدثة"، وهو شعار فتحنا به معركة محتدمة، فصار بعضنا يدعو إلى مقاطعة الحضارة المعاصرة؛ لأنها غربية إمبريالية وينادي بالعودة إلى الأصول في مقابل من يدعو إلى خلع ثوب التراث وطرحه من وراء الظهر بحجة أنه كفن بال، ولأن أصحاب هذه الدعوة لا يريدون أن يحكمهم الأموات، بل هم يريدون أن يعتمروا الزي الغربي العصري بتمامه وكماله، وإلى جانب هذين الفريقين وقف فريق ثالث دفعت به البلبلة والحيرة إلى مقاعد المتفرجين المتصفيين بقدر كبير من عدم المبالاة. ولم يقتصر الضرر الناجم عن هذه الفوضى المتشنجة على حال من التخلف يشبه حال شرطي المرور الواقف مكانه، مقيساً على حركة السير العبارة به والمتجاوزة له، بل تعدى ذلك إلى فرض تربية توهم أربابها أنهم حلوا مشكلة "الأصالة والحدثة" بأن

جمعوا في مناهجهم بين موروث قديم لم ينقدوه ولم يحلوه ولم يتجاوزوه، على الرغم مما فيه من غث، وبين حديث نفلوه، وهم مغمضو العينين، عن الحضارة العلمية المعاصرة دون أن يفحصوه ليثبتوا مدى صلاحيته وملاءمته لواقع حياتنا ومستقبلنا، فغرسوا بذلك ثنائية فكرية في عقول الأجيال الصاعدة، ثنائية تؤدي إلى ازدواج الشخصية لأنها تطالب الفرد بتحكيم العقل والتفكير العلمي فيما يقبله أو يرفضه من الأشياء من ناحية، وتطالبه في الوقت ذاته بقبول الكثير من المسلمات الموروثة من ناحية ثانية. فهل ثمة من آلية انجح من هذه الآلية - وأد المواهب وإصابة الأجيال الصاعدة بالشلل؟ ومن الخاسر ومن الرابح في مثل هذه الحالة ؟ لا حاجة إلى القول إن الخاسر هو نحن أفراداً وشعوباً، وأن الرابح هو التخل الذي نمد بفعلنا هذا في عمره إن لم نكرس بقاءه. إن التيارات الثلاثة المذكورة كلها على خطأ؛ فالتيار الأول لا يستطيع، مهما بذل من جهد، أن يعيش في عزلة عن حضارة عصره، والتيار الثاني لا يستطيع، حتى لو اراد، أن يخرج من جلده الثقافي، والتيار الثالث لا يمكنه أن يبقى محايداً في خضم التحولات ومصطرع التيارات الفكرية الدارة من حوله. إن أبرز سمات الحضارة العلمية المعاصرة هو سرعة التغير، ولذلك فإن من لا يتقدم سيتأخر حتماً فلا مجال للواقف أو المتردد. فما العمل، والحالة هذه، إذن؟

2-1 خطر تسييس التربية

التغيير سنة الحياة، والتربية بوصفها قوة اجتماعية بوسعها أن تكون أداة تغيير للأفضل إذا امتلكت حرية العمل. ولأنها كذلك، فإن كل القوى المصطرعة تحاول "امتلاك زمامها لتنشئة الأجيال الجديدة وفقاً لاجتهاداتها المتنوعة، وبهذا وقع للأمم العربية ما يمكن أن يطلق عليه "تسييس" التربية الذي بدأ منذ وقت مبكر منذ أيام المروانيين...، وسوف تظل عملية التسييس التربوية هذه ديدن كل التيارات الفكرية الإسلامية" (٢). هذه قضية محسومة، ولا ينكر أحد منا كمربين أهمية السياسة، لكننا ننكر على السياسة أن تنفرد قيادتها بفرض الهيمنة على التربية بمعنى توظيف التربية لتنشئة أجيال من رعايا وأتباع يؤمرون فيطيعون دون أن يكون لهم رأي في اتخاذ القرارات، ننكر ذلك لأننا نؤمن أن التربية الفعالة هي التربية التقدمية التي تملك حرية العمل، ونؤمن كذلك أن هذه التربية التقدمية الحرة هي القوة الرئيسية الكفيلة بتقدم مجتمعها وازدهاره، لكن حتى تكون التربية كذلك، لا بد أن تقوم على فلسفة مدروسة توظف في وضعها أفضل العقول، وتشترك في نقاشها وتعديلها وإقرارها جميع فئات

الشعب على اختلاف مستوياتها ومشاربها، ولا بد لهذه الفلسفة أن تنطلق من الواقع الحالي لحياة الشعب وترسي على ذلك الواقع الأسس الرئيسية التي ترسم له صورته المستقبلية.

وغير خاف أن كل أمة من أمم عالمنا الثالث بعامة، وأمتنا العربية بخاصة، تطمح إلى الازدهار وإلى اللحاق بركب التقدم الإنساني، لكن ذلك لا يمكن أن يتأتى لها ما دامت التربية فيها تربية تلقينية أسيرة لقرارات تنفرد السلطة السياسية باتخاذها من خلال منظور آني ضيق، ولا يدخل في اعتباره القضايا الأساسية في الحياة مثل قضية الانتساب لروح العصر، والإبداع، وقضية اعتماد العقلانية "في التعامل مع الكون والإنسان ... وقضية العدل الاجتماعي أو الارتفاع بالإنسان ذاته إلى مركز القيمة الأخلاقية العليا على هذه الأرض... هذا هو جوهر التحدي، ولا ينبغي للأسماء ولا للشعارات أن تعشي أبصارنا عنه" ^(٣)، ومما لا شك فيه أن الفكر التربوي السائد في مجتمع ما، هو المقرر الرئيسي لازدهار ذلك المجتمع وتقدمه أو عقمه وتخلفه. ولعل خير مثال على هذا من تاريخنا هو ما نستذكره من ازدهار المجتمع العربي الإسلامي وتقدمه "في عصر المأمون لشيوع مبدأ العدل الاجتماعي ومبدأ العقلانية في فهم الكون والتعامل معه وتقدير موقع الإنسان فيه، فلما انقضى عصر المأمون ووقع العدوان على هذين المبدئين سقط العرب سياسياً وخرجوا من دائرة "الفعل" في حركة التاريخ إلى "محيط" الانفعال بمجره، ثم تلا ذلك انحطاط قيمة الإنسان. إن في هاتين الحقيقتين درساً كبيراً، على التربية العربية المعاصرة أن تتعلمه. إن إعادة التربية العربية إلى الوجود الفعال هي في ابتكار نمط تربوي جديد محوره الإنسان العربي ومنهجه العقلانية التي تمكن من استكشاف الكون المحيط به وتطويره للتحليل العقلاني بعيداً عن وسائل القسر أو التحليلات الغيبية" ^(٤).

2-2 واقع التربية والتعليم في الوطن العربي:

النظم والمناهج التربوية التعليمية المعمول بها في مدارس الوطن العربي ما زالت إلى حد كبير هي ما ورثه كل إقليم عن عهد الاحتلال الأوروبي له مع بعض التعديلات التي لا تمس الجوهر الذي ما زال معلوماتياً تلقينياً يؤدي إلى حشو أدمغة الطلبة بالمعلومات النظرية، وما زالت أساليب التدريس تعتمد المعلم كمصدر يكاد يكون وحيداً للمعلومات وتحصر دور الفرد المتعلم في التلقي والحفظ والترداد. فهو في

معظم الوقت لا يطرح أسئلة وإنما يجيب عما ما يطرح عليه، وهو بذلك يظل محدود النشاط قليل المبادرة، ويندر أن يفحص القضايا والأشياء ويكشف عنها بنفسه^(٥).

لقد آن الأوان للقيام بثورة تربوية قادرة على تكوين الفرد الجديد الذي سيبني المجتمع الجديد القادر على تحقيق ذاته، وضمان تقدمه واستمراريته، في حالة الانطلاق الناجح، ودون انغلاق على الذات بانفتاح على العالم وبنتماء إلى العصر الذي يعيش فيه في حركة دائرية فاعلة من الأخذ والعطاء، يقول الدكتور محمد جواد رضا في هذا الصدد:

"إن التربية العلمية الوظيفية المطلوبة للقواعد العريضة من الناس يجب أن تستهدف وبشكل واع إعطاء الأجيال الجديدة صورة حقيقية عن العالم الذي تعيش فيه ويجب أن تنتسب إليه وتعي دورها فيه، أن يولد الناس وينشأوا في مجتمع ما ثم لا يعرفون موقعهم من حركة التاريخ في الزمن الذي يولدون فيه... هذا هو أسوأ أنواع الضياع وهذا هو بالضبط ما تفعله تربيتنا بأطفالنا الآن... إن كثيراً من إحباطاتنا التربوية حتى الآن جاء من غش الغايات التي كنا نرسمها للتربية غير متحسين إمكانات تنفيذها، ولا معتبرين درجة ملاءمتها العصر الذي تخلق أجيالنا فيه، حتى صار كثير من جهدنا التربوي يقود إلى عزل أجيالنا عن عصرنا والنكوص أمام حركة التقدم التاريخي، فهل لنا من رؤية تاريخية واقعية فيما ينبغي أن نعد أجيالنا الجديدة له؟"^(٦).

لكن على الرغم من هذا الواقع المر، وحتى نكون منصفين، لا بد لنا من إشارة موجزة إلى أن جهوداً عربية جادة أخذت تبذل منذ مطلع الستينات لتطوير الأنظمة التربوية والمناهج والأساليب التعليمية وتحديثها، وتدريب المعلمين ورفع سويتهم، وتحسين المباني والتجهيزات المدرسية، لكنها الأسباب عديدة ما زالت مقصرة عن إحداث التغييرات الجوهرية المطلوبة.

2-3 واقع التربية في فلسطين^(٧):

الحركة التعليمية في فلسطين جزء من الحركة التعليمية العربية، لذلك فهي تعاني معها ما تشكو منه من قصور وتخلف، ووقع في أسر القيادات السياسية في مختلف أقاليم الوطن العربي. وزيادة على ذلك فإن الحركة التربوية التعليمية الفلسطينية لم تكن فلسطينية في يوم من الأيام؛ فبعد أربعة قرون من الحكم التركي وقعت فلسطين

في مخالب الأسد البريطاني الذي فرض على عربها نظاماً تربوياً يخدم المصالح البريطانية، بينما أعطى الأقلية اليهودية فيها الحرية الكاملة في وضع النظام التربوي الذي ترتضيه لأبنائها وتطويره، فأدى النظام المفروض على العرب إلى ضياع الوطن وتشتت أهله منذ حرب عام 1948، بينما أدى النظام الحر إلى انتصار الأقلية على الأكثرية وإلى إقامة الدولة الصهيونية، وتلا ذلك تمزيق الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني وتبعية أجزائه المختلفة لأنظمة مختلفة؛ فالعرب الذين ظلوا في ديارهم عند قيام الدولة العبرية أخضعوا للأنظمة الإسرائيلية، وعرب ما صار يعرف بالضفة الغربية أتبعوا للأردن وصارت تطبق عليهم القوانين والأنظمة الأردنية وعرب ما صار يعرف بقطاع غزة أتبعوا للإدارة المصرية، وصارت تطبق عليهم القوانين والأنظمة المصرية. أما بقية الفلسطينيين الذين انتهى بهم المطاف إلى بلدان مختلفة خارج فلسطين، فإنهم -بحكم واقعهم الجديد- صاروا يخضعون لقوانين البلدان التي أقاموا فيها وأنظمتها، وبعد مضي حوالي عقدين على هذا الحال، قامت إسرائيل باحتلال بقية الأرض الفلسطينية في الحرب التي شنتها في حزيران 1967، وفي الثالث عشر من شهر أيلول/سبتمبر 1993، جرى توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في البيت الأبيض بواشنطن، وهو اتفاق أعطى الفلسطينيين حكماً ذاتياً في قطاع غزة وأريحا أولاً، على أن يمتد لاحقاً ليشمل الضفة الغربية، وفي إطار ذلك الاتفاق، جرى نقل صلاحيات محدودة إلى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية كان من جملتها تولي مسؤولية التربية والتعليم.

هذه هي الملامح الأجمالية للواقع الفلسطيني، وهي ملامح لا بد من استذكارها من أجل فهم واقع التربية الفلسطينية، ولا سيما ما يختص منه بالأهداف المناهج والكتب المدرسية، لكن قبل البدء بالحديث عن المناهج والكتب المدرسية، يبدو من المفيد تقديم بعض الإحصائيات التربوية التي تبين أعداد الفلسطينيين بصورة عامة:

جدول رقم (1)

العرب في إسرائيل

نهاية السنة	دروز وآخرون	مسيحيون	مسلمون	المجموع	مجموع اليهود
1949	14.500	34.000	111.500	160.000	1.173.900
1993	89.300	15.800	751.400	992.500	5.327.600

Statistical Abstract of Israel 1994, No 45

Central Bureau of Statistics, P. 43

نهاية السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
1967	585.900	380.800	966.700
1993	1.084.400	748.900	1.833.300

Statistical Abstract, P. 786

يشار إلى أن الإحصاء الإسرائيلي لا يضم عرب القدس إلى عرب الضفة الغربية.

جدول رقم (3)

عرب القدس

السنة	عدد السكان في مدينة القدس
1967	68.600
1992	155.500

مركز الإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير الوضع الراهن (رقم 1) ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كانون الأول/ ديسمبر 1994، جدول (1.4)، ص 78.

جدول رقم (4)

سكان الضفة الغربية والقطاع

السنة	سكان الضفة بما فيها القدس	سكان القطاع	المجموع
1994	1.395.455	842.575	2.238.030

مركز الإحصاء الفلسطيني، سكان التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تشرين الثاني/نوفمبر 1994، ص142: التقديرات السكانية. يلاحظ بالمقارنة مع الجدول رقم (2) أن التقدير الفلسطيني لسكان الضفة والقطاع يزيد عن التقدير الإسرائيلي بـ 404.730.

جدول رقم (5)

المدارس في النظام التعليمي الإسرائيلي

السنة	مدارس يهودية	مدارس عربية
49/48	565	46 (= 45 ابتدائية + 1 ثانوية)
94/93	2.199	488 منها: 348 ابتدائية - (315 عادية + 33 للمعاقين) 100 ثانوية = (64 بمسار واحد + 36 متعدد المسارات)

Statistical Abstract, No. 45, P. 643

جدول رقم (6)

الوظائف التعليمية

عرب			يهود		
السنة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	متوسط
49/48	170	-	-	4.153	-
60/59	1.195	-	61	16.866	-
70/69	2.524	58	286	24.726	903
94/93	7.995	27.62	3.226	44.140	16.717

Statistical Abstract, No. 45, P. 645

يلاحظ من هذا الجدول أن المدارس العربية ظلت ابتدائية في معظمها تسير على سلم تعليمي من مرحلتين: ابتدائية (1-8) وثانوية (9-12) حتى عام 1970/69 عندما تحولت إلى سلم ثلاثي: ابتدائي، إعدادي، ثانوي.

جدول رقم (7)

الصفوف في النظام التعليمي

يهود			عرب			
ثانوي	متوسط	ابتدائي	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	السنة
507	-	3.364	8	-	667	49/48
1.706	-	12.030	31	-	1.075	60/59
4.532	252	14.768	183	93	2.663	70/69
8.672	4.712	19.909	1.342	1.157	4.738	94/93

Statistical Abstract, No. 45, P. 645

جدول رقم (8)

عدد الطلاب في إسرائيل

عرب				
السنة	بستان إلزامي عمر خمس سنوات	ابتدائي	إعدادي	ثانوي عام
49/48	1.124	9.991	-	14
60/59	7.274	36.729	-	1.956
70/69	14.211	85.449	2.457	80.050
94/93	24.800	143.485	38.220	43.247
يهود				
	رياض الأطفال	ابتدائي	متوسط	ثانوي
	25.406	91.133	-	10.218
	75.699	375.054	-	55.142
	107.668	394.354	7.908	129.436
	286.600	533.919	139.707	243.476

Statistical Abstract, No. 45, P. 647

جدول رقم (9)
المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية والقطاع
حسب السلطة باستثناء الجامعات

المجموع	القطاع	الضفة	
1967 - 1968			
987	166	821	المؤسسات
1.148	1.746	4.402	الصفوف
222.266	80.050	142.216	الطلبة
1989 - 1990			
1.585	347	1.238	المؤسسات
14.244	4.541	9.703	الصفوف
511.566	196.458	315.108	الطلبة
1992 - 1993			
1.803	397	1.406	المؤسسات
17.098	5.226	11.872	الصفوف
604.519	221.133	383.386	الطلبة
مؤسسات حكومية			
991	135	856	المؤسسات
10.893	2.446	8.447	الصفوف
385.620	101.194	284.426	الطلبة
مؤسسات وكالة الغوث			
273	170	103	المؤسسات
3.590	2.307	1.283	الصفوف
150.299	107.128	43.171	الطلبة
مؤسسات أخرى			
539	92	447	المؤسسات
2.615	473	2.142	الصفوف
68.600	12.811	55.789	الطلبة

عام 1993/92 كان هناك ست كليات مجتمع بها (1.760) طالباً في قطاع غزة.

Statistical Abstract, No. 45, P. 832

جدول رقم (10)

الطلاب حسب نوع المؤسسة التعليمية

1993 -1992				90-89	68-67	
المجموع	منهم في الوكالة	القطاع	الضفة			
604 ، 519	150.299	221.133	383.386	511.56 6	222.26 6	المجموع
038.643	1.165	11.151	27.492	28.071	3.850	رياض أطفال
00	00	134.937	*325.604	304.85 2	162.05 1	مدارس ابتدائية
00	00	45.683		108.10 5	40.177	مدارس إعدادية
00	00	27.860	**25.313	65.361	15.910	مدارس ثانوية
6.479	895	1.502	4.977	5.447	278	معاهد معلمين

Statistical Abstract, No. 45, P. 832

* الصفوف (10-1)

** الصفان (11 و 12).

3-1 المناهج والكتب المدرسية في فلسطين المحتلة منذ عام 1948:

أسفرت حرب عام 1948 عن قيام دولة إسرائيل على القسم الأكبر من الأرض الفلسطينية، وعن تمزيق الشعب العربي الفلسطيني وتشتيته مع بقاء أقلية عربية تحت الحكم الإسرائيلي. وكان للأكثرية اليهودية عام 1949 - كان عددهم آنذاك 1.013.900* - نظامها التربوي الذي طورته خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وهو نظام كانت السلطة عليه للفعداء لئومي (المجلس الملي اليهودي) بوصفه المجلس التنفيذي للجمعية النيابية التي تمثل الطائفة الإسرائيلية في فلسطين (Knesset Israel)، وكان في تلك الجمعية ممثلون لثلاثة أحزاب أو تيارات هي:

* Statistical Abstract, No. 45 p43

١ -الحزب العمومي، وهو حزب الوسط.

٢ -حزب العمال، وهو حزب اليسار.

٣ -حزب مزراحي، وهو حزب الصهيونية الأصولية التقدمية، وهو حزب محافظ متدين منظم للحركة الصهيونية.

وكانت لكل واحد من هذه الأحزاب مدارس خاصة به؛ فكان في مدارس الحزب الأول 35% من مجموع الطلبة، وفي مدارس الحزب الثاني 23%، وفي مدارس الحزب الثالث 24%، أما 18% الباقية فكانت تابعة لأجودات إسرائيل أو مستقلة.

وكان السلم التعليمي يتكون من مرحلتين: ابتدائية وثانوية يبلغ مجموع سنواتهما اثنتي عشرة سنة أي بزيادة سنة دراسية واحدة عن نظام التعليم العربي تحت الانتداب البريطاني، لكن تلك الفترة كانت موزعة وفق أنماط ثلاثة هي:

8 سنوات للمرحلة الابتدائية + 4 سنوات للمرحلة الثانوية،

4 سنوات للمرحلة الابتدائية + 8 سنوات للمرحلة الثانوية،

36 سنوات للمرحلة الابتدائية + 6 سنوات للمرحلة الثانية ^(٨).

هذا النظام صار لا بد من إعادة بنائه بعد قيام الدولة ليناسب أهدافها وسياساتها، ففي أيلول من عام 1949 "أقرت الكنيست (البرلمان الإسرائيلي)، قانون التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني، الذي حتم على الوالدين إرسال أولادهما إلى المدرسة من سن (5-14)، أي سنة للروضة وثمان سنوات للمرحلة الابتدائية (الصفوف 1-8)، لكن التعليم الثانوي ظل على حاله، ثم عدل هذا القانون الإلزامي عام 1969 ليشمل سن (14-15)، أي الصف التاسع وعمم تنفيذه عام 1974، بعد ذلك عدل ثانية عام 1977 ليشمل سن (16) أي نهاية الصف العاشر ^(٩).

أما نظام الأحزاب الثلاثة فقد ظل معمولاً به حتى عام 1953، عندما أقرت الكنيست قانون التعليم الحكومي الذي ألغى نظام الأحزاب الثلاثة وأقر اثنين منها هما: التعليم الحكومي الرسمي، والتعليم الحكومي الديني الرسمي، وهما يسيران على منهج تعليمي موحد باستثناء أن مدارس التيار الحكومي الديني تركز على تعليم المواضيع المتعلقة بالتراث اليهودي والتاريخ اليهودي ^(١٠).

وفيما يتعلق بالأقلية العربية التي قدر عددها في آخر عام 1949 ب (160.000) نسمة ^(١١)، فإنها كانت أقلية مهزومة، مروعة، مجزأة، مبعثرة، غايتها

الفورية الحصول على الأمن وعلى لقمة العيش، وهي أقلية غير منظمة، لا حول لها ولا قوة، تقبع في ظل دولة صهيونية تعاملها معاملة العدو المهزوم، الذي لا بد من تفريقه، وإحكام القبضة عليه، حتى لا يستطيع ان يشكل أي خطر على الدولة، وعلى أمنها، وأمن شعبها اليهودي، ولا بد في هذا الصدد من التذكير بأن إسرائيل دولة عنصرية، عرفت وتعرف نفسها بأنها دولة لليهود فقط ^(١٢). أما مواطنوها من العرب -بلغ عددهم في نهاية عام 1993 (بمن فيهم عرب القدس وفقاً للإحصاء الإسرائيلي)، 992.500 نسمة- ^(١٣) فهي تعترف بهم كأقلية قومية؛ لأن مثل ذلك فهي تتعامل معهم كأفراد من غير اليهود، ولا تعترف لهم بأية حقوق جماعية بل تتعامل معهم كأفراد من غير اليهود، ولا تعترف لهم بأية حقوق جماعية بل تطبق عليهم مبدأ "فرق تسد"، فتتعامل معهم كجماعات عرقية: كعرب أو شركس أو ارمن، أو كجماعات طائفية: كمسلمين أو مسيحيين أو دروز. وهي تمارس التمييز ضدهم على المستويين الرسمي والشعبي؛ فعلى المستوى الرسمي، تعاملت كغريباء وليس كمواطنين متساوي الحقوق في الدولة، وعلى المستوى الشعبي، لم يطرأ على مواقف الجمهور الإسرائيلي أي تغيير إيجابي ملموس تجاه الأقلية العربية طوال السنوات الماضية، وهذه الدولة العبرية ليس لها حتى الآن دستور معلن يكون مرجعية تنضبط بها قوانينها، وحتى وثيقة استقلالها لم يجر إقرارها في الكنيست حتى الآن، وفي غياب الدستور، ولعدم وجود قانون يبين حقوق الإنسان والمواطن، فإن الكنيست تستطيع أن تسن قوانين تمييز ضد العرب؛ بحكم الأثرية اليهودية التلقائية فيها ^(١٤).

ولكي تدافع إسرائيل عن هذا الوضع المشين، ولكي تحافظ على صورة مشرقة لها لدى العالم الغربي، ارتدت ثوب الديمقراطية، بعد ان أعادت تفصيله بحيث يصبح صالحاً لليهود دون غيرهم، أما العرب فيها، فليس لهم من ديمقراطيتها سوى ما تروجه وسائل إعلامها من أحاديث دعائية عن مساواتهم باليهود، وعن التعايش الذي كتب على الشعبين. لكن واقع الحال يشير إلى أن إسرائيل ما زالت نادمة على فشلها في التخليص من هؤلاء العرب كلية خلال حرب عام 1948، يشهد على ذلك أوري لبران (Uri Lubrani) (منسق شؤون جنوب لبنان الآن)، المستشار الأسبق لرئيس الوزراء للشؤون العربية، عندما قال في عام 1961 تعليقاً على نشاط الطلاب العرب في الجامعات العبرية: "لو لم يكن ثمة عرب جامعيون، لكان الوضع أفضل، ولو أن العرب ظلوا حمالي حطب، فربما كان أسهل لنا أن نتحكم فيها" ^(١٥). وما دامت

إسرائيل لا تستطيع التخليص منهم بعد أن صارت دولة، فلا بد لها أن تعمل بكل الطرق الممكنة لإبقائهم متخلفين عن المستوى اليهودي^(١٦)، ليظلوا خدماً للدولة، يقومون لها بالأعمال التي يترفع اليهود عن القيام بها. وتحقيقاً لهذه الغاية، راحت إسرائيل، على المستوى العام، تصدر الأراضي؛ لتفك ارتباط العربي بأرضه، تمهيداً لدفعه إلى الاعتماد على العمل اليهودي كمصدر لرزقه، ومضت تصدر الحقوق والحريات، وتمارس أساليب التفرقة والتجويع والقمع، كما أنها، على مستوى التربية والتعليم، وضعت أهدافاً لمناهج المدارس العربية، واعتمدت سياسات وممارسات تركز على أن يكون العرب طبقة خادمة، من خلال التقليل من الكفاءات العلمية والتكنولوجية، وفك ارتباط العربي بالأرض في الوقت الذي تركز فيه على ربط اليهود بالأرض، وجعلت العربي يعتمد على العمل اليهودي. وحاولت المناهج الإسرائيلية قطع صلة العرب بأمتهم بإماتة روح العزة وروح الجهاد، وقتل الروح العسكري عند العرب، بما يساعد في خلق أجيال عربية لا تعرف الانتماء إلا للدولة الإسرائيلية^(١٧). لكن على الرغم من كل إجراءات العسف، والقمع، والتكيل، والإذلال، على الرغم من قيام القوات الإسرائيلية أثناء حرب عام 1948، بتدمير ما لا يقل عن أربعمئة قرية عربية، وارتكاب مجازر عديدة في أماكن متفرقة، بهدف ترويع العرب الفلسطينيين، وحملهم على الجلاء عن ديارهم، إلا أنه ظل في القسم الذي احتلته القوات الصهيونية من فلسطين عام 1948، أقلية عربية متنامية، تقيم أكثرية في قرى منطقة الجليل، والمثلث، والنقب، ويقيم بعضهم في مدن حيفا، وعكا، ويافا، واللد، والرملة.

ولم تكتف السلطات الإسرائيلية بما ارتكبته ضدهم من إجرام، وما أنزلته بهم من ظلم، بل فرضت عليهم أيضاً أحكاماً عسكرية جائرة، تشل حركتهم، وتعمل على تجويعهم وتجهيلهم، سعياً إلى تهجيرهم أو تركيعهم، وقد ظلت تلك الأحكام السارية المفعول حتى عام 1965، وفي الوقت ذاته، لم يكن هؤلاء العرب الفلسطينيون معزولين عن بعضهم فقط؛ فلا ينتقل الواحد منهم من قرية إلى أخرى إلا بتصريح من الحاكم العسكري، بل كانوا أيضاً مقطوعين تماماً - باستثناء السماع من خلال الإذاعات - عن عرب الضفة و القطاع من ناحية، وعن سائر الأمتين العربية والإسلامية من ناحية ثانية. ولما كان أحسن من ظلوا بينهم من المتعلمين هم من مستوى الصف السابع الابتدائي^(١٨) باستثناء قلة قليلة من حملة الشهادة الثانوية^(١٩)،

ولما كان وجود الكتاب العربي بعامه، والمدرسي بخاصة، من الأمور النادرة، والحصول عليه من الأموال العسيرة، فإن الحركة التعليمية بينهم كانت شبه معدومة. في ضوء ذلك، كان عليهم أن يباشروا إلى حين، ما في وسعهم من نشاطات تعليمية، منطلقين من نقطة الصفر تقريباً، وذلك بالعمل على إعادة تشغيل المدارس المسيحية الخاصة القليلة* - لم يكن في إسرائيل مدارس إسلامية خاصة- في البداية، ثم المدارس الخاصة المتفيدة بالأحزاب السياسية، ولا سيما الحزب الشيوعي، في وقت لاحق، إلى أن فتحت المدارس الحكومية أبوابها في وقت متأخر نسبياً من العام الدراسي 1948-1949، وكان عددها خمساً وأربعين مدرسة ابتدائية، ومدرسة ثانوية واحدة، وكان عدد طلبتها (9.991)، طالباً ابتدائياً و(14) طالباً ثانوياً^(٢٠). في الوقت ذاته، كان على المعلمين أن ينسخوا أو يلخصوا بخط اليد، ما يقع في أيديهم من كتب عربية، ولا سيما تلك الموروثة عن عهد الانتداب البريطاني، وأن يتحملوا مسؤولية تعليم الأجيال الناشئة، بالاعتماد على الاجتهاد الشخصي، في غيبة النظام، والمنهاج، والكتاب المدرسي، والمؤهلات العلمية.

حالة التعليم العربي هذه، لم يكن من السهل تغييرها؛ لأن العرب لم يكن بأيديهم شيء من الأمر، ولأن وزارة المعارف والثقافة اليهودية كانت تعمل على تطوير نظام تعليمي يهودي للدولة، دون أي اعتبار للأقلية العربية. ومع أنها استحدثت دائرة أسمتها "دائرة المعارف العربية"، إلا أن موظفيها جميعهم كانوا في البداية من اليهود، و هم ما زالوا الأغلبية القصوى الآن، ولذلك فإن تلك الدائرة لم تعمل أكثر من تجميع بعض الكتب المدرسية التي خلفتها حكومة الانتداب البريطاني، وتجميع المعلومات الأولية عن الأوضاع المدرسية والتعليمية لدى الأقلية العربية. وفي عام 1953 صدر قانون التعليم الرسمي بعد أن أقرته الكنيست، وهو قانون يتجاهل وجود عرب إسرائيل، وكان من أهدافه:

- بناء التعليم في الدولة على قيم الحضارة الإسرائيلية اليهودية،
- وعلى الإنجازات العلمية،
- وعلى محبة الوطن،
- وعلة الإخلاص لدولة إسرائيل والشعب الإسرائيلي،

* وصل عدد طلبتها مسيحيين ومسلمين- في عام 1968 (13.204) مرعي، ص61.

- وعلى التدريب على العمل الزراعي والمهني،

- وعلى الحرية والمساواة والتسامح،

- وعلى المساعدة المتبادلة،

- وعلى محبة الإنسان،

ومن الواضح من هذه الأهداف، أنها لم تأخذ بعين الاعتبار واقع الأقلية العربية؛ فقد تجاهلت انتماءها العربي الفلسطيني، وحضارتها العربية، وقيمها الثقافية، تجاهلاً تاماً من ناحية، وفرضت عليها "قيم الحضارة الإسرائيلية اليهودية ... والإخلاص لدولة إسرائيل والشعب الإسرائيلي" (٢١) من ناحية ثانية. وفوق ذلك كله، فإن السلطات الإسرائيلية المسؤولة عن التنفيذ، ظلت في التطبيق الفعلي تمارس التمييز ضد العرب، وتوقع عليهم الضغوط المختلفة، لإجبارهم على تقديم ما، تريده منهم، مكتفيه في الوقت ذاته بإعطائهم الكلام المعسول عن "الحرية" والمساواة، والتسامح، و المساعدة المتبادلة، ومحبة الإنسان" (٢٢).

3-2 وضع المناهج والكتب المدرسية حسب قانون التعليم لسنة 1953:

تنفيذاً لهذا القانون، عينت وزارة المعارف والثقافة لجاناً متخصصة لإعداد مناهج للمدارس العربية، وكان جميع أعضاء تلك اللجان من اليهود "الذين وضعوا نصب أعينهم هدفاً مقدساً، أسرلة العرب المتبقين في الدولة، أسرلة تمثلت في كتابة التاريخ بطريقة تتفق والأهداف الصهيونية، وتتفق وخنق الشعور الوطني القومي ... وتتم بترجمات ... من العبرية" (٢٣).

وننتج عن جهود تلك اللجان وضع مناهج التعليم بالعبرية، وصارت دائرة المعارف العربية في الوزارة، تتبنى تلك المناهج، وتقوم بترجمتها إلى اللغة العربية لكن ببطء شديد. وقد قسمتها بالنسبة إلى العرب إلى قسمين: قسم مناهج مشتركة بين العرب واليهود تم تبنيها كما هي، وتلك هي المناهج الخاصة بالموضوعات العلمية، وقسم مناهج خاصة بالعرب كاللغة العربية، والدين، والتاريخ، واللغة العبرية كلغة ثانية، وشكلت لجان لإعداد كتب مدرسية لم يشارك فيها أي عربي، باستثناء بعض الموجهين العرب، الذين شاركوا في مراحل متأخرة في إعداد بعض تلك الكتب المدرسية.

لكن اليهود الذين وضعوا منهاج اللغة العربية مثلاً، كان من بينهم بعض اليهود العراقيين الموظفين في وزارة المعارف، مثل هيلأ أبراهام، ومراد ميخائيلي، و السُّمُّوألِي. وكان بين من كلفوا بالتأليف من العرب، سامي مزغيث، الذي وضع سلسلة كتب قراءة بعنوان "السنابل"، كما قام بعض المفتين والمربين بتأليف بعض كتب القراءة للصفوف الدنيا (الأول حتى الرابع)، كانت منها مجموعة "الرياض". أما بالنسبة إلى القواعد، فقد جرى تبني كتب علي الجارم، التي ظلت مستعملة حتى أواخر الثمانينات، عندما قامت لجنة عربية برئاسة الدكتور فهد أبو خضرة بوضع سلسلة حديثة جديدة من كتب القواعد^(٢٤).

على كل حال، سار العمل بطيئاً في إنجاز مناهج التعليم المختلفة باللغة العبرية أولاً، ثم في ترجمتها إلى اللغة العربية، وترجمة الكتب المدرسية العبرية الموضوعة لها، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها، ولا يخفي ما يسببه الاعتماد على الترجمة من تخلف الكتاب المترجم عن الكتاب الأصيل المتجدد.

أمام هذا الوضع الخانق، بدأ بعض المعلمين والموجهين العرب - غير مكلفين رسمياً - يغامرون بالإقدام على تأليف كتب مدرسية وفق المناهج المقررة، غير واثقين من إمكانية مصادقة القسم المختص في وزارة المعارف عليها، وعند تأخر المصادقة أو عدم حصولها، فإن المدارس لن تقبل على استعمال الكتاب؛ مما يعرض المؤلف من هؤلاء إلى خسارة تمس بقوته وقوت عياله.

وتظل هذه الوضعية قائمة على الصورة المذكورة طوال المدة حتى عام 1972، عندما شكلت وزارة المعارف لجنة خاصة بهذا الموضوع، برئاسة نائب وزير المعارف، أهارون يدلين (Aharon Yadlin)، ووضعت أهدافاً للتعليم العربي، وردت فيما صار يعرف "بوثيقة يدلين" نلخصها فيما يلي:

- ١ - التعليم بناءً على قيم السلام.
- 2- التعليم للإخلاص لدولة إسرائيل بالتأكيد على المصالح المشتركة لكل مواطنيها، وبتشجيع فرادة العرب الإسرائيليين.
- 3- وضع خطة لتسهيل استيعاب العرب في إسرائيل اجتماعياً واقتصادياً.
- 4- تعليم الإناث لتحقيق الاستقلال الذاتي ولتحسين مكانتهن.

5- التعليم للتعرف الوثيق على القيم المقبولة لدى المجتمع الإسرائيلي أي الديمقراطية، والأخلاقيات الاجتماعية، بالإضافة إلى العلاقات الشخصية المقبولة في المجتمع الإسرائيلي كالعلاقات بين الفرد وصديقه، والعلاقات داخل الأسرة، وعلاقة الفرد بالمجتمع (مرعي، ص52).

6- تسريع عملية إشاعة المفاهيم الأوروبية الغربية أو "تمدين" العرب بهذه المفاهيم (طاهر النمري، ضمن وقائع المؤتمر الأول للتعليم الفلسطيني، ص55).

وبنظرة سريعة يتبين أن هذه الأهداف لم تحسن كثيراً على أهداف قانون التعليم الصادر سنة 1953؛ فالانتماء القومي لعرب إسرائيل ما زال مغيباً عن هذه الأهداف، بل إن الوثيقة تسعى من خلال أهدافها إلى إلغاء الثقافة العربية، بالدعوة إلى تعريب الأقلية العربية، عن طريق غرس أخلاقيات، وقيم، ومفاهيم غربية، مقبولة في المجتمع الإسرائيلي (طاهر النمري، المرجع نفسه).

وفي عام 1973، شكل مدير عام وزارة المعارف والثقافة لجنة لتخطيط التعليم العربي، وهي لجنة مكونة من سبعة من اليهود وسبعة من العرب برئاسة الدكتور ماتي (ماتتياهو) بيلد (Matty Peled)، * لتعرف الإطار الوطني والثقافي الخاص بتعليم الأقليات" و"تقرر إطاراً لتقليص الفجوات".

وكلفت اللجنة أيضاً بالتوصية بخطط وسياسات بشأن التعليم العربي في الثمانينات، وبدأت هذه اللجنة بدراسة وثيقة يديلين وعلقت عليها بما يلي:

إن محدودية هذه الخطوط العريضة، تكمن في أنها لا تجيب عن السؤال الخاص بالتناقض في حياة المواطن العربي في إسرائيل، التناقض بين انتمائه إلى الأمة العربية، وبين مصلحته في العيش بسلام في دولة إسرائيل، وهذا التناقض ناشئ عن الحقيقة السياسية التي تعيشها إسرائيل. ومن الواضح أن الصيحة لتحقيق الولاء بالأوامر، لا يمكن أن تكون أساساً لتعليم إيجابي في المدارس، كما أن التأكيد على قضايا اجتماعية هامة مثل قضية تعليم الإناث... إلخ لا يمكن أن يكون بديلاً لمناقشة القضايا الرئيسية لوجود العربي في دولة إسرائيل (مرعي، ص53).

* توفي يوم 1995/3/10.

وفي عام 1975، وبعد أن أعلنت لجنة ماتي بيلد عدم رضاها عن وثيقة يديلين، اقترحت على وزير المعارف، في تقريرها، أن يعتمد الأهداف التالية للتعليم العربي إسرائيل:

- ١ - تأسيس التعليم العربي على الثقافة العربية،
- ٢ - وعلى المنجزات العلمية،
- ٣ - وعلى التطلع إلى السلام بين إسرائيل وجيرانها،
- ٤ - وعلى الحب للوطن المشترك بين جميع المواطنين،
- ٥ - وعلى الإخلاص لدولة إسرائيل من خلال التأكيد على مصالح المواطنين المشتركة، ومن خلال تشجيع فرادة العرب الإسرائيليين فيما يتعلق بمعرفة الثقافة اليهودية، والعمل المبدع،
- ٦ - وعلى التطلع إلى مجتمع مشيد على الحرية والمساواة،
- ٧ - وعلى المساعدة المتبادلة وحب الإنسانية (مرعي، ص 53)، و(طاهر النمري، مرجع سابق، ص 55).

وقد لاحظ الدكتور سامي مرعي (ص 54)، أن هذه هي المرة الأولى التي أُشير فيها صراحة إلى تأسيس التعليم العربي على الثقافة العربية، لكنه لاحظ أيضاً أن أهداف التعليم اليهودي لا تشير إلى "وطن مشترك" ولا إلى "التطلع إلى السلام" ولا إلى التعرف على الثقافة العربية، ولا إلى الإخلاص للأقلية العربية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن أهداف هذه اللجنة اكتفت بالإشارة إلى الثقافة العربية وتجاهلت حقيقة انتماء العرب في إسرائيل إلى أمتهم العربية الكبيرة.

وعلى الرغم من كثرة اللجان التي حاولت وضع حلول لإشكالية التعليم العربي في إسرائيل، إلا أن الإشكالية ظلت قائمة، وظلت المدارس العربية تكابد أشكال المعاناة المختلفة على مستوى المناهج، ومستوى الكتب المدرسية المقررة؛ وحتى في المناهج المشتركة بين العرب واليهود - الموضوعات العلمية - لم تكن المدارس العربية مؤهلة لتنفيذ تلك المناهج؛ لأنها لم تكن مزودة بالتجهيزات اللازمة للتنفيذ. أما المناهج الخاصة بالمدارس العربية، فقد كان اليهود الذين يضعونها يتحكمون فيها بما يخدم الأهداف الصهيونية. إن الضغوط الناجمة عن هذه الأحوال، دفعت الأقلية العربية إلى التذمر والشكوى، وإلى مواصلة كفاح مريم مستمر في سبيل المساواة في التعليم

وغيره. وبعد أن رفعت عنها الأحكام العسكرية في عام 1965، صعد العرب من كفاحهم ضد ما يعانيه التعليم العربي من إهمال وتقليص واضطهاد، وراحوا ينشرون المقالات في الصحف المحلية، ويشكلون اللجان المتخصصة، ويعقدون الأيام الدراسية، والندوات، والمؤتمرات التي كان من أبرزها مؤتمر التعليم العربي، الذي صار يعقد مرة كل خمس سنوات تحت عنوان: "التعليم والأقلية العربية في إسرائيل قضايا ومطالب" ^(٢٥)، وبطالبون من خلال ذلك كله، بتحقيق المساواة بين المدارس العربية واليهودية، لكن نضالهم الدؤوب، لم يحقق مطلب المساواة حتى الآن، ولا يتوقع أن يحققه على مدى المستقبل المنظور، بسبب السياسة الصهيونية التي أدت إلى وجود الهوية القائمة بين التعليم العربي والتعليم اليهودي، وهي هوة تحرص وزارة المعارف والثقافة على الإبقاء عليها. تلك الهوية أكدت وجودها أكثر من جهة عربية ويهودية؛ فاللجنة التي عملت على تخطيط التعليم في إسرائيل لسنوات الثمانين برئاسة أليعاد بيلد، واللجنة التي عملت على تخطيط التعليم للعرب برئاسة ماتي بيلد، توصلتا إلى نتيجة "أن التعليم في الوسط العربي متدهور بالمقارنة مع الوسط اليهودي... وعليه فليس بمقدور جهاز التعليم العربي في إسرائيل أن يواكب التجديدات الحاصلة في الوسط اليهودي". ويحذر أليعاد بيلد (1974) بقوله: "إذا استمرت هذه الفجوة في السنوات العشر القادمة... فهناك شك كبير إذا كان بالمقدور تضيق الفجوة" ^(٢٦).

هذه الفجوة التي تتعكس وتتمثل في نوعية المواد التي تدرس للطلاب، وفي المناهج والكتب المدرسية، ونوعية الأبنية والخدمات والمعلمين، قدرها الدكتور محمد حبيب الله في بحث له نوقش في مؤتمر التعليم العربي الثالث بخمس عشرة سنة قائلاً: "إذا بدأت وزارة المعارف بتفضيل التعليم العربي من حيث تخصيص الموارد، فإننا بحاجة إلى خمس عشرة سنة لسد الهوة القائمة بين المدارس العربية واليهودية، فكيف يتسنى تحقيق ذلك والتقليصات (في التعليم العربي) مستمرة؟" ^(٢٧). لكن على الرغم من هذه الهوة، التي تتمثل بين أشياء كثيرة، في نقص في الأبنية، وفي المرافق المدرسية المناسبة، وفي نقص في التجهيزات ونوعيتها، وفي المعلمين ونوعيتهم، وفي الموجهين، إلا أنه أمكن تحقيق بعض التحسينات، ولا سيما في مجال المناهج والكتب المدرسية. فقد بين سعيد برغوث، مفتش التاريخ في المدارس العربية، في بحث له بعنوان "منهاج التاريخ الجديد للمدارس العربية"، نوقش في مؤتمر التعليم الثالث، أنه حتى أواخر الخمسينات، لم يتوفر للمعلم العربي أي منهج أو كتاب مدرسي رسمي

لتدريس التاريخ، فكان المعلم يدون مسبقاً ما سيمليه على الطلاب في كراسه الخاص، الذي كان دوماً عرضه للمراقبة^(٢٨). ويقرر هذا المفتش، أن الستينات كانت مرحلة تعريب المناهج؛ فقد جرى خلالها "تعريب مناهج التعليم بما فيها التاريخ، لكن بترجمة شبه حرفية عما سبق أن أعد للمدارس العبرية، باستثناء مادة التاريخ العربي، التي أضيفت إلى ما عرب من المنهج العبري، وفي حين لم تمس عملية التعريب روح المنهج العبري بأي تعديل جوهري، فقد أتى المنهج بعيداً كل البعد عن حاجات التعليم العربي، ولا سيما في مجال القيم ... فكان جسداً بلا روح، ووزعت الساعات المخصصة لتدريس التاريخ وفقاً لهذا المنهج، على أقسام التاريخ الثلاثة حسب النسب المئوية التالية:

المرحلة	تاريخ عام	تاريخ اليهود	تاريخ عرب
الابتدائية	60%	22%	18%
الإعدادية	60.7%	20.2%	19.1%
الثانوية	55%	25%	20% ^(٢٩)

وبينما كان العرب منشغلين بالكفاح في سبيلي تأمين أساسيات التعليم من المناهج والكتب المدرسية المترجمة عن العبرية، كانت وزارة المعارف والثقافة، تعمل جادة لتحديث مناهج المدارس العبرية؛ "فقد أرسلت سنة 1964، بعثة خاصة من المربين والمعلمين اليهود، إلى جامعة شيكاغو في الولايات الأمريكية، للتدرب على الأساليب الحديثة في إعداد المناهج.

وحين عادت تلك البعثة إلى البلاد بعد مضي سنة، بدأت عملها في إطار قسم المناهج الذي أنشأته وزارة المعارف حينذاك^(٣٠). ويبدأ هذا القسم في العمل على دراسة الأهداف والمناهج الموجودة، تمهيداً لوضع مناهج جديدة، وتشكل لجان متخصصة لهذه الغاية، ولدراسة واقع التعليم العربي، وتقديم اقتراحات لمعالجة ما يعاني منه من مشاكل، وكان من أهم تلك اللجان، لجنة ماتي بيلد التي سبقت الإشارة إليها، وكانت مكونة من أربعة عشر عضواً، بينهم خمسة من العرب، كان من أبرزهم الدكتور جورج قناز والدكتور المرحوم سامي مرعي، ونتيجة لجهود هذه اللجنة، تم التوصل إلى قرار يقضي بإدخال تعديلات مهمة على مناهج التعليم العربي، تأخذ بعين الاعتبار، انتماء العرب الثقافي للثقافة العربية، وانتماءهم المدني للدولة الإسرائيلية لكنها لم تكن كافية كما سبق تبياناه. وعلى أثر ذلك، أصدر أليعاد بيلد،

المدير العام لوزارة المعارف والثقافة، في شهر شباط من عام 1975، وثيقة بعنوان "مشاكل ومعضلات في تنفيذ السياسة التعليمية"، قدمت إلى لجنة التوجيه حول وضع التعليم في المحيط العربي فيها:

لقد أدت ظروف تاريخية إلى خلق هوة شاسعة وعميقة بين جهاز التعليم في الوسط اليهودي، وجهاز التعليم في الوسط العربي، بما في ذلك الفروق في المناهج الدراسية ومحتوياتها، وعدد المعلمين ومستواهم، وإطار الجهاز التعليمي بما في ذلك الأبنية المدرسية والخدمات. ودون تحليل الأسباب والعوامل، يمكننا أن نجزم بأنه في الوسط العربي، لا يمكن العمل بالطرق العادية المعمول بها في الوسط اليهودي، لأنها غير صالحة من الناحيتين الإنسانية والاجتماعية، وتشكل خطأ فادحاً من النظرة القومية والسياسية، وبالتالي فإنها قد تشكل خطراً من الناحيتين السياسية والأمنية^(٣١).

ونتيجة لكل الجهود التي بذلت من أجل إصلاح التعليم العربي، تقرر تعديل مناهجه تعديلاً يتمثل في أن تقوم التربية في الوسط العربي في إسرائيل، على قيم الحضارة العربية، وعلى التطلع إلى السلام بين إسرائيل وجاراتها، وعلى حب الوطن المشترك لجميع مواطني الدولة، وعلى الإخلاص لدولة إسرائيل. لكن هذه التعديل لم يقر في الكنيس كقانون، كما إن العمل على تنفيذه سار بطيئاً للغاية، يشهد على ذلك ما ورد في كتاب مؤتمر التعليم العربي الثاني (1984، ص 26)^(٣٢)، في بحث للدكتور محمد حبيب الله بعنوان "التعليم الابتدائي: مستوى ومناهج" حيث يقول:

إن عملية بناء المناهج للمواضيع المختلفة تسير ببطء شديد، والسبب كان في عدم تخصيص ميزانيات وكوادر عمل كافية... فمن مجموع (123)، وظيفة لعمل مناهج وزارة المعارف، هناك (5) منها فقط للعرب. إن أحد أسباب انخفاض مستوى التعليم في الوسط العربي، هو عدم وجود مناهج تعليمية مناسبة والمنهاج التعليم في الوسط العربي لم يحظ بعناية ورعاية حقيقية منذ قيام الدولة، ولم تكرر الميزانيات والطواقم الكافية لهذا الغرض... وعليه فإن التجديدات التي حصلت في طرق التعليم، والمناهج التعليمية، لا تصل إلى المدرسة العربية... وإن وصلت فإنها تصلها متأخرة جداً، وبعد أن يكون الوسط اليهودي قد انتقل إلى منهاج آخر أجد^(٣٣).

أما بالنسبة إلى الكتب التعليمية، فقد ورد في البحث نفسه (ص 26-27)، أن المتداولة منها في أيدي الطلبة، على اختلاف مراحل التعليم، هي عامل من عوامل انخفاض مستوى التعليم؛ "فهو كتب قديمة تفتقر إلى أهم المعطيات العصرية في بناء

الكتاب التعليمي الجيد. إنها فقيرة قلباً وقالباً، وغير مناسبة من حيث ملائمة المادة التعليمية للقارئ وقابليتها وطريقة طباعتها، وعدم احتوائها على الصورة والتمارين والفعاليات التي تنثير الطالب، ترغبه في الكتاب، وتوجه المعلم إلى طريقة التعليم المثلى... لقد تقادم العهد على كتب اللغة العربية والدين، والجغرافيا، والتاريخ: كتب قديمة، عمرها يزيد على (20) سنة، وشكلها لا يرغب الطالب في عملية التعلم، ولا المعلم في عملية التعليم".

وعلى الرغم من كل هذه الضجة حول المناهج، فلم تظهر مناهج معدلة باللغة العربية في السبعينيات سوى مناهجين اثنين هما:

١ - مناهج دراسة التاريخ المقترح للمرحلتين الابتدائية والإعدادية في المدارس العربية، ط1، القدس، 1976.

٢ - مناهج دراسي في الأدب العالمي للمرحلة الثانوية (10-12)، بوشر بتطبيقه عام 1978.

أما المناهج الأخرى التي ترجمت إلى العربية، فقد بدأت تظهر منذ عام 1981، لكنها حتى الآن لا تغطي موضوعات التدريس بكاملها، وفيما يلي كشف بها حسب تاريخ نشرها:

١ - مناهج لتعليم المواطن والمجتمع للصفوف (2-4)، القدس، 1981.

٢ - مناهج تعليم الجغرافيا للصفوف (5-9)، القدس، 1981، ليس فيه أي إشارة لحدود إسرائيل.

٣ - مناهج تدريس التاريخ للمرحلة العليا في المدارس العربية، ط 1، القدس، 1982.

٤ - مناهج الأشغال اليدوية في المدارس الابتدائية العربية (1-6)، ط1، القدس، 1983.

٥ - مناهج تعليم المدنيات والعلوم الاجتماعية في المدارس الثانوية (10-12)، ط1، القدس، 1984.

٦ - مناهج دراسية في الأدب العربي للصفوف (7-9) في المدارس العربية، ط 1، القدس، 1985، (صدر لتنفيذه كتاب المرشد في تدريس الأدب العربي

- للفوف (7-9)، ط1، 1987، وصدر المرشد في تدريس الأدب العربي
للمرحلة الثانوية، ط1، 1990).
- ٧ منهاج تدريس الرسم والفنون للفوف الدنيا (1-6)، ط1، القدس، 1987.
- ٨ منهاج تدريس الدين الإسلامي للمدارس الثانوية العربية للفوف (10-12)
ط1، القدس، 1987.
- ٩ منهاج تدريس الدين الإسلامي للمدارس الإعدادية (7-9)، ط1، القدس،
1989.
- ١٠ منهاج تعليم الرياضيات (من الروضة حتى الصف السادس)، ط 1، القدس،
1989.
- ١١ منهاج تدريس العلوم الطبيعية: العلم في مجتمع تكنولوجي للمدارس الابتدائية
(1-6)، ط1، القدس، 1989.
- ١٢ منهاج التخطيط الدراسي في التربية الخاصة، منهاج مقترح للتدريس المدمج
في المدرسة الابتدائية، ط1، القدس، 1989.
- ١٣ منهاج القواعد العربية للمرحلتين الإعدادية والثانوية، ط1، القدس، 1990،
- ١٤ منهاج تدريس الدين الإسلامي للمدارس الابتدائية (1-6)، ط1، القدس،
1991.
- ١٥ منهاج تدريس التكنولوجيا للمدارس الابتدائية العربية، ط1، القدس، 1993،
- ١٦ منهاج المدنيات للمرحلة الإعدادية في المدارس العربية، ط 1، القدس،
1993.
- ١٧ منهاج إطار التربية الصحية للبساتين والمدارس الحكومية الرسمية، ط 1،
القدس، 1994،

إن نظرة مقارنة لهذه المناهج الصادرة عن الدولة للمدارس العربية، بنظرياتها
اليهودية، تبين كيف حددت الحصص والمحتويات لتأتي ملائمة للأهداف العامة
للتعليم الإسرائيلي. ومن الواضح أن مناهج الرياضيات والعلوم التطبيقية هي لمدارس
اليهود والعرب من الصف الأول حتى الثاني عشر، لكن الخلاف يتجلى بوضوح في

الموضوعات الثقافية كالتاريخ، واللغة والأدب، والدين، والمدنيات، فهي التي تؤدي إلى غرس القيم وإلى تجسيد الهوية القومية (٣٤).

من ناحية ثانية، يلاحظ أن "مضامين التعليم المقترحة للطالب العربي، في مواضيع اللغة العربية، واللغة العبرية، والجغرافيا، والتاريخ، والدين، لا زالت مقصورة في تحديد الهوية، وتعميق الانتماء، وتأكيد التطلع إلى التعايش المشترك، على أساس الكرامة، وعزة النفس، والاقتناع الكامل عند المعلم والطالب، بأن المناهج والكتب، تحقق فعلاً ما جاء في الأهداف، وتضمن فعلاً تماثلاً متطابقاً عند المتعلم في الوسط اليهودي" (٣٥).

في ضوء ما تقدم، سأعرض فيما يلي خطة الدراسة المستخدمة في المدارس العربية بما فيها المدارس الدرزية (٣٦)، ثم ألقى نظرة خاصة على واقع الموضوعات الثقافية المذكورة آنفاً والوثيقة الصلة بالهوية القومية.

الخطة الدراسية في المدارس العربية في إسرائيل للمرحلتين

الابتدائية والإعدادية الصفوف (1-9)

الصفوف	عربي	حساب	إنجليزي	عبري	تاريخ	جغرافيا	علوم	موسيقا	أشغال	إثراء كمالاللغة اللغة العربية
الأول	9	7	-	-	-	-	2	1	2	-
الثاني	9	7	-	-	-	-	2	1	2	-
الثالث	6	5	-	4	-	-	2	1	2	-
الرابع	6	5	4	4	-	-	2	1	2	1
الخامس	6	4	4	4	1	1	2	1	2	1
السادس	6	4	4	4	2	2	2	1	2	-
السابع	5	6	4	4	2	2	-	1	2	-
الثامن	5	6	4		2	2	-	1	-	-
التاسع	5	6	4	4	2	2	-	1	-	-

رسم	مدنيات	كيمياء	بيولوجيا	دين	رياضة	فيزياء	اتصال	صحة	الاحتراس على الطريق	موطن	تربية	المجموع
1	-	-	-	2	2	-	-	1	1	1	1	32
1	-	-	-	2	2	-	-	1	1	1	1	32
1	-	-	-	2	2	-	-	1	1	1	13	1
-	-	-	-	2	2	-	1	1	1	1	1	35
-	-	-	-	2	2	-	1	1	-	-	1	35
-	-	-	-	2	2	-	-	1	-	-	1	35
1	2	2	2	1	2	-	-	-	-	-	1	39
2	2	2	2	1	2	-	-	-	-	-	1	37
-	2	2	2	1	2	2	2	-	-	-	1	39

ملاحظة 1: حصص الكشف: حصتان لكل المرحلة الأولى الابتدائية وثلاث حصص للمرحلة الإعدادية.

ملاحظة 2: حصص التاريخ حسب أحدث منهاج، ط1، 1976 صارت 3 حصص للصفوف (9-7)

الخطة الدراسية في المدارس العربية في إسرائيل للمرحلة الثانوية (10-12):

الخطة الدراسية لهذه المرحلة مرنة، بحيث تسمح للطالب أن يختار التركيبة التي تلائم ميوله، بمساعدة المستشار التربوي في المدرسة، ومربي الصف، وأولياء الأمر. وتقوم الخطة على إطار وحدات التدريس، وكل وحدة تدريسية يقابلها ثلاث حصص أسبوعية، على مدارس سنة دراسية واحدة (السنة الدراسية ثلاثون أسبوعاً)، فإذا درس الطالب موضوعاً بمستوى وحدتين مثلاً، كان ذلك ست حصص عبر السنوات الثانوية

الثالث، وقد تنتزع على صورة حصتين في الأسبوع طوال السنوات ($6 = 3 \times 2$)، أو على صورة ثلاث حصص في الأسبوع على مدى سنتين ($6 = 2 \times 3$)، أو غير ذلك، وفق الترتيب الذي تراه إدارة المدرسة، شريطة أن يستوفي عدد الحصص المقررة للوحات حين الوصول إلى موعد تقديم امتحان البجروت (المعنى الحرفي: الرشد، والمعنى المقصود: شهادة الدراسة الثانوية) الذي يتطلب النجاح فيه حداً أدنى من الوحدات هو عشرون وحدة إلزامية واختيارية ^(٣٧). ويجوز للطالب أن يستعوض عن الامتحان في أحد الموضوعين الاختيارية، بمستوى أربع أو خمس وحدات، بتقديم بحث موسع، يشرف على إعداده مخول من وزارة المعارف والثقافة. أما إذا نجح الطالب في أقل من عشرين وحدة، فيعطى شهادة "إنهاء"، يستطيع بعدها أن يتقدم للامتحان في المستقبل في مزيد من الوحدات ليكمل البجروت.

وينقسم التعليم الثانوي العربي إلى مسارين رئيسيين: المسار الأول عام وهو نظري، وتفرع إلى أدبي وعلمي، والمسار الثاني تكنولوجي، وهو أيضاً يتألف من المواضيع الإلزامية في المسار النظرية وبالمستوى نفسه من الوحدات، إلا أنه يختلف عنه في المواضيع الاختيارية. وفيما يلي نماذج لخطط افتراضية لهذين المسارين متصورة على أساس أن المدرسة قادرة على التنفيذ:

أولاً: خطة دراسية افتراضية لطالب بميول أدبية (7 حصص يومية x 5 أيام في الأسبوع = 35):

حد أدنى من الوحدات الإلزامية لجميع الطلبة

الصف	عربي	عبري	إنجليزي	رياضيات	تاريخ	مدنيات
10	3	2	3	3	2	1
11	3	2	3	3	2	1
12	3	2	3	3	2	1

وحدات اختيارية لرفع المستوى الإلزامي				وحدات اختيارية لاستكمال البرنامج		
عربي	عبري	إنجليزي	علم اجتماع	فنون	تاريخ عام	المجموع
3	3	3	5	3	4	35
3	3	3	5	3	4	35

35	4	3	5	3	3	3
----	---	---	---	---	---	---

ثانياً: خطة دراسية افتراضية لطالب بميول علمية (7 حصص يومية x 5 أيام في الأسبوع = 35)

حد أدنى من الوحدات الإلزامية لجميع الطلبة						
الصف	عربي	عبري	إنجليزي	رياضيات	تاريخ	مدنيات
10	3	2	3	3	2	1
11	3	2	3	3	2	1
12	3	2	3	3	2	1

وحدات اختيارية لاستكمال البرنامج				وحدات اختيارية لرفع المستوى الإلزامي		
المجموع	حاسوب	كيمياء	بيولوجيا	رياضيات	حاسوب	فيزياء
35	2	4	5	2	3	5
35	2	4	5	2	3	5
35	4	2	5	2	3	5

ثالثاً: خطة دراسية افتراضية لطالب في المسار التكنولوجي (حصص يومية x 5 أيام في الأسبوع = 35)

حد أدنى من الوحدات الإلزامية لجميع الطلبة						
الصف	عربي	عبري	إنجليزي	رياضيات	تاريخ	مدنيات
10	3	2	3	3	2	1
11	3	2	3	3	2	1
12	3	2	3	3	2	1

وحدات اختيارية

هندسة معمارية	بصريات	إلكترونيات	ميكانيكا	حاسوب	ميكروبيولوجيا	المجموع
3	3	3	5	4	3	35
3	3	3	5	4	3	35
3	3	3	5	4	3	35

نظرة مقارنة لواقع الموضوعات الثقافية بين المدارس العربية واليهودية:

المقصود بهذه الموضوعات هو الموضوعات الحساسة ذات الصلة الوثيقة بالهوية القومية وهي التاريخ، واللغة والأدب، والدين، والدراسات الاجتماعية والمدنية. وفيما يلي فحص مقارنة لواقع كل منها:

1- التاريخ

وصف سعيد برغوث، مفتش التاريخ في المدارس العربية، مرحلة 1948-1959 بمرحلة اللامنهاج بمعنى أنه "لم يتوفر فيها بين يدي المعلم العربي أي منهاج أو كتاب مدرسي، لتدريس التاريخ" ^(٣٨)، وبسبب ذلك الوضع "كان المعلم يدون مسبقاً ما سيسرده أو ما سيمليه على طلابه، في كراسه الخاص، وأن هذا الكراس كان دوماً عرضة للمراقبة من قبل المسؤولين" ^(٣٩).

أما مرحلة الستينيات، فقد اعتبرها سعيد برغوث، مرحلة "تعريب" مناهج التعليم، بما فيها منهاج التاريخ، أي ترجمة تلك المناهج ترجمة شبه حرفية، لمحتويات المنهاج من العبرية إلى العربية - باستثناء مادة تاريخ العرب التي أضيفت إلى ما عرب من المنهاج العبري. وبما أن هذا المنهاج بصيغته الأصلية، قد أعد لتلبية حاجات التعليم العبري، فقد بني في الأساس حسب معايير وقيم يهودية وصهيونية، إلى جانب بعض المعايير الإنسانية العامة. في حين لم تمس عملية التعريب روح المنهاج الأصلي بأي تعديل جوهري، فإن هذا المنهاج جاء بعداً كل البعد عن تلبية حاجات التعليم العربي بعامة ومجال القيم بخاصة، وبذلك فإن هذا المنهاج جاء جسداً بلا روح ^(٤٠).

وفي هذا الصدد لاحظ يوخنان بيرس (Yochanan Peres) وهو أول من درس قضية التعليم الوطني للشباب العرب في إسرائيل، "أن ما ينص عليه المنهاج من وجوب غرس المشاعر الوطنية في الطلبة هو أمر منطقي بالنسبة إلى الطالب اليهودي، لكن بالنسبة إلى الطالب العربي تصبح المسألة أنه ينتظر منه أن يخدم الدولة ليس لأنها مهمة بالنسبة إليه، ولأنها تلبي احتياجاته، ولكن لأنها مهمة للشعب اليهودي" ^(٤١). ويضيف بيرس إلى ذلك قوله: "في حين أن على الطلبة العرب أن

يقتدوا بعظماء الإسرائيليين، فإن عظماء العرب لم يعتبروا جديرين بأي عناية خاصة في المنهاج العبري" (٤٢).

أما المرحوم الدكتور سامي مرعي، فإنه بعد دراسة مقارنة لأهداف تدريس التاريخ والساعات الصفية المقررة له في المدارس اليهودية والعربية، خلص إلى النتائج التالية:

يبدو التوافق واضحاً بين أهداف تدريس التاريخ وتوزيع الساعات الدراسية على الموضوعات المقرر تدريسها؛ ففي المدارس اليهودية، هناك تأكيد قوي على تنمية الهوية الوطنية، والانتماء الفعال للشعب اليهودي، وإنجاح الطموحات الصهيونية، وفي مقابل ذلك اعتراف ضئيل للغاية بالتاريخ العربي. أما في المدارس العربية، فإن الطالب بتنمية تواحده مع القيم اليهودية، وإنجاح الطموحات الصهيونية، على حساب تنمية وعيه الوطني، والإحساس بالانتماء لشعبه العربي؛ فالهوية العربية لا تحظى إلا بالنزr اليسير من التأكيد، والهوية الفلسطينية لا تحظى بأي اعتراف على الإطلاق. وبالطبع، لا أحد يتوقع من دولة إسرائيل، أن تشجع تدريس مواد تاريخية معادية لها في المدارس الحبيطة، إلى حد أنهم قرروا منهج تاريخ، يحرم الطالب العربي من فرصة تنمية الإحساس بثقافته، وبهويته الوطنية خلال دراسته، وهذا الحرمان يمكن أن يؤدي إلى نتائج لم يكن المخطط للمنهاج يأمل في حصولها، ذلك أن حرمان الطلبة من فرص يؤمنها المنهاج لتلبية احتياجاتهم للانتماء، لن يؤدي إلى إلغاء تلك الاحتياجات بل إلى تضخيمها (٤٣).

والجدول التالي يبين التوزيع النسبي لمضامين المنهاج حسب المجالات الثلاثة: التاريخ العام، تاريخ اليهود، تاريخ العرب:

جدول رقم (11)

توزيع مضامين منهاج التاريخ بالنسبة المئوية في المدارس العربية (٤٤)

المرحلة	تاريخ عام	تاريخ يهود	تاريخ عرب
الابتدائية (1-8)	60%	22%	18%
الثانوية العامة (9-12)	55%	25%	20%

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدورة التاريخية بأكملها منذ أقدم العصور حتى الوقت الحاضر، تعرض في المرحلة الابتدائية والإعدادية ثم يعاد عرضها في المرحلة

الثانوية بشكل أوسع لكن ليس أعمق؛ مما لا ينطوي على إكساب الطالب أية فائدة جديدة من هذا التكرار ^(٤٥). وفي الوقت ذاته ظلت العناية بالتاريخ العربي ضئيلة عابرة، يشهد على ذلك ما ورد في الصفحة الثلاثين من تقرير لجنة ماتي بيلد لعام 1975 فقد قال: "تلاحظ ميلاً واضحاً للتهرب من فصول التاريخ العربي الحديث وخاصة بسبب ما لها من أهمية في يقظة الوعي العربي" ^(٤٦). وفي أعقاب ذلك تم تعيين لجنة من عشرة أعضاء (4 يهود و 6 عرب)، برئاسة البروفسور يهوشع برافر، واعتمد سعيد برغوث مركزاً لها. واستفادت هذه اللجنة من منهاج التاريخ للمدارس العبرية، الذي صدر عام 1970، فتبنّت أربعة من مبادئه هي:

- ١ - إن غرض الدراسة التاريخية هو إدراك الواقع البشري وعملية تطوره.
- ٢ - إن الدراسة التاريخية يجب أن تهدف إلى إكساب الطالب المهارات وانماط التفكير المتنوعة إضافة إلى المعلومات التاريخية.
- ٣ - إن الدراسة التاريخية يجب أن تهدف إلى إكساب الطالب قيماً إنسانية عامة وقيماً قومية وحضارية خاصة.
- ٤ - بناء منهاج التاريخ على أساس ثلاث مراحل هي: المرحلة التحضيرية (الصف الرابع والخامس)، ومرحلة السياق التاريخي (أي كرونولوجيا): (الصفوف 6-9)، ومرحلة التعمق (الصفوف 10-12) ^(٤٧).

ومع أن هذه اللجنة أنجزت منهجاً جديداً محسناً للتاريخ للمرحلتين الابتدائية والإعدادية، صدر باللغة العربية عام 1976، إلا أن كتب التدريس الخاصة به لم تبدأ بالصدور إلا عام 1984 ^(٤٨) بسبب سياسة الدائرة العربية في وزارة المعارف وبسبب عدم تخصيص الأموال اللازمة لهذه الغاية. أما بالنسبة إلى أهداف هذا المنهج فقد عجزت اللجنة عن وضع "أهداف قيمة لتدريس التاريخ في المدارس العبرية؛ فلم تستطيع مثلاً أن تضع هدفاً معادلاً لهدف "غرس الروح القومية في نفوس الطلبة" في المنهاج العبري لأن أي صيغة لأي هدف كهذا أو ذاك "لا تتفق مع روح قانون التعليم الإلزامي الرسمي ... ولا تتفق مع روح القوانين الأخرى التي تؤكد يهودية الدولة كدولة أحادية القومية" ^(٤٩). كذلك يلاحظ في تفاصيل الهدف الثامن لهذا المنهاج الجديد -

ما زال معمولاً به حتى الآن - (ص 10-11)، أنه بينما نص في البند (1 و 8) على "إدراك ماضي الشعب العربي وثقافته ومكانته في الشرق الأدنى"، نص في البند (2 و 8)، على "إدراك ماضي الشعب الإسرائيلي وثقافته وما يتميز به بين سائر الشعوب، ومكانته في أرض إسرائيل وفي الشرق الأدنى". وفي البند (5 و 8) نص على تنمية الوعي بالمصير المشترك للعرب واليهود في أرض إسرائيل وفي الشرق الأدنى، ووحدة العرب على اختلاف أقطارهم واليهود على اختلاف طوائفهم وشتاتهم" وفي البند (6 و 8) نص على إدراك دور عرب إسرائيل بالنسبة لحياة جميع مواطنيها يهوداً وعرباً وتنمية الرغبة للاشتراك بشكل فعال في تقدم الدولة والمساهمة في تكوين مصيرها (٥٠).

إن نظرة سريعة على هذه الأهداف تبين مدى تمييز اليهود عن العرب، كما تبين غيبة الهوية العربية الفلسطينية، وغيبة انتماء العرب الفلسطينيين إلى الأمة العربية، بينما تؤكد دور عرب إسرائيل في الاندماج بالدولة العبرية، والمشاركة في تكوين مصيرها. وفي ضوء هذه الصعوبات وما يشابهها في كل ما يتعلق بالهوية القومية. رأت اللجنة المذكورة أن المخرج الممكن يكمن في اختيار مضامين للمنهاج ذات أبعاد إنسانية عامة، وقومية خاصة، ومدنية اجتماعية، مما أدى بها إلى اعتماد المحاور الثلاثة التالية: (٥١)

١ - المحور المركزي هو حضارتهم.

٢ - المحور الثاني هو تاريخ الشعوب وحضاراتها، التي أثرت على تاريخ العرب وحضارتهم وتأثرت بها.

٣ - المحور الثالث هو تاريخ الشعب اليهودي وحضارته لأهميته بالنسبة إلى تاريخ البلاد والدولة، ولفهم العلاقات العربية اليهودية بعامة، على المستوى المحلي بخاصة.

وعلى هذا الأساس وزعت اللجنة مضامين المنهاج حسب المحاور الثلاثة بالنسب المئوية المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (12)

توزيع مضامين منهاج التاريخ بالنسبة المئوية (٥٢)

المرحلة	تاريخ عام	تاريخ يهود	تاريخ عرب
الابتدائية (1-6)	35%	-	95%
الإعدادية (7-9)	42%	18%	40%
الثانوية (الزامي واختياري)	25%	25%	50%
الاختياري	دون تحديد	دون تحديد	دون تحديد

وبمقارنة هذا الجدول مع الجدول السابق رقم (11) يتضح بعض التجديد والتعديل في المنهج الجديد، كما إن فحص مضامين المنهج الجديد يشير إلى التجديد في إدخال موضوعات لم تكن واردة في المنهج السابق أو لم يتم التعرض لها بالعمق ذاته، مثل مواضيع القومية العربية، والنزاع العربي الإسرائيلي، والحضارة العربية الإسلامية في أوجها، وتاريخ فلسطين الحديث، ومراحل التحديث في العالم العربي. وعلى الرغم من ذلك فإن هذا المنهج ظل مقصراً عن إيفاء الانتماء القومي حقه كما أنه ابقى على هامشية الهوية العربية الفلسطينية.

أما منهج التاريخ للمرحلة الثانوية (10-12)، فلم يصدر باللغة العربية إلا عام 1982*، وبعد صدوره سار العمل بطيئاً في إعداد الكتب المدرسية اللازمة فكان أولها كتاب تاريخ الشرق الأوسط الحديث، صحيح أن إعداد الكتب المدرسية عملية تحتاج إلى وقت طويل، لكن دائرة المعارف العربية في الوزارة تبطئ للغاية فيما يتعلق بتأليف الكتب العربية، وفي المصادقة على اعتمادها. ولهذا السبب فإننا نجد المنهج جديداً لكن الكتب المدرسية المستعملة قديمة وبعيدة - عن روح المنهج إذ لم يصدر أي كتاب للتاريخ الثانوي حسب منهج 1982، حتى مطلع التسعينيات. من ناحية ثانية فإن "المبادرات الفردية التي قام بها ويقوم بها بعض المعلمين لإعداد

* حددت مبادئ هذا المنهج وإطاره العام لجنة من تسعة أعضاء (بينهم أربعة من اليهود) برئاسة البروفسور يوهشع برافر ، وسعيد برغوث مركزاً لها، بينما قامت بإعداد المنهج لجنة من تسعة أعضاء بينهم أربعة من اليهود (المنهج ، ط1، القدس ، 1982)، ويأتي منهج هذه المرحلة مبنياً على منهج المرحلة السابقة وسائراً على الأهداف ذاتها مع فارق واحد يتمثل في زيادة اتساع المادة .

كتب تدريس هي مبادرات غير مجدية، ولا ترتفع في مستواها عن مستوى الكتب القديمة التي ما زالت متداولة بين أيدي الطلاب^(٥٣) .

ولا يخفى ما للتاريخ من أهمية بالغة في المرحلة الثانوية فيما يتعلق بتنمية الشخصية، والانتماء القومي والوطني، والاعتزاز بالهوية القومية. وبمنظرة سريعة على مواضيع التعليم الثانوي الإلزامي للعرب في التاريخ، يتبين أن المنهج يشمل أربعة مواضيع بمجموع (180)، حصة للسنوات الثلاث (10-12)، أي بمعدل حصتين أسبوعياً موزعة كما يلي:

١ - نظام الحكم والمجتمع في الدولة العربية الإسلامية في العصور الوسطى (40 حصة).

٢ - الشرق الأوسط الحديث (60 حصة).

٣ - شعب إسرائيل ودولة إسرائيل (40 حصة).

٤ - تاريخ القرن العشرين (40 حصة).

وبمنظرة فاحصة سريعة، يتبين أن تاريخ اليهود يرد في كل واحد من هذه المحاور الأربعة بينما لا يرد تاريخ العرب إلا في ثلاثة منها، كما أنه لم يكرس من الحصص ما هو خاص به سوى أربعين من مجموع مئة وثمانين حصة .

وبالمقارنة مع المنهج العبري يتبين أن مجموع الحصص الإلزامية للتاريخ في المنهج العبري للمرحلة الثانوية (10-12)، هو فقط تسعون حصة موزعة كما يلي:

١ - الحركة القومية اليهودية وإقامة دولة إسرائيل وحرب تحرير (40 حصة).

٢ - التجمعات اليهودية الأساسية في العصور الأخيرة والكارثة (30 حصة).

٣ - النزاع العربي الإسرائيلي (20 حصة).

ويلاحظ مما تقدم أن الطالب العربي يدرس ضعف اليهودي في مجال الحصص الإلزامية، كما يركز المنهاج العربي على تاريخ شعب إسرائيل الحديث والتاريخ العام، بينما لا يطلب من الطالب اليهودي أن يدرس تاريخ العرب بصورة إلزامية لا في العصر الحديث ولا في العصور الوسطى، ولا يرد التاريخ العام كموضوع إلزامي في

المنهج العبري، ولا يرد موضوع النزاع العربي الإسرائيلي على الإطلاق في المنهج الإلزامي للعرب مع أنهم كأقلية بحاجة ماسة لفهمه . وبذلك فقد أهمل البرنامج العربي كليا قضية حق العرب الفلسطينيين في دراسة صراعاتهم القومي. وفي مجال الموضوعات الاختيارية يشمل المنهج اليهودي للتاريخ (23)، موضوعاً منها (11)، موضوعاً في التاريخ العام و (10)، مواضيع في تاريخ اليهود، وموضوعان فقط في تاريخ العرب أحدهما في العصور الوسطى، والثاني في التاريخ الحديث، ويلاحظ تاريخ اليهود في جميع هذه الموضوعات. أما المنهج العربي للتاريخ فيشمل (21)، موضوعاً منها (4)، مواضيع في تاريخ اليهود (مجموعة د)، وفي التاريخ العربي (6)، مواضيع بالإضافة إلى موضوع واحد من (المجموعة د)، في التاريخ العام سبعة مواضيع وموضوع آخر من (المجموعة د) (٥٤).

وعلى الرغم من التحسينات المحددة التي تضمنها هذا المنهج الجديد، إلا أن كفة الميزان فيه، ما زالت راجحة بصورة متميزة لصالح اليهود على حساب العرب، كما أن المستجدات المتسارعة، والتحولات المصيرية الجارية في الشرق الأوسط، وما سيجري عليها من بلوة جديدة لهوية المواطن العربي في إسرائيل ، بما تتطوي عليه من تناقض بين مقومها القومي ومقومها المدني، -كل ذلك يستدعي إعادة النظر من جديد في هذا المنهج .

2- المدنيات:

أقرت وزارة المعارف والثقافة في عام 1965، المنهاج القديم في تدريس موضوع المدنيات للمدارس العربية، على أن يدرس في سنة واحدة فقط ولطلبة الصف السابع (منهاج المدنيات، 1993، ص7)، ولم يتضمن ذلك المنهاج أهداف تعليم المدنيات في المدارس العربية، ولم يصدر الكتاب المقرر على أساسه إلا عام 1973؛ مما جعله يأتي مطابقاً لذلك المنهاج لكن غير مطابق للواقع، نظراً لما حدث من تطورات وتغييرات في الفترة ما بين صدور المنهاج وصدر الكتاب. وعلى الرغم من ذلك، فإن المنشور الدوري الذي أصدره مفتش المدنيات بتاريخ 1989/10/26، نص على أن ذلك المنهاج القديم والكتاب المقرر المشار إليهما هما الملزمان للمعلم والطالب.

وفي السبعينيات وضع منهاج آخر للمدارس العبرية يتضمن تعليم ثلاثة مواضيعي: واحد إلزامي هو "نظام الحكم في إسرائيل"، واثنان اختياريان يختارهما المعلم أو المدرسة من بين مجموعة مواضيع هي: مشاكل أساسية في الاقتصاد الإسرائيلي، سياسة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل، العمل وعلاقات العمل في إسرائيل، والعرب في إسرائيل، ووضعت كتب باللغة العبرية لجميع هذه المواضيع يجري تجديدها سنوياً .

أما بالنسبة إلى المدارس العربية فقط ظل تدريس المدينيات يجري على أساس المنهج القديم المشار إليه، ومع أنه صدر منهاج جديد للمدينيات والعلوم الاجتماعية في المدارس الثانوية عام 1984، من قبل وزارة المعارف وجاء مبنياً على أسس المنهاج المقترح لتدريس المدينيات والعلوم الاجتماعية في المرحلة الثانوية في المدارس العبرية، ونقله إلى العربية سرحان سرحان (الوجه الداخلي لغلاف المنهاج)، فقد منع تطبيقه ولم يصدر أي كتاب بالعربية عن أي موضوع من موضوعاته حتى عام 1989، وبالإضافة إلى ذلك فإن ما نص عليه من أهداف لتدريس المدينيات في المدارس العربية تجاهلت مشاكل الأقلية العربي في إسرائيل ولا سيما المتعلق منها بالهوية القومية وبالمساواة بالأرض^(٥٥)، وهذا المنهاج هو عبارة عن وحدتين الأولى للمدينيات، والثانية للعلوم الاجتماعية، وقد خصصت لكل منها تسعون حصة على مدى السنوات الثلاث أي حصة أسبوعية واحدة كل سنة. كذلك نص هذا المنهاج على أن وحدة المدينيات فقط إلزامية لامتحان البجروت (المنهاج ، ص 7)، وأن موضوعاتها هي موضوعات منهج المدينيات نفسها للمدارس العبرية في السبعينيات:

١ - نظام الحكم السياسي في إسرائيل .

٢ - مشاكل أساسية في الاقتصاد الإسرائيلي .

٣ - سياسة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل .

٤ - العمل وعلاقات العمل في إسرائيل .

٥ - العرب في إسرائيل .

واشترط على المعلم الذي يدرس وحدة "المدنيات" فقد - في المدارس التي ما زالت لا تدرس العلوم الاجتماعية - أن يختار ثلاثة من مواضيع الوحدة الأولى: الموضوع الأول والموضوع الخامس باعلاه إلزاميان، وأحد المواضيع ذوات الأرقام: 2، 3، 4. أما المدارس التي تعلم موضوع المدنيات مدمجاً مع العلوم الاجتماعية، فإن على المعلم فيها أن يدرس ستة مواضيع منها موضوعان على الأقل من الوحدة الثانية بالإضافة إلى الموضوعات الثلاثة من الوحدة الأولى على النحو الذي سبق تبيانه (المنهاج، ص7-8).

ويحدد المنهاج رؤوس المواضيع التي ينطوي عليها كل بند من البنود الخمسة المذكورة، فإذا ما نظرنا إلى ما أدرج منها تحت البند الخامس "العرب في إسرائيل"، فإننا سنجد حرص المنهاج على التفريق بينهم، فهم يقسمهم من حيث الانتماء القومي إلى: عرب، وشركس، وأرمن، ومن حيث الانتماء الديني إلى: مسلمين، ومسيحيين، ودروز، مشيراً في الوقت ذاته إلى دراسة الخليفة التاريخية بما فيها من العوامل المشتركة والعوامل المفرقة (المنهاج، ص18).

وفي عام 1993، صدرت الطبعة الأولى من منهج المدنيات للمرحلة الإعدادية في المدارس العربية معتمدة على منهج تعليم المدنيات للمرحلة المتوسطة في المدارس اليهودية، واليهودية الدينية، الصادر عام 1990، وقد أعدت هذا المنهاج لجنة إسرائيلية مكونة من (13)، عضواً برئاسة البروفسور عمانوئيل جوتمان من الجامعة العبرية، وعملت على ملاءمته للمدارس العربية لجنة من خمسة أعضاء بينهم ثلاثة من العرب. ومن المقرر تدريس هذا المنهاج خلال سنة دراسية واحدة في الصف الثامن (المنهاج، ص 9)، ومن خلال (30)، حصة سنوية أي حصة واحدة في الأسبوع، وقد بني هذا المنهج على خمسة مبادئ تربوية (المنهاج، ص 6)، منها: تنمية الشعور لدى التلاميذ بالانتماء والتماثل مع قيم المجتمع في إسرائيل ومع أهدافه كما ظهرت في وثيقة الاستقلال، وإثارة الرغبة لديهم بتحقيقها، أما أهدافه فقد حددت على النحو التالي:

أ - في مجال المعرفة والفهم: ستة أهداف ينص الخامس منها على أن يفهم التلميذ معنى التعقيدات الناتجة عن كون دولة إسرائيل دولة

ديمقراطية، وكذلك دولة الشعب اليهودي، ويقف على المشاكل الناتجة عن ذلك، بالنسبة إلى مواطني الدولة من قوميات أخرى، وعلى سبيل التحديد بالنسبة إلى المواطنين العرب في الدولة.

ب - في مجال المواقف والقيم: ثمانية أهداف ينص الثامن منها على أن يشعر التلميذ بالارتباط ببلاده ودولته وشعبه.

ج - في مجال المهارات: ستة أهداف تتركز في مجملها على فهم النصوص وإنتاجها، ومن المآخذ البينة على هذا المنهاج تجاهله لموضوع النزاع العربي الإسرائيلي^(٥٦)، وتأكيد أن الدولة للشعب اليهودي وأن على العرب فيها أن يفهموا ذلك وأن يعمقوا ارتباطهم بالدولة ويتمثلوا القيم اليهودية.

3- الجغرافيا:

تدرس الجغرافيا في المدارس العربية، في الصفوف (2-4)، ضمن منهاج المواطن والمجتمع، المبني على أساس منهاج المواطن والمجتمع للمدارس العبرية الصادرة سنة 1979، وهو يقوم على الدمج بين علم الاجتماع وعلم السياسة والجغرافيا والاقتصاد والتاريخ وعلم الإنسان مع دروس أخرى. أما منهاج الجغرافيا للصفوف (5-9)، فقد صدر باللغة العربية عام 1981، وقامت بإعداده لجنة مكونة من تسعة عشر عضواً كلهم من اليهود، برئاسة البروفسور دافيد عميران. وقد جاء هذا المنهج معتمداً في غالبيته على الطبعة الثانية (1974)، من منهج تدريس الجغرافيا للصفوف (5-9)، في المدارس العبرية الحكومية الرسمية، والرسمية الدينية، مع إدخال بعض التغييرات الطفيفة لجعله مناسباً لاحتياجات المدارس العربية في إسرائيل (المنهاج، الوجه الداخلي من صفحة العنوان)، وقد لاحظ كامل يعقوب في تقرير له بعنوان "منهاج الجغرافيا وكتب التدريس" أن المنهاج العبري تجري عليه تعديلات دائمة لكنها في الغالب لا تصل إلى المدرسة العربية، وإن وصلت لا يبلغ المعلم بها. من ناحية ثانية فإن هذا المنهج ينقصه تعميق الجغرافيا العربية في إطار المواد الدراسية المتعلقة بجغرافيا إسرائيل؛ فقد وضعت كلها بالعبرية، ومعظمها لم يترجم إلى العربية، وما ترجم منها لم يلائم المدرسة العربية لا من حيث المصطلحات المستعملة، ولا من

حيث المادة الموضوعية التي لا تعطي الجغرافيا العربية (القديمة والحديثة)، للبلاد حقها. كذلك فإن أطلس الطالب بالعربية غير ملائم علمياً؛ فقد نقلت إليه خرائط الشرق الأوسط وبعض الدول العربية بألوان جاءت شاذة وغير ملائمة لما يدرسه المعلم^(٥٧).

ومنهاج الجغرافيا للمدارس الثانوية العربية هو المنهاج العبري نفسه وترجمته مشابهة لما هو عليه الحال بالنسبة إلى المرحلة السابقة، كذلك فإن هذا المنهاج والكتاب العبري لا يعطيان الجغرافيا العربية للبلاد حقها، ويلاحظ كذلك أن الجغرافيا ليست ضمن الوحدات الإلزامية في المدرسة الثانوية، أما الكتب الموضوعية بالعربية فإنها لم تحظ بموافقة وزارة المعارف على الرغم من ملائمتها والعمل بها في المدارس العربية، وقد لاحظ الأستاذ كامل يعقوب غيبة الإرشاد الجغرافي في المدارس العربية، وأن موضوع الجغرافيا في المدارس العربية، وأن موضوع الجغرافيا في المدارس الثانوية أخذ في الانقراض، فهو يدرس في غالبية المدارس العربية بمستوى وحدة واحدة - هناك عدد قليل من المدارس التي يدرس فيها هذا الموضوع بمستوى 3-5 وحدات - بل قد أخذت تنتشر في بعض المدارس ظاهرة إلغاء موضوع الجغرافيا ما يحرم الطالب من تحصيل المعرفة الجغرافية عن بلاده، وعن الظواهر الطبيعية والبشرية من حوله، وذلك دون إيجاد البديل كما هو الحال في المدارس اليهودية^(٥٨).

كذلك لاحظ غازي رابعة أن منهاج الاجتماعيات تركز على تعريف الطالب العربي بالشعب اليهودي والشعوب الغربية بدلاً من الأمة العربية والشعوب الإسلامية، ويبيّن أن مجموع صفحات كتب الجغرافيا للصفوف (4-8) هي (1600)، صفحة نالت منها البلاد العربية جميعها (134) صفحة، في حين خصص لأوروبا (220) صفحة، ولإسرائيل (380) صفحة، فضلاً عن أن دولاً عربية لم يرد ذكرها على الإطلاق مثل ليبيا والسودان ودول الخليج، كما أهملت البلاد الإسلامية عموماً. وزيادة على ذلك فإن كتب الاجتماعيات تركزت على إيهام الطالب العربي بأن فلسطين أرض يهودية منذ القدم عن طريق استبدال جميع أسماء الأماكن والأنهار بأسماء عبرية مثل صفات بدل صفد، بيت شآن بدل بيسان، وادي حيسور بدل وادي غزة، ويهودا والسامرة بدل الضفة الغربية، وبئر شيبع بدل بئر السبع، واشكلون بدل

عسقلان، وهكذا^(٥٩). أما عن حدود إسرائيل فقد ورد في كتاب "معالم البلاد وجغرافيتها" للدكتور بابوريتش (تبل أبيب 1963، ص9، ترجمة بتصرف كدعون كولاني)، أن "غور الأردن يقسم بلاد إسرائيل إلى قسمين: أرض إسرائيل الغربية وأرض إسرائيل الشرقية"^(٦٠).

4- التعليم الديني:

قبل صدور المناهج الجديدة لتدريس الدين في المدارس العربية^{*}، وكان المرحوم الدكتور سامي مرعي قد نشر باللغة الإنجليزية عام 1978، كتابه "التعليم العربي في إسرائيل" "Arab Eduation in Israel" وعالج فيه من بين الموضوعات التي عالجها موضوع الدين اليهودي في المدارس اليهودية، وقد بين أن المدارس اليهودية تخصص ما مجموعة (640)، حصة لتدريس الكتاب المقدس والجزء الأول من التلمود والأسطورة (Bible , Mishna and Agada)، ولا تخصص أي حصة لدراسة أي نصوص إسلامية، أما بالنسبة على المدارس العربية فقد خصصت (120) حصة فقط لدراسة القرآن بينما خصصت (256)، حصة لدراسة الموضوعات المقررة للمدارس العبرية نفسها. ولاحظ الدكتور مرعي أن الدراسات الدينية في المدارس العبرية تقدم كموضوع مستقل وليس ضمن الأدب العبري بينما لا يبرز القرآن كوحدة مستقلة وإنما يدرس مندمجاً ضمن إطار الأدب العربي في حين تبرز النصوص الديانة اليهودية في هذه المدارس كوحدة مستقلة ضمن إطار الأدب العبري، وليس في المدارس العربية خيار بين دراسة دين إسلامي أو مسيحي بل فرض عليها أن تخصص لدراسة الديانة العبرية كما تقدم (256) حصة، أي أكثر من ضعف الحصص المخصصة لدراسة الدين الإسلامي (120) حصة، ولا يطلب من الطلبة المسيحيين في المدارس العربية الثانوية أن يكرسوا أي وقت مدرسي لدراسة ديانتهم.

والهدف من تدريس القرآن في المدارس العربية ليس دينياً وإنما هو أدبي؛ فالمنهج يوصي بدراسة القرآن كقطعة أدبية وليس ككتاب مقدس. إن دراسة الديانة اليهودية في

* صدر منهج الثانوي عام 1987، ومنهج الإعدادي عام 1989، ومنهج الابتدائي عام 1991.

المدارس العربية ترمي إلى تحقيق الأهداف الأدبية وإلى فتح الباب على الثقافة اليهودية، أما دراسة الأدب العربي ومن ضمنه القرآن فلا ترمي على مساعدة الطالب العربي على فحص ثقافته العربية. وفي الوقت ذاته فإن منهج المدارس العبرية يحرم الطالب اليهودي من فتح الباب على الثقافة العربية لأنه لا يطلب منه أن يدرس آداب العرب أو ديانتهم، وحتى المنهج الجديد فإنه يبقي دراسة الدين في المدارس العربية موضوعاً اختيارياً وغير مطلوب لامتحان البجروت. إن المدرسة العربية الثانوية في إسرائيل علمانية للغاية؛ فليس في الوسط العربي نظام تعليمي حكومي ديني بعكس ما عليه الحال في الوسط اليهودي، وقد علق بنتوتش (Bentwitch)، على ذلك بقول: "إن علمنة المدارس العربية في إسرائيل تؤدي ببساطة إلى تدمير أساس الثقافة العربية، وتجعلها بذلك فريسة للاحتواء" ^(٦١). كذلك علق يوخنان بيرس (peres Yochanan)، ومن الجامعة العبرية، على منهج المدارس العربية بقوله: "إن ذلك المنهج وقع ضحية الميل على تعشية القومية العربية وتعليم الطالب العربي كيف يخط من قدر ذاته قبالة الأكثرية اليهودية. وهذه الميول تنكشف إجمالاً في طريقتين: إلى هنا

أ - أن أهداف الموضوعات المختلفة شكلت مع إهمال العناصر القومية في وعي الطالب العربي.

ب - الطلب من الطالب العربي أن يحصل معرفة واسعة وعميقة بموضوعات يهودية خالصة... على حساب ثقافته العربية.

إن هذا التوجه يبدو أكثر وضوحاً على خلفية ما يكاد يكون غياباً كاملاً للغة والثقافة العربية في تعليم الطالب اليهودي" ^(٦٢).

أما المنهج الجديد لتدريس الدين الإسلامي في المدارس العربية (1-6)، فقد صدرت الطبعة الأولى منه في القدس سنة 1412هـ/1991م، وقد قام بتجديد مبادئ هذا المنهج وأهدافه وإطاره العام لجنة خاصة برئاسة على حيدر مؤلفة من أحد عشر عضواً بينهم يهودي واحد هو عمانوئيل كوبليفتش، وفيما يلي بعض الملاحظات المستقاة من المنهج نفسه:

- ١ - ورد في التمهيد للمنهج (ص3)، أنه يعتبر منهجاً تجريبياً "يصبح ثابتاً" بعد أن يجرب في المدارس الابتدائية لمدة معينة".
 - ٢ - خصصت لتدريسه حصتان أسبوعياً.
 - ٣ - هو يعالج القرآن الحديث والعقيدة والتوحيد والعبادات والمعاملات والتهديب والسيرة النبوية ويركز على المعارف والأخلاق والتعايش بين البشر.
 - ٤ - يسكت عن علاقة المسلمين بغير المسلمين في حالات الصراع؛ فلا إشارة فيه للجهاد، كما إن السور والآيات القرآنية للحفظ تتجنب الآيات التي في غير صالح اليهود.
 - ٥ - لا ينص على الحصص المقررة لكن الخطة الدراسية تحدد حصتين في الأسبوع لكل صف من صفوف هذه المرحلة.
- أما منهج المرحلة الإعدادية فقد صدرت الطبعة الأولى منه باللغة العربية في القدس عام 1989، وقد أعدته لجنة عربية برئاسة علي حيدر، ووضع بمستوى ثلاث وحدات تعليمية (270 حصة)، واحدة (90 حصة)، في كل سنة من سنوات المرحلة الإعدادية الثلاث أي بمعد ثلاث حصص في الأسبوع على مدى ثلاثين أسبوعاً دراسياً موزعة في كل صف من هذه الصفوف على النحو التالي:
- 15 حصة للعلوم القرآنية والتجويد والتفسير والحفظ غيباً.
 - 10 حصص للحديث الشريف والصحابة والتابعين.
 - 7 حصص للعقيدة.
 - 10 حصص للعبادات.
 - ٤ حصص للتهديب.
 - 7 حصص للسيرة النبوية.
 - ٤ حصص للثقافة الإسلامية.

(٣ ٤) حصص للفترة الحرة (مسابقات دينية، مناسبات دينية .. إلخ) *

وبالنسبة إلى المرحلة الثانوية فإن الطبعة الأولى باللغة العربية لمنهج تجريبي لتدريس الدين الإسلامي، صدرت في القدس عام 1987، عن لجنة عربية برئاسة علي حيدر، وقد جاء هذا المنهج في بنيته مشابهاً ومتمماً لمنهج المرحلة الإعدادية، كما إنه وضع بمستوى أربع وحدات تعليمية (المنهاج، ص 3) للصفوف الثلاثة، ووزعت حصص كل وحدة كما يلي:

٢٥ حصة للقرآن الكريم.

١٥ حصة للحديث الشريف.

١٢ حصة للحديث الشريف.

١٥ حصة للفقهاء (العبادات والمعاملات).

٨ حصص للتهذيب.

10 حصص للسيرة النبوية.

٥ حصص للفترة الحرة.

المجموع 90 حصة.

5- اللغة العربية والأدب العربي:

صدرت المناهج الجديدة للغة العربية والأدب العربي في المدارس العربية في إسرائيل باللغة العربية على النحو التالي:

١ - منهج دراسية في الأدب العربي للصفوف (79-)، ط1، القدس، 1982.

* يلاحظ من جمع الحصص المذكورة أنها ستون حصة أي ثلثي وحدة وليست وحدة كاملة كما ذكر، كما يلاحظ في الخطة المدرسية أنها تخصص حصة واحدة للدين في الأسبوع بسبب تأثير التقاليد التي تقرها الوزارة بحجة خفض النفقات.

٢ - منهج دراسية في الأدب العربي للصفوف (7-9)، ط1، القدس، 1985.

٣ - منهج تدريس اللغة العربية وآدابها للمدرسة الابتدائية العربية، الصفوف (1-6)، ط1، القدس، 1989.

٤ - منهج دراسية في الأدب العالمي للصفوف (10-12)، ط1، 1978 و ط2، معدلة 1990.

ولا بد من التنويه مسبقاً إلى أن اللغة العربية ليست مطلوبة في المدارس العبرية، ولا يدرسها إلا مدارس عبرية قليلة، كما لوحظ في دراسة التاريخ، فإن القيم اليهودية والصهيونية تدري العناية بها في المدارس الثانوية العربية والعبرية، بينما يجري تجاهل القيم العربية في الجهتين (مرعي، ص 77)، ويلاحظ مرعي كذلك أن أهداف اللغة العبرية وآدابها في المدارس اليهودية مفلسة إلى مستوى عالٍ، بينما هي في المدارس العربية ضعيفة ضحلة وغير مهمة. وبينما يضع المنهج العبري تأكيداً قوياً على الهوية القومية، فإن منهج المدارس العربية ليست فيه إشارة إلى القومية أو الثقافة العربية، وفي الواقع أن أهداف تدريس اللغة العربية وآدابها تقتصر على تنمية المهارات اللغوية في الاستعمال والتعبير والفهم، ويبدو أن الأدب العربي - في نوايا مخطط المنهج على الأقل - غير ذي قيمة، في حين أن الأدب اليهودي يبدو ذا قيمة عالية، يشهد "وجود اتجاه في دراسة الأدب العربي يتجاهل الناحية القومية في الإنتاج الأدبي الحديث، والتقليل من القيمة التربوية للأدب كموضوع دراسي (ص23)". ويقول ذلك التقرير أيضاً: "لا نرى في الكتب الدراسية للأدب العربي قصائد قومية كما لا يدرس أي نتاج أدبي للشعراء والكتاب الفلسطينيين (ص 27)" (٦٣)، ويعلق حنا أبو حنا على هذا بقوله: "منذ ذلك التقرير جرت محاولات لتغيير في البرامج، ولكن العقلية التي كانت مسؤولة عن النقص السابق لم تتغير، وهكذا حدث أنه أدخلت إلى برامج الأدب أسماء أدباء فلسطينيين وبعض من نتاجهم، ولكن ذلك النتاج استبعد منه الناحية القومية، بل بلغ الأمر أكثر من ذلك حداً مزرعياً، فبعد أن اتفق على إدراج عدد من الأدباء والشعراء الفلسطينيين في البرنامج (بإنتاج عام)، من أمثال محمود درويش أبو سلمى وغسان كنفاني وآخرين، وصدرت هذه الأسماء في البرنامج الرسمي الذي

نشرته وزارة المعارف، تدخلت العقلية القديمة فحذفت هذه الأسماء وإنتاجها بينما كانت تكتب التدريس في المطبعة" (٦٤).

تلك هي حال الأدب، أما بالنسبة إلى اللغات فإن اللغة العربية هي اللغة الأولى في المدارس العربية، واللغة العبرية هي الثانية، واللغة الإنجليزية هي الثالثة، وعلى هذا الأساس فإن المرء يتوقع أن تقل أهمية اللغة العبرية عن العربية فيما يتعلق بالثقافة والقيم، لكنه يفاجأ أن الثقافة والقيم العربية لا تذكران كأهداف لتعليم اللغة العربية وآدابها مع أن الطالب العربي يطلب منه في دراسة اللغة العبرية "أن يتعرف على الثقافة والقيم اليهودية" وأن يفهم "الثقافة والحياة الاجتماعية للشعب اليهودي في إسرائيل". أما بالنسبة إلى الطالب اليهودي فلا يبدو أن فهم الثقافة والحياة الاجتماعية العربية مسألة جديرة بالعبء، ومن ثم فإن المنهج لا يتطلب دراسة اللغة العربية وآدابها في المدارس العبرية، وباختصار فإن المناهج الحكومية لتدريس اللغة والأدب في المدارس العبرية والعربية تسير على النمط نفسه كمناهج التاريخ: فهي تؤكد بقوة على القومية والثقافة اليهودية للطلبة اليهود والعرب، في مقابل عدم التأكيد أو تأكيد ضعيف على القومية والثقافة العربية للطلبة العرب واليهود (٦٥).

وقد قارن سامي مرعي بين الحصص المخصصة للغتين العربية والعبرية في المدارس العربية الثانوية مستنداً على دراسة بالعبرية للدكتور محمود ميعاري صدرت عام 1975، تحت عنوان "مسح مقارن للمناهج في الوسط العربي في إسرائيل" أي قبل ظهور المناهج الجديدة فوجد توزيع الحصص كما هو مبين في الجداول التالية (مرعي 80-81):

جدول رقم (13)

الحصص المخصصة للغة العربية وآدابها في المدارس العربية الثانوية

(جدول 8، ميعاري، ص80)

اللغة	الصف التاسع	الصف العاشر	الصف الحادي عشر	الصف الثاني عشر	المجموع	ملاحظات

القواعد	48	48	48	26	170	عدد صدور دراسة الدكتور ميعاري عام 1975.
	%25	%25	%25	%16.7	%23	
البلاغة	16	16	16	26	74	كانت المرحلة الابتدائية تشمل الصفوف (1-8) والمرحلة الثانوية تشمل الصفوف (9-12)
	%8	%8	%8	%16.7	%10	
الإنشاء	32	32	32	26	122	
	%17	%17	%17	%16.7	%17	
مجموع حصص اللغة لكل صف	96	96	96	78	366	(9-12)
	%50	%50	%50	%50	%50	
الأدب والشعر والنثر	80	80	64	-	-	أما الآن فللغة العربية والأدب العربي (3)
	%42	%42	%33	-	-	
تاريخ الأدب	16	16	32	78	366	وحدات واللغة العبرية (2) وحدتان
	%8	%8	%17	%50	%50	
مجموع حصص الأدب	96	96	96	78	366	
	%50	%50	%50	%50	%50	
مجموع حصص اللغة والأدب	192	192	192	156	732	وللغة الإنجليزية (3) وحدات
	%100	%100	%100	%100	%100	

يلاحظ من هذا الجدول أن مجموع الحصص في السنوات الأربع (9-12)، هو 732 حصة، وأنها موزعة مناصفة بين اللغة والأدب، كما يلاحظ أن عدد الحصص للصف الثاني عشر ينخفض من (192)، في كل سنة من السنوات السابقة إلى (156)، لكن يحافظ على قسمتها مناصفة بين اللغة والأدب.

في الوقت ذاته ورد في "المرشد في تدريس الأدب العربي للمرحلة الثانوية، ط 2 1990"، أن أهم خصائص المنهج القديم هو تخصيص ثلثي حصص الأدب للأدب القديم والثلث الباقي للأدب الحديث (المرشد ص 8)، بينما تميز المنهج الجديد بأن أنصف الأدب الحديث فعكس تلك النسبة تماماً (المرشد ص 9)، كذلك أشار المرشد

إلى انعدام النصوص المحلية في المنهج القديم وقلة حظ الألوان الحديثة فيه فجاء
المنهج الجديد ليصحح ذلك الوضع.

الحصص المخصصة للغة العبرية وآدابها

في المدارس العربية الثانوية (جدول 9 ميعاري، ص 81)

اللغة	الصف التاسع	الصف العاشر	الصف الحادي عشر	الصف الثاني عشر	المجموع
القواعد	32 %17	32 %17	32 %17	- -	96 %13
التعبير الشفوي والكتابي	32 %17	32 %17	32 %17	32 %17	128 %30
مجموع حصص اللغة لكل صف	64 %33.3	64 %33.3	63 %33.3	32 %33.3	224 %30
الأدب الكتاب المقدس، الجزء الأول من التلموذ والأسطورة	64 %33.3	64 %33.3	64 %33.3	64 %33.3	256 %33.3
النثر والشعر	64 %33.3	64 %33.3	64 %33.3	96 %33.3	288 %37
مجموع حصص الأدب بكل صف	128 %66.7	128 %66.7	128 %66.7	160 %83	544 %70
مجموع حصص اللغة والأدب	192 %100	192 %100	192 %100	192 %100	768 %100

يلاحظ من هذا الجدول أن مجموع الحصص للصفوف الأربعة 768، حصة لكنها ليست موزعة منصفة بين اللغة والأدب؛ ففي الصف التاسع خصص ثلث الحصص للغة العبرية وثلثا الحصص للأدب العبري، وفي الصف الثاني عشر ترجح كفة الأدب فيصبح نصيب اللغة 17% فقط ونصيب الأدب 83% من الحصص، ذلك أن القواعد العبرية لا تدرس في الصف الثاني عشر فتضاف حصصها (32)، إلى النثر والشعر فتصبح النسبة 30% (224 حصة)، للغة العبرية، 70% (544 حصة) للأدب العبري، والغاية من وراء ذلك واضحة؛ فالتركيز على الأدب العبري في

المدارس العربية يرمي إلى غرس القيم اليهودية في نفوس الطلبة العرب على حساب القيم العربية ^(٦٦). إن التأكيد ضمن مادة الأدب العبري في المدارس العربية، على المواضيع المتعلقة بالديانة اليهودية، والمواضيع القومية الصهيونية يحتم على خريج الثانوي العربي "أن يعرف عن الشاعر الاصهيوني حاييم نحمان ببالك أكثر بكثير مما يعرف عن أبي الطيب المتنبي، ثم إنهم لا يدرسون النتاج الأدبي الإنساني للكتاب والشعراء اليهود بل النتاج الصهيوني الذي يبرز مدى (تعلق اليهودي المشتت)، بأرض إسرائيل، أرض الآباء والأجداد" ^(٦٧)، وقد لاحظ الدكتور محمود ميعاري في دراسته المشار إليها سابقاً أن مواد الأدب العربي المقررة في المنهج لا تؤدي إلى تعزيز الهوية العربية، بينما تؤكد مواد الأدب البري المقررة للمدارس العربية على الصهيونية ومثلها العليا مثل "ضرورة وجود دولة يهودية، والحق التاريخي لليهود في فلسطين، والروابط السيكولوجية بين اليهود بفلسطين، والاستيطان" ^(٦٨).

5- الكتب المدرسية:

من المسلم به أن الكتاب المدرسي هو ترجمة للمنهد لذلك، وفي ضوء ما تقدم بشأن مناهج المدراس العربية، فإن الكتب المدرسية لا بد أن تأتي معبرة عن تلك المناهج التي تعبر بدورها عن اليهود في شتى المجالات. إن المدارس العربية عانت وما زالت تعاني من تبعات تلك السياسة، ومعاناتها فيما يختص بالكتب المدرسية تنبع من مصادر ثلاثة هي:

- ١ - سياسة الإبطاء التي تتبعها وزارة المعارف تجاه التعليم العربي: فمن ناحية لا يوجد لدى الوزارة "طاقم خاص متفرغ للتأليف، على الرغم من وجود القدرات لهذا العمل بين المعلمين العرب ورجال العلم، بينما تتوفر هذه الإمكانيات في الوسط العبري"، ومن ناحية ثانية تبطئ الوزارة للغاية في إقرار ما يؤلف من كتب "فالمرّة الأولى التي صدر فيها منشور يحدد الكتب المصادق عليها للتعليم العربي كانت في آذار 1989، ولم ترد في ذلك المنشور أسماء كتب تغطي مادة التدريس، ما عدا كتباً قديمة من سنوات الستينيات، وقد وردت فيه أسماء غير موجودة إطلاقاً" ^(٦٩).

٢ - الاعتماد على كتب مترجمة عن الكتب المدرسية العبرية فيما يتعلق بالموضوعات العلمية؛ لأن الكتاب المترجم يأتي متأخراً عن الأصل من ناحية، ولأن الأصل العبري يجدد ويطور باستمرار بينما يصعب التجديد والتطوير في الكتب المترجمة إلى العربية بسبب شحة الموارد المالية التي تتحجج وزارة المعارف بشتى الذرائع لتبريرها. من ناحية ثانية فإن المدارس العربية غير مجهزة بالأجهزة العلمية المناسبة واللازمة لتنفيذ تدريس الموضوعات العلمية، على عكس ما عليه الحال في المدارس العبرية.

٣ - الموضوعات الحساسة كاللغة العربية وآدابها، واللغة العبرية وآدابها، والتاريخ، والمدنيات، والجغرافيا، والدين، فرضت الوزارة مناهج لها على المدارس العربية ترمي إلى إضعاف الهوية العربية والوطنية وإلى ترسيخ الولاء للدولة وتبني القيم اليهودية على حساب القيم العربية، ولذلك جاءت الكتب المدرسية لهذه المواضيع مقلية على هذا التناقض، وفي مطالعة لي في كتب القراءة للمرحلة الابتدائية في المدارس العربية* خلصت إلى النتيجة التالية:

يبدو لي أن التركيز على المرحلة الابتدائية من وجهة نظر السلطة ليس نتيجة لعامل الصدفة أو الغفلة، وإنما هو نتيجة خطة واعية تهدف إلى غرس الولاء الإسرائيلي في الصغار من منظور أن ذلك هو الأهم وهو الممكن، إذا كان الكبار ميوّساً منهم. ولذلك نجد أن كتب القراءة المقررة لهذه المرحلة لم توضع لكل منها أهداف واضحة محددة في مقدمته - باستثناء إشارات خجولة إلى أهداف فنية خالصة - كما إنها جميعاً تبرز فيها العوامل اليهودية إما في صورة نصوص أو أماكن أو موضوعات أو كتابات لمؤلفين يهود - كأنما الوسط العربي خال من الكتاب والأدباء

* تلك الكتب هي: المنهل في القراءة العربية للصف الثاني.

المنهل في القراءة العربية للصف الثالث.

المنهل في القراءة العربية للصف الرابع.

أنا أقرأ... أنا أفكر للصف الخامس.

أنا أقرأ... أنا أفكر للصف السادس.

في الوقت ذاته تدور كل محتوياتها حول بيئة زراعية غامضة، وأعمال فلاحية مقطوعة عن جغرافيتها، أما النصوص الشعرية المدرجة كأشعار أو أناشيد فهي قليلة وتافهة في مبنائها ومعناها، والأسوء من ذلك كله، أن عوامل الانتماء العربي مغيبة تماماً عن كتب هذه المرحلة، وأنا لا أعتقد أن ذلك وقع فيها بالصدفة، كما لا أعتقد أنه جاء نتيجة الغفلة أو نتيجة تقصير من المؤلفين، بل هو في الواقع نتيجة لخطئة الدولة، وترجمة عملية لمناهجها المفروضة، التي مهما غفلت بتعابير تبدو ليبرالية، سيظل موجهاً الحقيقي هو طمس الانتماء العربي، بل القضاء عليه إن أمكن وغرس الولاء لإسرائيل والصهيونية بدلاً منه^(٧٠).

وتستمر هذه السياسة في المرحلتين التاليتين كما بيناه في الحديث عن مناهج اللغة والتاريخ والجغرافيا والمدنيات والدين فقد جاءت الكتب المدرسية المقررة لها مقيدة بالمنهج وبالأهداف المحددة فيه.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى "صورة العرب والمسلمين في الكتب المدرسية اليهودية"، فقد عقد الدكتور غازي رابعة فصلاً تحت هذا العنوان في كتابه "اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني" ط 1، 1986، (ص45-57)، بين فيه كيف تحرض الكتب المدرسية اليهودية الطلبة اليهود على أصحاب الديانات الأخرى وبخاصة الإسلام والمسيحية. وفيما يلي بعض الأمثلة المتقبسة من ذلك الفصل:

قالوا في الرسول صلى الله عليه وسلم:

إنه الغارق في أحلام اليقظة والمحارب ومبتدع الدين الجديد وإنه أحد أبناء قبيلة قريش الغنية ذات الجاه.

وقالوا:

عمد محمد إلى الهجوم على قوافل التجار التي اعتادت أن تسلك طريق مكة بغية سلبها وسرقتها^(٧١).

وقالوا:

ولكي يجتذب محمد اليهود إليه أمر أتباعه بأن يتوجهوا في صلواتهم نحو القدس بدل الكعبة وأن يصوموا يوم الغفران، ولكن وبمرور الوقت، وعندما جوبه بالسخرية

من قبل اليهود، وبعد أن أدرك أنهم يبعدون عنه، غير موقفه تجاههم، وأخذ يقسو عليهم، فألغى صوم يوم الغفران وحدد صوماً آخر يستمر شهراً، كما حول القبلة من القدس إلى مكة^(٧٢).

وبالإضافة إلى التشويه بالكلمات، لجأوا أيضاً إلى التشويه بالصورة؛ فقد رسموا صورة للرسول محمد وهو يشم الورد بيد ويقبض على السيف بيد أخرى. كذلك رسموا صورة لشعار إسلامي بمثابة سيفين وسطهما هلال وكتب تحت الصورة: "الإسلام دين المحاربين" وقالوا أيضاً عن الدين الإسلامي إنه "كان خليطاً من الأديان المعروفة في ذلك الوقت"^(٧٣).

هذه الأمثلة ليست سوى غيض من فيض ؛ فالعربي في كتبهم المدرسية، وفي كثير من الكتب غير المدرسية، إنسان متخلف قدر، لا يستحق سوى الازدراء. أما اليهودي فهو الإنسان المميز بين جميع الشعوب، هو السيد الذي يجب على الآخرين خدمته. إن المناهج والكتب المدرسية في إسرائيل تحاول تكريس الدونية لدى العربي والاستعلائية لدى اليهودي وذلك هو لب المشكلة.

الهوامش

- (1) البرغوثي، عبداللطيف، التربية في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، مجلة الأسوار، العدد الخامس، عكا، خريف 1989، ص 35-36.
- (2) رضا، محمد جواد، العرب والتربية والحضارة الخيار الصعب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3 (1993)، ص 11.
- (3) المرجع السابق نفسه، ص 216.
- (4) المرجع نفسه، 217.
- (5) عقراوي، متى، بحث مقدم إلى ندوة الدراسات الإنمائية ببيروت، 1957، عن المرجع السابق نفسه، ص 219-220.
- (6) رضا، محمد جواد، العرب والتربية والحضارة الخيار الصعب، ص 230-231.
- (7) البرغوثي، عبداللطيف، ما هي التربية المطلوبة، بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر السنوي الثالث، مركز الدراسات والتطبيقات التربوية (Care)، القدس، 18-20 تموز 1994، ص 14-21.
- (8) البرغوثي، عبداللطيف التربية في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، الأسوار، ص 52-56، انظر أيضاً: نبواني، نجيب، التربية بين النظرية والتطبيق، دار المشرق للترجمة والطباعة والنشر، شفا عمرو، كانون الثاني، 1980، ص 145-146.
- (9) نبواني، المرجع نفسه، ص 148، والبديوي، راتب، تاريخ التربية عند اليهود في فلسطين (1920-1978)، ط 1، 1407 هـ - 1978 م، أطروحة دكتوراه حصل المؤلف عليها عام 1980، ص 133.
- (10) المرجع السابق نفسه.
- (11) statistical Abstract of Israel, No, 45, P. 43
وإذا ما طرحنا من هذا الرقم عدد عرب القدس المقدر حالياً بحوالي 160.000 يصبح مجموع عرب 1948 (832.500)، نسمة.
- (12) انظر: مجلة كنعان، العددان 21-22 - شباط، 1993، المشروع الثقافي الفلسطيني، مدخل، ص 7، وانظر أيضاً الصفحتين 11 و 20 من عدد المجلة نفسه: بحث بعنوان: الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مشروع رؤية جديدة، لزمي بشارة.

(١٣) statistical Abstract of Israel, No, 45, P. 43

(١٤) حيدر، عزيز، التمييز ضد العرب مدعم بالقوانين الإسرائيلية، جريدة الحياة الجديدة، العدد (15)، 1995/2/20، ص11، مقابلة حول بحث بهذا العنوان يقع في 170 صفحة من القطع الكبي باللغة العبرية.

(١٥) وقائع المؤتمر للتعليم الفلسطيني، التعليم إلى أين؟

تحرير عبدالرحمن زغرب وعدنان شقير، جامعة بيت لحم، 191، بحث لطاهر هاشم النمري بعنوان: البعد الفلسطيني في فلسفة وأهداف مناهج التربية والتعليم المطبقة في فلسطين، ص 55، وسامي مرعي، التعليم العربي في إسرائيل، بالإنجليزية، مطبعة جامعة سراقوسا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1978، ص566.

(١٦) حيدر، عزيز، مرجع سابق حيث يقرر الباحث أن النتائج التي توصل إليها في بحثه تشير إلى "فجوة ما بين عشرين إلى خمس وعشرين سنة في جميع المجالات بين العرب واليهود، وأن الدولة العبرية تحاول المحافظة على هذه الفجوة". انظر أيضاً: كتاب مؤتمر التعليم العربي الثالث، التعليم والأقلية العربية في إسرائيل، قضايا ومطالب، مطبعة الكرمة، حيفا، 1991، ص196، حيث قدر الدكتور محمد حبيب الله سنة 1989، "الهوة بين التعليم العربي واليهودي، بخمس عشرة سنة.

(١٧) بابوريتش، معالم البلاد وجغرافيتها، تل أبيب 1963، ترجمة بتصرف: كدعون (جدعون) كولاني، ص 127- عن اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني، انظر أيضاً: غازي، سلسلة دراسات "صامد الاقتصادي" 23، منشورات دار الكرمل - صامد، ط1، عمان، 1986، ص65.

(١٨) كتاب مؤتمر التعليم العربي الثالث، ص 215-216 حيث يذكر محمد حبيب الله أنه بعد سن قانون التعليم الإلزامي لعام 1953، استدعت الحاجة تعيين معلمين من خريجي السابع الابتدائي مما جعل نسبة المعلمين غير المؤهلين إلى 80% من مجموع المعلمين العرب- انخفضت تلك النسبة إلى 7% بعد ثلاثين سنة أي عام 1983.

(١٩) انظر: نبواني، مرجع سابق، 159-160 حيث يذكر أن هؤلاء المعلمين غير المؤهلين كانت تعقد لهم منذ سنة 1949، دورات تأهيلية لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر في دار المعلمين والمعلمات الحكومية للعرب في يافا، ثم صارت الوزارة تختار عدداً من خريجي المدارس الثانوية وترسلهم إلى تلك الدار لمدة سنة، ثم لمدة سنتين منذ عام 1958، وظلت تلك الدار تقوم بتدريب المعلمين والمعلمات على ذلك النحو بعد انتقالها إلى حيفا عام 1964.

(٢٠) statistical Abstract of Israel, No, 45, P. 643 and 647

(٢١) يقول أمانويل كبليفتش (Emanuel Kupileivitch)، مدير دائرة المعارف العربية في نقاش مستفيض له حول مشاكل التعليم العربي في إسرائيل إن المدارس العربية في إسرائيل ظلت عبر العقود الثلاثة الماضية "تعمل دون هدف محدد" (عن مرعي، ص 50).

كذلك يقول الدكتور يوسف بنتوتش (Joseph E. Bentwitch)، أحد المربين الإسرائيليين البارزين في سياق نقاشه لهذه القضية الجدلية: قضية الأهداف، أو غياب الأهداف، بالنسبة إلى التعليم العربي في إسرائيل:

"ربما كانت قضية تعريف الأهداف والمحتوى للتعليم العربي في إسرائيل، هي أصعب القضايا؛ فمن ناحية المشاكل الإدارية مثلاً كالأبينة والكتب المقررة والمعلمين، توجد على الأقل خطط... لكن بالنسبة إلى الأهداف، يبدو أنه لا توجد حتى مجرد خطط. وفي الحقيقة فإنه ما دامت الدول العربية تواصل الإعلان أنها في حالة حرب مع إسرائيل، ونتيجة لذلك فإن عرب إسرائيل يخضعون للتمييز، فإن من الصعب أن تجاب لهم مطالب تربوية، ومن الصعب الحث على الأخلاص لدولة إسرائيل، أو وضع هدف ينص على أن المجتمع الإسرائيلي يقوم على الحرية.

(٢٢) وزارة المعارف والثقافة، المواطنون العرب في إسرائيل، فصول في المذنيات للمرحلة الثانوية، 1992، الصفحات: 74، 8، 82.

(٢٣) مجلة كنعان، العددان 21-22، بحث لشكر عراف بعنوان: "في سبيل زيادة الوعي في الجغرافية التاريخية لهذا الوطن"، ص 43.

(٢٤) حيدر، علي، مناهج التعليم العربي ووزارة المعارف، ضمن كتاب: وقائع مؤتمر التعليم العربي الثالث، ص 72-73.

(٢٥) عقد المؤتمر الأول في مدينة الناصرة في 17/5/1980، وعقد الثاني في مدينة شفا عمرو في 23/5/1984، وعقد الثالث في شفا عمرو في 10/7/1989، وعقد الرابع في الناصرة في صيف 1994.

(٢٦) مؤتمر التعليم العربي الثاني، دار النهضة للنشر، الناصرة، تشرين الثاني، 1984، ص 24، عقد المؤتمر الأول في مدينة الناصرة في 17/5/1980، وعقد الثاني في مدينة شفا عمرو في 23/5/1984، وعقد الثالث في شفا عمرو في 10/7/1989، وعقد الرابع في الناصرة في صيف 1994، ص 24، من بحث للدكتور محمد حبيب الله بعنوان: "التعليم الابتدائي: مستوى ومناهج".

- (٢٧) كتاب مؤتمر التعليم العربي الثالث، محمد حبيب الله، التساقط في مدارسنا العربية، 196. انظر: هامش رقم (16)؛ حيث قدر الدكتور عزيز حيدر هذه الفجوة الآن (1195)، بعشرين إلى خمس وعشرين سنة.
- (٢٨) كتاب مؤتمر التعليم العربي الثالث، بحث سعيد برغوث، ص114.
- (٢٩) المرجع نفسه، ص116.
- (٣٠) المرجع نفسه، ص117.
- (٣١) أبو كشك، داعس، الأوضاع التربوية الأكاديمية في الأرض المحتلة، منشورات الوحدة، ط1، 1983، ص32.
- (٣٢) كتاب مؤتمر التعليم العربي الثالث، بحث للدكتور محمد حبيب الله بعنوان "مناهج التعليم بين النظرية والتطبيق" ص82.
- (٣٣) انظر أيضاً: المرجع نفسه، ص18، حيث وجد الدكتور ماجد الحاج في "استطلاع عن احتياجات التعليم في الوسط العربي"، واستناداً إلى الإحصاء الموجود "أن من ضمن 950 وظيفة إدارة وتفتيش في وزارة المعارف، هناك (40)، في القسم العربي منهم (34)، فقط من العرب أي ما لا يزيد عن 4% من مجموع الوظائف، مع ملاحظة أن العرب يتركز في الوظائف الموجودة في أسفل السلم والتي لا تتمتع بصلاحيات محسوسة.
- (٣٤) مرعي، مرجع سابق نفسه، ص70.
- (٣٥) كتاب مؤتمر التعليم العربي الثالث، بحث محمد حبيب الله: مناهج التعليم بين النظرية والتطبيق، ص82.
- (٣٦) المدارس الدرزية تسير على خطة الدراسة نفسها، وعلى المناهج نفسها مع فارق واحد يتمثل في الاعتناء خاصة بالتراث الدرزي. أما الخطة فهي مستقاه من مكتب المفتشين العرب في الناصرة بالنسبة إلى المرحلتين الابتدائية والإعدادية، لكن بالنسبة إلى المرحلة الثانية (الصفوف 10-12)، فهي نتيجة مطالعة قام بها مشكوراً الصديق الأستاذ حنا أو حنا بناءً على طلبي.
- (٣٧) بدأت وزارة المعارف هذا العام بسياسة جديدة تهدف إلى تخفيف ضغط امتحان البجروت على الطلبة وذلك باللجوء إلى إجراء قرعة محوسبة تقرر الموضوعات الإلزامية التي سيجري فيها امتحان البجروت، وقد أسفرت تلك القرعة مساء يوم الخميس 1995/4/13، عن إعفاء الطلبة من تقديم امتحان البجروت في ثلاثة موضوعات إلزامية هي: الرياضيات، واللغة العبرية، والمدنيات وبناءً على ذلك فإن

امتحان البجورت سيقنصر لهذا العام الدراسي على ثلاثة موضوعات فقط هي:
اللغة الإنجليزية، واللغة العربية، والتاريخ (جريدة: كل العرب، العدد 383، الجمعة
1995/4/14، الصفحة الأولى)، أما بقية الموضوعات فتعتمد فيها نتائج الطالب
في مدرسته.

(٣٨) كتاب مؤتمر التعليم العربي الثالث، ص115.

(٣٩) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٤٠) المرجع نفسه، ص116.

(٤١) مرعي، ص72-73.

(٤٢) المرجع نفسه.

(٤٣) المرجع نفسه، ص76-77.

(٤٤) كتاب مؤتمر التعليم العربي الثالث، ص116.

(٤٥) المرجع نفسه، ص116-117.

(٤٦) كتاب مؤتمر التعليم العربي الثاني، حنا أو حنا، مدير الكلية العربية الأردنية

بحيفا تقرير بعنوان: التعليم الثانوي - قضايا عاجلة"، ص39.

(٤٧) كتاب مؤتمر التعليم العربي الثالث، سعيد برغوث، موضوع بعنوان: "منهاج التاريخ

الجديد للمدارس العربية"، ص118-119.

(٤٨) المرجع نفسه، ص 112، موضوع "مناهج تدريس التاريخ وكتب التعليم"، نايف

فرح، مدير مدرسة بني الثانوية، كفر ياسيف.

(٤٩) كتاب مؤتمر التعليم العربي الثالث، سعيد برغوث، ص119.

(٥٠) منهج التاريخ للمرحلتين الابتدائية والإعدادية، وزارة المعارف والثقافة، ط 1، القدس،

1976، ص10-11.

(٥١) كتاب مؤتمر التعليم العربي الثالث، سعيد برغوث، ص120.

(٥٢) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٥٣) المرجع نفسه، نايف فرح، ص110-111.

- (٥٤) المرجع نفسه، نايف فرح، ص110-111.
- (٥٥) المرجع نفسه، نايف فرح، ص110-111.
- (٥٦) المرجع السابق نفسه، ص122.
- (٥٧) المرجع نفسه، نايف فرح، ص110-111.
- (٥٨) المرجع نفسه، ص124-125: تقرير جورج سلامة وصموئيل بولص.
- (٥٩) صيام، عفاف محمد، التعليم في الأرض المحتلة 1948-1976، ص 113. بحث دبلوم التربية بكلية الآداب في جامعة بيرزيت العربية (1976-1977)، وداعس أبو كشك، ص44.
- (٦٠) كتاب مؤتمر التعليم العربي الثالث، كامل يعقوب، تقرير بعنوان: منها الجغرافيا وكتب التدريس (المرحلة الابتدائية والإعدادية 5-9)، ص126.
- (٦١) المرجع نفسه، ص127-128.
- (٦٢) ربابعة، غازي، اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص63-64.
- (٦٣) كتاب مؤتمر التعليم العربي الثاني، حنا أو حنا، مدير الكلية العربية الأرنكسية بحيفا تقرير بعنوان: التعليم الثانوي - قضايا عاجلة"، ص39.
- (٦٤) مرعي، ص85-86.
- (٦٥) المرجع نفسه، ص87.
- (٦٦) كتاب مؤتمر التعليم العربي الثاني، ص39.
- (٦٧) المرجع نفسه والصفحة نفسها.
- (٦٨) مرعي، ص79.
- (٦٩) المرجع نفسه، ص83-85.
- (٧٠) داعس أبو كشك، ص40.
- (٧١) مرعي، ص83-85.
- (٧٢) كتاب مؤتمر التعليم العربي الثالث، ص112.

- (٧٣) مجلة كنعان، مرجع سابق، ص 55-65: بحث للدكتور عبداللطيف البرغوثي بعنوان "دور اللغة العربية والتاريخ في تعميق التأصيل والانتماء".
- (72) رابعة، ص45، عن كتاب مدرسي للمؤلفين: فلوسر وجواستير، روما في عظمتها وسقوطها، العرب والإسلام، يافا، شعبة مناهج التعليم التابعة لوزارة المعارف، 1970، ص107-108.
- (73) رابعة، ص46، عن: البروفسور راحو إليسروس، العرب والإسلام ؛ مناهج التعليم التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية، 1970، ص18، و15.

المراجع

- ١ - أبو كشك، داعس، الأوضاع التربوية الأكاديمية في الأرض المحتلة، منشورات الوحدة، ط1، 1983.

- ٢ - بابوريتش، معالم البلاد وجغرافيتها، تل أبيب، 1963، ترجمة بتصرف: كدعون (جدعون) كولاني.
- ٣ - البدوي، راتب، تاريخ التربية عند اليهود في فلسطين (1920-1978)، ط1، 1407هـ/1987م، أطروحة دكتوراه حصل المؤلف عليها عام 1980.
- ٤ - البرغوثي، عبداللطيف، التربية في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، مجلة الأسوار، العدد الخامس، عكا، خريف، 1989.
- ٥ - البرغوثي، عبداللطيف، ما هي التربية المطلوبة؟ بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر السنوي الثالث، مركز الدراسات والتطبيقات التربوية (Care)، القدس، تموز 1994.
- ٦ - البرغوث، عبداللطيف، دور اللغة العربية والتاريخ في تعميق التأصيل والانتماء، مجلة كنعان، العددان 21، 22: ك2- شباط 1993.
- ٧ - حيدر، عزيز، التمييز ضد العرب مدعم بالقوانين الإسرائيلية، جريدة الحياة الجديدة، العدد 15 الصادر يوم 1995/2/20.
- ٨ - ربابعة، غازي، اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي (23)، منشورات دار الكرمل - صامد، ط1، عمان 1986.
- ٩ - رضا، محمد جواد، العرب والتربية والحضارة: الخيار الصعب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1993.
- ١٠ - صيام، عفاف محمد، التعليم في الأرض المحتلة 1948-1976م، بحث دبلوم التربية بكلية الآداب، جامعة بيروت العربية، 1976-1977.
- ١١ - نيواني، نجيب، التربية بين النظرية والتطبيق، دار المشرق للترجمة والطباعة والنشر، شفا عمرو، كانون الثاني، 1980.
- ١٢ - النمري، طاهر هاشم، بحث بعنوان: البعد الفلسطيني في فلسفة وأهداف مناهج التربية والتعليم المطبقة في فلسطين، ضمن وقائع المؤتمر الأول للتعليم الفلسطيني، جامعة بيت لحم، 1991.

- ١٣ - وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلية، المواطنون العرب في إسرائيل: فصول للمدنيات في المرحلة الثانوية، 1992.
- ١٤ - وزارة المعارف والثقافة: كتيبات المناهج للمدارس العربية في إسرائيل، الصادرة باللغة العربية حتى الآن وقد أدرجت في متن هذا البحث.
- ١٥ - كتاب الإحصاء الإسرائيلي السنوي رقم 45.
Statistical Abstract of Israel, No. 45
- ١٦ - كتاب مؤتمر التعليم الثاني، التعليم العربي قضايا ومطالب، شفا عمرو، 1984.
- ١٧ - كتاب مؤتمر التعليم الثالث: التعليم العربي قضايا ومطالب، ضفا عمرو، 1989.
- ١٨ - كتاب وقائع المؤتمر الأول للتعليم الفلسطيني: التعليم الفلسطيني إلى أين؟ تحرير عبدالرحمن زغرب وعدنان شقير، جامعة بيت لحم، 1991.
- ١٩ - مجلة كنعان، العددان 21-22، ك2- شباط، 1993: المشروع الثقافي.
- ٢٠ - جريدة الحياة الجديدة، العدد 15، بتاريخ 1995/2/21.
- ٢١ - جريدة كل العرب، الناصرة، العدد 383، بتاريخ 1995/2/20.